أمريكا بعيون عربية

د.عـبد الـحـي يـحـيـى زلـــوم

مـقـدمــة الـطـبـعـة الـعـربـيـة

طبقاً للمحللين الاستراتيجيين توماس بارنت Thomas Barnett وهنري جافني Henry Gaffney العاملين ضمن مؤسسة الأمن القومي الأمريكي فإن احتلال العراق "لم يكن محاولة تسوية حسابات قديمة أو مجرد تطبيق لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاص بنزع سلاح العراق ... وإنما جاء كأول تطبيق لإستراتيجية إدارة بوش الخاصة بالحروب الاستباقية المثيرة للجدل ليشكل نقطة تحول تاريخي على امتلاك واشنطن الفعلي للأمن الاستراتيجي في عصر العولمة". ويضيف المحللان بأن على الولايات المتحدة أن تتوقع بأنها ستتحمل نصيب الأسد في الجهود الأمنية الخاصة بدعم مسيرة العولمة باعتبار أنها ستكون الأكثر استفادة من مكاسبها التي لن تتوزع بالتساوي ... "فالولايات المتحدة تميل إلى استيراد الطاقة وتصدير التلوث ، أو بكل بساطة ، نحن نعيش بصورة تتجاوز قدراتنا على التحكم بالبيئة ، وكما يتضح من مؤشرات العجز التجاري المتعاظم نعتمد على العالم في خدمة ديوننا الخاصة وهو ما تقوم به معظم البلدان ... ليس هناك ما يثير قلقنا بشأن هذه الصفقة التي تقوم بالأساس على مقايضة منتجات فعلية (كالنفط) بأوراق نقدية ... ومثل هذا النوع من المبادلات يفسر لماذا استفادت الولايات المتحدة من الإرتفاع الحاصل في الاقتصاد العالمي".

يرى الباحثان أن مسيرة العولمة تحتاج إلى أربع تدفقات : تدفق النفط ، وتدفق الأمن ، وتدفق الأموال وتدفق العمالة . ودعنا نخصص مقدمتنا أساساً لتدفق النفط الذي تلعب منطقتنا محوره الأساسي ، حيث أن الفصل الأخير من هذا الكتاب يشرح كافة التدفقات الأخرى بإسهاب. والنفط عملة ذات وجهان : أولهما أنه مصدر لتوليد الطاقة ، كان السبب في اشعال الثورة الصناعية بتصاعد لوغرتمي منذ إنتاجه بالطرق الحديثة منذ عام 1859، وثانيهما بأنه عماد الإمبراطوريات وذراعها لتسير آلاتها العسكرية والصناعية والهيمنة على الغير.

ومع أن النفط كمصدر للطاقة معروف للجميع إلاّ أن القليل يعرف بأن الطاقة المستخرجة من برميل نفط واحد تساوي ما يعادل طاقة عمل رجل واحد لمدة 25 سنة! لهذا الأمر انطلقت الثورة الصناعية بشكل متسارع في الولايات المتحدة مما زاد الإنتاج عن الإستهلاك الداخلي بكثير وبسرعة فائقة ومما سبب حروبها الاستعمارية (كما تسميها الانسايكلوبيديا بريتانيكا !) منذ سنة 1898 ضد اسبانيا وحتى حربها الأخيرة على العراق وذلك إما لفتح أسواق جديدة أو السيطرة على المصادر الطبيعية للآخرين. وما لا يعرفه الكثيرون أيضاً أن 10 سعرات حرارية من البترول يتم استخدامها لتوليد سعر واحد من الغذاء . ذلك لأن البترول يتم استعماله كأساس للسماد الكيماوي ، والمبيدات الحشرية ، والماكينات الزراعية الحديثة ، ووسائل نقل المزروعات . كما يستخدم النفط في صناعة الأدوية ، وشبكات توزيع المياه ، وتوليد الكهرباء والصناعات . إن إنتاج السيارة الواحدة يحتاج إلى معدل 20 برميل من النفط، وإنتاج غرام واحد من رقائق الكمبيوتر يحتاج إلى 1600 غرام من النفط ، كما أن استخراج المعادن يعتمد على النفط . فإنتاج طن واحد من النحاس بحاجة إلى حوالي 18 برميل من النفط.

ولعل حروب الإمبراطورية الأمريكية النفطية العلنية في بداية القرن الواحد والعشرين كانت نتيجة إدراك الولايات المتحدة بأن بداية النهاية لعصر النفط – ابتداءً من بداية نهاية عصر النفط الرخيص – قد بدأت ، حيث أصبحت الولايات المتحدة مستورده لأكثر من ثلثي احتياجاتها النفطية ، وحيث أن منطقتنا هي الحاملة لأكثر من ثلثي احتياطي العالم ذات الكلفة الأرخص في استخراجه فقد اندفعت الولايات المتحدة لغزو

أفغانستان ومن ثم العراق بطريقة "القاتل أو المقتول" ، غير آبهة بمعارضة الحلفاء والأعداء على حد سواء . وكما يبين هذا الكتاب فإن عملية غزو واحتلال حقول نفط الشرق الأوسط العربية والإسلامية قد بدأ التفكير به ثم التخطيط له ثم التدرج في تنفيذه منذ السبعينات من القرن العشرين . وكما أن النفط سلاح (إعمار) شامل قامت عليه المدنية الغربية الحديثة بأكملها فإنه أيضاً سلاح (دمار) شامل يمكن أن يُدمر أي اقتصاد يتم حرمانه منه.

في كتابه المعنون (الدولة المارقة) يبين الكاتب الأمريكي ويليام بلوم William Blum أن أهداف الإمبراطورية الأمريكية ثلاثة:

- خدمة المال وشركاته وفتح الأسواق لها في كافة أرجاء العالم بتطويع قوانين الدول لتنسجم مع متطلبات تلك الشركات العابرة للقارات بإسم العولمة.
- عدم السماح بقيام أي مجتمع يمكن أن يمثل نموذجاً ناجحاً يتنافس مع النظام الرأسمالي الأمريكي والذي اعتبرته عقيدة بوش الثاني بالنظام العالمي الصالح لكل الدول والأفراد ولكل زمان ومكان.
- الهيمنة الكاملة على دول العالم بأجمعه لتحقيق الهدفين أعلاه.

يندرج احتلال العراق تحت البند الأول لإفساح المجال لشركات النفط المتعددة الجنسيات باستغلال الثروة النفطية العراقية. ولكن أين يمكن أن تتنافس الدول العربية والإسلامية الفارقة في التخلف بجميع أشكاله وأنواعه مع أكثر أمم التاريخ قوة وعلماً واقتصاداً؟ لكن يبدو أن قوى المؤسسة الدائمة الحاكمة في الولايات المتحدة والغرب لها رأي آخر في ذلك ، فصامويل هانتغتون Samuel Huntigton يكتب في صفحة (205) من كتابه المشهور "صراع الحضارات" ويقول "يرى الزعماء السياسيون الغربيون ، ومنهم المستشار الألماني ورئيس الوزراء الفرنسي صحة ما صرح به السكرتير العام لحلف ناتو NATO سنة 1995 بأن الأصولية الإسلامية هي على الأقل توازي الخطر الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب ، كما أن عضواً بارزاً جداً في إدارة كلينتون صرّح بأن الإسلام هو المنافس العالمي للغرب".

يشرح كتابنا هذا بأن استراتيجيو الغرب يرون أن لا عولمة ولا هيمنة دونما قبول الدول والشعوب الإسلامية بالأنظمة الغربية ، جملةً وتفصيلا. ولو أردنا الاستمرار في إنكار الواقع المفروض علينا لقلنا أن الغرب علماني ، ولعل ما يزعجه هو غلاة المسلمين وأصوليوهم . لكن هانتنغتون وهو ابن المؤسسة الدائمة الحاكمة لا يلبث إلاّ أن يزيل هذا الغموض بشكل لا يقبل أي التباس. فيقول في ص (217) من كتابه المذكور "أن المشكلة بالنسبة للغرب هي ليست الأصولية الإسلامية ، المعضلة هي في الإسلام نفسه وحضارته المختلفة التي يؤمن المسلمون بتفوقها في الوقت الذي يعانون به من ضعف في القوة. ليست مشكلة الإسلام هي وكالة المخابرات المركزية (CIA) ولا وزارة الدفاع، المشكلة هي في الغرب ذاته ذو حضارة يؤمن أصحابها بتفوقها وبضرورة عولمتها لكافة البشر في كل أرجاء العالم . هذه هي عوامل الفرقة التي تغذي الخلاف بين الإسلام والغرب". ولو أردنا الزيادة في إنكار الواقع فنقول : كل ذلك بسبب 11 سبتمبر 2001، ألم يقل بوش بأن كل شيء قد تغير بعد ذلك الحدث ؟ لكن المشكلة تبقى بأن هذه النوايا والأقوال كانت مبيّتة قبل 11 سبتمبر – لأنها صدرت في سنة 1995 !!

لم يكن ذنب العراق الحقيقي أكثر من أن الله قد حباه بثروات طبيعية ونفط ، ونرجو من الله ألاّ يستذكر الآخرون أنهم أُكلوا يوم أكل الثور الأبيض. كان انتاج العراق لملاينه

الثلاثة باليوم من البترول من 18 حقلاً من النفط فقط من أصل 80 – فهناك 62 حقلاً ينتظرهم "قانون النفط الجديد".

ومن هنا تأتي الحاجة الإمبراطورية الإمبريالية للنفط لفرض الهيمنة على الآخرين ، حيث ترى الإمبراطورية الأوحد في العالم أنها لا يمكن أن تترك مصيرها بأيدِ أجنبيه مهما بلغت "صداقتها" تلك وبذلك أصبح احتلال مصادر الثروات الطبيعية بما فيها النفط ركناً ثابتاً من أركان السياسة الإمبريالية الجديدة. وحيث أن النفط مادة آيلة للنضوب ، وقد بدأ العد التنازلي لهذا النضوب في الولايات المتحدة الـ 48 منذ عام 1971 ، وفي ألاسكا منذ سنين قريبة ، وفي بحر الشمال أيضاً ، أصبح نفط البلدان العربية والإسلامية هو مفتاح الحياة لبقاء الاقتصاد الغربي لكي يكون أو لا يكون ... كذلك فإن الولايات المتحدة في عصر العولمة قد نصبت نفسها شرطي العالم والعولمة ذلك لأن فوائد هذه العولمة يتم تجيرها لصالح الإمبراطورية الأمريكية. وهنا نستذكر تعليق جورج كينان George Kennan مهندس سياسة الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية عندما تم بحث السماح بتصنيع اليابان أم عدمه حيث قال بأنه بإمكان اليابان التصنيع كما تشاء على أن تكون اليد الأمريكية قابضة على صمامات النفط التي تغذي تلك المصانع لتغلقها متى تشاء . والشيء نفسه ينطبق على الصين والهند أسرع الاقتصادات نمواً حيث بإمكانهما تنمية صناعاتهما كما تشاءان ما دامت الولايات المتحدة هي التي تتحكم بتدفق النفط إليهما ، وأي طريقة أكثر أمناً في مثل هذا التحكم من إقامة قواعد جنودها فوق تلك الاحتياطات النفطية العربية والإسلامية بالإضافة إلى حراسة طرق النفط وإمداداته وأنابيبه من البلد المنتج حتى المستهلك ؟ خصوصاً وأن نفط الخليج سيشغل حوالي 80% من الواردات الآسيوية من النفط بحلول سنة 2020.

عندما بدأ المحافظون الجدد والقدامى من قبلهم حربهم الأخيرة على العالم الإسلامي تحت شعارات واهية ، فقد وصفوها بأنها حرب الأجيال (Generational War) وبأن جيلين على الأقل سيشهدان هذه الحرب اللا مقدسة . وسوف تستمر الهجمة بطريقة أو بأخرى بغض النظر عن الحزب الحاكم أو من هو الرئيس . فالولايات المتحدة تحكمها مؤسسة دائمة هي التي تقوم بانتقاء أعضاء المؤسسة المؤقتة المنتخبة وهي التي تضع لها البرامج الاقتصادية والسياسية وتقدم لها المال لحملاتها الانتخابية . وبناءً عليه فإن الرأسمالية التي تعتمد على النمو ، هذا النمو الذي عماده الآن النفط هي في معركة حياة أو موت ، وهي شريرة بطبعها تنمو على الحروب حتى لو كان ضحيتها 50 مليون من البشر كما كان الأمر في الحرب العالمية الثانية . هذا الأخطبوط اليوم لا تقهره حكومات وجيوش تقابلها جيوش . وانما تقهر بواسطة الشعوب . فهل يا ترى للمقاومة في العراق ولبنان وفلسطين أية دلالة أو أي معنى؟ لقد رضينا "بالهم" لكن "الهّم" لم يرضى بنا .....

هذا الكتاب

- النفط هو عصب الحياة للاقتصاديات الحديثة، وقد شكل العماد الرئيسي الذي بنيت عليه الامبراطوريات بدءاً من الامبراطورية البريطانية ووصولاً للامبراطورية الأمريكية حالياً، كما أنه جزء أساسي من الاسواق المالية العالمية. غير أن مشيئة الله قضت أن تكون 70% من الاحتياطات النفطية العالمية تكمن تحت رمال الشرق الأوسط.

- هل كانت الاطماع النفطية وراء غزو الولايات المتحدة للعراق؟ الواقع أن هذا ما يعتقده الكثيرون في العالم ومنهم مؤلف الكتاب الذي يحاول من خلاله البرهنة على أن الحرب الأميركية على العراق تأتي في سياق محاولة أكبر تبذلها الولايات المتحدة للهيمنة على مكامن النفط وبسط السيطرة الأميركية على العالم.

- يوفر هذا الكتاب ، الذي ألفه مستشار عربي بارز لشؤون النفط وصاحب مشوار طويل في العمل في كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط ، تحليلاً نادراً للدوافع الحقيقية وراء التدخل الأميركي في العالم العربي وطبيعة وابعاد العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بالدول العربية. وبالاضافة للتحليل المتعمق للتدخلات الأميركية في الشرق الأوسط فإن كتاب عبد الحي يحيى زلوم يتضمن وصفاً تاريخياً لجذور التورط الأميركي الحالي في المنطقة العربية.

- يحلل المؤلف الدور الأميركي المتغير في "أوبك" ويبحث في مصير نفط العراق كما يبحث لدور النفط في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ونظرة العالم العربي لهذه العلاقة الحيوية. ويعرض الكتاب رؤية متميزة لصورة أميركا في المنطقة العربية، وما هو مطلوب لتحقيق السلام الحقيقي وإشاعة الاستقرار في المنطقة.

- مؤلف هذا الكتاب ، عبد الحي يحيى زلوم، مستشار نفطي دولي أنهى دراسته الجامعية في الهندسة والإدارة والإدارة العليا في الولايات المتحدة بما في ذلك جامعة هارفارد وقضي حوالى خمسين سنة من العمل في مجال الصناعة النفطية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. كما ساهم في تأسيس العديد من شركات النفط في دول أوبك بالإضافة لعمله كمستشار للعديد من الشركات النفطية الحكومية بما فيها شركات فرنسية وصينية وله العديد من المؤلفات باللغتين العربية والانجليزية ترجم بعضها للألمانية.

تمهيد

"اعطوني فرصة التحكم بأموال الدولة وعندها لن أكترث بمن يمسك بزمام الحكم فيها"

من أقوال مايير روتشيلد.. مؤسس عائلة روتشيلد

عندما كنت على مقاعد الدراسة في المرحلة الاعدادية في القدس التي كانت عاصمة لفلسطين قبل قيام إسرائيل عام 1948 ، استمعنا من مدرس مادة التاريخ عن وعد بلفور وكيف أن وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور كتب إلى لورد بريطاني آخر واعداً إياه بالعمل على إقامة وطن قومي لليهود على أرض أناس آخرين. وقتها وبالرغم من سني الصغيرة وتفكيري المحدود ولكن الفضولي تملكتني الدهشة وتسآلت باستغراب : كيف يمكن لسياسي بريطاني- اللورد بلفور- أن يعد رجل مال بريطاني آخر- اللورد روتشيلد- ببلد شخص آخر هي بلادي فلسطين؟. مثل هذه العلاقة بين رجال المال والسياسة طالما أثارت لدي الكثير من التساؤلات التي حاولت بعدها جاهداً البحث عن إجابات شافية لها.

بعد تخرجي من المدرسة الثانوية أصرّ والديّ- على تواضع تحصيلهما العلمي- على إيفادي للولايات المتحدة لإكمال دراستي الجامعية باعتبار أن الدراسة في بلد الحرية والمساواة والسعادة لا تعادلها أي دراسة أخرى أو هذا ما قيل لهما وقتها. فعلى عكس القوى الامبراطورية الأخرى فإن حكومة الولايات المتحدة على قوتها العسكرية لم تكن قد شنت حرباً أبداً إلا " لتضع حداً لكافة الحروب"!

غادرت مطار القدس الشرقية وأنا في الثامنة عشرة من العمر متوجهاً إلى بيروت حيث استقليت هناك باخرة أبحرت بنا إلى بورسعيد ومنها إلى الإسكندرية ثم إلى أوروبا وهناك وجدت نفسي على متن الباخرة يونايتد ستيتس، أسرع وافضل سفينة عابرة للأطلسي. ولدى وصولي إلى نيويورك استقليت القطار إلى أوستن- تكساس.

وفي الباص الذي نقلني إلى الحرم الجامعي لفت انتباهي أمر غريب: فقد لاحظت أن الركاب السود يتجمعون فى مؤخرة الحافلة فقط. قلت في نفسي: لا بد وأنها مجرد مصادفة. إلا أنني عندما ذهبت للتسجيل ووقفت في الطابور الطويل لاحظت غياب الطلبة السود ولدى الاستفسار عن هذا الأمر قيل لي بأن الطلبة "الزنوج" لا يستطيعون الالتحاق بجامعات البيض! ولدهشتي الشديدة عندما نزلت إلى مركز المدينة لاحظت وجود لافتات تقول:" للبيض فقط" أو" ممنوع دخول السود" منتشرة في المطاعم وحتى المراحيض العامة. وعودة لكتب التاريخ نجد بأنها تدّعي بأنه قبل مئة عام من وصولي لأميركا كان أبراهام لينكولن قد خاض حرباً لتحرير هؤلاء الناس من نير العبودية ومع ذلك فإن التفرقة العنصرية استمرت كممارسة على أرض الواقع. وإذا كان الاميركيون يفخرون بتحرير العبيد الذي لا تزال رسالته تلقى تجاهلاً على أرض الواقع حتى الآن فإن القليل فقط من الأميركيين يدركون أن رسول الإسلام (صلعم) نادى بالمساواة بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وعقائدهم وذلك قبل 1400 عام من دعوة لينكولن. وفوق ذلك فإن محمد(صلعم) وضع تعاليمه بهذا الشأن قيد التنفيذ وما زالت تعاليمه تتبع حتى يومنا هذا. فمن المعروف أن مجلس الرسول كان يضم رجالاً من كافة الأعراق: منهم بلال الافريقي "الأسود"، وصهيب الرومي وسلمان الفارسي.

وقد يكون الاستعانة بشاهد من أهله أبلغ تعبير عما انتابني من صدمة حيال سياسة التمييز التي لا تزال تنخر في جسد المجتمع الأميركي وتتخذ اشكالاً متباينة. ففي مذكراته الشخصية الصادرة عام 1996 بعنوان " رحلتي الأميركية " كتب وزير الخارجية السابق كولين باول يقول:
" خلال فترة التدريب في جبال جورجيا الشمالية كانت الكنيسة الوحيدة المخصصة للسود تقع بعيدة بعض المسافة عن المعسكر في غينيسفيل. وعندما طلبت الذهاب لحضور قداس الآحاد زودني الجيش بسيارة عسكرية يقودها عريف أبيض. ذهبت في المرة الأولى واستمتعت بالقداس. وفي الأحد التالي قال لي العريف بأن مرافقته لي تحرمه من الذهاب للكنيسة وبالتالي أراد معرفة ما إذا بامكانه مرافقتي للداخل وحضور القداس معي. عندما سألت الكاهن رأيه أجاب بأن ذلك سيكون من دواعي سروره إلا أن وجوده (العريف الأبيض) في كنيسة للسود من شأنه أن يثير حفيظة السكان البيض في المدينة، وعليه فإنه سيكون من الأفضل بقاءه في السيارة العسكرية بانتظار انتهاء القداس". ويضيف كولن باول:
"الواقع أن ما كان يخشاه الأب هي نفس الحقيقة التي أردت تجاهل وجودها، إلا أنها تفرض نفسها على حياتنا وهي مجموعة القوانين التي تحول دون جلوس رجلين معاً في بيت الله أو تمنعهما من اقتسام وجبة في أحد المطاعم أو استخدام ذات دورة المياه."

الواقع أن هذه الأسئلة راودتني قبل أكثر من أربعين سنة قبل أن أقرأ تساؤلات باول هذه.

ففي مساق تاريخي اختياري درسته في الجامعة فوجئت بما حصل لليابانيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية عندما اقتيدوا لمعسكرات الاعتقال الجماعي بما فيهم مواطنون أميركيون من أصل ياباني لا لسبب سوى انتمائهم للعرق الياباني. حتى ذلك الحين كنت أعتقد أن اعتقال المدنيين في معسكرات الاحتجاز الجماعي ممارسة مقتصرة على النازيين. كما علمت وقتها بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي "الأف. بي. آي" كان قد أقدم قبل ذلك خلال الحرب العالمية الأولى باحتجاز كل من حاول توزيع منشورات مناهضة للحرب في إجراء كنت أعتقد أنه لا يمارس خارج المعسكر الشيوعي ودول العالم الثالث.

تخرجت من الجامعة مجازاً بالهندسة إلا أنني قررت إكمال دراستي العليا في إدارة الأعمال ومن ثم في الإدارة العليا في جامعات داخل الولايات المتحدة بما فيها هارفارد. عينت في منصب أول مدير عمليات عربي في إحدى الشركات النفطية في إحدى دول أوبك، إتجهت بعدها للعمل الخاص بإنشاء شركة استشارات بترولية حيث اشرفت من خلالها على إدارة العديد من المشروعات البترولية، بما فيها الأعمال التأسيسية للعديد من الشركات النفطية العربية.

في أوائل السبيعينات تخلت الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه اتفاقية بريتون وودز لعام 1944 التي عملت على تحديد اسعار الصرف الثابتة بين العملات، ووفرت ضمانات اسعار الصرف الثابتة للعملات الأخرى مقابل الدولار الأميركي وحددت بعدها اسعار الذهب بالدولار عند حدود 35 دولار للأونصة الواحدة، حيث اصبح هذا التسعير قاعدة لشراء الذهب في العالم على مستوى الدول والبنوك المركزية والأفراد على حد سواء. غير أن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية بريتون وودز من جانب واحد أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب عشرة أضعاف ليصل إلى 350 دولار للأونصة. أصبحت الدولارات التي أملكها تساوي فقط 10% من قيمتها ... فمن يا ترى سرق 90% من مدخراتي ؟؟ .

بعد دراسة الأمر بمزيد من التعمق لاحظت أن رجال المال بدأوا تحركهم في الاسواق العالمية قبل شيوع تعبير العولمة بوقت طويل. ولعل في نشاط مايير روتشفيلد مؤسس عائلة روتشفيلد خير مثال على ذلك. فمن مركزه الرئيسي في ألمانيا كان مايير يدير سلسلة من الشركات الفرعية المنتشرة في لندن وباريس وفيينا وفرانكفورت حيث وضع أحد ابناءه على رأس كل منها. ومن خلال عائلتي مورغان وروكفللر غطى نشاط آل روتشيلد أميركا ومعظم أنحاء العالم.

وكما يشير الإسم فإن الرأسمالية تتركز حول رأس المال ومن يملك الأموال يتحكم بالرأسمالية سواء في الماضي أو في الحاضر على حد السواء. ولعل في اسطورة المضارب في أسواق المال جورج سوروس خير مثال. فقد استطاع سوروس التحكم بممارسات بنك انجلترا (البنك المركزي البريطاني) في اوائل التسعينات وتحقيق مكاسب بمليارات الدولارات خلال اسبوع واحد. و في كتابه المعنون: أزمة الرأسمالية العالمية الصادرعام 1998 يلقي سوروس بعض الضوء على طريقة عمله بالقول:" عندما بعت الاسترليني باسعار أقل عام 1992 كان بنك انجلترا خصمي في تلك المواجه وكنت بذالك في الواقع اسحب الأموال من جيوب دافعي الضرائب البريطانيين. غير أن الانشغال بالعواقب الاجتماعية التي ستترتب عن نشاطي المالي من شأنه الإطاحة بحساباتي القائمة على معادلة المخاطر/المكاسب بكل ما سيترتب عليه من إضعاف احتمالات النجاح" بعدها بفترة قصيرة استهدف سوروس وغيره من مقرضي المال عدداً من دول جنوب شرق آسيا ودول العالم ومن بعدها اندونيسيا وماليزيا وغيرها. ويعترف سووروس مجدداً بأن ما حصل في اندونيسيا كان كارثة حقيقية حيث دمرت أزمة جنوب شرق آسيا ما حققته أندونيسيا في ثلاثين عاماً. الواقع أن حفنة من الماليين أو ما يعرفون بمدراء الصناديق الاستثمارية يستطيعون وهم جلوس في مكاتبهم في نيويورك تدمير أي اقتصاد يشاؤون ومن ثم الاقدام على شراء الحطام بأبخس الأثمان. ومن خلال امتلاك أدوات الإعلام العصرية وثورة المعلومات المتاحة لهم بنقرة اصبع على مفتاح كمبيوتر يستطيع هؤلاء المقامرون التحكم بالقنابل النووية الإعلامية والمالية الكفيلة بتدمير الاقتصاد بكبسة زر. وهنا لا أكون مبالغاً إذا ما قارنت عمل هؤلاء بممارسات آل روتشيلد الذين موّلوا الجانبين المتقاتلين: إنجلترا وفرنسا في حروب نابليون في العقد الأول من القرن التاسع عشر. فبفضل المعلومات الاستخبارية المبكرة كان آل روتشيلد على علم بنتائج معركة واترلو قبل غيرهم. وقتها خلق آل روتشيلد حالة فوضى في سوق المال بإيهام المضاربون الآخرون أن دوك ويلنغتون قد خسر المعركة، فكان أن عمد آل روتشيلد إلى شراء الأسهم التي باعها الآخرون وهي في أدنى مستوياتها. بعدها بوقت طويل علّق ناثان روتشيلد على ما حصل في سوق لندن المالي بالقول: كانت أفضل صفقة عملتها في حياتي" (طبقاً لما ورد في كتاب جيم مارز الصادر عام 2001 بعنوان: الحكم بسرية).

إن الدراسة المتعمقة للتاريخ تظهر أن الرؤساء الأميركيين مارسوا الكذب لدفع الشعب الأميركي للذهاب للحرب. وما إن يستفيق الأميركيون على حقيقة هذه الأكاذيب تكون عملية الاحتجاج على الحرب قد تحولت إلى ممارسة أقرب للخيانة باعتبار أنه سيكون من غير الوطنية اظهار أي معارضة في وقت يخوض فيه أبناء الوطن القتال بعيداً في الخارج. إنها دائرة شريرة تلك التي أحاقت بالأميركيين وحولت الولايات المتحدة إلى دولة محكومة بشعارات الأمن القومي على مدار معظم سنوات القرن العشرين حيث تحول شخص واحد هو مدير مكتب التحقيقات الفديرالية ج.إدغار هووفر إلى مصدر رعب حتى لرؤساء الولايات المتحدة أنفسهم لأكثر من نصف قرن.

يحظى رجال المال في نيويورك بأسباب السيطرة على السوق والسياسيين في ذات الوقت والمتمثلة في: المال والاعلام والتسويق، الأمر الذي يجرد الحديث عن

الديموقراطية من أي معنى لأنها أضحت ديموقراطية الصوت مقابل الدولار. وباختصار يمكن القول بأن من يملك المال في الولايات المتحدة يملك زمام السياسيين والبلاد بشكل عام.

وطبقاً للرأسمالي السوبر: جورج سوروس فإن" هناك قاسم مشترك أعظم يجمع الانظمة النازية والشيوعية في كونها تدعي الحقيقة المطلقة وتحاول فرضها على العالم بالقوة. فهم يمثلون الخير فيما يمثل الأخرون الشر وعلى الناس الاختيار في أن يكونوا معهم أو ضدهم". ولكن أليس هذا ما يفعله بوش حالياً؟ .

المقدمة

في سبتمبر 2002 نشرت إدارة جورج دبليو بوش استراتيجيتها للأمن القومي استعداداً لشن حروبها الاستباقية بدءاً من العراق. ومما جاء في الوثيقة المذكورة القول:" ستعتمد استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على التوجهات الأميركية العالمية الواضحة التي تعكس وحدة قيمنا ومصالحنا القومية". أما روبرت كابلان أحد رموز المحافظين الجدد فيتحدث عن ذلك بصورة أكثر مباشرة بالقول:" نحن ولا أحد غيرنا الذي سيضع الشروط للمجتمع الدولي" [1]. ولكن ماذا لو أن المجتمع الدولي أو معظمه رفض تبني القيم الأميركية التي تحاول إدارة المحافظين الجدد فرضها عليه؟.

حول هذا الموضوع كتب آندرو مورافيجيسك أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون ومايكل ميار محرر مجلة نيوز وييك النسخة الأوروبية يقولان في مجلة نيوز وييك تحت عنوان وورلد فيو:" لعل هذا الجانب من أميركا الذي يجده الأجانب الأصعب على التفهم ألا وهو تعمد الحكومة تعريض مواطنيها(وبخاصة الضعفاء منهم) للخطر. تبقى الولايات المتحدة الاقتصاد الأكثر إنتاجية على المستوى العالمي، وهي التي يتجاوز إنفاقها العسكري ما تنفقه الدول الأخرى مجتمعة. ومع ذلك فإن النموذج الأميركي لا يحظى بشعبية تذكر في الخارج بل وازداد تراجعاً منذ كارثة إعصار كاترينا. وفي الوقت الذي تتعامل فيه الديمقراطيات النامية مع احتياجات مواطنيها من رعاية صحية وتعليم مناسب ومواصلات عامة كفؤة وشبكة أمان إجتماعي باعتبارها سمات أساسية للمجتمع، نجد أن أميركا عازمة حتى على إلغاء شبكات حماية أقل أهمية من شبكات الأمان لدى الآخرين".

وفي نفس الوقت، نجد بأن رئيساً أميركياً هو فرانكلين.د. روزفلت كان السباق في انتقاد النظام النازي لانتهاجه سياسة الحروب الاستباقية وذلك في خطابه الشهير في أكتوبر 1937 الذي قال فيه بأن الحروب النازية الاستباقية من شأنها أن تخلق عصراً من الرعب وغياب القانون " من خلال التدخلات الغير مبررة في الشؤون الداخلية للدول ألأخرى أو الاقدام على غزو أراض أجنبية". بالاضافة لذلك فقد نقل عن المدعي العام الأميركي في محكمة جرائم الحرب في نوريمبيرغ القول بهذا الشأن:" موقفنا هو. أياً كانت المظالم التي تعاني منها دولة ما ومهما بلغ حجم اعتراضنا على واقع معين لديها فأن الحروب العدوانية تظل وسيلة غير مشروعة لمعالجة هذه المظالم أو العمل على تغيير مثل هذه الظروف". [2]

في التسعينات شهدت الولايات المتحدة أكبر فقاعة مضاربة في تاريخ السوق المالي الأميركي. وفي بداية القرن الجديد ، ما بين 10 مارس 2000 ونهاية الربع الأول من عام 2001 تهاوت قيمة الأسهم في ناسداك من 6.7 تريليون دولار إلى 3.3 تريليون. وفي ذلك قال ستيف جوبس مؤسس شركة أبل للكمبيوتر أمام المحللين بأنه يعتقد بأن الاقتصاد الأميركي يعاني من حالة إنصهار.

وطبقاً لمفهوم النظام الرأسمالي الأميركي فإنه عندما يعاني إقتصاد ما من مصاعب فإن الحرب (سواء جاءت بفعل تخطيط مسبق أو حدثت بشكل عرضي) تساعد دائما

---

[1] *Warrior Politics* (New York, 2002), pp 144-125

2 Nick Beams, The Iraq War and the Eruption of American Imperialism, part 2, April 14, 2006, world socialist website.

في الخروج من الأزمة خاصة – كما أتضح من مشروع القرن الأميركي الجديد- وأن المسرح قد أعد بالفعل للهيمنة الأميركية على العالم. فمن جانبها عملت "المؤسسة الأميركية" على إيصال "رئيس حرب" إلى البيت الأبيض وقدمت له الدعم المطلوب لتجني الشركات النفطية وشركات الصناعات والخدمات العسكرية من وراءه عظيم المكاسب. وفوق ذلك فإن العديد من رموز هذه الشركات ظهروا فجأة في البيت الأبيض بدءاً من نائب الرئيس ديك تشيني الذي كان قبلها مباشرة الرئيس التنفيذي هالبيرتون لخدمات النفط وكونداليزا رايس التي شغلت منصباً رفيعاً في شركة شيفرون تكسيكو النفطية قبل أن تصبح على رأس مجلس الأمن القومي. وحتى في الخارج نجد بأن الرئيس الأفغاني المعين من قبل ألأميركيين حميد قرضاي والسفير ألميركي في كابول بعد الاطاحة بطالبان كانا يعملان مستشارين بشركة أونوكال النفطية (Unical) .

وخلال فترة الإعداد لغزو العراق شكل روبرت جاكسون ، أحد كبار المسؤولين في شركة لوكهيد مارتن ، ما عرف بلجنة تحرير العراق. وبرز من بين المؤسسين عدد من الأسماء المتنفذة في المجمع الصناعي العسكري الأميركي وضمت اللجنة كذلك وزير الخارجية السابق جورج شولتز (يعمل حالياً مع شركة بيكتل) بالاضافة لعدد من رموز المحافظين الجدد.

وعليه فلا عجب أن تخرج الشركات المذكورة بحصة الأسد من مقاولات إعادة إعمار العراق، خاصة وأن عقيدة التجلرة الحرة والعادلة تختفى عندما يتعلق الأمر بتعرض المصالح للتجمع الصناعي العسكري الأمريكي للخطر. فبعد الغزو وزعت سلطات الاحتلال الأميركي الغنائم على الشركات النفطية حيث أوكلت لشركة شيفرون تكساكو مسؤولية بيع النفط العراقي بينما منحت شركتي بيكتل وهاليبرتون عقوداً إنشائية سخية وهذه مجرد قمة الجبل الجليدي الهائل من المكاسب التي حظيت بها الشركات الأميركية المقربة من إدارة بوش. وطبقاً لصحيفة الفايننشال تايمز فإنه بعد عام واحد من غزو العراق، سجلت عائدات هاليبرتون ارتفاعاً بنسبة 80% بينما قفزت عائدات بيكتل بنسبة 135%. أما شيفرون تيكساكو فحققت زيادة في الأرباح بنسبة 90% وذلك خلال الفترة من الربع الأول لعام 2003 إلى الربع الأول من العام التالي. وفي الوقت ذاته نجد بأن أسهم لوكهيد مارتن لصناعة الأسلحة سجلت خلال الفترة من 2000-2004 (الفترة الأولى من رئاسة بوش) ارتفعت بنسبة 300%. وطبقاً للسناتور رون وايدن فإن " عملية منح عقود إعمار العراق كانت أقرب إلى حالة الفوضى في مدن الكاوبوي الأمريكي قبل ظهور امناء شرطة الدولة".

وفي الوقت الذي حققت فيه الشركات العملاقة الكثير من المكاسب كان الجنود الأميركيون وعائلاتهم يغرقون في المزيد من الديون. وكما يقول العنوان الرئيسي للصفحة الأولى لصحيفة اليو أس. توداي بتاريخ 31 أغسطس 2006 فإن" البنتاغون ترى بأن مشكلة الديون التي يعاني منها الجنود الأميركيين تنطوي على الكثير من المخاطر وبأن المرابين ينهبون المؤسسة العسكرية" وتضيف الصحيفة:" فهناك واحد من بين كل خمسة ممن يخدمون في القوات المسلحة يقع فريسة مكاتب أقراض المال المنتشرة حول القواعد العسكرية والتي توفر للجنود مبالغ مالية مقابل فوائد فاحشة تتجاوز معدلاتها 400% الأمر الذي يؤكده تقرير للبنتاغون" مثل هذه التجارة الرائجة التي تصب عوائدها في حسابات عدد محدود من المؤسسات المالية إنما يدفع ثمنها الفقراء والأبرياء من الأميركيين والعراقيين والفلسطينيين والأفغان واللبنانيين وغيرهم وتمولها عجوزات غير مسبوقة في الميزانية الأميركية.

يعاني تفوق الاقتصاد ألأميركي الذي كان يمثل 50% من إجمالي إنتاج العالم الصناعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عملية تآكل سريع. ويعتمد بقاء أميركا حالياً على تدفق ما يزيد عن 3 مليارات دولار يومياً من العملة الأجنبية لسد العجوزات وتمويل الحروب.وطبقاً لأرقام 2005 فقد كان العجز في الميزانية بحدود 800 مليار دولار ويقترب من تريليون دولار سنوياً. وللتعويض عن هذا العجز الحاصل في القوة الاقتصادية فإن الإمبراطورية الأميركية تلجأ وبصورة متعاظمة لاستخدام قوتها العسكرية.

غير أن مشروع القرن الأميركي الجديد الذي فرضه المحافظون الجدد على العالم مآله الفشل باعتباره مهمة مستحيلة التحقيق كما أحاول إثباته في هذا الكتاب وهو رأي يوافقني عليه الكثيرون. ومن هؤلاء إيريك هوبسباون Eric Hobsbawn الذي يعتبر أحد كبار المؤرخين العالميين. يقول هوبسباون في مجلة هارفارد كريسمون (20 أكتوبر 2005): " ستشيع الإمبراطورية الأميركية الفوضى والبربرية أكثر مما ستنشر السلام والنظام في العالم" مثل هذه الأمبراطورية محكومة بالفشل المؤكد. وهنا أردد تساؤلات هوبسباون القائلة:" هل ستستوعب الولايات المتحدة دروس الامبراطورية البريطاينة؟، أم تحافظ على موقف عالمي متراجع من خلال الاعتماد على قوة سياسية فاشلة وعسكرية لا تقوى على تحقيق أهداف الحاضر الذي صممت له كما تدعي الحكومة الأميركية؟"

تدّعي عقيدة بوش بأن النموذج الأميركي والقيم الأميركية صالحة لكل الناس عبر العالم أجمع وتتوعد بضربات إستباقية ورشقات من صواريخ كروز لكل من يتجرأ على تحدي إرادة الولايات المتحدة. غير أن معظم العالم لا يعتقد بأن النموذج والقيم الأميركية تصلح له بل إن هناك من يرى بأن هذا النموذج لا يصلح للأميركيين أنفسهم. وهنا تظهر نتائج استطلاع نشرتها هيئة الإذاعة البريطيانية في يناير 2005 بأن 58% من غير الأميركيين يرون بأن إعادة انتخاب بوش " شكلّ تهديداً للسلام العالمي". أما الأرقام المسجلة بين حلفاء أميركا التقليديين فجاءت مثيرة للدهشة حيث بلغت نسبة المعارضين للرؤية الأميركية: 77% في ألمانيا، و64 في بريطانيا، و82% في تركيا. أما في العالم الاسلامي فإن نسبة التأييد للولايات المتحدة لم تتجاوز 10% في معظم البلدان.

ومن جانبه يضيف مورافسيك في تقريره المنشور في النيوزوييك [3] إلى أن الأرقام والحقائق تعكس تأييداً للنموذج الغير أميركي مثل النموذج الأوروبي والنموذج الياباني التي تعتبر أكثر ديموقراطية وتوفر خدمات تعليمية وصحية وشبكة ضمان إجتماعي أفضل. كما أن الأوروبيين يتمتعون بميزات عمل أفضل من حيث ساعات العمل الأقل والعطلات الأطول وأجواء عمل أقل إثارة للتوتر ومعاناة من الديون التي تثقل كاهل الأميركيين. غير أن هذه النماذج أضحت بعد انهيار الشيوعية موضع هجوم من إجماع واشنطن(النخبة الحاكمة في أميركا) باعتبارها تتعارض والنموذج الرأسمالي الأميركي الذي تحاول واشنطن فرضه عليهم.

هناك مجموعة من الحقائق التي تدعم مثل هذا التحليل ومنها ما جاء في تقرير مورافسيك فيالنيوزوييك القول" بالرغم من ثروتها الهائلة فإن الولايات المتحدة تصنف من فئة الدول الفقيرة طبقاً للعديد من المعايير الرعاية الاجتماعية". وفي حين أن معدلات الفقر في أوساط الأطفال الأميركيين تصل إلى 22.4 % فإننا نجدها بحدود 5.1% في الدنمرك، و4.4% في بلجيكا، و4.3% في فنلندا، و3.9% في النرويج

[3] Andrew Moravcsik, *News Week*, international edition, January 31, 2005.

بينما لا تتجاوز 2.6% بين أطفال السويد. وفيما يتعلق بعدالة الدخل بين السكان فإن الدنمرك تتصدر الدول المتقدمة تليها اليابان ثم جمهورية التشيك وتأتي فنلندا في المركز الرابع بينما نجد الولايات المتحدة في موقع متأخر تماماً في المركز الحادي والسبعين على القائمة. ولأن بعض الأميركيين الذين يعيشون في الخارج قرأوا تقرير مورافيسيك المثير هذا في النسخة الأوروبية من النيوزويك فقد أرسلوا للمحرر متسائلين عن السبب في عدم نشر هذه المعلومات في النسخة الأمريكية من هذه المجلة الأميركية في الأساس. الجواب بالطبع هو أن الإعلام الأميركي محتكر من قبل خمس مؤسسات إعامية عملاقة يحدد رؤسائها ومن خلف أبواب مغلقة ما يجب وما لايجب على الأميركيين قراءته أو سماعه أو مشاهدته. ولهذا يسهل على أي متابع إدراك حقيقة أن شبكات التلفزيون والاذاعة الأميركية تمطر المشاهد والمستمع بنفس الرسالة في كافة الولايات الأميركية الخمسين ولنجد بأن الديموقراطية الأميركية أضحت لعبة عرضة للكثير من التلاعب والاستغلال من خلال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة.

وفيما يتعلق بالنموذج الاقتصادي الأميركي فهو يتركز بصورة رئيسية حول التجمع الصناعي العسكري الذي تقاسم غنائم الحرب على العراق حتى قبل أن تحدث. فالحروب جزءٌ لا يتجزأ من النموذج الاقتصادي الأميركي. ومع ذلك نجد بأن الجوائر الخمس الأولى لأكثر الاقتصاديات نشاطاً، والتي منحها المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2004 كانت من نصيب دول أوروبية تصدرتها فنلندا التي تطبق النظام الاشتراكي والاقتصاد السلمي البحت. وزيادة على ذلك نجد بأن صناعات إير باص الأوروبية نجحت عام 2005 في التفوق على نظيرتها البوينغ الأميركية العريقة في حجم مبيعات الطائرات التجارية.

الواقع أن الرأسمالية الأميركية تعيش وضعاً حرجاً: فمن جهة يعتمد اقتصادها على النمو وهو نمو يتغذى على النفط وبعض المصادر الطبيعية الأخرى وجميعها من النوع الآيل للنضوب في وقت لن يتجاوز القرن الحادي والعشرين على أبعد تقدير. وطبقاً لتوقعات دراسة أجريت في معهد ماساشوستش للتكنولوجيا في أوائل السبعينات ونشرت تحت عنوان: حدود النمو، فإن النموذج الاقتصادي القائم على النمو والمقترن بأنماط الاستهلاك الحالية للرأسمالية ومعدلات النمو السكانية في العالم، يتعارض مع التطورات الطبيعية التي ستحدث في منتصف القرن الحادي والعشرين. ويعتقد العديد من العلماء والمستشارين بما فيهم مؤلف هذا الكتاب، بأننا نعيش مرحلة وصل فيها الإنتاج النفطي ذروته ودخل عصر الانحدار. ليس هناك من بديل للنفط حالياً الأمر الذي يهدد عصب حياة الرأسمالية. وما نشهده حالياً هو اندلاع حروب المصادر وإن كانت تُشن تحت مسميات أخرى مثل: "الحرب على الإرهاب" وذلك بهدف تسهيل ترويجها. وهنا يقول إدوارد بيك Edward Peck المبعوث الأميركي الخاص للعراق ونائب مدير إدارة مكافحة الارهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان في مقابلة أجرتها معه الصحفية آمي غودمان بتاريخ 28 يوليو 2006:
" في عام 1985 عندما كنت نائباً لمدير إدارة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد ريغان طُلب منا الخروج بتفسير محدد للإرهاب يمكن تعميمه على كافة الأجهزة الحكومية. وقتها رفعنا لهم أكثر من ست تعريفات للإرهاب تم رفضها جميعاً لأن الدارس المتمعن لكل منها يخرج بانطباع مؤداه أنها تنطبق جميعاً على الولايات المتحدة باعتبارها متورطة في العديد من هذه الأنشطة".

لعل خير من عبّر عن النتائج المترتبة عن فرض قيم الرأسمالية الأميركية على العالم الراهبة السابقة والكاتبة والمدافعة عن حقوق المرأة كارين آرمسترونغ Karen Armstrong التي ألفت العديد من الكتب عن الدين. تعتقد آرمسترونغ بأن النظام الثقافي والديني والقيم في المجتمع الاسلامي يختلف عن ذلك السائد في الغرب .

وعندما تتعرض ثقافة مختلفة لنفس العملية التي تعرف بالتحديث والعلمانية أو العولمة فإنه من غير المحتمل أن" تكون الحصيلة النهائية متطابقة مع ما يعتبره الغرب المعيار المرغوب" طبقاً لآرمسترونغ التي تضيف:" في حالة عدم توفر المكونات الصحيحة لإعداد كعكة وقمنا باستخدام- الرز بدلاً عن الدقيق ومسحوق البيض الجاف بدلاً عن البيض الطازج والبهارات محل السكر_ فسنحصل على كعكة مختلفة عن تلك التي تصفها الكتب المتخصصة بالأكل". الواقع أن فرض القيم الأميركية على العالم سيؤدي إلى مثل هذا النوع من الكعكة التي سيجبر بوش وأتباعه على إجتراعها في النهاية.

عن نتاج السياسة الأميركية في عهد بوش كتب الصحفي البريطاني روبرت فيسك Robert Fisk في صحيفة الإندبندت اللندنية في الأول من ديسمبر 2006 يقول:" أكثر من نصف مليون قتيل، وجيش متورط بأكبر كارثة عسكرية منذ فيتنام، وسياسة شرق أوسطية دفينة تحت رمال أرض الرافدين... ومع ذلك لا يزال بوش يصر على النكران... من الواضح أن مشروع واشنطن الخاص بالشرق الأوسط من منظورها ومن المنظور الإسرائيلي قد مات منذ وقت طويل، مع تخلي المحافظين الجدد عن طموحاتهم السياسية اليائسة وبدأهم بتحميل بوش والعراقيين بالطبع المسؤولية عن الكارثة التي حاقت بهم".

تأتي عقيدة بوش القائلة بأن: من ليس معنا هو ضدنا، تكرار لقول الملك جورج الثالث المأثور:" كل ما أريده هو الخير. وعليه فإن كل من لا يوافقني الرأي هو خائن ووغد"، وكانت النتيجة خسارته للمستعمرات الأميركية عام 1783. ما يريده الناس عبر العالم من الولايات المتحدة شن حرب عالمية على الفقر والجوع، ولأن الأقربون أولى بالمعروف فسيكون من الأفضل لو أنها بدأت هذه الحرب في أميركا أولاً حيث يوجد أكثر من 42 مليون فغير حسب مركز الإحصاءات الأمريكية في واشنطن. كما ويريد المسلمون والعرب ومعظم العالم من الولايات المتحدة قراءة الإنجيل لمعرفة أفضل الطرق لمحاربة الإرهاب. فقبل أكثر من ألف عام أطلق إشعيا قوله الماثور: لكي تحصد السلام عليك أن تزرع العدل لكن فاقد الشيء لا يعطيه.

الفصل الأول

هل هي بداية النهاية ؟؟!

الواقع أنه منذ الأيام الريادية للإكتشافات النفطية الأولى وقدرة هذه الصناعة على إنتاج النفط تتجاوز معدلات الطلب عليه غير أن الظروف تغيرت . فقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور مؤشرات على بداية تقلص تدريجي في الفجوة بين الطاقة الإنتاجية وحجم الطلب على النفط مع توقعات بأن تزداد هذه الفجوة ضيقاً يوماً بعد يوم على أن تختفي في وقت غير بعيد . مثل هذا القول في الواقع ليس بالأمر المفاجئ بعد ان توالت في العقد الماضي تحذيرات الباحثين في مجال الطاقة للسياسيين من أن القدرة الإنتاجية للنفط ستعجز في النهاية عن تلبية معدلات الطلب عليه . ولعل ما يزيد الوضع صعوبة حقيقة أن المصادر البديلة للطاقة لن تستطيع تعويض النقص الحاصل في الإنتاج النفطي في الوقت المناسب. وعليه فإنه قد لا يطول الوقت قبل أن يتحول النفط إلى الشغل الشاغل للسياسات الدولية وبصورة غير مسبوقة .

المشكلة هنا لا تكمن في الخوف من نضوب النفط في المستقبل القريب ، فالنفط مورد آيل للنضوب ، وإن كانت التوقعات تشير إلى استمرار تدفقه حتى نهاية النصف الثاني من القرن الحالي . فمبعث القلق الفعلي هو وصولنا إلى مرحلة تعجز فيها الطاقة الإنتاجية عن تلبية حجم الطلب . والحديث عن الإنتاج النفطي هنا يشمل قدرة الدول المنتجة للنفط (مثل الدول الأعضاء في منظمة أوبك) على الإستجابة للتغيرات الحاصلة في معدلات الطلب.

من المعروف أن اقتصاديات العالم قائمة بطريقة يتطلب فيها تحقيق معدلات نمو سنوياً إذا ما أرادت تجنب الإنهيار فيما يعرف اصطلاحاً بـ "قواعد الرأسمالية" . والنمو الإقتصادي يعني أن علينا في كل سنة تحقيق أرقام أعلى في الإنفاق والتجارة والاستثمار ، في حين أن التباطؤ في النمو الإقتصادي بمعدل 1 – 5 % كفيل بأن يقود إلى الركود أو الكساد . وإذا ما زادت هذه النسبة لتصل إلى 5 – 10% فعلينا الإستعداد لبركان اقتصادي محتمل . وفي حال تجاوز المعدلات لهذا الحد فإن النتائج ستكون كارثية لا على الإقتصاد الوطني فحسب ، بل على الإقتصاد العالمي ككل .

في غضون ذلك يتوجب على البنوك المركزية ووزراء المالية ومستشاريهم الإقتصاديين توخي الحذر في إدارة التجارة والإنفاق والتضخم ومعدلات الفائدة وغير ذلك لإبقائها ضمن معدلات يمكن السيطرة عليها . وهنا يبرز دور الطاقة باعتبارها المفتاح الفعلي لهذا كله ، لأن الاقتصاديات النامية لا تستطيع الإستمرار دون تأمين احتياجات مستقرة (ومتزايدة) من الطاقة ، مع وجود القدرة على تسخير هذه الاحتياجات لخدمة متطلباتها الاقتصادية . يضاف إلى ذلك أن حكومة بلد مثل الولايات المتحدة التي تستنفذ أكبر حصة من الطاقة لن تقنع بالتحكم باحتياجاتها من الطاقة فحسب ، بل ستسعى إلى التأثير على الإمدادات العالمية باعتبار ذلك مفتاح استمرار نمو الإقتصاد الأمريكي وكذلك

للهيمنة على امدادات ومن ثم ا قتصاديات الدول الأخرى مثل الهند والصين ، مع التركيز على الشرق الأوسط حيث يكمن تحت أرض المنطقة الجزء الأكبر من احتياطات العالم من النفط . ولهذا نجد بأن حكومة الولايات المتحدة هي التي تتصدر محاولات تحديد سقف الطلب العالمي على الطاقة (النفط بشكل خاص) ، ومن ثم العمل على عدم تجاوز الإمدادات المتوفرة وذلك بتحديد من يأخذ ومن لم يأخذ للسيطرة أيضاً على اقتصاد الآخرين . يذكر هنا أنه قبل انضمامه للإدارة الأمريكية كان نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney على رأس شركة هاليبرتون ، كبرى الشركات العالمية المتخصصة في توفير الخدمات للشركات العاملة في صناعة النفط والغاز ، وهي أيضاً الشركة التي استأثرت بحصة الأسد من العقود الأمريكية في العراق حتى قبل احتلاله.

في عام 1999 ، وفي إجتماع نظمه المعهد البريطاني للبترول[4]، عرض تشيني تقييماً لا تنقصه الصراحة للأسباب التي تجعل الإمدادات النفطية والطلب عليها يمر بأوقات حرجة بالاضافة لجوانب أخرى من موضوع النفط ، كالقول بأن الطلب عليه يسجل مستويات خطيرة ، وبأن الشرق الأوسط ليس مجرد أكبر منطقة حاملة للإحتياطات النفطية في العالم بل المصدر النفطي الأرخص من حيث الكلفة الإنتاجية. ولعله يجدر هنا تدوين بعض ما جاء في كلمة تشيني:
" من الواضح أن إنتاج النفط نشاط آيل للنضوب تلقائياً ، الأمر الذي يستوجب استكشاف وتطوير احتياطات جديدة كل عام بما يعادل حجم الإنتاج فيه إذا ما أردنا تحقيق التعادل المطلوب . وهي حقيقة لا تمس الشركات فحسب بل تمس القطاع الإقتصادي الأوسع على المستوى العالمي أيضاً. وعلى سبيل المثال فإن شركة مدمجة حديثاً مثل ايكسون موبيل Exxon – Mobil مطالبة بتأمين احتياطات نفطية جديدة بحجم 1.5 مليار برميل سنوياً لتعويض حجم انتاجها الحالي ... وهو اشبه بمن يفرض فوائد مالية سنوية بنسبة 100% ..." .

"بينما توفر العديد من المناطق فرص نفطية كبيرة ، يظل الشرق الأوسط بما يملكه من احتياطات تصل إلى ثلثي حجم الإحتياط العالمي ، ناهيك عن أقل معدلات للكلفة الإنتاجية للنفط ، يشكل منطقة الجائزة الكبرى . ومع أن الشركات النفطية حريصة على تعزيز تواجدها هناك ، إلاّ أن ما تحرزه من تقدم في هذا المجال ما يزال يتسم بالبطء".

وإذا ما وضعنا تعليقات تشيني في إطارها الصحيح ، فإن العالم بحاجة إلى 50 مليون برميل إضافية يومياً بحلول عام 2010 لتلبية الزيادة الحاصلة في حجم استهلاكه من النفط ، وهذا الرقم يعادل خمسة أضعاف ما تنتجه المملكة العربية السعودية ، أكبر منتج للنفط وصاحبة أكبر الإحتياطات النفطية في العالم . بل إن حجم الإنتاج الإجمالي للسعودية وإيران والعراق والكويت وقطر والإمارات مجتمعة ما يزال بحدود 22.4 مليون برميل يومياً ، في حين أن العالم سيحتاج إلى أكثر من ضعف حجم إنتاج دول الخليج مجتمعة لتلبية الزيادة المتوقعة على احتياجاته من النفط بحلول عام 2010- طبقاً لما جاء في خطاب تشيني عام 1999.

[4] Kjell Aleklett, *Dick Cheney, Peak Oil and the Final Count Down*, Association for the Study of Peak Oil, 2004. Available at www.peakoil.net.

مثل هذه الحقيقة تدركها صناعة النفط العالمية ، فهذا هاري لونغويل ، مدير ونائب الرئيس التنفيذي لشركة ايكسون موبيل يقول[5] : "الفكرة الأساسية هنا هي أن ازدياد الطلب على النفط يقابله نضوب في الإنتاج الحاصل ، وبلغة الأرقام ، فإن التوقعات تشير إلى أنه بحلول عام 2010 لن تكون الزيادة المطلوبة لتلبية الطلب المتصاعد على النفط والتي تقدر بنصف حجم الإنتاج اليومي متوفرة ، مما يشكل تحدياً رئيسياً لمنتجي النفط". وهذا جون تومبسون John Thompson ، رئيس شركة ايكسون موبيل يقول أمام اجتماع لمستثمري الشركة عام 2003 "بحلول عام 2015 ، سيترتب علينا استكشاف وتطوير وانتاج كميات جديدة من النفط والغاز تعادل 80% من حجم الإنتاج الحالي"[6] ، وهذا يعني 60 مليون برميل إضافية يومياً بحلول العام المذكور.

إذا كانت التوقعات التي أوردها تشيني عام 1999 على هذا القدر من التشاؤم ، فماذا لو حكمنا على الأمور من واقع الوضع الحالي بعد سبع سنوات من حديث نائب الرئيس الأمريكي ؟ وما هي التوقعات الحالية فيما يتعلق بقدرة مزودي الطاقة على تلبية الاحتياجات العالمية ؟ ومع التسليم بوجود جدل كبير في أوساط الأكاديميين والمحللين السياسيين والحكومات والصناعة النفطية حول طبيعة ومعنى التوجهات الحالية ، فإنه من الأفضل التركيز على المصادر الأمريكية للحصول على معلومات بهذا الشأن وذلك في ظل الدور المركزي الذي تلعبه الطاقة في النمو الإقتصادي الأمريكي ، حيث أن الولايات المتحدة ستكون الكاسب الأكبر من أكثر المعلومات والأرقام دقة ... ومع أن موظفي الإدارة المدنية الأمريكية الذين بذلوا جهداً كبيراً للخروج بتقارير بهذا الشأن ، وجدوا أنفسهم أمام حقائق تبعث على القلق ، إلاّ أن هذه التقارير وكما هي الحال بالنسبة للوثائق الحكومية الأمريكية اتسمت بأكبر قدر من الشمولية والبعد عن الإنفعال تاركة الحكم النهائي للسياسيين ، الأمر الذي يجعل من هذه المقاطع المأخوذة من دراسة أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية في فبراير 2005 على قدر كبير من الأهمية باعتبار أنها لا تجامل أحداً في الحديث عن أزمة الطاقة التي تلوح في الأفق الأمريكي [7]. ومما جاء في الدراسة القول :

- يتسبب وصول الإنتاج العالمي من النفط نقطة الذروة (أي وصول الإنتاج العالمي إلى ذروته ثم البدء بالهبوط إلى النهاية) بمشكلة إدارة مخاطر غير مسبوقة للولايات المتحدة وللعالم على حد سواء . فمع اقتراب الذروة ستسجل أسعار الوقود السائل مزيداً من الإرتفاع والكثير من الذبذبة . وإذا لم تتخذ إجراءات تخفيفية (وذلك لتطوير بدائل للنفط) في الوقت المناسب ، فإن على العالم توقع عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية هي الأشد في التاريخ . وفي حين أن الإجراءات المطلوبة ستطال جانبي الصناعة النفطية : الإمدادات والطلب ، فإنه من المهم أن تسبق تطوير هذه البدائل نقطة الذروة بعقد من الزمان على الأقل .

[5] Harry J. Longwell, "The Future of the Oil and Gas Industry: Past Approaches, New Challenges," *World Energy*, Vol. 5, No. 3, 2002.
[6] The Lamp," Exxon Mobil, Vol. 85, No. 1, 2003.
[7] Robert L. Hirsch and colleagues, *Peaking of World Oil Production: Impacts, Mitigation and Risk Management*, US Department of Energy, February 2005.

- سيكون التعامل مع مشكلة وصول الإنتاج العالمي من النفط نقطة الذروة في غاية التعقيد، وسيتطلب تسخير موارد مالية هائلة تقدر بالترليونات من الدولارات وستستغرق سنوات من الجهود المضنية .
- سيترتب على الذروة ارتفاع حاد في أسعار النفط ، الأمر الذي سيتسبب بمصاعب اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة وللعالم ككل.
- تتطلب الإجراءات التخفيفية أي جعل البدائل للنفط مجدياً فنياً واقتصادياً ما لا يقل عن عشر سنوات من الجهود المكثفة والمكلفة ، وستكون الحكومات مطالبة بالتدخل وإلاّ فإن تبعات هذه المرحلة قد تدفع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة من الفوضى العارمة .

هناك بالطبع من سيقول بأن الحديث عن أزمة نفطية وشيكة هو إسهام في العوامل التي تؤدي إلى رفع أسعار النفط ، في وقت تبدو فيه الصناعة النفطية – وفي ظل غياب أي مؤشرات على احتمال تراجع الأسعار بصورة تبعث على الإطمئنان – سعيدة بالأرباح الطائلة التي تجنيها بدون تعب . ولكن حتى لو احتكمنا إلى المصادر الأكاديمية وإلى أدبيات البحوث الغير صناعية ، للاحظنا بوضوح وجود ثغرة آخذة في الضيق بين العرض والطلب على النفط . صحيح أن حجم الثغرة لا يزال موضع نقاش (كما هو الحال دائماً) إلاّ أنه بالإمكان توقع اضمحلال هذه الثغرة بصورة كبيرة عندما يعجز الإنتاج عن تلبية الحد الأعلى من الإمدادات أو ما يحلو لبعض الخبراء أن يطلقوا عليه اسم "الذروة النفطية" ، وهو أمر يمكن توقع حدوثه في أي وقت قريباً.

وبعيداً عن مصادر الحكومة الأمريكية أو ممثلي الصناعة النفطية ،فقد جاء في مقالة للعالم الجيولوجي الإنجليزي كولن كامبل Colin Campell وزميله الفرنسي جان لاهيريري Jean Laherrere نشرته مجلة سينتيفيك أمريكيان Scientific American عام 1998 [8] تحت عنوان "نهاية عصر النفط الرخيص" القول : "ما سيواجهه مجتمعنا وفي وقت غير بعيد هو نهاية وفرة النفط الرخيص الذي تعتمد عليه جميع الدول الصناعية".

قد لا تبدو كلمات كامبل ولاهيريري ثورية هذه الأيام إلاّ أنه يتوجب النظر إليها بمقاييس التسعينات ، الذي كان عقداً كارثياً في نظر الدول المصدرة للنفط والعديد من الشركات النفطية . ففي عام 1998 - الذي نشرت فيه المقالة – كانت قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي تعاني من حالة الركود ، ولم تكن أسعار النفط تتجاوز 12 دولاراً للبرميل . وقتها كانت الثورة الحاصلة في قطاع الاتصالات قد بدأت تواً ، ومع ذلك فإن القليل فقط من المحللين استطاعوا التنبؤ بمدى اسهامها في دفع الاقتصاد عبر العالم . كما أن المحللين الذين حذروا من الحال الذي ستؤول إليه الإمدادات النفطية كانوا يعدون على الأصابع .

في مثل هذه الظروف ، أطلق العالمان الجيولوجيان كامبل ولاهيريري تصريحهما الشهير ، محذرين من أن إمدادات النفط ستعجز عن مجاراة الطلب . والواقع أن العالمين المذكورين كانا من بين أول من قالوا بأن المهم ليس ما إذا

[8] Colin J. Campbell and Jean H. Laherrere, “The End of Cheap Oil,” Scientific American, March 1998.

كان هناك كميات كافية من النفط في باطن الأرض أو تحت مياه البحر , بل ما إذا كان بإستطاعة الإنتاج تلبية الطلب على الطاقة . وفي تقييم كامبل و لاهيريري فإن عدم التناسب بين الإمداد والطلب مرشح لأن يبدأ في وقت قريب لا يتجاوز العام 2010 . ويأتي تقييم العالمين كامبل ولاهيريري ليساعد في تحويل ما كان حتى ذلك الوقت جدلاً جيولوجياً إلى قضية اقتصادية الطابع . ويدعم العالمان طرحهما هذا بثلاث حجج هي:

أولاً : إن الشركات النفطية تبالغ في تقدير حجم الاحتياط العالمي من النفط . وثانياً : أن الإنتاج النفطي لن يستمر على ثباته الحالي ، أما الحجة الثالثة ، فهي أن حجم النفط في أي بئر دائماً ما يصل إلى الذروة ليبدأ بعدها مرحلة من التراجع التدريجي . وقتها تعرض كامبل ولاهيريري للهجوم (وبخاصة من محللي الشركات النفطية) متهمين اياهما بإطلاق تحذيرات لا لزوم لها ، غير أن تطورات الصناعة النفطية في العقد التالي أظهرت مدى صحة التقييم الذي خرج به كامبل ولاهيريري.

مثل هذه التقديرات التي خرج بها كامبل ولاهيريري لمستقبل الوضع النفطي العالمي حظيت بالتأكيد لاحقاً . ففي نوفمبر 2004 صدر عن مركز تحليل نضوب النفط البريطاني (ODAC) ومقره لندن [9] تقريراً جاء فيه أن جميع المشاريع النفطية الكبيرة المرشحة لدخول حيز العمل خلال الفترة ما بين 2004 وحتى 2010 وعددها 68 مشروعاً لن تضيف أكثر من 12.5 مليون برميل يومياً لإمدادات النفط العالمية ، وهو رقم يتضاءل أمام توقعات ديك تشيني الخاصة بإحتياجات العالم المتزايدة من النفط والتي ستصل إلى 50 مليون برميل يومياً ابتداءً من 1999، ولعل هذا وحده كافياً لفهم مدى ما يعتري الحكومة الأمريكية من قلق.

قد يكون من المناسب التأكيد مجدداً على أن المشكلة لا تكمن فقط في عدم وجود ما يكفي من مخزون نفطي في باطن الأرض وتحت مياه البحر ، فهناك ما يكفي لعدة أجيال قادمة . فالمشكلة هي في الطاقة الإنتاجية (حفارات وخطوط أنابيب ومحطات تكرير ... الخ) ، فهذه لا تتوفر بأحجام كافية لإشباع شهية العالم المفتوحة للوقود الذي يحرك الإقتصاديات ، والذي سيواجه على الأغلب نقصاً حاداً في وقت قد لا يطول وذلك عندما تتراجع الإمدادات حتى في ظل وجود المنشآت الإنتاجية.

ولكن ما هي مصادر الطلب على النفط ؟ ومن هي الجهة التي ستلبي هذا الطلب على المدى القصير ؟ في عام 1998 لم يكن الوضع العالمي يسمح للعالمين كامبل ولاهيريري بالتنبؤ ببروز لاعبين رئيسيين جدد على الساحة الإقتصادية العالمية مثل البرازيل والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا . والواقع أن بعض هذا الإقتصاديات التي عرفت في أواخر التسعينات باسم "النمور" كانت هي نفسها تعاني من مشاكل كبيرة . أما اليوم فإن الوضع مختلف تماماً . وإذا كان استهلاك الماكنة الاقتصادية للهند والصين مجتمعين من النفط بحدود سبعة ملايين برميل يومياً ، فإن التوقعات تضع هذ الرقم عند حدود 18 مليون برميل

[9] New Oil Projects Cannot Meet World Needs This Decade, Oil Depletion Analysis Centre, London, November 16, 2004. Available at www.odac-info.org.

يومياً بحلول عام 2030 ، أي بزيادة مقدارها 11 مليون برميل ، في حين أن استهلاك دول منظمة الأوسيد OECD سجل ارتفاعاً بحدود 13 مليون برميل: من 45 مليون حالياً إلى 58 مليون عام 2030. غير أن حصة الأسد من الزيادة المتوقعة في حجم الإستهلاك العالمي من النفط ستكون من نصيب الولايات المتحدة وكندا والتي سترتفع من 22 ميلون برميل إلى 31 مليون برميل . وبعبارة أخرى فإن إقتصاد أمريكا الشمالية سيحتاج بحلول عام 2030 كمية إضافية من النفط تعادل ما تحتاجه الصين والهند معاً . في حين أن الدول الأخرى غير الأوسيد OECD ستحتاج كمية أكبر حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع كبير في حجم احتياجاتها من 12 مليون عام 2000 إلى 36 مليون برميل عام 2030.

الواقع أن ما فعلته دراسة ODAC تجاوز قضية تقييم المشاريع النفطية المستقبلية للدولة ، إلى دراسة حجم الطاقة الإنتاجية الحالية للدولة لتجد أن معظم الدول المنتجة للنفط في العالم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد على الإمدادات النفطية ، وهذا يعني افتقار المنتجين تقريباً لأي طاقة إنتاجية احتياطية تاركين مصير أي إمدادات إضافية مرهون بفتح مشاريع إنتاجية جديدة. كما أن هذا الأمر سيضعنا أمام احتمال آخر وهو المزيد من الارتفاعات الحادة في أسعار النفط . وحتى في حالة تسجيل الطلب على النفط ارتفاعاً بحدود 2% سنوياً ، فإن تقديرات تشيني الخاصة بالإمدادات القائمة في عام 1999 توحي بأن العالم سيعاني من تراجع في الإمدادات المتاحة بحدود مليوني برميل يومياً عام 2010 أي ما يعادل خسارة السوق النفطية لإجمالي إنتاج دولة مثل الكويت اليومي المسجل حاليا - على سبيل المثال.

ينقل تقرير ODAC عن نشرة البريتيش بيتروليوم BP لإحصائيات الطاقة في العالم الصادرة عام 2004 القول : هناك 18 من الدول الرئيسية المنتجة للنفط وصلت مؤخراً إلى ذروة الإنتاج حيث بدأ تسجيل تراجع في حجم إنتاجها الإجمالي اليومي بمقدار مليون برميل يومياً عام 2003 علماً بأن هذه الدول تتحكم بنسبة 29% من إجمال الإنتاج العالمي من النفط . وتوصل معدو التقرير إلى نتيجة مثيرة للقلق مؤداها أن الفجوة بين العرض والطلب قد تبدأ في الإتساع في وقت مبكر لا يتجاوز سنوات قليلة قادمة.

مع وصول الطاقة الإنتاجية إلى ذروتها وتراجع طاقة الإنتاج الإحتياطي إلى أقل معدلاتها ، يصبح من الجدير الإلتفات ولو بصورة مختصرة إلى وضع الاحتياطات النفطية العالمية لأن أحد الأسباب التي تحول دون الركون إلى خيار زيادة الإنتاج بصورة سريعة هو أن العديد من الحقول النفطية القائمة بدأت مرحلة الإنحدار . والأهم من ذلك أن النفط المستخرج من هذه الحقول لا يتم تعويضه مع الوقت . هناك العديد من الدول الرئيسية المنتجة للنفط تصارع للحفاظ على معدلات إنتاج مقبولة ، أو أنها جاوزت ذروة الإنتاج بالفعل ، ومن هذه الدول : دول بحر الشمال ، وأمريكا اللاتينية (باستثناء البرازيل) وأمريكا الشمالية (باستثناء النفط الثقيل) ، إفريقيا (باستثناء نفط المياه العميقة) ، بل وحتى معظم دول أوبك الشرق أوسطية . وحدها ليبيا والجزائر اللتان يعتقد بأنهما تملكان اكتشافات جديدة ذات قيمة.

ولعل في إيراد بعض الأمثلة من حول العالم ما يساعد على توضيح مدى التراجع الحاصل في حجم الإحتياطات النفطية المسجلة .

1- تراجعت القدرة الإنتاجية لحقل نفط كروز بينا Cruz Beena في كولوميبا الذي كان يعتبر من أكبر الاستكشافات النفطية في الشطر الغربي من الكرة الأرضية ، من نصف مليون برميل يومياً في السبعينات إلى 200 ألف برميل عام 2002.
2- وفي بحر الشمال ، بدأت شركتا بريتيش بتروليوم وشل تقليص عملياتهما النفطية بعد 30 عاماً من النشاط في تلك المنطقة . وهذا حقل فورتي فيلد Forty Field على سبيل المثال يسجل تراجعاً مثيراً في الإنتاج من نصف مليون برميل يومياً إلى 50 ألف برميل فقط حالياً .
3- وفي ألاسكا التي تضم أحد أكبر الاستكشافات النفطية الذي استمر يضخ 1.5 مليون برميل يومياً على مدار 15 عاماً بدأ مسيرة انحدار سريع بعد أن وصل ذروة إنتاجه عام 1989 حيث لا يتجاوز حجم إنتاجه حالياً 350 ألف برميل يومياً.
4- تراجع حجم إنتاج حقل ساموتلور في روسيا من ذروةإنتناجه البالغة 3.5 برميل يومياً إلى 325 ألف برميل حالياً. . ومع أن بالاستطاعة تحسين القدرة الإنتاجية لحقل كهذا الحقل باستخدام تكنولوجيا غربية اكثر تطوراً ، إلاّ أن مثل هذا الإنجاز لو تم فلن يغير كثيراً من واقع الإنتاج العالمي من النفط

يعتبر النفط من أكثر الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ... ولإلقاء الضوء على حجم الاستثمارات في القطاع النفطي نجد أن بريتيش بتروليوم BP أنفقت 14 مليار دولار على الإنفاق الرأسمالي وحده ، وهو رقم يتجاوز الناتج القومي الإجمالي لأكثر من 80 بلداً عام 1999. وفي العام المذكور أنفقت شركة شل Shell أربعة مليارات دولار على ما أطلقت عليه "عمليات دون المستوى المطلوب من الأداء" . علاوة على أن تطوير حقول النفط والغاز في أقصى شرق روسيا سيكلف شل ما لا يقل عن عشرة مليارات دولار . وخلال الفترة ما بين 1996 – 1999 ، أتفقت الشركات الـ 145 العاملة في مجال الطاقة والمسجلة في بورصة الأسواق العالمية 410 مليار دولار للحفاظ على مستوى الإنتاج الحالي عند حدود 30 مليون برميل نفط يومياً ، في حين أن الشركات الخمس الكبرى ايكسون موبيل وشل وبريتيش بتروليوم وشيفرون تكساكو وتوتال فينا إلف ، أنفقت وحدها 150 مليار دولار خلال الفترة من 1999 – 2002 للحفاظ على مستوى طاقة انتاجية مجتمعة عند حدود 16 مليون برميل يومياً [10] . وكما هو واقع ، فإن نفط الشرق الأوسط رخيص نسبياً فيما يتعلق بالإستثمار الرأسمالي ، علاوة على تميزه برخص الكلفة الإنتاجية . بل إن السنوات القادمة ستعزز من جاذبية نفط الشرق الأوسط وذلك مع استمرار تراجع الإنتاج النفطي من المصادر الأخرى خارج المنطقة ، الأمر الذي سيدفع بأسعاره إلى المزيد من الإرتفاع وإذا ما علمنا بأن حقول النفط العراقية ستكون آخر من سيصل إلى نقطة الذروة وما يليها من انحدار ، لأدركنا السر وراء اختيار جورج بوش والساسة النفطيون من تكساس العراق هدفاً للغزو.

[10] Toby Shelley, Oil: Poverty, Politics and the Planet (Zed Books, 2005). Toby Shelley, Oil: Poverty, Politics and the Planet (Zed Books, 2005).

غير أن صناعة النفط التي تعتبر أحد اكثر الصناعات تطلباً لرأس المال ستمنى بمزيد من التراجع في العائدات مقارنة بكلفة الاستغلال ، وذلك في وقت بدأت فيه الحقول النفطية تدخل مرحلة النضوب . وفي حين أن نسبة العائدات لكلفة الاستغلال كانت في السنوات الأولى من القرن العشرين بحدود 28 إلى 1 فإن هذه النسبة لا تتجاوز حالياً 2 إلى 1 ، بل إنها تقترب من نسبة التعادل ، أي أن كلفة استخراج البرميل مرشحة لأن تصل إلى السعر السوقي له مما يعني بأن استخراج النفط قد لا تصبح صناعة مربحة في المستقبل المنظور . إلاّ ارتفاعات متلاحقة في أسعار النفط وهو أمر واجب حصوله لتصبح بعض بدائل النفط مجدية من الناحية الفنية مجدية اقتصادياً أيضاً.

وبالرغم من الضجة التي أحاطت تقرير العالمين الجيولوجيين كامبل ولاهيريري عام 1998 ، فإن أحد أكثر النتائج أهمية تلك التي توصل إليها المذكوران لم تلقى اهتماماً يذكر من قبل المحللين . فقبل عامين من وصول جورج بوش الإبن إلى البيت الأبيض ، كتب كامبل ولاهيريري يقولان : "من المؤكد أن التحول من النمو إلى التراجع في الإنتاج النفطي سيقود إلى حالة من التوتر الإقتصادي والسياسي. وبأنه ما لم تُظهر بدائل الطاقة الأخرى المصداقية المطلوبة سريعاً فإن حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء في اوبك من سوق النفط العالمي ستتجاوز 30% ، أي قريبة من المعدل الذي وصلت إليه خلال صدمة الأسعار النفطية في السبعينات . بل إن هذه الحصة قد تصل إلى 50% بحلول عام 2010.

عندما تحدث كامبل ولاهيريري عن أن دول أوبك ، التي تنتسب معظمها لمنطقة الشرق الأوسط تملك 80% من اجمالي الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة ، فإن العالمين الجيولوجيين كانا يؤكدان فعلياً ولكن بطريقة دبلوماسية على حقيقة أن الدول الإسلامية النفطية الرئيسية العراق وإيران والكويت والسعودية والإمارات هي التي تملك المفتاح الفعلي للإمدادات النفطية العالمية في المستقبل وبصورة تتجاوز ما هو حاصل حالياً . وبعبارة أخرى فإن التسعة ملايين برميل الإضافية التي سيحتاجها اقتصاد أمريكا الشمالية عام 2030 ستأتي من الدول الأعضاء في منظمة اوبك دون غيرها وبخاصة دول منطقة الخليج العربي . ولعل هذا يفسر بإندفاع الولايات المتحدة لإحتلال العراق والتواجد العسكري في دول المنطقة الغنية بالنفط بالرغم من صيحات بقية دول العالم بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم.

لعل ما يثير قلق الحكومة الأمريكية حالياً ليس معدلات النمو المتصاعد التي تسجلها الدول الغير الأعضاء في منظمة الاوسيد OECD ، خاصة وأن البيت الأبيض يرى في هذا النمو انتصاراً لسياسة العولمة التي أطلقتها الولايات المتحدة في الأساس ، والتي تصب أولاً وأخيراً في صالح الاقتصاد الأمريكي والشركات المتعددة الجنسيات . فالذي يثير القلق الأمريكي أكثر من غيره هو أن الشرق الأوسط – هذه المنطقة التي تود الولايات المتحدة السيطرة عليها بصورة أكبر – ستكون قادرة على التأثير (إن لم يكن السيطرة) على أمن الطاقة الأمريكية . فمثل هذا السيناريو هو الذي يسرق النوم من عيون العديد من المحللين ورجال الأعمال والسياسيين والباحثين الأمريكيين ... وهنا يمكن القول

بكثير من الواقعية بأن الحكومة الأمريكية لا تملك فعل الكثير ... سوى ربما محاولة غزو المزيد من الدول المنتجة للنفط.

السؤال هو : هل يتوجب علينا أخذ الكثير من الحيطة والتيقظ ؟ والجواب هو بالتأكيد نعم . فالإقتصاد الأمريكي النهم لن تضعف شهيته للمزيد من النفط ، والولايات المتحدة المحكومة بعقلية التفرد العسكري وبعد أن تمنت أن ينتج عن غزوها للعراق موطئ قدم فيه وتواجد عسكري في دول خليجية أخرى، لتصبح في وضع تستطيع معه الوصول إلى مصادر الطاقة في مناطق أخرى في الشرق الأوسط .

حجم الطاقة الإنتاجية من النفط
(مليون برميل يومياً)

الدولة	2002(تقديري)	2025(متوقع)
السعودية	10.2	22.5
إيران	3.7	4.9
العراق	2.8	6.6
الإمارات العربية المتحدة	2.7	5.2
الكويت	2.4	5.0
قطر	0.6	0.8

حجم الاحتياطات من النفط والغاز لعام 2005
(مليار برميل/ مليار متر مكعب)

المنطقة	نفط	غاز
الولايات المتحدة	22.5	5.200
الشرق الأوسط	700	72.000
أميركا اللاتينية	111	7.500
إفريقيا	93	13.200
أسيا/منطقة الهادي	38	14.000
أوروبا الغربية	18	7.00

الاسعار الإسمية للنفط الخام -1973 / حتى الوقت الحاضر-.
(دولار أميركي / برميل)

1973	3.05
1975	10.73
1977	12.39
1979	17.25
1981	32.51
1983	29.04
1985	27.01
1987	17.73
1989	17.31
1991	18.62
1993	16.33
1995	16.86
1997	18.68
1999	17.47
2001	23.12
2003	28.10
2005	50.64

الفصل الثاني

التدافع على نفط العراق

اتسمت ولادة النفط العراقي بالعنف ، حيث رافقت عملية تطويره الكثير من المؤامرات السياسية والاتفاقات السرية وممارسات الخداع وفوق ذلك الحروب ، وكان الشعب العراقي خلالها هو الضحية ، بينما خرج المستعمرون وعملاؤهم, والمستعمرون الجدد بحصاد المكاسب . كما وجاءت الأحداث التاريخية والمبررات التي سوّغ بها المستعمرون غزوهم لتظهر أوجه شبه مثيرة بين الاستعمار البريطاني في القرن العشرين وبناء الامبراطورية الأمريكية في القرن المذكور والقرن الحالي . في غضون ذلك كان النفط العنصر الحاضر وبقوة طوال الوقت .

قُدّر لبغداد (التي استمدت اسمها قديماً من كلمتين Bagh وتعني "الله" و Dad وتعني "هبة") أن تُسبى مرتان في التاريخ وبصورة وحشية : المرة الأولى على يد المغول في القرن الثالث عشر ، أما المرة الثانية فعلى يد المتحضرين الأمريكيين في القرنين العشرين والواحد والعشرين . ومن جديد نجد أنفسنا أمام أوجه شبه مأساوية تطاردنا بإلحاح.

ففي مجزرة المغول سقط 100 ألف من سكان بغداد ، أي ما يعادل عدد من قتل منهم في أول عامين من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وجاء قصف جامعة بغداد من قبل سلاح الجو الأمريكي، ونهب كنوز متاحف المدينة واستباحتها أمام أنظار جنود المارينز ، وتدمير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي في المدينة ، لتعيد إلى الأذهان أساليب المغول قبل قرون طويلة عندما اكتست مياه دجلة باللونين الأزرق والأحمر كما تقول الروايات : الأحمر من غزارة الدماء التي سالت والأزرق من العدد الهائل من الكتب التي ألقاها المغول في النهر.

ما لا يعرفه الكثيرون في الغرب ، أن بغداد قبل أن تدوسها القدم الهمجية المغولية كانت أحد أبرز مراكز الثقافة والعلم في العالم ، ومنها قدّم العلماء المسلمون اسهامات في غاية الأهمية في العلوم والانسانيات ، وبخاصة في مجال الرياضيات والفلك والأدب والطب . ومن بين العلماء المسلمين البارزين الذين تلقوا تعليمهم في بغداد الخوارزمي الذي يعتبر أب الجبر . وكانت جامعة بغداد التي استحقت لقب "بيت الحكمة" تستقطب العلماء من مختلف الثقافات والأديان ومن كافة أنحاء العالم . وفي بغداد انتشرت المكتبات التي كانت تحتوي على مخطوطات اغريقية مترجمة بما في ذلك أعمال أرسطو وبلوتو ويوسليد وفيتاغورس وأبقراط.

لعل الفرق الوحيد بين الغزوين المغولي والأمريكي يكمن في حقيقة أن الغزاة الأوائل كانوا واضحين في أهدافهم : فقد كان المغول رجال سلب ونهب وخراب ، في حين أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعمدت الكذب في الحديث عن مهمتها في العراق. فالواقع أن ادعاءات الولايات المتحدة بأنها جاءت لتحرير العراقيين ، لم يخدع الكثيرين في أنها وكما كان الحال مع المغول ، إنما قدمت وعينها على الغنائم ... أو بلغة العصر : النفط.

يمكن القول أيضاً بأن الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى كان مجرد حلقة في خطة "المنطقة تلو المنطقة" التي برزت لأول مرة عام 1992 ، في عهد الرئيس بوش

الأب. كما أصبح واضحاً تماماً هذه المرة أن السياسة الأمريكية كشفت عن وجهها الاستعماري العالمي باعتباره الهدف المركزي للولايات المتحدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي . فقد كان القائمون على السي. آي. ايه والمخططون الاستراتيجيون من نخبة اليمين المتطرف في البلاد يدركون تماماً في عام 1992 أن حقول النفط الرئيسية خارج الشرق الأوسط وربما تلك الواقعة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق ، تمر بحالة نضوب سريع ، الأمر الذي أكسب السيطرة على نفط العالم صفة الاستعجال والأهمية القصوى فكانت قناعة الحكومة الأمريكية بأن الوقت قد حان لدفع ماكينتها العسكرية الجبارة إلى مرحلة جديدة من العمل.

مثل هذه الاستراتيجية الكبرى وجدت أوضح تعبير لها في "دليل التخطيط الدفاعي" الصادر عن البنتاغون بطلب من مساعد وزير الدفاع لشؤون التخطيط السياسي وأحد ابرز رموز المحافظين الجدد: بول وولفتوتز ، وهو الدليل الذي أطلق عليه المحللون لاحقاً : "عقيدة وولفوتز". وبعد تسريبه إلى صحيفة نيويورك تايمز في مارس عام 1992 ، جاءت تعليقات المحللين لتصفه بالرؤية الاستعمارية القائمة على تفضيل العمل العسكري الوقائي لوقف التهديدات وقطع الطريق أمام محاولات الدول الأخرى اكتساب صفة القوة العظمى [11]. ولأن طروحات وولفوتز لاقت هوى لدى بوش الأب فلا عجب أن نرى ظهور العديد من النقاط التي أوردها تقرير وولفوتز ، وقد تحولت إلى عناصر أساسية في "عقيدة بوش" والتي أصبحت في عهد بوش الإبن الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

سارع بوش الأب وكما هو متوقع لإصدار أوامره باخفاء التقرير ، إلاّ أنها جاءت خطوة متأخرة بعد أن كانت محتويات التقرير قد وصلت إلى أكثر من جهة . وفيما يتعلق بالقسم الخاص بالشرق الأوسط ، كتب وولفوتز يقول :
"في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ، يتمثل هدفنا عموماً في البقاء كقوة مهيمنة من الخارج والحفاظ على قدرة الولايات المتحدة والغرب في الوصول إلى نفط المنطقة ... كما نسعى أيضاً إلى حماية حرية حركتنا في المجال الجوي والطرق البحرية الدولية . وكما اتضح من غزو العراق للكويت ، فإنه يبقى من الأهمية بمكان منع أي قوة أو قوى متحالفة من الهيمنة على المنطقة وبخاصة شبه الجزيرة العربية ، الأمر الذي يتطلب منا الاستمرار في لعب دور من خلال تعزيز سياسة الردع وتطوير التعاون الأمني " [12].

---

[11] A classified, 46-page document, the Wolfowitz memorandum, was prepared to set the direction for US foreign policy in light of the collapse of the Soviet Union and the first Iraq War. “Our first objective is to prevent the re-emergence of a new rival, either on the territory of the former Soviet Union or elsewhere, that poses a threat on the order of that posed formerly by the Soviet Union. This is a dominant consideration underlying the new regional defense strategy and requires that we endeavor to prevent any hostile power from dominating a region whose resources would, under consolidated control, be sufficient to generate global power. These regions include Western Europe, East Asia, the territory of the former Soviet Union, and Southwest Asia.” On pre-emptive action, the memorandum emphasizes “the sense that the world order is ultimately backed by the U.S.” It further asserts that “the United States should be postured to act independently when collective action cannot be orchestrated” or in a crisis that demands a quick response. For further commentary on and excerpts from the memorandum, see Patrick E. Tyler, “US Strategy Plan Calls for Ensuring No Rivals Develop a One-Superpower World,” *New York Times*, March 8, 1992.

[12] Cited in Patrick E. Tyler, “US Strategy Plan Calls for Ensuring No Rivals Develop A One-Superpower World,” *New York Times*, March 8, 1992.

وكان الجنرال نورمان شوارزكوبف الذي قاد حملة غزو العراق في حرب الخليج الأولى عام 1991 قد استبق وثيقة وولفوتز عام 1990 بمثل هذا الطرح عندما أبلغ الكونغرس قائلاً "نفط الشرق الأوسط هو بمثابة الدم للغرب ، فهو يزودنا بالطاقة حالياً ويمثل 77% من احتياطات العالم الحر من النفط ، وسيبقى يزودنا بالطاقة عندما تنضب منابع العالم الأخرى" [13].

جحيم في الخليج

بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، جاء الرد الأمريكي بشن هجومين مطولين اقتصادي وآخر عسكري . فبعد أيام فقط من هجوم القوات الأمريكية بقيادة شوارزكوبف ، أقدم مجلس الأمن الدولي وتحت وطأة الضغوط الأمريكية على فرض أشد أشكال الحظر الاقتصادي في تاريخه والتي شملت حتى واردات العراق من الغذاء . كما أن العمل العسكري جاء على قدر هائل من الكثافة والتدمير بدءاً من اطلاق حملة من القصف الجوي والبحري بتاريخ 16 يناير عام 1991 طالت ستة أسابيع كاملة ، وشاركت فيها طائرات أمريكية وبريطانية وفرنسية وكندية وأخرى حليفة أسقطت ما يزيد عن 88500 طن من المتفجرات التي ألحقت الدمار الشامل بالبنية التحتية العراقية بما في ذلك المصانع والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية ومنشآت الري وشبكات المياه والصرف الصحي وكل شيء يحيط بمواقعها . تبع ذلك هجوم بري دام أربعة أيام تم خلاله دفن آلاف الجنود العراقيين وهم أحياء . وتضع التقديرات عدد ضحايا الغزو ما بين 2500 – 3500 قتيل عراقي خلال الحملة الجوية و 111 ألف آخرين قضوا بعدها ، بالإضافة إلى 40 ألف جندي و 13 ألف مدني عراقي قتلوا على أيدي القوات الأمريكية والحليفة و 70 ألف آخرين سقطوا لاحقاً في أحداث جانبية مختلفة .

عندما زار مارتي اهتيساري Marti Ahtissari – المبعوث الخاص للأمم المتحدة ورئيس فنلندا لاحقاً – العراق بعد حرب الخليج الأولى ، كتب يقول "ما من شيء قرأناه أو شاهدناه هيأنا لإستيعاب مثل هذا القدر من الدمار ، فقد وجدنا أنفسنا في بلد أعادته الحرب إلى مرحلة ما قبل العصر الصناعي التي سيبقى فيها لفترة طويلة قادمة ..." [14]. وهكذا يبدو أن الولايات المتحدة حققت هدفها : وهو ما وعد به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جايمس بيكر نائب الرئيس العراق ورئيس الوفد العراقي المفاوض في جنيف قبل الغزو ببضعة أيام.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : إذا كانت الولايات المتحدة وقتها مهتمة بإخراج القوات العراقية من الكويت ، فلماذا تعمدت إلحاق هذا القدر من الدمار الهائل بالبنية التحتية المدنية للعراق ؟ وإذا كان الهدف هو إزاحة صدام من السلطة ، وهو ما كان في متناول اليد بعد الحرب مباشرة ، فلماذا لم تسمح به ؟ ما فعلته أمريكا بدلاً من ذلك كان العكس تماماً . فقد تم نشر القوات الأمريكية والحليفة بطريقة توفر لصدام البقاء في السلطة بدلاً من الإطاحة به ... لماذا؟

في عام 1991 ، وجه بوش الأب نداءاً للشعب العراقي للتحرك والإطاحة بصدام . غير أن الرئيس الأمريكي لم يكن وقتها يخاطب الأكراد والشيعة أو أي قوى ديمقراطية ، بل جاء نداءه موجهاً للجيش العراقي أو حزب البعث ... وكما شرح مدير

[13] Norman Schwarzkopf, Testimony before the Senate Committee on Armed Services, February 8, 1990.
[14] "The Impact of War on Iraq," United Nations press release, March 20, 1991.

السي . آي . ايه السابق وليام كيسي لاحقاً "لو أن الحظ حليفنا ، لكان جيش صدام أو كوادر من حزب البعث الذي يتزعمه هي الجهة التي أزاحته عن السلطة " [15]. من الواضح أن مخاوف واشنطن من اندلاع ثورة شعبية في العراق كانت أكبر بكثير من رغبتها في التخلص من صدام.

الواقع أن الدافع الفعلي وراء شن حرب الخليج الأولى – أسوأ استغلال للسلطة التنفيذية تعاني منها بلد في التاريخ الحديث – إنما يتلخص في كلمة واحدة هي : النفط ... حرب الخليج الأولى كانت مجرد البداية . فالولايات المتحدة التي تتجاوز العراق بصورة كبيرة من حيث عدد السكان والقدرة الاقتصادية مقبلة على شن حربين أخريين على هذه القوة المتواضعة في العالم الثالث والتي ما دأبت واشنطن وماكينتها الاعلامية على تصويرها بأنها قوة عظمى خطيرة.

ثلاثة حروب

هناك قناعة لدى العديد من المحللين بأن الغزو العراقي للكويت لم يكن ليحدث بدون تشجيع من الولايات المتحدة . بعد عام من اندلاع حرب الخليج التقيت خلال سفري إلى تركيا لقضاء إجازة بالبروفيسور دونالد فان ايتان ، استاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا الذي كان في طريقه إلى تركيا لنفس الغرض ، ودار بيننا حوار حول حرب الخليج ، سألني البروفيسور ايتان عن شعوري تجاه الحرب ، فقلت له بأنها لم تكن لتحدث بدون علم الولايات المتحدة المسبق . فقد كان من المستحيل تحريك أكثر من مئة ألف جندي وخمسة آلاف دبابة وعربة عراقية باتجاه الحدود خفية عن أعين الأمريكيين الذين يملكون كافة الوسائل البشرية والالكترونية اللازمة لمعرفة ساعة الصفر قبل وقت كاف لإفشال الهجوم . كما جاء تصرف السفيرة الأمريكية في بغداد ابريل غلاسبي April Glaspie ليعزز من مصداقية الرأي القائل بأن موقف واشنطن اتسم بسلبية ظاهرة . فقد نقل على لسان غلاسبي إبلاغ القيادة العراقية بأن نزاعها مع الكويت شأن عربي لا دخل للولايات المتحدة فيه . كما أن السفيرة غادرت العراق إلى بلادها قبل الغزو بأسبوع وبقيت هناك.

وافقني البروفيسور فان ايتان على رأيي القائل بأن الولايات المتحدة قررت عدم التحرك لمنع الغزو على ما يبدو لأنها وجدت فيه خدمة لمصالحها . وذكر لي بأن دراسة صدرت له بعنوان "الصخرة والغُرزة Rock and Stitch" تظهر بأن الحكومة الأمريكية لم تكن على علم مسبق بالهجوم الياباني على بيرل هاربر فحسب ، بل إنها كانت ترغب في أن يتم الهجوم بالفعل ، ولهذا كان على الولايات المتحدة تعمد إثارة اليابانيين ودفعهم للهجوم على بيرل هاربر باعتبار هذه الخطوة من جانب اليابانيين ستكون مبرراً كافياً لدخول الولايات المتحدة الحرب . ومما جاء في الدراسة القول : "يصف أحد الناجين من هجوم بيرل هاربر الشعور العام الذي كان سائداً على متن السفن الراسية إلى جانب سفينته (جزيرة فورد) في ديسمبر عام 1941 قائلاً : كنّا "أهدافاً سهلة كبط جالس بهدوء". لم يسمح "للبط" بالبحث عن ملجأ على الساحل الغربي أو الإبحار في عرض المحيط بعيداً عن متناول اليابانيين ، وبدلاً من ذلك قررت القيادة ابقاء السفن مربوطة بأرصفة الميناء حيث كانت تقبع كهدف مغر. فعلت السفن الأمريكية ما كان مطلوباً منها بالفعل وهو إغراء اليابانيين بالهجوم ، وجاءت التضحية بالرجال والسفن في بيرل هاربر لتخدم "الهدف النبيل" وهو إنقاذ العالم من هيمنة المحور . ولم يشهد العالم من قبل مثل هذا النوع من التضحية التي قامت بها قلة في سبيل بقاء الكثرة.

---

[15] Cited in Jennifer Thompson, *The Last Gulf War, Resist!* (Democratic Socialist Party, Australia, February 1998). Cited in Jennifer Thompson, *The Last Gulf War, Resist!* (Democratic Socialist Party, Australia, February 1998).

كان يمكن أن تكون تضحية بالفعل لولا أن هؤلاء "القلة" لم يكونوا على علم بأنهم إنما كانوا هناك كمجرد طعم وبأنهم لم يتطوعوا لأداء الواجب المشؤوم لإنقاذ المجتمع الذي يخدمونه ومع ذلك رفض تكريمهم كجنود وأبطال . كان البحارة الذين قضوا في هاواي أبرياء من جريمة الإهمال في أداء الواجب لأنهم كانوا يجهلون تماماً كافة الظروف التي سبقت الهجوم . وفي المقابل لم يكن فرانكلين روزفلت جاهلاً بما حدث ولذلك لا يمكن التعامل معه بنفس المقاييس ..... الواقع أن روزفلت لم يكن يعرف بأن الهجوم على بيرل هاربر كان وشيكاً فحسب ، بل إنه ساعد في التعجيل بالحدث . فبدون مناورات روزفلت الميكيافلية (التي تقوم على المكر والخداع) ، فإن الهجوم الياباني على بيرل هاربر بتاريخ 7 ديسمبر 1941 لم يكن ليحدث من الأساس".

ما بين حرب الخليج الأولى التي أخرجت القوات العراقية من الكويت عام 1991 وغزو العراق الشامل عام 2003 حصلت حرب الخليج الثانية (إن جاز التعبير) أو ما يمكن إطلاق عليها اسم : "حرب مناطق حظر الطيران" والتي ادعت أمريكا وبريطانيا بأنها جاءت لحماية الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال . غير أنه بالنسبة للذين يعرفون مواقع تركز حقول ومنشآت النفط العراقية ، فسيكون من غير الصعب الوصول إلى نتيجة مؤداها أن حظر الطيران انحصر في المناطق التي تشمل الحقول والمنشآت النفطية الرئيسية في العراق.

خلال هذه المرحلة من الصراع نجحت القوات الجوية الأمريكية والبريطانية في تدمير كافة الدفاعات العراقية ، سواء الجوية أو غيرها ، المتمركزة في هذه المناطق . ومع أن وسائل الإعلام تجاهلت هذه المرحلة من الحرب ، إلاّ أن الوضع العسكري كان في حالة تصعيد مطرد . فقد شهد ديسمبر عام 1998 ، على سبيل المثال ، هجوما جويا واسعا ومكثفا دام أربعة أيام في عملية أطلق عليها اسم : ثعلب الصحراء . وطبقاً لمقالة نشرتها النيويورك تايمز في 13 أغسطس 1999 [16] فإن القوات الأمريكية والبريطانية أطلقت 1100 صاروخ ضد 359 هدف عراقي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام المذكور.

مع نهاية التسعينات كان الوجود العسكري الأمريكي في الخليج قد سجل معدلات عالية اشتملت على نشر 22 ألف جندي و 200 طائرة عسكرية و 19 سفينة حربية . وتشير الاحصائيات إلى أن ما لا يقل عن نصف مليون طفل عراقي سقطوا ضحايا لهذه الحرب بعد أن حرمهم الحظر المحكم المفروض على العراق من الغذاء والدواء إضافة إلى سقوط العديد منهم صرعى القصف الأمريكي البريطاني [17]. وهنا يستذكر الكثيرون رد مادلين أولبرايت ، وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد بيل كلينتون على سؤال عما إذا كان الثمن الذي يدفعه أطفال العراق يستحق التصميم الذي تظهره الولايات المتحدة في العمل على تحقيق أهدافها في العراق ، جاءت إجابة اولبرايت الشهيرة لتقول "أعتقد أن هذا خيار صعب جداً ... إلاّ أن الثمن كما نعتقد يستحق ذلك[18]

في الساعة 05:34 بتوقيت العراق من صباح 19 مارس 2003 ، بدأت الحرب الثالثة – حرب الاحتلال الفعلي – على العراق بشن طائرات الستيلث والسفن الحربية هجوماً صاروخياً على أهداف في بغداد . وفي الخامس من ابريل توجت القوات الغازية عملية

[16] Stephen Lee Myers, "In Intense but Little-Noticed Fight, Allies Have Bombed Iraq All Year," *New York Times*, August 13, 1999.
[17] *Child and Maternal Mortality Survey 1999*, Preliminary Report, Iraq (UNICEF, Ministry of Health, July 1999).
[18] In an interview with Lesley Stahl on CBS's *60 Minutes*, December 5, 1996

الصدمة والرعب (اعيدت تسميتها لاحقاً لتصبح عملية الحرية) بدخول الأمريكيين بغداد.

شبح الماضي

لم يتوقع مخططوا الحرب الأمريكية على العراق أن تتطور الأمور هناك إلى اشعال صراع جديد في الخليج ، صراع لا يزال قائماً ومرشح لمزيد من التصعيد يستحق أن نطلق عليه : حرب المقاومة . والواقع أن التاريخ يعيد نفسه مع الأمريكيين في العراق . فقد وجد بعض العراقيين الذين يعيشون في الخارج والبعض في الداخل ، وجدوا في الولايات المتحدة الحليف الملائم ، كما فعل من قبلهم الفليبينيون الذين كانوا وقتها يخوضون حرب تحرر عن الأسبان مع الفرق الشاسع بين طبيعة العدو في الحالتين . وقتها اعتقد الفليبينيون بأن الأمريكيين الذين جاءوا لغزو بلادهم في القرن التاسع عشر إنما جاؤوا كمحررين . غير أنه ما أن حقق الأمريكيون الانتصار على الأسبان عام 1898 حتى كشفوا عن دوافعهم الحقيقية من احتلال الفليبين ، لتندلع بعدها الثورة التي قادها ايميلوا اغونيالدو مجدداً . استمرت حرب المقاومة على أشدها حتى اعتقال اغونيالدو عام 1901 . وما يحدث في العراق حالياً لا يختلف كثيراً عن التجربة الأمريكية في الفليبين.

غير أن الحرب الأمريكية الاسبانية ليست سوى واحدة من سلسلة من الحروب السابقة التي تظهر بأن الاحتلال بالقوة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عقيدة الرأسمالية الأمريكية ، إلاّ أن هذه العقيدة سبقت الحرب المذكورة ، الأمر الذي تظهره وثيقة أمريكية أعدت في وقت مبكر من القرن التاسع عشر.

ففي عام 1823 سن الرئيس جايمس مونرو ما عرف بعد ذلك بـ "عقيدة مونرو" ، التي اشتملت على رؤية سياسية للولايات المتحدة تقوم على عدة محاور كان من بينها العمل على منع أي من القوى الأوروبية الاستعمارية من البقاء في أراضي الأمريكتين ، مشيراً إلى أن الولايات ستنظر إلى أي محاولة استعمارية هناك بمثابة تهديد للأمن القومي الأمريكي . وجاء الرئيس ثيودور روزفلت لاحقاً ليضيف لمساته على عقيدة مونرو والتي لخصها بقوله المأثور "تكلم بلطف وانت تحمل عصا كبيرة" [19].

أدخل رؤساء آخرون بعد ذلك تعديلاتهم على عقيدة مونرو وبما يتلاءم والرؤية الخاصة لكل منهم لما يجب أن تكون عليه القوة الأمريكية ، إلاّ ان عقيدة مونرو ظلت تمثل المعيار الذي يحكم تصرفاتهم فيما يتعلق بالشؤون الدولية . وكما ورد في فصل آخر من هذا الكتاب ، فإن دين راسك Dean Rusk وزير الخارجية في عهد الرئيس جون كيندي عرض أمام لجنة الكونغرس عام 1962 قائمة أظهرت اقدام الولايات المتحدة على 103 حالات من التدخل الأمريكي في شؤون دول أخرى خلال الفترة من 1798 و 1895 وحدها . وقتها كان راسك في الأساس يدافع بذلك عن الهجوم الأمريكي على كوبا فيما عرف بمحاولة غزو كوبا في خليج الخنازير عام 1961 . وفي عام 1963 قال دين اتشيسون Dean Acheson ، وزير الخارجية في عهد ترومان ومستشار رئاسي لاحق في إدارات كيندي وجونسون ونيكسون ، قال بصراحة بأن "بقاء الدول مسألة لا علاقة لها بالقانون" [20].

---

[19] Theodore Roosevelt first used this phrase in a letter to his friend Henry Sprague, January 26, 1900.

[20] Dean Acheson, *Remarks by the Honorable Dean Acheson,* Proceedings of the American Society of International Law 13, 14 (1963). These remarks were made in the context of the Cuban missile crisis during the 1963 annual meeting of the American Society of International Law.

مثل هذا الفهم للقانون الدولي أمر لم يغب عن جورج . دبليو . بوش كما أن العديد من الرؤساء والمخططين الأمريكيين وجدوا في عقيدة مونرو ولا يزالون ترخيصاً ببسط الهيمنة الأمريكية "وحق" بالتدخل في النصف الغربي من الكرة الأرضية مادام هذا التدخل في منظورهم يخدم المصالح الخاصة للولايات المتحدة ، وبغض النظر عما سيلحقه بالآخرين من ويلات. وهنا لا يجد المرء من فرق يذكر بين ما جاءت به عقيدة مونرو وما تنص عليه رؤية بوش أو "عقيدة بوش" كما عرفت والتي أعطت بموجبها الولايات المتحدة نفسها "الحق" في شن حروب استباقية على هواها ، مع فارق وحيد وبسيط كما يبدو وهو أن عقيدة مونرو انحصرت في حق التحرك الأمريكي في النصف الغربي من العالم بينما حولت عقيدة بوش العالم ككل إلى ساحة مفتوحة للتدخل الأمريكي.

تماثلات مثيرة

عندما أقدم بوش على تشويه الحقائق لتسويغ حرب الاحتلال التي شنها على العراق بحجة وجود علاقة لصدام حسين بهجمات 11 سبتمبر ، طالباً من السماء أن تعينه في مهمته المقدسة ، كان الرئيس الأمريكي في الواقع يفجر وبدون قصد أصداء تاريخية أخرى مطابقة.

فمن المعروف أن الولايات المتحدة تعذرت رسمياً بإقدام الاسبان على إلحاق أضرار بالمدمرة الأمريكية يو. س. س. ماين USS Maine في هافانا – كوبا كمبرر كاف للدخول في حرب مع اسبانيا فيما عرف بـ الحرب الاسبانية – الأمريكية . وجاءت التحقيقات اللاحقة التي اجريت بهذا الشأن- ولكن بعد احتلال كوبا وغيرها من المناطق الخاضعة للاستعمار الاسباني - لتظهر بأن الإنفجار الذي حدث بالسفينة الحربية الأمريكية كان ناجماً عن "حادثة فنية" وبأن لا علاقة للأسبان به. غير أن الولايات المتحدة وجدت في الحادث ما يغطي على دوافعها الفعلية من وراء الدخول في الحرب مع الاسبان وهي التوسع الأمريكي في أسواق الشرق الأقصى وبخاصة الصين . وهنا دخلت الفليبين الصورة حيث أن السيطرة على الفليبين يكفل تأمين الوصول البحري الأمريكي الآمن إلى الشرق ، فكان أن تحركت أمريكا سريعاً لإحتلال الجزر الفليبينية بموقعها الاستراتيجي المميز.

وكما هو الحال مع جورج بوش في العراق ، فإن غزو الفليبين احيط بهالة دينية وانسانية ، فقد انبرى الكونغرس لتمرير القرارات اللازمة متأثراً بالرأي العام ، ولعل فيما قاله السيناتور ألبرت بيفيردج Albert Beveiridge في 9 يناير 1900 ما يلقي الكثير من الضوء على اقحام الإرادة الإلهية في عقيدة التوسع والغزو والهيمنة الأمريكية. فقد قال بيفيردج: " سيدي الرئيس ... الوقت لا يحتمل إلاّ الصراحة والوضوح ... الفليبين يجب أن تكون لنا وإلى الأبد ... فغير بعيد عن الفليبين هناك أسواق الصين التي تنتظرنا ... لن نتنكر لدورنا كأصحاب مهمة إنسانية ولن نخذل ثقة الله بنا كأصحاب رسالة حضارية للعالم ... فالهادي هو محيط أمريكي ... أين سنتوجه بحثاً عن مستهلكين لفائض انتاجنا ؟ سؤال تتكفل الجغرافيا بالإجابة عليه ... فالصين هي الزبون الطبيعي ... والفلبين تشكل القاعدة الأنسب لنا على أعتاب الشرق بكامله ... هناك من يسم تصرفنا بالقسوة ... وهنا على زملائي أن يتذكروا بأننا لا نتعامل مع أمريكيين أو اوروبيين ... إنما نتعامل مع شرقيين [21].

[21] Senator Albert J. Beveridge speaks on the Philippine Question, US Senate, Washington, DC, January 9, 1900, *Congressional Record* (56th Congress, 1st Session), Vol. XXXIII, pp. 705, 711. Also cited in Howard Zinn, *A People's History of the United States: 1492–Present* (Perennial Classics, 2003), p. 313.

هناك وجه شبه كبير آخر بين الحربين ، من حيث أن الإدارة الأمريكية عملت في كلتا الحالتين على استغلال جمهور جاهل بخبايا الأمور من خلال المؤسسات الاعلامية المؤثرة – الصحف في حالة الحرب الاسبانية الأمريكية – حيث كانت الجرائد وقتها ولا تزال تبحث عن كل ما هو مثير . غير أن زيف الخطاب وإن خدع الكثيرين إلاّ أنه لم ينطلي على الجميع . فهذا الجندي آرثر فيكرز من كتيبة نيبراسكا الأولى يقول في رسالة بعث بها إلى عائلته بعد انفجار المواجهة بين قوات الاحتلال الأمريكي والمقاومة الوطنية الفليبينية : "لست بخائف وأملك الاستعداد الدائم للقيام بواجبي ... إلاّ أنني أريد اجابة على سؤالي : ما الذي نقاتل من أجله هنا ؟"[22].

وفي الوقت ذاته فأن الماضي يعكس الحاضر في وحشية الغزو الأمريكي في الحالتين. وهنا كتب الكابتن د. ستيوارت إليوت من كتيبة كانساس بتاريخ 27 فبراير عام 1899 يقول "الحرب هنا أشبه بالجحيم ... فقبل أن تجتاح كتيبة كانساس العشرين بلدة كالوكان كان يفترض أن تكون البلدة آهلة بسكانها الذين يزيدون على 17 ألف نسمة ... أما الآن فلم يعد في القرية مواطن واحد على قيد الحياة . وفي حالة مماثلة هناك قرية مايماجا التي دخلناها يوم الرابع من فبراير . في ذلك اليوم كانت القرية تعج بسكانها الذين يزيد عددهم عن خمسة آلاف فليبيني ... أما الآن فلا يوجد حجر في ذلك المكان"[23].

ألا يرسخ هذا الكلام صورة ما حدث في الفلوجة بعد اكثر من قرن ؟

لا شك في أن إدعاءات إدارة بوش من أن القيم الأمريكية صالحة لكل البشرية يجدد ذكريات قديمة . فهذا النائب هنري جيبسون عن ولاية تينيسي يعبر عن نفس الرسالة زمن الحرب الإسبانية الأمريكية بالقول : "هناك مهمة مقدسة يضطلع بها الجنس الأمريكي ، الأمر الذي لا يخطئه أي طالب تاريخ ... فنحن المبشرون بحكومة دينية جديدة ، نحن الذين نحمل للبشرية نوعاً جديداً من حضارة أرقى ... نحن رسل العالم الجديد الذين بعثنا السماء للعالم القديم ، وجزء من رسالتنا العمل على تنصير آسيا وجزر البحار ... إن مسيرة العرق الأمريكي لا يمكن تعطيلها ... فما من أحد قادر على تثبيت حدودها التي لا تكفيها قارة واحدة أو محيط واحد أو تحتويها منطقة واحدة ... بل إن قوة وأنشطة العرق الأمريكي غير قابلة للتطويق حتى في حدود النصف الغربي من الكرة الأرضية . عالمنا بالكامل هو ساحتنا وأراضي العالم هي وحدها التي تشكل حدودنا ... وقدرنا أن نسيطر على هذه الأرض بما في ذلك كافة الأعراق والدول والأراضي والقارات".

غير أن الأكثر إثارة للقلق بهذا الشأن هو كيفية تبرير الرؤساء ذوي العلاقة, للحروب التي يشنونها على الآخرين وغزو واحتلال أراضي الغير ، حيث نجد أن جورج دبليو بوش لم يختلف عن وليام مكنللي William Mckinley في استغلال "الدين وسيلة للحصول على الذهب" . فهذا مكنللي يبلغ مجموعة من زوار البيت الأبيض كيف أنه تلقى رسالة من السماء تطلب منه احتلال وضم أراضي شعوب أخرى:
"الحقيقة أنني لم أكن أريد الفليبين ... وعندما هبطت علينا كهدية من السماء وجدت نفسي في حيرة حول ما الذي سأفعله بها (الجزر) ... طلبت المشورة من كافة الأطراف – ديموقراطيين وجمهوريين على حد سواء – إلاّ أنني لم أحظى برأي مقنع

[22] *Soldier's Letters*, pamphlet (Anti-Imperialist League, 1899). Reprinted in Philip S. Foner and Richard Winchester, *The Anti-Imperialist Reader: A Documentary History of Anti-Imperialism in the United States*, Vol. 1 (Holmes & Meier, 1984), pp. 316–23.
[23] Ibid.

... اعتقدت في البداية بأن نكتفي بأخذ مانيلا ثم اضفت لوزون ثم اتسعت الدائرة لتشمل جزراً أخرى ... قضيت ليالي طويلة وأنا أجول ردهات البيت الأبيض جيئة وذهاباً ... بل لا أشعر بأي حرج إذا ما قلت بأنني كثيراً ما انحنيت على ركبتي داعياً الله أن يلهمني الحكمة والرشاد ... وذات ليلة جاءني الإلهام ... كيف ؟ لا أدري ، إلاّ أنه جاء من الله ... ومؤداه أنه لم يبق أمامنا من شيء نفعله سوى ضم كافة الجزر والعمل على إعادة تثقيف الفليبين ورفع مستواهم وتنصيرهم ... بعدها سيطر عليّ شعور غامر بالارتياح ونمت بعمق لأول مرة منذ أيام"[24]

وبالمقارنة فإن اعتماد بوش على إرشاد السماء يأتي أكثر وضوحاً . فقبل اسبوع واحد فقط من غزو الولايات المتحدة للعراق بتاريخ 10 مارس 2003 ، كتب هوارد فينيمان Howard Fineman في النيوزويك ضمن تقرير موسع للمجلة تحت عنوان "بوش والله" يقول : "يستيقظ جورج . دبليو . بوش قبل بزوغ الفجر معظم الوقت ... ويلجأ إلى ركن هادئ للتفرغ للقراءة لبعض الوقت ... غير أن النصوص التي ينشغل بها بوش في هذا الوقت المبكر ليست تقارير استخبارية ولا أدبية ثقافية أو ترفيهية ... بل وكما قال بوش لأصدقائه ، كتاب ديني يتضمن عظات مسيحية قصيرة من تأليف القس الاسكتلندي اوزوالد شامبرز Oswald Chambers ، هذا الإسم الذي يثير ذكره في مثل هذه الظروف أصداء تاريخية عالية . فقد قضى هذا القس المعمداني المتجول نحبه في نوفمبر 1917 بينما كان يحاول التبشير بمذهبه بين الجنود الاستراليين والنيوزلنديين من جيش الجنرال اللنبي الذي كان يحتشد وقتها في مصر . كان الجيش البريطاني قد نجح وبحلول الكريسماس في انتزاع فلسطين من الأتراك "المسلمين"، أما الآن فإن الحديث يدور عن حرب جديدة في الشرق الأدنى ... هذه المرة في أرض كانت تعرف باسم بابل ... في وقت لاحق من ذلك اليوم ... تحدث بوش أمام عدد من العاملين في محطات إذاعية دينية قائلاً لهم بأن الولايات المتحدة مطالبة بنشر هدية الله : الحرية إلى كل إنسان على وجه الأرض".

من هنا مرّ البريطانيون

الواقع أننا أمام وجه مقارنة تاريخي آخر هو : الغزو والاحتلال البريطاني للعراق أوائل القرن العشرين ، الأمر الذي أرسى الأسس لطريقة تعامل الغرب مع العراق حتى يومنا هذا . وفي هذا السياق ، سيكون جديراً بالذكر أن سلاح الجو البريطاني كان من بين أول من تبنى استخدام أسلحة الدمار الشامل – الأسلحة الكيماوية – ضد الثوار العراقيين الذين كانوا يطلق عليهم – المتمردون – وذلك في وقت مبكر يعود إلى عام 1920 ، وهي نفس التسمية التي لا تزال تطلق عليهم منذ ذلك الحين.

استهدفت الأطماع البريطانية في الخليج وحتى نهاية القرن الفكتوري العمل على تأمين ممر بري آمن إلى الهند في موازاة الممر البحري الذي شكل محور الهيمنة البريطانية على المناطق المحيطة بقناة السويس والبحر الأحمر . إلاّ أنه اعتباراً من عام 1904 تحول النفط إلى القوة المحركة الفعلية للاستراتيجية البريطانية في المنطقة . ففي ذلك الوقت عرض السير ماركوس صامويل ، Sir Marcus Samuel مؤسس شركة شل Shell رؤيته القائلة بأن النفط سيكون مطلباً أساسياً لاستمرارية هيمنة الأسطول البريطاني.

ومع ظهور مؤشرات قوية على اكتشاف النفط في إيران والعراق ومناطق أخرى في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، أصبح النفط الدافع الرئيسي لأنشطة الإمبراطورية البريطانية المستقبلية . الواقع أن الأدلة على وجود النفط في المنطقة موغلة في القدم

[24] Cited in Walter Millis, *The Martial Spirit* (The Riverside Press, 1931), pp. 383–4.

حيث كان الناس يقفون مشدوهين أمام بقع النفط المتسرب من باطن الأرض والتي كانت تظهر على السطح من خلال التصدعات والشقوق الأرضية . ويمكن القول بأن أول الإشارات المسجلة لهذه الظاهرة تعود إلى خمسة آلاف عام وعثر عليها في مدينة هيت Hit التي تبعد بضعة أميال عن بغداد . إلاّ أن اكتشاف النفط في الشرق الأوسط باستخدام التكنولوجيا الحديثة كان في حقل مسجد السليمان في إيران عام 1908 ، أي بعد 49 عاماً من حفر أول بئر نفط في العالم وكان في بنسلفانيا الأمريكية عام 1859.

جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليحدث تغييراً جذرياً في الحياة ليس في العراق ودول الخليج الغنية به بل في كامل المنطقة التي تعرف بالشرق الأوسط . وحتى ظهور النفط كانت المنطقة تحت الحكم الاسمي للحاكم الإسلامي (الخليفة) للإمبراطورية العثمانية . وطبقاً "لموسوعة الشرق" The Encyclopedia of the Orient [25]، فإن هذه الإمبراطورية كانت "تتمحور حول السلطان التركي واستمرت قائمة لأكثر من ستة قرون (1300 – 1922) وغطت في أوج ازدهارها (1683 – 1699) أجزاء واسعة من أوروبا بما فيها ما يعرف حالياً بدول : هنغاريا ، ويوغسلافيا (السابقة) ، كرواتيا ، البوسنة ، ألبانيا ، مقدونيا ، اليونان ، مولدوفيا ، بلغاريا ، جنوب اوكرانيا ، تركيا ، جيورجيا ، ارمينيا ، العراق ، الكويت ، قبرص ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، الأردن ، جنوب وغرب السعودية ، عُمان ، البحرين ، شرق اليمن ، مصر ، شمال ليبيا ، تونس وشمال الجزائر . غير أن الإمبراطورية التركية لم تكن امبراطورية بالمعنى المعروف ، لأن الأتراك أنفسهم لم يستفيدوا من الامتيازات التي توفرها الدولة أكثر من غيرهم من شعوب المناطق الغير تركية المنضوية تحت الراية العثمانية ... بل إن هذه الإمبراطورية وحتى في مرحلة موتها السريري وتكالب أعداءها ، استمرت في توفير الكثير من المكاسب لرعاياها . وبالنسبة للمسلمين ، كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل خط الدفاع الرئيسي في مواجهة العالم الغير اسلامي ، بل إن غير المسلمين اعتبروها مصدر حياة أفضل وأكثر أماناً مما كانت توفره الدول المسيحية لمواطنيها حتى القرن الثامن عشر . كما أن الإمبراطورية العثمانية وفرت لكافة رعاياها على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية قدراً مقبولاً من الأمان والتناغم".

سبق وأن أشرنا إلى أن الغرب سعى إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية من خلال تأجيج المشاعر القومية بين شعوبها المختلفة من أتراك واغريق وعرب . كجزء من الإمبراطورية العثمانية ، كان الغرب ينظر إلى العراق كغيره من الدول المواتية للاستغلال والاستعمار تحت ما كان يسمى عملية التغريب حينها وما يمكن أن نسميه العولمة حالياً ... حاول البريطانيون احداث أكبر قدر من التغيير والطمس لتاريخ البلاد لدرجة أنهم غيروا اسمها من بلاد الرافدين إلى العراق قبل ذلك وضمن الحملة الغربية المحمومة للبحث عن النفط ، فقد زارت العراق مجموعات من الجيولوجيين تحت مسميات مختلفة من علماء آثار بريطانيين إلى مهندسين ألمان ، وخلال اقامة الخط الحديدي الممتد من تركيا إلى البصرة عبر العراق في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، كان الألمان على قناعة بوجود النفط في ولاية الموصل لدرجة أنهم سعوا للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط تشمل المنطقة بعمق بضعة أميال من جانبي الخط الحديدي ... وبالفعل حصلت البنوك الألمانية عام 1904 على امتياز من العثمانيين ، حتى قبل اكتشاف النفط في مسجد السليمان.

بعد اكتشاف النفط في بلاد فارس ، وتحديداً في عام 1912 ، توصل الساسة الألمان والبريطانيون مع البنوك في البلدين وشركة دويتش اويل Dutch Oil الهولندية إلى اتفاقية لتشكيل شركة تحت اسم شركة البترول التركية TPC والتي لم تكن سوى

[25] *Encyclopaedia of the Orient*, available at www.i-cias.com/e.o/.

مشروع بريطاني هولندي ألماني لا علاقة لتركيا به سوى الاسم . كان الهدف الرئيسي للشركة هو استغلال نفط الموصل.

غير أن ملكية الشركة آلت إلى جهة أخرى بعد عامين فقط من انشاءها . ففي مارس عام 1914 ، عقد مالكو TPC اجتماعاً نهائياً تقرر فيه توزيع أسهم الشركة على الشركة الأنغلو فارسية للنفط (أصبحت BP لاحقاً) والتي حصلت على 50% منها ، بينما ذهبت 22.5% من الأسهم لكل من رويال دتش شل الهولندية ودويتش بانك الألماني . أما الـ 5% الباقية فكانت من نصيب رجل الأعمال الأرمني كالوستي غولبنكيان الذي لعب الدور الرئيسي في تامين صفقة الإمتياز وإنشاء الشركة ، بدون إعطاءه حق التصويت . في السنة المذكورة ، تملكت الحكومة البريطانية الحصة الأكبر من أسهم الشركة الأنغلو فارسية (51%) الأمر كان يعني أن حكومة المملكة المتحدة أصبحت تملك فعلياً الجزء الأكبر من النفط الفارسي (الإيراني).

هدف من الدرجة الأولى للحرب

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف 1914 مباشرة ، كتب وزير شؤون الحرب في الحكومة البريطانية السير موريس هانكي Sir Maurice Hankey إلى آرثر بلفور Arthur Balfour الذي كان اسمه مطروحاً لتولي وزارة الخارجية يقول بأن النفط الإيراني والعراقي يشكل "هدفاً للحرب من الدرجة الأولى" [26]

وفي 6 نوفمبر 1914 أرسلت بريطانيا قوات لحراسة مصفاة الشركة الأنغلو فارسية في عبادان ، حيث احتلت شبه جزيرة الفاو في العراق وبعدها بأسبوعين دخلت البصرة . وقبل نهاية الشهر المذكور كانت لندن قد أعلنت الكويت محمية بريطانية ، في غضون ذلك لم يظهر الجيش العثماني مقاومة كبيرة خاصة وأن معظم قواته كانت تتمركز بالقرب من بغداد.

في ابريل 1915 أمر القائد العسكري البريطاني المعين حديثاً جون نيكسون قائده الميداني الجنرال شارلز تاونشد بالتحرك لإلحاق الهزيمة في الجيش العثماني في كل من الكوت وبغداد ، ولم تلق القوات البريطانية في زحفها الجديد على طول نهر دجلة شمالاً مقاومة كبيرة إلاّ أنه في أول معركة كبيرة بين الجيشين على بعد 25 ميلاً جنوب بغداد تكبد البريطانيون خسائر فادحة لدرجة أجبرتهم على التقهقر جنوباً بإتجاه الكوت حيث أقاموا تحصينات دفاعية . غير أن الجيش العثماني نفذ خطة مناورة ذكية مكنته من محاصرة البريطانيين لعدة أشهر ما بين ديسمبر 1915 وابريل 1916. وطبقاً لتقديرات حذرة فإن الجيش البريطاني بقيادة تاونشد خسر حاولي 23 ألف جندي ما بين قتيل وجريح إضافة إلى وقوع ثمانية آلاف آخرين في الأسر.

في مارس 1917 تمكن الجنرال فردريك مودي من دخول بغداد على رأس جيش قوي . وقتها أطلق مودي تصريحه الشهير بأن البريطانيين جاءوا كمحررين لا غزاة . وطبقاً لبعض التقديرات فإن حملة أرض الرافدين كلفت بريطانيا 92 ألف قتيل في حين قدرت مصادر أخرى الخسائر البريطانية في الأرواح بأكثر من ذلك بكثير . وفي كتابه المعنون "النفط ، الله والذهب" ، كتب انطوني كيف براون Anthony Cave Brown يقول[27] :

---

[26] Cited in Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power* (Free Press, 1993), p. 188.

[27] Anthony Cave Brown, *Oil, God and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings*, (Houghton Mifflin, 1999), p. 7.

"سميت بحملة بلاد الرافدين ودامت أربع سنوات ، خسرت قوات الإمبراطورية البريطانية فيها 262 ألف رجل ما بين قتيل وجريح وأسير فيما اعتبرت واحدة من أسوأ الصراعات الصغيرة في القرن العشرين وجاءت لتظهر مدى الأهمية التي أولاها البريطانيون لمنطقة الخليج ونفطها".

في مثل هذا الوقت تقريباً ، انهمكت بريطانيا وفرنسا وبموجب اتفاقية سايكس / بيكو السرية في تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى دول صغيرة وأشباه دول ، وانضمت لهما روسيا وإيطاليا لاحقاً. وبموجب الاتفاقية الشهيرة ، فقد ألحقت البصرة وبغداد بالبريطانيين بينما كانت الموصل من نصيب الفرنسيين . وبعد الحرب ، صادرت بريطانيا حصة ألمانيا في شركة النفط التركية ، وقتها كانت بريطانيا قد نجحت في انتزاع قرار من عصبة الأمم يمنحها الوصاية على العراق وكان ذلك عام 1919 . وفي العام التالي وطبقاً لاتفاقية سان ريمو San Remo ، تخلت فرنسا عن الموصل مقابل 25% من الأسهم في شركة النفط التركية وجزء واسع من سوريا.

بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية سان ريمو ، سلم السفير الأمريكي في لندن الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة تتضمن الإعراب عن مشاعر قلق حكومته تجاه الاتفاقية . كانت أمريكا في الواقع تطالب "بسياسة الباب المفتوح" لشركاتها النفطية ومصالحها في العراق [28] ، بينما استدعت وزارة الخارجية الأمريكية ممثلي الشركات النفطية إلى واشنطن لتبلغهم بضرورة التحرك لنيل حصتهم من الكعكة النفطية الواعدة . الأمر الذي يمكن اعتباره الخطوة الأولى على طريق التورط الأمريكي في العراق ونفطه.

في البداية تجاهل البريطانيون الاحتجاجات الأمريكية ، مدعين بأن 82% من اجمالي الاحتياط العالمي المستكشف من النفط يقع تحت هيمنة الشركات النفطية الأمريكية ، كما عملت بريطانيا في البداية على منع دخول الجيولوجيون الأمريكيون العراق ، إلاّ أن الولايات المتحدة استمرت في تصعيد ضغوطها إلى أن خضعت بريطانيا أخيراً ووافقت على تخصيص جزء من الأسهم لشركات النفط الأمريكية . ولهذا الغرض أقدمت سبع شركات أمريكية على تأسيس شركة نفطية جديدة حملت اسم شركة تطوير الشرق الأدنى NEDC لتنضم إلى شركة النفط التركية TPC . وبالفعل تم عام 1924 اعادة توزيع الحصص في TPC ليتسع هيكلها للشركة الأمريكية الجديدة.

في نفس الوقت قام الفرنسيون بتأسيس شركة جديدة هي الشركة الفرنسية للبترول CFP وذلك خصيصاً لإدارة نفط العراق . وطبقاً للتوزيع الجديد لأسهم شركة النفط التركية فقد حصلت شركات CFP (الفرنسية) و APOC (البريطانية) ورويال دتش شل (الهولندية) و NEDC الأمريكية على حصص متساوية بواقع 23.75% لكل منها في حين ظلت النسبة المتبقية (5%) من نصيب الوسيط الأرمني غولبنكيان الذي أضيف لحصته هذه المرة حق التصويت في مجلس إدارة الشركة . يذكر ان غولبنكيان اشتهر بعدها في أوساط الشركة باسم "السيد 5%".

ماذا عن حصة العراق البالغة 20% ؟ الذي حصل أنها تبخرت لاستيعاب الشركاء الأمريكيين الجدد . ففي يناير 1923 تم إجبار الحكومة العراقية على التخلي عن حصتها في شركة النفط التركية.

---

[28] *Multinational Oil Corporations and US Foreign Policy*, Subcommittee on Multinational Corporations, US Senate Committee on Foreign Relations (US Government Printing Office, January 2, 1975).

لم تعترف تركيا رسمياً بالاتفاق البريطاني الفرنسي الخاص بتسوية قضية الموصل لأن الأتراك وقتها كانوا يعتبرونها أرضاً تركية ، الأمر الذي استغله الأمريكيون كورقة ضغط على بريطانيا لإدخال شركاتهم النفطية العراق ، وبعد قبول بريطانيا وفرنسا دخول NECD كشريك في TPC ، تدخلت عصبة الأمم لتسوية قضية الموصل بإجبار تركيا على القبول بما عرف بـ "خط بروكسل" كحدود رسمية بين العراق وتركيا ، لتصبح الموصل جزءاً من دولة العراق الجديدة. وبدورها وقعت الحكومة العراقية المعينة من قبل البريطانيين في مارس عام 1925 على اتفاقية تسمح لشركة النفط التركية باستكشاف النفط في منطقة الموصل.

في اكتوبر 1927 ، شهدت كركوك (تحولت الآن إلى مدينة بعد أن كانت جزءاً من اقليم الموصل العثماني) حادثة شكلت ما يمكن وصفه بأنه استعارة مجازية مثالية لما سيعنيه النفط بالنسبة للعراقيين لاحقاً . ففي الشهر المذكور تم حفر أول بئر للنفط سرعان ما ظهر بأنه سيكون واحداً من أكبر الآبار على مستوى العالم . إلاّ أن انفجاراً حدث في البئر أودى بحياة اثنين من العاملين ، وأغرق الريف المحيط بالنفط والغاز السام ، الأمر الذي تطلب من آلاف العراقيين العمل لأكثر من اسبوع للسيطرة على التدفق النفطي ...

حرب ما بعد الحرب

مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، كان الوجود العسكري البريطاني في العراق قد تضاعف ليصل إلى أكثر من 100 ألف جندي ، ومع ذلك فإن مقاومة الاحتلال لم تتوقف بل زادت ضراوة . وفي هذا الشأن كتب هنري مايكلز يقول في مقال بعنوان "كيف قصف الإنجليز العراق في العشرينات" : "بعد الأزمة المالية التي واجهتها بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، طلب وزير الحرب وسلاح الجو وينستون تشيرشل من رئيس الأركان الجوي هيو ترينشارد اعداد خطة تكفل إخضاع بلاد الرافدين (العراق) لمراقبة جوية غير مكلفة بإستخدام طائرات مزودة بقنابل غازية ومدعومة على الأرض بـ 4 آلاف جندي بريطاني و 10 آلاف جندي هندي"[29].

وفي وقت لاحق من عام 1920 ، وجد البريطانيون أنفسهم أمام انتفاضة متعاظمة لم يستطعيوا اخمادها وكما يقول مايكلز "إلاّ من خلال أشهر من القصف الجوي المكثف بما في ذلك استخدام غاز الخردل السام". وحدد أمر القصف الصادر عن قائد الجناح في السلاح الجوي الملكي جي. ايه. تشامير طبيعة العملية المطلوبة بالقول "يجب أن يكون الهجوم بالقنابل والرشاشات الثقيلة متواصلاً على مدار الساعة ليلاً ونهاراً ولا يستثنى المنازل والسكان والمحاصيل وقطعان الماشية ...".

ويروي الصحفي مايكلز كيف أن قائد السرب آرثر هاريس الشهير بلقب "القاذف" قدم تقريره بعد مهمة فوق العراق عام 1924 تضمن القول "لا بد وأن العرب والأكراد يدركون الآن المعنى الحقيقي للقصف من حيث الاصابات والدمار ... إنهم يدركون بأنه بالإمكان مسح قرية كاملة من عن الوجود مع قتل ثلث سكانها في أقل من 45 دقيقة".

غير أنه كان هناك من تناول الوضع في العراق من زاوية أخرى بعيدة عن التبجح كما فعل تي. ايه. لورنس T. E. Lawrence أو لورنس العرب كما عرفناه ، الذي نشرت

[29] Henry Michaels, *How the British Bombed Iraq in the 1920s,* www.wsws.org, April 1, 2003.

له الصنداي تايمز في أغسطس 1920 مقالة بعنوان "تقرير عن بلاد الرافدين" جاء فيه القول :
"من الواضح أن الشعب الإنجليزي يجد نفسه وقد سقط في فخ بأرض الرافدين يصعب عليهم الخروج منه بشرف وكرامة .فقد سيق الإنجليز إلى هذا الوضع بكثير من الخداع وبحجب الحقائق ليكتشفوا بأن الوضع هناك أسوأ بكثير مما قيل لهم . حكومتنا في الواقع أكثر دموية وأكثر عجزاً مما يدركه الناس ... نحن الآن لسنا ببعيدين عن الكارثة".

ومضى لورنس يقول "ومع ذلك فإن سياستنا المعلنة لم تتأثر بل لا حاجة لأن تتغير ... فهناك تباين يدفع على الشعور بالأسى بين ما نقول وما نفعل على أرض الواقع ... قلنا بأننا باقون لتخليص العرب من قمع وظلم الحكومة التركية ولتوفير النفط والقمح للعالم من مصادر المنطقة ، ومن أجل هذا الهدف ضحينا بأكثر من مليون شخص ومليار جنيه . وفي هذا العام وحده ضحينا بـ 22 ألف جندي و 50 مليون جنيه ".

وأضاف لورنس بأن الحكومة البريطانية "أسوأ من النظام التركي القديم" عندما قامت بتجنيد 14 ألف مواطن محلي ونشر 90 ألف جندي في البلاد مدججين بالسلاح ومدعومين بالمعدات الثقيلة لتكون النتيجة : قتل عشرات الآلاف من العرب في انتفاضة هذا الصيف وحدها".

لعل أوجه المقارنة بما يحدث اليوم مذهلة بما فيه الكفاية ، ولدرجة يمكن معها القول بأن ما حدث في العشرينات في العراق لا يختلف كثيراً عما يحدث اليوم في هذا البلد الحزين . فهذا إياد علاوي ، الذي نصبّه الإحتلال الأمريكي على رأس حكومة مؤقتة يعترف في لندن عام 2005 بأن: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق حالياً هي أسوأ مما كانت عليه تحت حكم صدام حسين . وإذا كان لورنس العرب يوصف من قبل البعض بأنه كان وقتها عميلاً لحكومة صاحب الجلالة فإن علاوي كان يعمل في خدمة السي . آي . ايه خلال الحملة التي شنتها الوكالة على نظام صدام. ومن المثير بالفعل أن نرى كيف أن شخصين ممن ساعدا القوى الإستعمارية في قرنين مختلفين على إحداث تغيير في أنظمة الشرق الأوسط وتحديداً في العراق ، وقد توصلا إلى نفس النتيجة والتي مؤداها : أن النظام القديم في كلا الحالتين كان أقل وحشية من الاحتلال الأجنبي (البريطاني والأمريكي) الذي دخل المنطقة باسم تحرير الشعوب.

في يونيو عام 1929 ، تم تغيير اسم شركة النفط التركية TPC ليصبح شركة نفط العراق IPC . وفي نفس الوقت اتضح للقائمين على الشركة بأن حقل كركوك يحتوي على 16 مليار برميل الأمر الذي يضعه بين أكبر حقول النفط في العالم ... وطبقاً لميثاق الشركة النفطية الجديدة IPC فإن هناك بنداً يلزم كافة الشركاء بعدم سعي أي منهم للحصول على ا متياز بصفة مستقلة في أي من مناطق الإمبراطورية العثمانية السابقة (باستثناء الكويت ومصر) ، وبأن يتولى هؤلاء الشركاء البحث عن الامتيازات المستقبلية بصورة جماعية من خلال شركة نفط العراق IPC التي ستنشط بالنيابة عنهم وذلك فيما عرف بـ "اتفاقية الخط الأحمر" لأسباب منها أن الوسيط الأرمني الحاضر دوماً في مثل هذه المناسبات استخدم قلماً أحمر في تمييز الحدود المقصودة لمناطق الإمبراطورية العثمانية . في مثل هذه المرحلة ، لم تكن الولايات المتحدة وشركاتها النفطية قد حصلت على حصة كبيرة من غنائم ما بعد المرحلة العثمانية ، إلاّ أنها لم تكن لتخفي حرصها الشديد على الخروج بقطعة أكبر من الكعكة . ومع أن الأمريكيين اعترضوا على اتفاقية الخط الأحمر في البداية ، إلاّ أنهم حرصوا على التحرك بحثاً عن امتيازات نفطية خارج حدود الخط الأحمر من خلال شركات نفطية

غير شريكة في IPC ، وكانت البداية مع مجموعة ستاندرك أويل ، والتي سعت للحصول على امتيازات في الكويت والسعودية والدول الخليجية الأخرى .

أمريكا ترفع سقف الرهان

بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة على اتفاقية الخط الأحمر ، إلاّ أن الحكومة وشركات النفط الأمريكية انتظرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لتبدأ ممارسة الضغوط على البريطانيين لإلغاء الاتفاقية . في غضون ذلك توصل الأمريكيون إلى اتفاق للتنقيب عن النفط في السعودية من خلال الشركة العربية الأمريكية للنفط (ارامكو Aramco) . بعد الحرب أخذ الأمريكيون بالتعامل مع اتفاقية الخط الأحمر باعتبارها لاغية وكأنها لم تكن ، خاصة وأن البريطانيين عمدوا للاستيلاء على حصة الشركة الفرنسية CPF بعد الاحتلال الألماني لفرنسا وقيام نظام فيشي الذي لم يدم طويلاً . وبدورها رفعت الشركة الفرنسية قضية على الشركاء الأمريكيين. وزادت الأمور تعقيداً بإقدام الجانب الأمريكي على اجراء مماثل ربما لأنهم كانوا على قناعة بأن اتفاقية الخط الأحمر قد الغيت بالفعل . غير أنه وتجنباً لمزيد من الضجة الاعلامية الضارة ، عمد الأمريكيون والفرنسيون إلى تهدئة اللعب بالتوصل إلى اتفاق يقضي بعدم تقنين الإنتاج النفطي العراقي كما كان عليه الوضع حتى حينه . وفي الوقت ذاته استعاد الوسيط الأرمني غولبنكيان حصته التي صودرت منه بسبب تعاونه مع حكومة فيشي . وهكذا تمت تسوية كافة القضايا موضع الخلاف بعد الحرب العالمية الثانية ، إلاّ أن الوضع في الصناعة النفطية استمر أبعد ما يكون عن الهدوء أو على حد قول غولبنكيان نفسه فإن العلاقات بين الشركات النفطية كانت أقرب إلى تلك السائدة في مجتمع القطط حيث "من الصعب معرفة ما إذا كانت القطط تتعارك أم تمارس الحب"[30]

تم إلغاء اتفاية الخط الأحمر في نهاية المطاف لأنها وبعد الحرب لم تعد تخدم مصالح أي من الأطراف وبخاصة فيما يتعلق بسياسة تقييد الإمدادات التي كانت تطبقها ، والتي كان لها آثارها السلبية على حجم عائدات بعض الشركاء وتحديداً الحكومة العراقية المستقلة اسمياً ، والشركة الفرنسية والشريك الأرمني غولبنكيان . أما بالنسبة للأمريكيين والبريطانيين والهولنديين فإن إلغاء الاتفاقية فتح الباب على مصراعيه أمام النشاط الاستكشافي الغير مقيد واحتمالات العثور على احتياطات نفطية أكبر في مناطق أخرى في الشرق الأوسط.

وفي ذات الوقت ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح من الصعب عدم ملاحظة مدى ما أصاب القوة البريطانية من ضعف وتراجع ، ومع نهاية الأربعينات كانت الولايات المتحدة قد أصبحت على استعداد لوراثة النفوذ البريطاني في العالم كقوة استعمارية بديلة . وفي ذلك كتب جورج كينان George Kennan (مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية وأحد رموز حقبة الحرب الباردة) عام 1948 يقول :

"تتحكم الولايات المتحدة بنصف ثروة العالم إلاّ أنها لا تشكل أكثر من 6.3% من اجمالي سكانه ، وهو وضع لا نملك إلاّ أن نكون فيه موضع حسد وكراهية . وعليه فإن مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة استنباط سياق من العلاقات التي تسمح لنا بالحفاظ على هذا الوضع من التفاوت الكبير بدون الحاق الأذى بأمننا القومي . ومن أجل ذلك يتوجب علينا التخلي عن العواطف وأحلام اليقظة وتركيز الاهتمام في كل مكان على الأهداف القومية الملحة . لا حاجة بنا لخداع النفس بالتظاهر بالقدرة على التحلي بسمات الإيثار والإحسان العالمي ... علينا الكف عن التحدث عن مثل هذه الأهداف

[30] Calouste Gulbenkian, remarks made during a Turkish Petroleum Company meeting, Ostend, July 1928.

الغامضة الخيالية مثل حقوق الإنسان ، ورفع المستويات المعيشية ونشر الديمقراطية ... فاليوم الذي سنجد فيه أنفسنا مجبرين على التعامل بالقوة المباشرة ليس ببعيد ... وحينها سنكون في وضع أفضل ما دمنا أقل تأثراً بالشعارات المثالية" [31]

وبالفعل فإن الولايات المتحدة لم تضع أياً من وقتها في بسط قوتها عبر العالم ففي عام 1951 لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسي في بروز محمد مصدق كزعيم وطني في إيران وتوليه رئاسة الحكومة عام 1953 ، وهي نفسها التي أطاحت به بعدها بعامين في انقلاب يعتقد الكثيرون بأنه كان من تخطيط وتنفيذ السي. آي. ايه ، وصولاً إلى حصول الشركات النفطية الأمريكية على حصة كبيرة من الكعكة النفطية الإيرانية التي كانت حتى ذلك الوقت حكراً على الإنجليز . استعاد الشاه بعد الانقلاب عرش الطاؤوس ، وشهد نفس العام (1953) الدخول الأمريكي القوي لإيران من خلال الجنرال الأمريكي نورمان شوارزكوبف الأب (والد الجنرال نورمان شوارزكوبف الذي قاد عاصفة الصحراء بعد ذلك بأربعين عاماً) الذي تولى مهمة انشاء البوليس السري الإيراني سيء الصيت: السافاك Savak .

غير أن نقطة التحول الفعلية في تاريخ العراق جاءت عام 1958 ، حيث شهد العام المذكور الإطاحة بالعرش الهاشمي لتدخل البلاد في حقبة من الحكم الجمهوري ومعها تدخل أمريكي سرّي انتهى بغزو فعلي بدأ عام 1991.

صدام والغرب

هناك الكثيرون من ناطقي الإنجليزية في العالم ممن يعتبرون صدام مجرد شخصية دكتاتورية شريرة مخيفة على نمط هتلر وستالين ، وموضع سخرية وتندر وحاكم يستحق أسوأ مصير يمكن تخيله . أما الذي لا يدركه معظم هؤلاء ، والذي لا جدل فيه ، فهو أن حكوماتهم وأجهزة استخباراتهم قد لعبت الدور الأكبر في وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق وهي التي حرصت على بقاءه في السلطة لأطول فترة ممكنة .

في عام 1921 – بعد أن نجحت في سحق التمرد العراقي – اعلنت بريطانيا العراق مملكة وتوجت فيصل ملكاً عليها . وكان فيصل قد حارب الجيش العثماني في الجزيرة العربية وسوريا الكبرى برفقة مستشاره ورفيقه ومدبر أموره تي. أي. لورنس أو لورنس العرب ، كان الشريف حسين ، على ثقة تامة بأن الانجليز سيوفون بوعدهم ويتوجونه ملكاً على الجزيرة العربية بعد هزيمة العثمانيين ، وبدلاً من ذلك عمد الإنجليز إلى تقطيع أوصال المناطق العثمانية التي وعدوا شريف مكة بها بالاتفاق مع الفرنسيين وطبقاً لاتفاقية سايكس بيكو ، وقاموا بنفيه إلى قبرص !

لم يكن فيصل أكثر من حاكم رمزي للعراق بينما كانت السلطات الفعلية بيد البريطانيين الذين اوجدوا كذلك برلماناً صورياً يتحدث باسم الشعب العراقي ، هذا البرلمان الذي أقدم عام 1924 تحت وطأة الضغوط وبكثير من التردد – على التصديق على معاهدة مع بريطانيا تسمح لها بالاحتفاظ بقواعد عسكرية وبحق الاعتراض على التشريعات العراقية في خطوة تكررت على يد الاحتلال الأمريكي عام 2003 في ظل الحاكم المدني المؤقت بوول بريمر Paul Bremer . وهكذا وفي كلتا الحالتين ، فإن العراق "الديمقراطي" في ظل الاحتلال البريطاني قبل 80 عاماً والعراق الحالي في ظل الاحتلال الأمريكي ، يفترض أن يكون تحت وطأة حكومة عراقية وبرلمان عراقي.

[31] Cited in Walter LeFeber, *Inevitable Revolutions: The United States in Central America* (W. W. Norton, 1983).

في عام 1933 توفي الملك فيصل ، أي بعد حوالي عام من انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ، وخلفه على العرش ابنه غازي الذي قتل في حادث مروري عام 1939 ليتم الاعلان عن ابنه فيصل الثاني ملكاً على العراق . ولأن الملك الجديد كان لا يزال دون السن القانونية ، فقد اختار الانجليز حليفهم الأمير عبد الإله وصياً على العرش وصديقهم نوري السعيد رئيساً للحكومة وحاكماً فعلياً للعراق.

في ابريل عام 1941 ، وبعد سبع محاولات انقلابية فاشلة قام بها الجيش ، استولى رشيد الغيلاني ، المعادي للإنجليز ، على السلطة وأطاح بحكم عبد الأله . سارع الإنجليز إلى إرسال المزيد من القوات إلى حامية البصرة واستطاعوا إلحاق الهزيمة بقوات الغيلاني في يونيو التالي ، وأعادوا حليفهم عبد الإله إلى السلطة ، والذي واصل بدوره تعاونه الوثيق مع الإنجليز . وفي عام 1955 انضم العراق إلى حلف بغداد في مواجهة الاتحاد السوفياتي والذي كان يضم وقتها أيضاً الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وباكستان.

قاد اللواء عبد الكريم قاسم انقلاباً جديداً وناجحاً أطاح بالنظام الملكي في منتصف صيف عام 1958 وأعلن فيه العراق جمهورية ، ولقي الملك فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد حتفهم في الساعات الأولى من الانقلاب . أعطى قاسم الأولوية لتجميد عضوية العراق في حلف بغداد ، وهي العضوية التي ألغيت رسمياً في العام التالي . كما حرص حاكم العراق الجديد على إشراك كافة الأحزاب السياسية في حكومته بما في ذلك الشيوعيين في خطوة جعلت اللواء عبد الكريم قاسم هدفاً واضحاً للاغتيال من قبل الغرب.

في عام 1959 انضم شاب عراقي لا يتجاوز الثانية والعشرين من العمر لمؤامرة دبرتها السي. آي. ايه لإغتيال قاسم . كان اسم الشاب "صدام حسين" . أما مدى علم صدام المسبق بتورط السي. آي. ايه في القضاء على قاسم أم أنه كان يتبع من هو أكبر منه سناً في الحزب ممن كانوا مدركين لهذا الأمر ، فمسألة ظلت مفتوحة للنقاش على مدار العقود اللاحقة ، وحتى عام 2003 عندما نشر المحلل السياسي ريتشارد سيل Richard Sale مقالة في يونايتد برس انترناشيونال UPI تحت عنوان "صدام لعب دوراً رئيسياً في مؤامرة السي. آي. ايه القديمة" . ومما جاء في مقالة سيل القول "مع أن العديدين يعتقدون بأن أول اتصال لصدام مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية حدث مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر عام 1980 ، إلاّ أن أولى اتصالاته مع المسؤولين الأمريكيين تعود إلى قبل ذلك بوقت طويل ، وتحديداً إلى عام 1959 عندما كان عضواً في فريق اغتيال من ستة أشخاص شكلته السي . آي. ايه بهدف اغتيال رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم".

ومضى سيل بالقول "في منتصف الثمانينات أبلغ مايلز كوبلاند Miles Copeland - عميل مخضرم للسي. آي. ايه – يونايتد برس انترناشيونال بأن السي. آي. ايه كانت على علاقة وثيقة مع حزب البعث ، الأمر الذي أكده روجرموريس ، عضو سابق في مجلس الأمن القومي في السبعينات ، بالقول بأن السي. آي. ايه اختارت التعامل مع حزب البعث السلطوي والمناهض للاتحاد السوفياتي واستخدامها "كأداة" لها. وطبقاً لمسؤول آخر في وزارة الخارجية ، فإن صدام أصبح جزءاً من المؤامرة التي حاكتها السي. آي. ايه للتخلص من قاسم وذلك بالرغم من صغر سنه ، حيث كان لا يزال في أوائل العشرينات . ويضيف نفس المصدر بأنه تم وضع صدام في شقة في شارع الرشيد مواجهة لمكتب قاسم الواقع بمقر وزارة الدفاع بهدف رصد تحركات الأخير".

وأضاف سيل "يرى عادل درويش ، الخبير بشؤون الشرق الأوسط ومؤلف كتاب : "بابل الغير مقدسة" بأن حركة الإطاحة بقاسم تمت بمعرفة السي. آي. ايه الكاملفة ، وبأن السي. آي. ايه كانت تدير صدام من خلال طبيب أسنان كان يعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات المصرية وقد أكد مسؤولون أمريكيون على صحة رواية درويش".

وفي السابع من اكتوبر عام 1959 تعرض موكب قاسم للهجوم ، واستطاع صدام نفسه اصابة قاسم وقتل سائقه ، أصيب صدام بعدها في المواجهة التي حدثت مع حراس قاسم .

في 14 مارس 2003 كتب روجر موريس في النيويورك تايمز ليؤكد على أن الانقلاب على عبد الكريم قاسم الذي قام به حزب البعث في فبراير عام 1963 تم بالتعاون مع السي. آي. ايه. ومما جاء في مقال موريس القول "قبل أربعين عاماً مضت ، نفذت السي. آي. ايه في عهد إدارة الرئيس جون كيندي عملية تغيير النظام في بغداد بالتعاون مع صدام حسين ... فقد كان الزعيم العراقي الذي كان ينظر إليه كمصدر تهديد كبير عام 1963 هو عبد الكريم قاسم ... ويمكن القول بأن المؤامرة على قاسم كانت على درجة عالية من الوضوح الأمر الذي تجلى فيما تكشف من مناقشات لجنة الكونغرس للاستخبارات وفي نتاج الصحفيين والمؤرخين مثل ديفيد وايز David Wise الذي يعتبر مرجعاً موثوقاً عن السي. آي. ايه ... وبدون أي اعتراض يذكر من داخل الحكومة ، استمر كيندي في خطته ... وفي القاهرة ودمشق وطهران وبغداد ، انشغل العملاء الأمريكيون في تجنيد خصوم النظام العراقي ... كما أقامت واشنطن قاعدة عمليات في الكويت لمراقبة ما يدور في العراق وتوجيه المتمردين ... وفي 8 فبراير 1963 تحرك الانقلابيون ولم يجد قاسم أمامه من خيار سوى الاستسلام ، وبعد محاكمة سريعة تم اعدامه رمياً بالرصاص"[32].

وأضاف موريس في مقالته :
"وفي بحثها عن أداة لتنفيذ الانقلاب على قاسم ، اختارت السي. آي. ايه حزب البعث الفاشي والمعادي لقاسم . وقتها كان البعث لا يزال فصيل سياسي صغير نسبياً إلاّ أنه يتمتع بنفوذ داخل الجيش . وطبقاً للزعيم البعثي السابق هاني فكيكي فإن صدام حسين كان من بين أعضاء الحزب الذين تآمروا مع السي. آي. ايه عام 1962 وعام 1963 ، وكان صدام وقتها في الخامسة والعشرين ويعيش في القاهرة التي لجأ إليها بعد مشاركته في محاولة الاغتيال الفاشلة لعبد الكريم قاسم عام 1959".

كانت احدى خطايا عبد الكريم قاسم في نظر السي. آي. ايه قانون النفط 80 الذي أصدره قاسم وانتزع بموجبه كافة المناطق النفطية الغير مستغلة من يد شركة نفط العراق IPC . وقتها كانت رقعة النفط المستخرج لا تمثل أكثر من 1% من مساحة العراق وهذا يعني أن قاسم جعل 99% من أراضي العراق خارج حدود امتيازات IPC . وطبقاً لما ورد في كتاب جون ك. كوولي John Cooley المعنون "تحالف ضد بابل" [33] ، فلقد اقتبس الكاتب الملك حسين ملك الأردن مخاطباً محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير جريدة الأهرام ، وكما ورد الإقتباس في عدد الأهرام بتاريخ 27 سبتمبر 1963 "اسمح لي بأن أقول لك بأنني اعلم تماماً بأن ما حدث في فبراير 1963 كان يحظى بدعم الاسختبارات الأمريكية" (ص93).

---

[32] Roger Morris, "A Tyrant 40 Years in the Making," *New York Times*, March 14, 2003.
[33] John K Cooley, *An Alliance against Babylon: The US, Israel and Iraq* (Pluto Press, 2005), p. 93.

قد يكون من الضروري الإشارة هنا إلى أن التعاون بين حزب البعث أو صدام حسين مع الأمريكيين لم يكن بالضرورة نوع من العمالة حيث ربما شعر البعثيون بتقاطع المصالح في وقت ما مع الإستخبارات الأمريكية ، ولعل إنتهاء تقاطع تلك المصالح كما يراها الأمريكان أو حزب البعث قد أدت إلى قطيعة نتائجها أصبحت معروفة . أي ربما كان التعاون ضرباً من الإجتهاد والمجتهد قد يصيب وقد يخطأ.

الحرب الإيرانية العراقية

الحديث عن الدور الجديد لصدام في مرحلة ما بعد الشاه ، يتطلب منا العودة بضع سنوات للوراء إلى عام 1974 عندما كانت الحدود الإيرانية العراقية مسرحاً لمصادمات متبادلة بالأسلحة الثقيلة بسبب النزاع على شط العرب ، الممر المائي الذي يفصل بين البلدين . في العام التالي توصلت طهران إلى اتفاق قام الرجل الثاني في سلم السلطة في العراق صدام حسين بعرضه على الشاه ، تضمن تنازلات عراقية مقابل توقف الشاه عن دعم المسلحين الأكراد العراقيين .

بعد الإطاحة بالشاه على يد الخميني عام 1979، بدأت الولايات المتحدة وحليفاتها تشجيع العراق على انتهاز الفرصة وقلب الطاولة على رأس نظام الخميني ، باعتبار أن ذلك سيحقق للعراق الكثير من المكاسب على رأسها الاستفراد بشط العرب الذي سيصبح ممراً مائياً للعراق وحده . لم يخفي الرئيس العراقي أحمد حسن البكر اعتراضه على هذا المشروع إلاّ أن صدام كان متحمساً له. في عام 1979 أصبح صدام رئيساً للعراق على إثر استقالة البكر ، وسرعان ما أقدم صدام على تصفية معارضيه من قيادات الحزب.

في عام 1980 وفي ظل احتجاز العشرات من الأمريكيين كرهائن في السفارة الأمريكية في طهران ، كانت الولايات المتحدة متحمسة لتوجيه ضربة لنظام الملالي في إيران ، إلاّ أن محاولة الرئيس كارتر تحرير الرهائن من خلال عملية خاصة انتهت بمأساه . في غضون ذلك لم يخفي حكام الخليج مخاوفهم من تصدير الثورة الإيرانية التي تشجع على الإطاحة بهم على غرار ما حصل مع الشاه.

بعد الثورة الإسلامية في إيران أقدم صدام حسين على إلغاء اتفاقية شط العرب من جانب واحد ، وبالمقابل طالبت طهران العراقيين بالإطاحة به ، بل كان هناك من يتحدث عن محاولات إيرانية لاغتيال مسؤولين عراقيين . إلاّ أن العامل الذي رجح احتمالات اندلاع حرب شاملة بين الجارتين كان موافقة واشنطن الضمنية على أنشطة صدام المعادية لإيران والوعود التي قطعت له من قبل السعودية وشيوخ النفط في الخليج بتمويل حربه على إيران . أما الضوء الأخضر النهائي الذي تلقاه صدام بهذا الشأن فكان خلال زيارته للرياض في أغسطس 1980 ، والتي كانت الأولى التي يقوم بها رئيس عراقي للسعودية . وطبقاً لما ورد في تقرير موثق أعده الصحفي بوب باري Bob Barry ونشره تحت عنوان "التاريخ العراقي – الأمريكي المفقود" [34] ، فإن القادة السعوديين قالوا أيضاً بأنهم شجعوا صدام على محاربة النظام الأصولي في إيران وبأن نصيحتهم هذه تضمنت الحصول على الضوء الأخضر لشن الحرب من الرئيس كارتر". وهكذا نجد بأن صدام شن الهجون على إيران بتاريخ 22 سبتمبر 1980 أي بعد ستة أسابيع فقط من زيارته الرسمية للسعودية .

[34] This article first appeared at www.consortiumnews.com, February 27, 2003.

استمرت الحرب الإيرانية العراقية ، ثمان سنوات تظاهرت أمريكا خلالها بالحياد الرسمي . إلاّ أن الحقيقة كانت مختلفة تماماً ، فقد حرصت الولايات المتحدة على تطبيق عبارة كيسنجر الشهيرة والتي نصت على أنه جرت العادة أن يكون في الحروب طرف رابح وآخر خاسر ،إلا في حالة الحرب الإيرانية العراقية ، حيث يجب أن يكون كلا الطرفين من الخاسرين .

بدأت الولايات المتحدة مساعدة العراق في الحرب من خلال تزويد القيادة العراقية بمعلومات وصور عن الوضع على الجانب الإيراني ، وفعلت ذلك من خلال حلفاءها في المنطقة في البداية قبل أن يأخذ هذا التعاون السمة المباشرة . كان الهدف بالطبع تمكين العراقيين من إلحاق أكبر قدر من الأضرار بالعدو . غير أن الولايات المتحدة كانت في الوقت ذاته تتصرف بازدواجية من خلال تزويد الإيرانيين باسلحة وقطع غيار الأمر الذي اتضح أكثر ما يكون بعد الكشف عن قضية إيران – كونترا أو ما عرف لاحقاً بفضيحة كونترا غييت . كما أن الولايات المتحدة باعت لكل من إيران والعراق في ذات الوقت تكنولوجيا قابلة للاستخدام من كلا الطرفين . وكشف مقال نشرته النيوزويك في عددها الصادر في 23 سبتمبر 2002 النقاب عن أن إدارة ريغان سمحت ببيع بغداد قواعد بيانات كمبيوتر تسمح للمخابرات العراقية بملاحقة خصوم النظام السياسيين إلى جانب السماح بشحن مواد يمكن استخدامها في إنتاج غاز الانثراكس وبناء مخزون من الأسلحة البيولوجية [35] .

وعلى نفس الصعيد زار دونالد رامسفيلد العراق مرتين عام 1983 و 1984 بصفته مبعوثاً للرئيس ريغان . وطبقاً للصحفيين موراي واس Murray Waas وكريغ اونغر Craig Unger اللذان أعدا تقريراً بهذا الشأن نشرته صحيفة النيويوركر New Yorker بتاريخ 2 نوفمبر 1992 ، فإن جورج بوش الأب – عندما كان نائباً للرئيس ريغان – نصح صدام من خلال وسطاء عرب بالعمل على تكثيف حملة القصف الجوي على إيران وبهدف لا علاقة له بتحقيق نصر سريع للعراقيين كما قد يدور في ذهن البعض بل لدفع إيران إلى شراء المزيد من الأسلحة المضادة للطائرات من الولايات المتحدة.

أعادت الحرب البلدين إلى النقطة التي كانتا عليها عندما اندلعت الحرب عام 1980 . فقد تركت الاقتصاد العراقي في حالة يرثى لها ووجدت البلاد نفسها غارقة في الديون بعد أن كانت تنعم بفائض وصل إلى 30 مليار دولار قبل الحرب ؛ وسقط في الحرب أكثر من مليون عراقي بين قتيل وجريح بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الأسرى ، وفي المقابل تكبدت إيران خسائر مشابهة ، وبذلك تكون نبوءة كيسنجر قد تحققت وهي أن الحرب تركت كلا البلدين خاسرين ... في غضون ذلك عملت الولايات المتحدة على زيادة وجودها العلني في الخليج ... وفوق ذلك فإن من الممكن تماماً أن يكون احتلال الكويت وحرب الخليج الأولى هو نتاج الحرب الإيرانية العراقية.

فقد كان صدام يشعر بأن شيوخ النفط يدينون له بالكثير باعتباره حال دون تصدير الثورة الإسلامية إلى بلدانهم علاوة على أنه إنما دخل الحرب بتشجيع منهم . ولإصلاح اقتصاد بلاده المهلهل ، طلب من حكام الخليج شطب ديون العراق إلا أنه لم يلق منهم تجاوباً بهذا الشأن. بعدها طلب من الكويت قرضاً بقيمة عشر مليارات دولار فرفضت اعطاءه المزيد من القروض . وفوق ذلك أقدمت الكويت على استفزاز صدام بلعب دور في تخفيض أسعار النفط من خلال تجاوز حصتها في الإنتاج كما حددتها أوبك ، بالإضافة إلى أنها كانت تنتج كميات ضخمة من النفط من حصتها في حقل

[35] Christopher Dickey and Thomas Evans, "How Saddam Happened," *Newsweek*, September 23, 2002.

الرميلة الحدودي الذي يقع معظمه تحت الأراضي العراقية . شعر صدام بالغضب في وقت كان فيه أي تخفيض في أسعار النفط لدولار واحد يعني تراجعاً في عائدات النفط العراقية بأكثر من مليار دولار في السنة.

لم يتسم تحرك الجيش العراقي الذي أرسله صدام جنوباً بإتجاه الحدود الكويتية بالسرية ، فقد تم ذلك تحت سمع وبصر الأمريكيين من خلال أقمارهم الصناعية. بل إن الأمر كان واضحاً حتى بالنسبة للمراسلين الغربيين في المنطقة . غير أن صدام تعرض لعملية تضليل واضحة من قبل الولايات المتحدة . فهذه السفيرة الأمريكية في بغداد ابريل غلاسبي تبلغ صدام بأن لا شأن لبلادها بالخلافات العربية العربية كتلك القائمة بين العراق والكويت . وفي الكونغرس وقف أحد مسؤولي إدارة بوش ليقول رداً على سؤال حول ماذا ستكون عليه ردة فعل أمريكا في حال تعرضت الكويت للغزو : "لا يوجد اتفاقية دفاع مشترك تسمح لنا بحماية الكويت".

وفي هذا السياق تحمل الشهادة التالية المسجلة في أحد محاكم فلوريدا أهمية خاصة [36]. فقد أدلى المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي في إدارة ريغان هوارد تيكر Howard Teicher بشهادة في قضية جنائية أجريت في ميامي – فلوريدا عام 1995 قال فيها بأن الهجوم الذي شنته القوات الإيرانية على الأراضي العراقية عام 1982 أثار قلق الولايات المتحدة التي قررت على أثرها تقديم مساعدات كافية للعراق للحيلولة دون تحقيق انتصار إيراني في الحرب . وفي شهادته تحت القسم قال تيكر : "في يونيو 1982 قرر الرئيس ريغان بأن الولايات المتحدة لا تستطيع احتمال رؤية العراق مهزوماً في حربه مع إيران وبأن بلاده ستعمل كل ما هو ضروري وقانوني لمنع إلحاق الهزيمة بالعراق في تلك الحرب ، وقد أضفى ريغان السمة الرسمية على هذه السياسة بإصداره قرار الأمن القومي التوجيهي (NSDD) في يونيو 1982 . وكنت شخصياً على دراية بالقرار المذكور لأنني شاركت في صياغته مع عضو آخر في مجلس الأمن القومي هو جيوف كيمب غير أن الأمر التوجيهي المذكور اكتسب صفة السرية التامة بما في ذلك رقمه التسلسلي".

ومما قاله تيكر أن ريغان وقّع الأمر الذي ينص على تقديم الولايات المتحدة مساعدات سرية لقوات صدام العسكرية ، بما في ذلك "ائتمانات قروض بمليارات الدولارات" ومعلومات عسكرية واستخباراتية ، والتأكد من أن العراق لا ينقصه العتاد العسكري أو المعلومات الميدانية الاستراتيجية . ولعب مدير السي . آي. ايه وليام كيسي وقتها الدور الرئيسي في تسليح العراقيين وشاركه في هذا المجهود نائبه روبرت غيتس طبقاً لما قاله تيكر الذي أضاف بأن السي. آي. ايه بما في ذلك كيسي ونائبه غيتس "كانت على علم ووافقت وساعدت في اتمام مبيعات أسلحة وذخائر وعربات غير أمريكية الصنع للعراق".

وأضاف تيكر حول زيارة رامسفيلد لبغداد عام 1984 "رافقت رامسفيلد في سفره إلى بغداد وكنت حاضراً في الإجتماع الذي أبلغ فيه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بشأن العرض الإسرائيلي لتقديم العون . وقتها رفض طارق عزيز حتتسلم رسالة الإسرائيليين الموجهة لصدام حسين الذين يعرضون فيها استعدادهم لمساعدة العراق

[36] United States District Court Southern District of Florida, United States of America, Plaintiff, v. Case No. 93-241-Cr-Highsmith, Carlos Cardoen, Franco Safta, Jorge Burr, Industrias Cardoen Limitada, Declaration Of A/K/A Incar, Howard Teicher, Swissco Management Group, Inc. Edward A. Johnson, Ronald W. Griffin, and Teledyne Industries, Inc., D/B/A, Teledyne Wah Chang Albany. January 31, 1995. Available at www.informationclearinghouse.info/article1413.htm.

في الحرب . ومما قاله عزيز لرامسفيلد بأن صدام سيطلب اعدامه فوراً لو أنه حمل له الرسالة" .

ومما جاء في شهادة تيكر القول "في عام 1986 بعث الرئيس ريغان برسالة إلى صدام حسين يبلغه بها بأن على العراق تصعيد حربها الجوية على إيران . وقد وصلت رسالة ريغان إلى صدام من خلال الرئيس المصري حسني مبارك الذي سلمها له نائب الرئيس بوش . كما نقلت الولايات المتحدة المزيد من النصائح العسكرية المماثلة إلى الرئيس العراقي من خلال لقاءات صدام مع العديد من القادة الأوروبيين والشرق أوسطيين . وقد قمت بنفسي بتدوين الملاحظات خلال لقاء بوش مبارك كما حضرت شخصياً العديد من اللقاءات مع رؤساء دول أوروبية وشرق أوسطية تم خلالها توجيه النصائح العسكرية للعراقيين".

تعرض تيكر بعد شهادته لهجوم شديد من قبل إدارة كلينتون اعتبرت بعدها شهادته من ضمن الوثائق السرية وأودعت الأدراج وهي تحمل ختم المحكمة.

استراتيجية سرية

بإعلانها الحرب على الإرهاب تكون واشنطن قد وسعت من دائرة استراتيجيتها العسكرية السرية الرامية للسيطرة على النفط في العالم . كما أن حروب أمريكا العالمية حالياً (الحرب على الإرهاب) تهدف إلى خدمة فئة معينة وليس الأغلبية الساحقة من الأميركيين.

الواقع أن مثل هذا التفسير والوصف للممارسات الأمريكية لا يحمل الجديد للمطلعين على حقائق الأمور عبر العالم . فهذا المؤرخ الاقتصادي البريطاني ارنولد توينبي Arnold Toynbee يقول عام 1961

"تتصرف الولايات المتحدة اليوم كقائدة لحركة عالمية دفاعاً عن مصالح راسخة منوطة بها . فهي تمثل حالياً ما كانت تمثله روما قبل آلاف السنين عندما كانت تدعم الأغنياء على حساب الفقراء في كافة المجتمعات الأجنبية التي اجتاحتها . ولأن الفقراء بطبيعة الحال أكثر من الأغنياء بكثير ، فإن سياسة روما اسهمت في إشاعة الظلم وعدم المساواة وتسببت في تعاسة الجزء الأعظم من الناس" [37].

هل تستوفي الولايات المتحدة متطلبات التصنيف كدولة مارقة ؟ في كتابه المعنون "الولايات المتحدة ... دولة مارقة؟" [38] توصل بيل ديلون Bill Dillon إلى نتيجة مؤداها : "هناك نوعان من الاستخدام لتعبير "الدولة المارقة" : الأول كهجوم اعلامي يدين تصرفات الدول التي لا تعجبنا ، والثاني تعريف حرفي توصف به الدول التي اختارت عدم اعتبار نفسها مقيدة بالأعراف الدولية ، هذه الأعراف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية والمعاهدات والمواثيق الدولية المختلفة . بهذا التعريف الحرفي يصبح من الواضح أنه قد اخترنا لنكون الدولة المارقة عن حق...".

الواقع أن جورج دبليو بوش ليس أول رئيس أمريكي ينتهج سياسة الانفراد ، كما أن الانفراد في التحرك على الساحة العالمية ممارسة لا تقتصر على الرؤساء الجمهوريين وحدهم ، لأن السياسات الاستراتيجية الأمريكية في العالم مسألة متروكة لبنية السلطة

[37] Arnold Toynbee, "The Shot Heard around the World," in his *America and the World Revolution and Other Lectures* (Oxford University Press, 1962), pp. 92–3.
[38] Bill Dillon, *The USA – A Rogue State?*, October 27, 2002. Available at www.callipygia600.com.

الدائمة التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في صنع أو تدمير أي زعيم في أي مكان في العالم أو داخل الولايات المتحدة. ففي عام 1993 خاطب بيل كلينتون الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلاً "إن الولايات المتحدة حريصة على التحرك التعددي ما أمكن إلاّ أنها ستتحرك بشكل منفرد عند الضرورة". وفي عام 1999 أعلن وزير دفاعه وليام كوهين بأن الولايات المتحدة ملتزمة "بالاستخدام المنفرد للقوة العسكرية" دفاعاً عن مصالحها الحيوية ، ومنها "ضمان حرية الوصول للأسواق الرئيسية وامدادات الطاقة والمصادر الاستراتيجية" [39]. لا بد من السؤال هنا : أين وجه الاختلاف بين ما قاله كلينتون ووزير دفاعه كوهين وما عرفه العالم من عقيدة بوش بالتحرك الانفرادي والضربات العسكرية الاستباقية؟.

الواقع أن المقصود فعلياً من عبارات كوهين أعلاه هو ما وصفته الكاتبة الهندية المشهورة اروندهاتي روي Arundhati Roy [40]: الدول الفقيرة التي تشكل قيمة استراتيجية للإمبراطورية الجديدة ، أو تلك التي تملك "سوقاً" من أي حجم أو بنية تحتية قابلة للخصخصة أو ، لا سمح الله ، مصادر طبيعية ذات قيمة مثل النفط والذهب والألماس والكوبلت والفحم – حيث تجد هذه الدول نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما : إما أن تصدع بما تؤمر أو أن تجد نفسها أهدافاً عسكرية للقوة الامبراطورية الجبارة . وهنا تصبح الدول الأغنى باحتياطات الثروة الطبيعية الأشد عرضة للخطر ... فما لم تعمد لتسليم مصادرها لماكينة الشركات العملاقة طواعية ، فإنها ستجد نفسها عرضة للاضطرابات الداخلية أو العمل العسكري الخارجي".

[39] William S. Cohen, *Annual Report to the President and Congress: 1999* (US Department of Defense, 1999).
[40] Arundhati Roy, "The New American Century," *The Nation*, February 9, 2004.

الفصل الثالث

ركائز السياسة الأميركية تجاه العالم العربي والإسلامي
الدين ، النفط ، الجغرافيا والنفوذ السياسي

لا يزال هناك في الغرب من ينظر إلى الدول النفطية في الشرق الأوسط باعتبارها أقرب إلى واجهة عرض للثروة الفاحشة ، أصحابها "شيوخ نفط" لا هم لهم سوى تكديس الدولارات النفطية. وفي الوقت الذي لا ينكر فيه أحد مدى التغير الذي أحدثه النفط في حياة العديد من الأقطار والشعوب في العالم العربي ، إلاّ أن الحقيقة تظل وكما هو الحال دائماً اعقد من ذلك بكثير.

أصبح النفط العربي حكراً على الغرب منذ اللحظة الأولى التي حصلت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية غربية أخرى على امتيازات للتنقيب عنه في المنطقة ، وسرعان ما تحولت صحارى الشرق الأوسط إلى ملعب عملاق مارست فيه أغنى الحكومات والشركات الضغوط على مجموعة من الناس الفقراء جلهم من المسلمين للتنازل عن حقوق استكشاف النفط نظير عوائد تافهة ووعود براقة . وفي ذلك لم يترك الغرب وسيلة لتحقيق مآربه إلاّ ولجأ إليها ، ليجد الرجل الضعيف نفسه تحت أقدام مزيج من القوة السياسية وقوة المؤسسات العملاقة . في البداية كان هناك البريطانيون الذين سلموا راية التحكم في النفط العربي لاحقاً إلى الأمريكيين .

وبعد أكثر من عشرات السنين من إنتاج النفط في الدول العربية ، نجد أن العائد من النفط لدول نفط اوبك العربية وغير العربية لم يتجاوز 240 مليار دولار لسنة 2003 وهو عائد يقل عن عائدات شركة Wal Mart الأمريكية لتلك السنة . كما أن موجودات جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج ، بما فيها الدول الأكبر انتاجاً للنفط في العالم لم يتجاوز لسنة 2004 62% من موجودات بنك واحد هو Citigroup .

يمكن القول بأن قصة النفط في الشرق الأوسط والعلاقة بين الغرب والعالم العربي بشكل أوسع كانت أسيرة لمجموعة من العوامل الموحدة وهي : الدين ، والجغرافيا ، والسياسة ، والجيولوجيا. (4 G's: God, Geography, Geopolitics & Geology).

وفيما يتعلق بالعامل الديني فإن موقف الغرب من "الجزيرة العربية" يمتد في جذوره إلى هزيمة الإمبراطورية الرومانية على يد جيوش الإسلام بعد سنوات قليلة من وفاة النبي (ص) . وجاءت الفتوحات الإسلامية في أوروبا الغربية خلال الحكم الإسلامي لإسبانيا ووصول جيوش الإسلام إلى أبواب فيينا عبر أوروبا الشرقية في عهد الإمبراطورية العثمانية ، لتغذي مشاعر الخوف من الإسلام والتي لا تزال قائمة حتى هذا اليوم. ولعل اقتباس بابا الفاتيكان مؤخراً لأقوال منسوبة إلى آخر أباطرة القسطنطينية لدليل على ذلك.

كما لعبت الجغرافيا دوراً كبيراً في تشكيل هذا التاريخ الحافل . فبحكم موقعها الجغرافي على طريق الحرير ، سيطرت الإمبراطورية العثمانية على الحركة التجارية بين أوروبا وآسيا مما دفع بالمستكشف الإسباني كولومبوس إلى البحث عن

طرق تجارية جديدة من خلال البحر . بعدها، وفي أوائل القرن التاسع عشر ، غزا نابليون مصر . وكان هذا الإمبراطور بين أول من شجعوا على إقامة وطن يهودي في فلسطين بالرغم من أن غزوه للأرض العربية انتهى بالفشل الذريع في فلسطين [41].

مثل هذا التطور السياسي المتمثل في خطوة نابليون دفعت البريطانيين إلى التحرك لمواجهة ما اعتبروه محاولات فرنسية لخلخلة ميزان القوى العالمي والتدخل في خطوط الملاحة والتجارة البريطانية . وفي ذلك الوقت كانت بريطانيا تمتلك أكبر قوة بحرية في العالم وحريصة على ضمان حرية الوصول إلى الهند جوهرة التاج البريطاني آنذاك . كما أنه كان لأسطول صاحب الجلالة دور كبير في ظهور النشاط الجيولوجي – وبخاصة التنقيب عن النفط – في المنطقة ، ليبدأ بذلك عهد من النفوذ البريطاني القوي الذي طال الجوانب السياسية والاقتصادية ، بل وحياة الناس في الشرق الأوسط على مدار القرن التالي.

أما العامل الديني فقد ظهر قبل ذلك بكثير ، وذلك مع التراجع الكبير في التسامح المسيحي تجاه الإسلام في أوروبا في القرون الوسطى . وكانت الحملات الصليبية واجتثاث المسلمين من أوروبا بعد ذلك مجرد البداية . ففي الوقت الحاضر ومع ممارسة دول الغرب للدور الإمبراطوري ، فإن سياسة هذه الدول تقوم على محاربة كل حركة إسلامية تنادي بالعودة إلى فكرة الدولة الإسلامية الواحدة أو دولة الخلافة ، حيث قيم الإسلام وليس المبادئ القومية هي التي تتحكم بكافة جوانب إدارة الدولة.

الكنيسة والدولة

أياً كانت المآخذ على الإمبراطورية العثمانية إلاّ أنها وفي العرف الإسلامي تمثل التحالف الوثيق الذي يجمع بين العقيدة وفن الحكم. ففي أرجاء الإمبراطورية الممتدة بين تركيا ودول شمال أفريقيا بما فيها مصر مروراً بدول الشرق الأوسط الأخرى كانت القوانين المدنية والجزائية تستند وبصورة جلية على القرآن والسنة والسلف الذي يمثلهم علماء الدين الكبار الذين ظهروا في القرون الأولى للإسلام . مثل هذه الميزة جعلت من الإمبراطورية العثمانية حالة مختلفة عن غيرها مثل الإمبراطورية البريطانية ، حيث لم يكن للدين ، على أهميته ، دوراً مؤثراً ومباشراً في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

كما برز العامل الديني أيضاً في المحاولات المستمرة لتحويل المسلمين عن عقيدتهم واعتناق الأشكال المختلفة من الديانة المسيحية . ويعود أول وصول للمبشرين اليسوعيين إلى سوريا الكبرى (التي تضم حالياً سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) لعام 1625 إلاّ أنهم توقفوا عن نشاطهم تحت وطأة الضغوط العثمانية . وفي القرن التاسع عشر استأنف المبشرون نشاطهم في المنطقة عندما عادوا إليها بصحبة الجيوش الغربية هذه المرة ، وفي بعض الحالات برفقة عملاء الاستخبارات .

أما أول عهد أمريكا بالشرق الأوسط ، أو الشرق كما عُرف وقتها ، فكان من خلال الإرساليات التبشيرية التي دخلت المنطقة لأول مرة عام 1820 . وقتها لم يحالف المبشرين الحظ في تحقيق أي انجاز فيما يتعلق بإقناع المسلمين بالتحول للمسيحية ، حيث أن معظمهم الذين اعتنقوا المذاهب الكنيسية الجديدة كانوا من المسيحين أنفسهم من أتباع المذاهب المحلية وخصوصاً الموارنة.

---

[41] Napoleon Bonaparte, *Letter to the Jewish Nation from the French Commander-in-Chief Buonaparte*, General Headquarters, Jerusalem 1st Floreal, April 20, 1799. A translation from the original available a www.mideastweb.org.

في ذلك الوقت برز من بين المبشرين المتحمسين هؤلاء المدعو ايلي سميث Eli Smith خريج جامعة ييل Yale . اختار سميث وبذكاء بيروت كمحطة رئيسية لنشاطه عام 1834 . وقتها كانت المطابع تشكل المنفذ الإعلامي للعصر كما التلفزيون اليوم ، فكان أن بدا مهمته بترجمة وطباعة الإنجيل مستخدماً إثنين من المثقفين اللبنانيين هما ناصيف يازجي وبطرس بستاني وكلاهما كانا من بين الذين تحولوا إلى المذهب الكنسي القادم من أمريكا . غير أن النشاط التبشيري ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير بإقامة نظام تعليمي كفؤ تضمن 33 مدرسة عام 1860 كانت تستقبل الآلاف من الطلبة . وفي عام 1866 أسس القس دانييل بليس الكلية البروتستنتية السورية ، التي أصبحت عام 1920 تعرف بإسم الجامعة الأمريكية في بيروت(AUB) وذلك بهدف إخفاء أصولها التبشيرية.
بعد فشلها في تحقيق هدفهاالأساسي وهو تحويل المسلمين عن دينهم بدأت الإرسالية المذكورة العمل على تعزيز المشاعر القومية العربية بين الشبان من خلال النظام التعليمي الذي أرسته كوسيلة للقضاء على اتحاد الدين الإسلامي بالدولة. وهو ما تحقق بالفعل في النهاية . فالإسلام كان بمثابة اللحام القوي الذي يربط بين الولايات (الأقاليم) المختلفة للإمبراطورية العثمانية ، في حين أن القومية العربية فرقت شمل العرب بدلاً من أن توحدهم . الملفت للإهتمام هنا أن معظم الحركات القومية العربية كانت من تأسيس مسيحيين عرب أغلبهم من خريجي النظام التعليمي الأمريكي وبخاصة الجامعة الأمريكية في بيروت . فالمعروف ان مؤسسي حزب البعث (ميشيل عفلق) وحركة القوميين العرب (جورج حبش) والحزب القومي السوري الإجتماعي (انطوان سعادة) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) جميعهم من المسيحيين. وكذلك نجد بأن أول جميعة سرية تشكلت في لبنان بهدف تعزيز القومية العربية بين الشبان العرب كانت تقتصر على المبشرين الأجانب والمسيحيين العرب.

غير أنه كانت هناك أهداف أخرى للمبشرين ولكن لا تقل خطورة عن نشر القومية العربية والعمل على إنهاء العلاقة بين الإسلام والحكم . فهذا شارلز كرين Charles Crane على سبيل المثال (أحد أوائل الأمريكيين الذين زاروا السعودية في زمن الملك عبد العزيزآل سعود) وكان مليونيراً أمريكياً ومستشاراً لشؤون الشرق الأوسط لدى عدد من الرؤساء الأمريكيين من تافت إلى روزفلت على التوالي ، أظهر اهتماماً بالنفط . وكان ابنه ريتشارد متزوج من ابنه اندرو ميلون التي كانت تمتلك حصة كبيرة من أسهم شركة غلف أويل. حاول كرين دخول السعودية لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود في أواخر العشرينات عندما كان ابن سعود مشغول بمقاتلة الأخوان ، وهي جماعة دينية وعسكرية نشطة في المنطقة ، وكما يقول انطوني كييف براون في كتابه المعنون "النفط ، الله والذهب" "كان المبشر الأمريكي القس هنري بيلكرت يركب إلى جانب تشارلز كرين في سيارة الأخير على درب الجمال من الكويت إلى الرياض بهدف مقابلة ابن سعود عندما وقعت السيارة في كمين قبل وصولهما إلى تلال حمصة Hamsa Ridge بقليل. فسقط القس بيلكرت برصاص الوهابيين"[42].

وبالطبع انتهت رحلة كرين الذي لم يعد إلى السعودية مجدداً حتى 25 فبراير 1931. وعندما نجح كرين أخيراً في مقابلة ابن سعود ، أقنعه باستخدام الجيولوجي كارل تويتشل Karl Twitchel في البحث عن النفط والذهب في أراضي المملكة . زود ابن سعود الجيولوجي تويتشل بقوة حماية من 30 جندياً على ظهر الجمال ، وسرعان ما عثر تويتشل على ما اعتقد بأنه مناجم الملك سليمان من الذهب بالقرب من المدينة ، وبعد فترة من البحث في منطقة الحسا أصبح تويتشل على قناعة بأن التركيب الجيولوجي المعروف بإسم قبة الدمام Damman Dome يحتوي على كميات هائلة

[42] Anthony Cave Brown, *Oil, God and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings* (Hougton Mifflin, 1999).

من البترول. وعندما نقل هذه المعلومات إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، كافأته الشركة بمبلغ 75 ألف دولار وبوظيفة مستشار. وفي نفس الوقت استعان كرين بشخص فلسطيني مسيحي يدعى جورج انطونيوس كممثل بجهاز استخبارات خاص به. وهكذا نجد بأن البعثات التبشيرية دخلت الشرق الأوسط باسم الدين وانتهت في عالم الاستخبارات والتجارة وتحقيق المكاسب الدنيوية.

منافسة جيولوجية

الواقع أن الإستكشافات الجيولوجية في المنطقة سبقت وصول الجيولوجي الأمريكي تويتشل ، فمع أواخر القرن التاسع عشر كانت الجيولوجيا قد برزت كعامل مهم في الأحداث الإقليمية . ومع تحول الأسطول البريطاني إلى العماد الرئيسي للإمبراطورية البريطانية ، أصبح يترتب على الأسطول البحث عن مصادر للنفط تضمن حصول سفنه على الوقود اللازم. وهكذا وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1878 ، أسس اثنان من الأدميرالات البريطانيين شركة غامضة تحمل اسم اكس واي للتنقيب XY Prospecting للعمل على تطوير الثروة النفطية في الجزيرة العربية ومنطقة البحر الميت [43]. وفي الوقت نفسه بدأت حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين ، كما حاول إسرائيل جوزيفات Israel Josephat بالحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في بلاد فارس لكنه فشل كونه يهودي الديانة مما دفعه إلى تغيير ديانته إلى الكاثوليكية واسمه ليصبح Julias De Reuter ، وهو مؤسس مجموعة رويترز الإخبارية إياها.

في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر تم منح أول امتياز للتنقيب عن النفط في فارس (إيران حالياً) وفي عام 1908 تم العثور على النفط ، تلا ذلك انشاء شركة النفط الأنغلو فارسية لتتولى الحصول على حقوق الإمتياز والتشغيل والإنتاج النفطي . وقبل أشهر قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى ، حصلت الأدميرالية البريطانية على حصة كبيرة في الشركة وقامت بتعيين عدد من الأدميرالات في مجلس الإدارة ، وأصبحت جزيرة عبادان ميناء التصدير للنفط الإيراني الخام وتحولت مصفاة عبادان إلى المزود الرئيسي لأساطيل صاحب الجلالة.

وفي نفس الوقت تقريباً أعلنت شركات النفط البريطانية والألمانية عن قيام شركة البترول التركية في لندن (آلت نصف أسهمها إلى الشركة الأنغلو فارسية وتقاسمت النصف الثاني شركة شل ودوتش بانك مناصفة) بهدف محاولة الحصول على إمتياز للتنقيب عن النفط في العراق الذي كان وقتها لا يزال تحت الحكم العثماني . وفي 14 يونيو 1914 حصلت الشركة على الإمتياز من قبل الوزير الأكبر للإمبراطورية ، ولأن الإمتياز لم يتم التصديق عليه فإنه لم يكتسب الصفة القانونية الملزمة. ومن الجدير ذكره هنا أن آل روتشايلد باعو شركة بترولهم الروسية في هذه الأثناء ، واشتروا أسهماً بها في شركة شل وبذلك دخلوا نفط العراق بأسلوب جديد دون التعرض لما أصاب رويترز في مارس ، علماً بأن شركة شل نفسها قد أسسها اليهودي ماركوس ساموبل Marcus Samuel بدعم من آل روتشايلد من وراء ستار لتنافس شركات روكفيلر (ستاندرد اويل).

في مايو 1903 جاء اعلان لانسداون Lansdowne Declaration ليسهل الأمور على بريطانيا في المنطقة . وكان اللورد لانسداون ، وزير الخارجية البريطانية قد حذر في اعلانه من أن التاج البريطاني "يعتبر إقامة أي قواعد بحرية في الخليج الفارسي من قبل أي قوة أخرى بمثابة تصرف خطير يهدد المصالح البريطانية ، وبأن

[43] Ibid.

علينا مقاومتها بكافة الوسائل المتاحة لدينا" [44]. وبهذا الإعلان تكون لندن قد أعلنت الخليج بحيرة بريطانية . وكان لهذا الإعلان صداه بعد عدة عقود عندما قال جيمي كارتر بأن أمريكا ستستخدم كل الوسائل الممكنة (بما فيها القوة العسكرية) لضمان تدفق الإمدادات النفطية من الخليج الفارسي الذي يشكل لنا أهمية استراتيجية قصوى". وبذلك تم الإعلان عن الخليج بحيرة أمريكية.

ولفرض عقيدة لانسداون قامت بريطانيا بوضع 16 سفينة حربية في البحرين ، وزرعت شبكة من ضباط الإستخبارات والسياسيين في مختلف المشيخات وتم الإعلان عن المشيخات نفسها محميات بريطانية . كما حصل البريطانيون على تعهدات ووقعوا معاهدات مع الحكام الخليجيين ، شبيهة بالتعهد الذي صدر عن ابن سعود عام 1915 والذي جاء فيه بأن الملك "لن يكون الآن ولا في أي وقت آخر طرفاً في حرب ضد الحكومة البريطانية وبأنه سيمتنع عن الدخول في مشاورات أو اتفاقيات أو معاهدات مع أي قوة أجنبية وبالمبادرة بإبلاغ الحكومة البريطانية فوراً عن أي قوة تحاول التدخل في (المملكة العربية السعودية)" [45].

في بداية الحرب العالمية الأولى كان الوهن قد نال من الإمبراطورية العثمانية بصورة كبيرة . ومع ذلك فقد ظلت تشكل تهديداً لبريطانيا من خلال التحالف مع ألمانيا أولاً ومن ثم تهديد المصالح البريطانية في موقعين ضمن المناطق الخاضعة لها وهي قناة السويس والعراق. ولحماية حقول النفط التابعة للشركة الأنغلو فارسية في عبادان ، أقدم راج الهند الذي كان يتمتع بسلطات إدارية على منطقة الخليج ، على إرسال الجيش الأنغلو هندي إلى المنطقة للإستيلاء على ميناء البصرة الرئيسي . استمرت الحملة على بلاد الرافدين أربعة أعوام سقط فيها من جانب الجيش الإمبراطوري البريطاني أكثر من ربع مليون جندي لتستحق بذلك لقب "أحد أقذر الصراعات الصغيرة" في القرن العشرين ، كما أظهرت الحملة الطويلة المكلفة مدى الأهمية التي تتمتع بها منطقة الخليج في نظر البريطانيين [46].

تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية

لعبت جمعية الإتحاد والترقي أو جمعية تركيا الفتاة دوراً محورياً في تقطيع أواصر الإمبراطورية العثمانية وانهاء دور الخليفة . كان أكثر مؤسسي الجمعية من سالونيكا والتي كانت جزءاً من الدولة العثمانية وهي اليوم جزء من اليونان . ولقد بين البروفيسور ديفيد فرومكن David Fromkin استاذ العلاقات الدولية في جامعة بوسطن وصاحب كتاب "السلام الذي أنهى السلام" بأن جيرالد فيتسموريس Gerald FitzMaurice ، مستشار الشرون الشرقية لدى السفارة البريطانية في اسطنبول والذي كان متابعاً لجمعية الإتحاد والترقي ونشاطهم ضد السلطان عند الحميد خاصة يعتقد "بأن تفسير أحداث سنة 1905 كان من أعضاء الإتحاد والترقي القادمين من سالونيكا، تلك المدينة التي يكون اليهود أو الدونما (من سلم من اليهود في القرن السابع عشر) نصف عدد سكانها الـ 130.000 نسمة ، كما أن تلك المدينة كانت معقلاً للماسون الأحرار ... ولقد توصل فيتسموريس إلى قناعة بأن جمعية الإتحاد والترقي لم تكن إلاّ مؤامرة يهودية ماسونية ".

[44] Address by Lord Lansdowne to the House of Lords, Parliamentary Debates, col. 1348, May 5, 1903. Address by Lord Lansdowne to the House of Lords, Parliamentary Debates, col. 1348, May 5, 1903.
[45] See Cave Brown, *Oil, God and Gold.*
[46] Ibid.

أما السفير البريطاني نفسه جيرالد لوثر Gerald Lowther فكان يسمى جمعية الإتحاد والترقي "جميعة اليهود للإتحاد والترقي The Jew Committee of Union and Progress" ، لكن من المؤكد أن أكثر أعضاء جمعية الإتحاد والترقي كانوا من الماسون الأحرار ومن سالونيكا ومن يهود الدونما بما فيهم كمال أتاتورك نفسه . كذلك فإن الجمعيات السرية العربية التي أنشأت في الولايات العربية كانت مناداتها من الماسون ، ومع أن برامجهم كانت تبدو مختلفة مع جمعية الإتحاد والترقي إنما كانت في النهاية تصب إلى نفس النتيجة وهو تقطيع أوصال الدولة العثمانية وإنهاء الربط بين الدين والدولة ودور الخليفة والخلافة . أرسل السفير البريطاني في اسطنبول لوثر تقريراً إلى وزير الخارجية البريطاني شارلز هاردنغ يشير فيه بأن شعار جمعية الإتحاد والترقي "الحرية ، المساواة ، الأخوّة" هو نفس شعار الماسون الفرنسيين والإيطاليين . وفي نفس التقرير بين بأن اليهود قد أسسوا شبكة من محافل الماسون في الولايات العثمانية وبواسطتها فهم يسيطرون على الدولة العثمانية . ومن هؤلاء اليهود الماسون حسب تقرير لوثر السفير الأمريكي لدى تركيا اوسكار ستاروس Oscar Straus ، وهو يهودي الديانة حيث يمتلك أخيه المخازن الشهيرة في نيويورك Macy's و Abraham & Straus .

لم تكن الإرساليات التبشيرية هي الوتد الوحيد الذي غرزته القوى الغربية في خاصرة الإمبراطورية العثمانية ضمن الحملة الرامية لتفتيتها . فما بدأه الدين ، أنهته السياسة والجيولوجية حيث جاءت المحصلة النهائية للحرب العالمية الأولى تجزئة الامبراطورية وهدم نظام الخلافة ، وهذا الهدف الذي تحقق كان دوماً على رأس الأجندة البريطانية.

على مدار العقود الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية كانت منطقة الحجاز (السعودية حالياً) بما فيها مكة المكرمة خاضعة لحكم الشريف حسين الذي يعيد جذوره للعائلة الهاشمية التي كان الرسول محمد (ص) أحد أبناءها ، كما كان الشريف حسين عضواً في البرلمان العثماني ، الأمر الذي جعله هدفاً رئيسياً للحملة السياسية والدبلوماسية البريطانية الرامية لزعزعة الخلافة العثمانية . اتصل البريطانيون بالشريف حسين وأسبغوا عليه الوعود بتتويجه ملكاً على كامل المنطقة العربية مقابل تعاونه في إلحاق الهزيمة بالعثمانيين . كانت النتيجة أن الضابط البريطاني المعروف تي إي لورنس T.E. Lawrence وفيصل ابن الشريف حسين خططا لما عرف بالثورة العربية الكبرى ، حيث مُني الأتراك بالهزيمة على يد تحالف للقبائل من الجزيرة العربية وسوريا لتدخل القوات البريطانية وتسيطر على المنطقة . إلاّ أنه وكما هو الحال بالتاريخ الإستعماري سرعان ما اكتشف الشريف حسين أنه كان ضحية للخيانة ، وبدلاً من دخول مظفر كملك لدولته المستقلة حديثاً وجد نفسه منفياً إلى قبرص ، وليتم تقسيم الأراضي العثمانية "المحررة" بين الفرنسيين والإنجليز واعطاء جزء كبير من الجزيرة العربية بما فيها الحجاز إلى عائلة آل سعود، الخصم الأكبر للشريف حسين.

وهكذا وفي هجمة انقضاضية كاسحة ، سارع الفرنسيون والبريطانيون إلى احتلال معظم المناطق التي اندحر منها العثمانيون ، وعندما غادروها بعد عدة عقود من الاستعمار كانوا قد ضمنوا تحقيق ونجاح أحد ابرز أهدافهم الاستعمارية ، وهو أن الدول التي اقيمت على انقاض الامبراطورية العثمانية أضافت العديد من الأفكار العلمانية لدساتيرها الجديدة وبما يضمن عدم استمرارية نظام الحكم الإسلامي ، والتخلي عن الرؤية الإجتماعية الاقتصادية التي حاولت الامبراطورية العثمانية ، هذه الدولة الإسلامية العملاقة تطبيقها . عن هذه الرؤية تحدثت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وبكثير من الدقة بالقول :

"تختلف التصورات الإسلامية عن الرأسمالية في معارضتها التكديس المفرط للثروة ومناقضتها للإشتراكية في ذات الوقت بحمايتها لحقوق الملكية بما في ذلك تملك وسائل الإنتاج . كما أن المجتمع الإسلامي الحقيقي لا يجب أن يتحول إلى ساحة لتصارع المصالح المتضاربة ، بل مكاناً لتحقيق العلاقات المتناغمة القائمة على التحلي بروح المسؤولية ، وحيث حقوق الفرد لا تطغى على حقوق المجتمع ككل".

صحيح أن المسلمين على إدراك بأن ممارسات السلطة خلال العهد العثماني لم تكن مثالية ، وبأن الحكام على وجه الخصوص كانوا أعجز عن أن يطوروا أنظمة إدارية قادرة على فرض الرؤية الإسلامية ، غير أن تحقيق الإصلاح والتغيير من داخل النظام كان سيصبح أفضل وأجدى من تدميره بالكامل واستبداله بأنظمة مستوردة ودخيلة على المجتمع وثقافته وتقسيم المنطقة إلى دويلات. ولعل هذه الازدواجية بين الثقافة المحلية والدول المستعارة يشطل أكبر عائق لاستقرار المنطقة ليومنا هذا ، وهو ما حصل للمنطقة العربية في نهاية الحرب العالمية الأولى .

فقد جاءت اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا التي قسمت الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى إلى دول الشرق الأوسط الجديدة . جاءت لتدخل المنطقة أحد اسوأ فصولها التاريخية وأكثرها إثارة للجدل . فقد خلقت هذه القوى الغربية بذلك واقعاً جغرافياً جديداً يقوم على دول صغيرة مستقلة مقامة عشوائياً بدون اعتبار لأي توازن بين السكان والمصادر المتاحة ، وبهدف ضمان السيطرة على المصدر الإقتصادي الرئيسي في المنطقة وهو : النفط . ما فعلته اتفاقية سايكس بيكو السرية كان في الواقع ليس تدمير مستقبل الجيل العربي ذلك الوقت فحسب ، بل القاء ظل قاتم طويل على مستقبل الأجيال القادمة.

وبموجب التقسيم الإستعماري ، أصبحت الأقاليم العثمانية الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة بلداً واحداً يسمى العراق حالياً . أما مدينة الكويت التي كانت تتبع اقليم البصرة فتحولت إلى كيان منفصل ومحمية بريطانية . تركت اتفاقية سايكس بيكو العراق بدون مياه عميقة على ساحل الخليج مع شاطئ ضيق للغاية بصورة يسهل معها التحكم بإمدادات النفط العراقية في المستقبل . وكعادة الإستعمار البريطاني في كل مكان يحل فيه ، فقد خلف البريطانيون وراءهم مناطق موضع خلاف بين العراق والسعودية والكويت عرفت بالمناطق المحايدة ، بالإضافة إلى تقسيم الطرق التجارية في الخليج بطريقة خبيثة تضمن صراعات مستقبلية بين الجيران الأشقاء.

فقد رسمت حدود دولة قطر بطريقة لا تبقى لها من منافذ برية إلاّ من خلال السعودية ، في حين منح التقسيم الإستعماري سلطة عمان قمة مضيق هرمز ولكن بدون اتصال أرضي مع البر العماني . بينما أُعطيت السعودية شريطاً ضيقاً على ساحل الخليج بالكاد يسمح بمرور شحنات النفط (مع ضمان إغلاقه بسهوله عند الحاجة) ، أما الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية فتم فصله عن البحر بإيجاد محمية عدن ، وتم تقسيم الجزء الشرقي من خليج عدن الذي يتحكم بحركة الملاحة في البحر الأحمر بين عدن واليمن في حين أن الجانب الآخر أصبح يتوزع على ثلاث دول مختلفة المواقف متضاربة المصالح . أما خليج العقبة فتوزع على أربعة دول : الأردن الذي أصبحت حصته من الخليج والتي لا تتجاوز بضعة كيلومترات يشكل منفذه البحري الوحيد ، والسعودية ومصر وفلسطين (إيلات الإسرائيلية حالياً).

وكأن ذلك وحده لا يكفي ، فقد عمدت قوى الإستعمار البريطاني والفرنسي إلى تقسيم الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إلى عدة دول جديدة تضم أقليات طائفية متباينة الأفكار والمصالح، ولا تستطيع البقاء بدون ربط نفسها بقوى خارجية

والاعتماد على القوى الغربية على وجه التحديد . فهذه سوريا التي أعطيت منفذاً إلى البحر من خلال اللاذقية والتي تشكل معقل العلويين . وكان الفرنسيون قد فكروا قبل الحرب العالمية الثانية بإقامة دولة خاصة بالعلويين في المنطقة المطلة على البحر المتوسط قبل أن يتبين لهم بأن مثل هذه الدولة لن تكون قابلة للحياة. إلاّ أنه وفي النهاية فقد قُدّر للعلويين التحكم بمقدرات الأمور في سوريا من خلال حزب البعث الحاكم.

وإلى الجنوب مباشرة من ساحل اللاذقية ، يقع لبنان هذا البلد الذي تم تصميمه في البداية ليصبح دولة مسيحية مارونية أو دولة أقليات متصارعة. وإذا ما اتجهنا جنوباً أكثر سنجد فلسطين التي أهداها الإستعمار البريطاني لليهود لإقامة وطنهم الموعود . وهكذا نجد بأن كامل الساحل الشرقي للمتوسط تم عزله عن قلب سوريا الكبرى والعراق . وجاءت الترتيبات المصطنعة الجديدة هذه لتحول دون التواصل الجغرافي بين مسلمي الشطر الآسيوي من الشرق الأوسط ومسلمو عرب شمال أفريقيا.

الدخول الأمريكي

جاءت نهاية الإمبراطورية العثمانية لتبشر بنهاية وشيكة لإمبراطورية أخرى ولكن أكبر وأقوى وهي الإمبراطورية البريطانية . الواقع أن أمريكا لم تكن سعيدة بما كانت تعتبره الشركات النفطية الرئيسية ممارسات احتكارية تقوم بها شركة النفط التركية ، وهي تركية بالإسم فقط لكن ملكيتها أوروبية بالكامل ، بريطانية في أغلبها. وكانت تضغط دوماً من أجل الحصول على حصة من الكعكة النفطية ، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى حانت لها الفرصة المواتية لتحقيق ذلك.

ففي 20 ابريل 1920 عقد ممثلون عن الجانبين الإنجليزي والفرنسي اجتماعاً في سان ريموا أو الريفييرا الإيطالية كما تعرف وهناك قرر الطرفان اعطاء فرنسا حصة دويتش بانك في شركة النفط التركية كنوع من التعويض عن أضرار الحرب وكثمن للتنازل عن الموصل لبريطانيا ، حيث أن النص الأصلي لإتفاقية سايكس بيكو جعل ولاية الموصل ضمن دائرة النفوذ الفرنسي . غير أنه ما إن تناهى لأسماع شركات النفط الأمريكية عما دار في سان ريمو حتى أخذت هذه الشركات في ممارسة الضغوط على وزارة الخارجية الأمريكية لإعلان رفضها لما تم التوصل إليه بين البريطانيين والفرنسيين. واستعملت الولايات المتحدة كافة الوسائل للضغط على الحكومة البريطانية لإعطاء حصة من شركة النفط العاملة في العراق حتى أذعن البريطانيون وأصبحت الشركات الأمريكية شريكاً في الشركة [47].

كانت النتيجة تغيير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق IPC التي توزعت حصصها بواقع 23.75% لكل من الشركة الأنغلو فارسية وشركة شل والشركات الفرنسية والأمريكية ، في حين حصل كالوستي غولبكيان (الوسيط الأرمني الذي ساعد في انهاء الصفقة) على 5%. بدأت شركة نفط العراق عملها في اكتوبر 1927 بالقرب من مدينة كركوك وسجل انتاج أول آبارها معدلات غير مسبوقة بمقاييس ذلك الوقت وصلت إلى 95 ألف برميل يومياً . وبذلك تكون الولايات المتحدة قد وضعت قدمها على بوابة نفط الشرق الأوسط بدءاً من العراق !.

لم يتوقف الأمريكيون عند هذا الحد ، فقد كانت البحرين المسرح التالي للمواجهة بين المصالح الأمريكية والبريطانية النفطية في المنطقة . وكانت مجموعة الشركات المؤسسة لشركة نفط العراق قد اتفقت فيما بينها على السعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط فيما عرف باتفاقية الخط الأحمر التي تغطي معظم مناطق الشرق الأوسط

[47] Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (Free Press, 1993).

باستثناء الكويت . ولأن شركة ستاندرد اويل كومباني أوف كاليفورنيا ، إحدى الشركات النفطية الأمريكية الرئيسية لم تكن طرفاً في شركة نفط العراق ، فقد كانت تستطيع من الناحية النظرية القيام بعمليات استكشاف خاصة بها في المنطقة ، وبالتالي فقد أرسلت عام 1929 أحد رجالها ويدعى فرد الكسندر ديفيز إلى البحرين لتقييم الإحتمالات النفطية هناك وفي منطقة الحسا القريبة في الجزيرة العربية .

نجحت الشركة الأمريكية المذكورة في التوصل إلى اتفاق واعد مع ابن سعود من خلف ظهر البريطانيين . الغريب في الأمر أن الشركة تلقت مساعدة كبيرة في هذا الأمر من قبل دبلوماسي بريطاني سابق يدعى هاري سانت جون فيلبي ، الذي أصبح مستشاراً مقرباً وكاتم أسرار للملك السعودي . وهذا الدبلوماسي البريطاني المتقلب هو نفسه والد العميل البريطاني المزدوج المشهور كيم فيلبي .

في مايو 1932 نجحت الشركة الكاليفورنية ، في العثور على النفط في البحرين على عمق ألفي قدم الأمر الذي عزز من الاعتقاد السائد بأن قبة الدمّام ، هذا التكوين الرسوبي النفطي يبدأ من منطقة القوقاز جنوب روسيا وصولاً إلى شبه الجزيرة العربية . وكان الجيولوجي كارل . سي. تويتشل الذي يعمل في خدمة ابن سعود منذ سنوات قد تحدث عن اكتشافات إيجابية منذ أن كلفته شركة ستاندارد أويل بالمهمة قبل ذلك بسنوات ، عندما قام بمسح التكوينات النفطية في الأراضي السعودية لحساب الشركة.

بدت الصفقة مع الأمريكيين على درجة كبيرة من الجاذبية في نظر ابن سعود ... فبلاده كانت وقتها تعد من بين أفقر الدول في العالم حيث لا وجود لأي شكل من أشكال البنية التحتية . أشرف فيلبي Philpy على المفاوضات ونجح في تحسين العرض الأمريكي لإبن سعود من خلال تنبيه الشركة الأنغلو فارسية للصفقة التي توشك على الاكتمال بين السعودية وشركة ستاندرد أويل . وجاءت البنود النهائية للصفقة كما تفاوض عليها فيلبي لتشمل دفعة أولى بقيمة خمسة آلاف جنيه استرليني ذهب تدفع لإبن سعود مقابل تأجير الأراضي اللازمة لإجراء عمليات الاستكشاف والإنتاج بالإضافة إلى حصول السعودية على 30% من صافي الأرباح مع دفعة أولى تخصم من هذه الأرباح بقيمة 100 ألف استرليني وتدفع بالذهب أيضاً ... كافأ الأمريكيون فيلبي على جهوده بوظيفة استشارية لدى الشركة براتب ضخم [48].

على أثرها تم الإعلان عن قيام شركة جديدة تحت اسم شركة ستاندرد الكاليفرونية العربية للنفط والتي أصبح اسمها لاحقاً الشركة العربية الأمريكية للنفط – أرامكو Aramco . وترأس الشركة الجديدة المبعوث النفطي إلى البحرين فرد الكسندر ديفيز . والواقع أن قبة دمّام لم تخيب نظر الأمريكيين حيث بدأ النفط في التدفق من الحقول السعودية لتحمل أول شحنة منه إلى الأسواق العالمية ناقلة النفط الأمريكية س. س. سكوفيلد في مايو 1938.

تغير الوجوه

جاء التحدي التالي للهيمنة البريطانية من شركة أمريكية أخرى هي غلف أويل Gulf Oil ، ولكن على أرض الكويت هذه المرة . وكما فعلت مع كافة المشيخات النفطية الواقعة تحت "الحماية البريطانية" ، فقد حرصت الحكومة البريطانية على تضمين كافة اتفاقياتها مع الخليجيين ما عرف بـ "بند الجنسية" الذي ينص على استثناء أي شركة غير بريطانية أو لا تقوم الحكومة البريطانية بتعيينها من الحصول على

[48] See Cave Brown, *Oil, God and Gold*.

امتيازات نفطية . وبالطبع فإن حاكم الكويت كان من بين الحكام الخليجيين الذين قطعوا على أنفسهم مثل هذا التعهد وكان ذلك عام 1913.

ومع ذلك فإن شركة غلف أويل (الأمريكية) نجحت في الحصول على حصة من امتياز للتنقيب في الكويت ، وللتغلب على التعهد الذي فرضه البريطانيون على حاكم الكويت، مارست وزارة الخارجية الأمريكية ما يكفي من ضغوط لدفع الحكومة البريطانية إلى التخلي عن "بند الجنسية" ، فكان أن بدأت حرب منافسة للحصول على امتياز النفط الكويتي بين الشركة الأنغلو فارسية وشركة غلف أويل . وهنا بذل أندرو ميللون ، الذي تملك عائلته أغلبية الأسهم في شركة غلف أويل ، ومن موقعه كسفير للولايات المتحدة في لندن ، جهوداً كبيرة لوضع حد لعملية المزايدة بين الشركتين على امتيازات النفط الكويتي واستطاع التوصل إلى تفاهم مع الشركة الأنغلو فارسية.

وحدت الشركتان جهودهما وقامتا بالتفاوض المشترك مع حاكم الكويت باسم شركة نفط الكويت التي وقعت اتفاقية مع المحمية في ديسمبر 1934، وبعد سنوات من التنقيب تم العثور على النفط بكميات ضخمة في حقل برقان الذي كان وقتها أكبر حقل مكتشف في العالم.

كانت أوقاتاً في غاية الأهمية بالنسبة للطموحات الأمريكية . وفي كتابه المعنون "بريطانيا والحرب الباردة" أكد السياسي البريطاني بيتر جي. تايلور Peter Taylor على ان النظام السياسي الذي كان سائداً قبل الحرب الباردة يستحق التسمية التي أطلقها السياسيون عليه وهو "النظام العالمي لخلافة الإمبراطورية البريطانية" [49]. فقد كانت ألمانيا النازية والولايات المتحدة منهمكتان في الصراع للهيمنة على العالم كخلفاء محتملين للنظام السياسي الناتج عن الهيمنة البريطانية المعروف بـ Pax Britanica . ويعرض تايلور تفسيره للحربين العالميتين بالقول بأنهما كانتا "أقرب إلى منافسة على خلافة البريطانيين بين ألمانيا والولايات المتحدة" . وكانت النتيجة التي آلت إليها الحرب العالمية الثانية هي اختفاء الإمبراطورية البريطانية وهزيمة الطموحات الألمانية لصالح الإمبراطورية الأمريكية التي بدأت عهدها الإمبراطوري بمظهر الحمل الوديع.

تتحدث المحاضر السرية للإجتماعات المغلقة التي عقدت بين مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس العلاقات الخارجية الأمريكية والتي بدأت عام 1939، تتحدث وبوضوح وبالتفصيل عن دور الولايات المتحدة كبديل للإمبراطورية البريطانية . ومما جاء في المحاضر المذكورة القول : "... لن يكتب للإمبراطورية البريطانية العودة كما كانت عليه في الماضي ، وقد تجد الولايات المتحدة بأن عليها الحلول محلها". وتمضي المحاضرة إلى القول بأن على الولايات المتحدة "التفكير بالتسوية بعد انتهاء هذه الحرب من منظور نستطيع معه فرض شروطنا وبما يجعل الولايات المتحدة صاحبة القول الفصل في شؤون العالم إلى درجة فرض نظام الـ Pax Americana"[50].

وبدوره يحدد Isaiah Bowman ، كبير المستشارين السياسيين للرئيس فرانكلين روزفلت ، أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة بأنها تتركز في انتاج سياسة

[49] Peter J. Taylor, *Britain and the Cold War: 1945 as Geopolitical Transition* (Guilford Press, 1990).

[50] Laurence H. Shoup, "Shaping the Postwar World," *Insurgent Sociologist*, Vol. 5, No. 3, Spring 1975. See also Laurence H. Shoup and William Minter, *Imperial Brain Trust* (Monthly Review Press, 1977).

عالمية تخدم المجالات الحيوية الأمريكية في مواجهة المجالات الحيوية لألمانيا النازية [51] (المصدر : مجموعة دراسات الحرب والسلام) . بل إن باومان تبنى نشر مقالة في مجلة الفورين أفيرز Foreign Affairs التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية ، كان قد أعدها الأب الروحي للسياسات الاستعمارية البريطانية السير هارولد مكندر Sir Harold McKinder حول المخاطر المترتبة على وجود اتحاد سوفيتي قوي ، وتحت عنوان "العالم المستدير وكسب السلام" [52] كتب مكندر مناديا بتحول الإمبراطورية البريطانية إلى تابع للإمبراطورية الأمريكية وبهيمنة الولايات المتحدة على أوروبا.

وفي ابريل 1944 أعد مستشارو وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة توضح الفلسفة الكامنة خلف تصور "الوصول الغربي للمصادر الطبيعية" [53] ، وتقوم هذه الفلسفة على "الحفاظ على الوضع المهيمن الحالي الذي تحقق وتوفير الحماية القوية للإمتيازات الأمريكية الحالية مع الإصرار على مبدأ الباب المفتوح والفرصة المتساوية للشركات الأمريكية في المناطق الجديدة". وبعبارة أخرى أن الشركات الأمريكية وحدها هي التي ستتقاسم المصادر العالمية فيما بينها وضمان الهيمنة الأمريكية على القطاع الصناعي في النصف الغربي من الكرة الأرضية في الوقت الذي يجب السماح فيه لإنتشار الشركات الأمريكية في كل مكان من العالم . ومن الطبيعي فإن النفط تصدر قائمة المصادر الإستراتيجية ومعه التصميم الشديد من قبل الولايات المتحدة على الهيمنة على احتياطات الشرق الأوسط النفطية.

عامل النمو

استطاع الأمريكيون تحقيق نجاح مذهل في تحدي البريطانيين في قلب مناطق نفوذهم في مناطق الشرق الأوسط النفطية, حيث الحكام الموالين وحيث تنتشر شبكات من العملاء والدبلوماسيين ، بل والقوات على الأرض والأسطول في مياه الخليج. لم يكتفي الأمريكيون بانتزاع النفط العراقي من بين براثن الإنجليز بل مدوا دائرة نشاطهم إلى الكويت ليقاسموا نفطها مع الإنجليز ويسيطروا على كامل نفط البحرين وكامل نفط ابن سعود ، ولم يتبقى للبريطانيين وقتها سوى إيران ولكن إلى حين .

فعلى مدار معظم النصف الأول من القرن العشرين ، اختار الأمريكيون تقبل حقيقة أن إيران تتبع منطقة النفوذ البريطاني . غير أن البريطانيون كانوا مكروهين تماماً من قبل الإيرانيين الذين اعتبروهم مجرد مستعمرين لا هم لهم سوى امتصاص ثروتهم النفطية . بل إن المثقفين الإيرانيين العاملين في الصناعة النفطية كانوا يشعرون بأنهم غرباء في وطنهم ويتقاضون رواتب أدنى بكثير من نظرائهم البريطانيين . ومن بين الأرباح المسجلة التي حققتها الشركة الأنغلو فارسية (أصبحت الشركة الأنغلو إيرانية ومن ثم بريتيش بتروليوم لاحقاً) للفترة من 1945 – 1950 والبالغة 250 مليون استرليني ، كان نصيب إيران منها 90 مليون فقط ، أي أقل من الضرائب التي دفعتها الشركة للحكومة البريطانية آنذاك.

غير أن الهيمنة البريطانية في إيران لم تدم طويلاً أمام المد التوسعي للنفوذ الأمريكي . فبعد الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الثالثة (الحرب الباردة) ، كانت الولايات

---

[51] Neil Smith, *American Empire: Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization* (University of California Press, 2004).

[52] Halford Mackinder, "The Round World and the Winning of Peace," *Foreign Affairs*, Vol. 21, No. 4, July 1943, pp. 595–605.

[53] *Multinational Oil Corporations and US Foreign Policy*, Report to the Committee on Foreign Relations, US Senate, January 2, 1975 (Government Printing Office, 1975).

المتحدة تشهد ميلاً واضحاً للتصرف كقوة إمبراطورية . وطبقاً للمؤرخ الأمريكي هوارد زين Howard Zinn فإن أحد الأسباب الرئيسية للحروب الأمريكية ، بما فيها الحرب الباردة ، هو التوسع [54]. وبارتداءها لعباءة القوة الاستعمارية الجديدة ، عمدت الولايات المتحدة إلى وضع إيران على رأس أولويات أجندة سياستها الخارجية .

اختارت واشنطن جورج مكغي George McGee لتكليفه بالمهمة ، وكان وقتها لا يتعدى الـ 37 من العمر ويشغل منصب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة . اختار مكغي الدفاع عن إيران المحرومة من التمتع بموارها النفطية كمدخل لمهمته ، فكان أن اقترح على الحكومة البريطانية رفع حصة إيران من حقوقها في نفطها . حاول البريطانيون تجاهل مكغي ، إلاّ أن الإتفاقية بين الشركة الأنغلو فارسية وحكومة طهران المعقودة عام 1933 عدلت أخيراً من خلال ملحق اتفاقية تم التوصل إليه في صيف 1949 منحت إيران بموجبه حصة أكبر من العائدات . غير أن الحصة الجديدة وإن حازت على قبول الشاه محمد رضا شاه بهلوي والشركة الأنغلو إيرانية ، لم تُرضي البرلمان الإيراني ، أو المجلس ، الذي طالب بإلغاء الاتفاقية من الأساس وأوصى بتأميم شركة النفط الأنغلو إيرانية . تبع ذلك تقديم رئيس الوزراء الإيراني استقالته وسارع الشاه بتعيين رئيس أركان الجيش محله .

وبينما انشغل السير ويليام فريزر Sir William Fraser ، الرئيس التنفيذي للشركة الأنغلو إيرانية بكيل الإتهامات للأمريكيين من أنهم السبب وراء المتاعب التي تواجهها شركته ، استغل محمد مصدق رئيس اللجنة البرلمانية لشؤون النفط المزاج السائد في الشارع الإيراني ليكرر الدعوة إلى تأميم الشركة الأنغلو إيرانية . وعندما وقف رئيس الوزراء الجديد ضد فكرة التأميم في خطاب له أمام البرلمان في مارس 1951 ، تغرض للإغتيال بعد ذلك بوقت قصير [55] .

وبتاريخ 28 ابريل 1951 ، اختار البرلمان محمد مصدق لرئاسة الحكومة مع تخويل ببدء إجراءات تأميم الشركة الأنغلو إيرانية فوراً . أجبر الشاه على توقيع القرار الذي أصبح ساري المفعول في الأول من مايو 1951 ، لتختفي الشركة الأنغلو إيرانية وتحل محلها شركة النفط الوطنية الإيرانية.

في البداية تعامل الأمريكيون مع مصدق باعتباره بطلاً قومياً ، إلاّ أن عيونهم كانت على الفرصة المتاحة التي تمثلت بكسر القبضة البريطانية الأخيرة على النفط في الشرق الأوسط . كانت فرصة تجارية من الصعب على الأمريكيين تفويتها بل ولعلهم ساعدوا في إيجاد الظروف التي أوصلت إليها !

في غضون ذلك لم تكن بريطانيا لتقبل بالتسليم بسهولة وكان عليها الرد على ضربة تأميم النفط الإيراني ، حيث ناقشت الحكومة البريطانية كافة الجوانب السلبية والإيجابية لأي تدخل عسكري محتمل في إيران ، لتتوصل إلى نتيجة مؤداها بأن العمل العسكري لن يكون أسوأ من غيره ، الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة فكان أن طلبت وزارة الخارجية من البريطانيين التفكير بالنتائج الغير بناءة التي ستترتب على العمل العسكري. غير أنه وبدلاً من معارضة الخطط البريطانية علناً ، عمدت واشنطن إلى تأييد قرار لندن بإزاحة مصدق من خلال انقلاب في عملية أطلقت عليها اسم : عملية أجاكس Operation Ajax ، بل إن السي. آي. إيه شاركت

[54] Lecture by Howard Zinn, *The Myth of American Exceptionalism*, Massachusetts Institute of Technology, March 14, 2005 Lecture by Howard Zinn, *The Myth of American Exceptionalism*, Massachusetts Institute of Technology, March 14, 2005
[55] See Yergin, *The Prize*

الاستخبارات البريطانية أم آي -6 (MI6) عملية التخطيط لها [56] وبعد الإطاحة بمصدق أعيد الشاه الذي كان قد فرّ إلى بغداد ومنها إلى روما إلى طهران.

جنت المقامرة الأمريكية ثمارها ، حيث ضمنت واشنطن بدعمها للبريطانيين وانقلابها على مصدق, مكاناً لها على رأس الطاولة عندما حان الوقت لمناقشة الإجراءات اللازمة لمعالجة قضية تأميم النفط الإيراني . كانت النتيجة إقامة مجموعة أنغلو أمريكية من الشركات النفطية لتحل محل الشركة الأنغلو إيرانية ، وقام الشاه بتوقيع الإتفاقية الخاصة بالمجموعة في اكتوبر 1954 ، لتحصل الشركات الأمريكية بموجبها على 40% من الشركة الجديدة ومثل هذه النسبة كانت من نصيب الشركة الأنغلو إيرانية (بريتيش بتروليوم حالياً) في حين ذهبت 14% إلى شركة شل والباقي 6% للشركة الفرنسية CFP. كان الهدف الواضح هو إشراك كافة الشركات النفطية العاملة في الخليج بالسيطرة المشتركة على الإنتاج النفطي في هذه المنطقة, في حين أن كارتل الشركات هذا كان يعمل بالخفاء حيث برز إلى العلن للمرة الأولى في إيران.

وعندما واجهت شركات النفط الأمريكية مخاطر التعرض لملاحقات قضائية لخرقها القوانين الخاصة بعمل الشركات آنذاك والتي تحظر تشكيل كارتل داخلي، بادر مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى التدخل والطلب من وزارة العدل إسقاط القضية التي رفعتها الوزارة ضد شركات النفط في وقت سابق بعد أن تبين أنها تعمل في الخفاء لتحديد الإنتاج والأسعار طبقاً لمصالحها دون علم الحكومات ذات العلاقة . وفي الوقت ذاته منحت الإدارة الشركات المذكورة الضوء الأخضر للشركات النفطية الأمريكية بالمضي قدماً في التصرف في إيران ككارتل نفطي بدون الخوف من أي ملاحقة قضائية جديدة.

الجدير بالذكر بأن مستوردي النفط الإيراني ساهموا في عملية إفشال طموحات إيران الوطنية كما عبر عنها مصدق من خلال مقاطعتهم النفط الإيراني المؤمم وذلك طوال فترة الأزمة ، وعمدت الشركات النفطية إلى زيادة معدلات إنتاجها من الدول الخليجية المجاورة لتعويض النقص الحاصل من مقاطعة النفط الإيراني لتبقى الإمدادات النفطية من المنطقة بمجموعها حول معدلاتها الطبيعية . مثل هذا "التضامن" بين الشركات النفطية الرئيسية في تحديد الإمدادات العالمية من النفط استمر بعد ذلك وبدون علم الدول المنتجة للنفط في معظم الأحيان .

وعندما واجه النفط العراقي نفس إجراء المقاطعة من قبل المستوردين إبان عهد عبد الكريم قاسم في أواخر الخمسينات (والذي أقدم على تأميم مناطق النفط الغير مستغلة من إمتياز شركة نفط العراق)، أقدمت نفس الشركات الأجنبية على تنسيق جهودها في عمل مشترك لتعويض النقص الحاصل في الإمدادات النفطية ، ليتكرر هذا التكتيك لاحقاً في أعقاب الغزو العراقي للكويت وما رافق الأزمة من مقاطعة النفط العراقي والكويتي عالمياً.

انتصارات في الخفاء

بحلول الخمسينات كانت معظم حقول النفط الرئيسية في الشرق الأوسط قد دخلت مرحلة الإنتاج باستثناء تلك الواقعة في أبو ظبي ودبي وقطر وسلطنة عمان ، غير أن هذه الأقطار كانت في مرحلة ترقب لتسجل لاحقاً أرقاماً قياسية في حجم ما تملكه من الاحتياطات ومعدلات الإنتاج من النفط . وكانت مجموعة شركة نفط العراق قد

[56] James Risen, "*Secrets of History: The CIA in Iran*," *The New York Times,* April 16 and June 18, 2000; For MI6 involvement, see Stephen Dorrill, *MI6: Fifty Years of Special Operations* (Fourth Estate, 2001)

حصلت على امتياز للتنقيب عن النفط من حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط في عام 1939 إلاّ أن العثور على النفط لم يتحقق حتى 1958. كما أن شركة نفط العراق كانت المالكة لإمتياز نفط دبي للفترة من 1937 وحتى عام 1961، في حين حصلت شركتا CFP الفرنسية وهسبان أويل Hispan Oil على امتياز التنقيب عن النفط في منطقة دبي خارج حدود امتياز شركة نفط العراق عام 1954. في عام 1963 حصلت شركة كونتنتال أويل على امتياز شركة IPC لتظهر إلى الوجود شركة جديدة تحمل اسم شركة نفط دبي. بعد ذلك بثلاثة أعوام تم العثور على كميات من النفط في دبي إلاّ أن حقولها مرشحة للنضوب بحلول عام 2015 ما لم يتم العثور على حقول جديدة .

وفي الوقت الحاضر فإن الإمارات العربية المتحدة تتكون من سبعة إمارات تضم أبو ظبي ودبي وتملك الإمارات حالياً رابع أكبر احتياطات من النفط على مستوى العالم ، ومن المتوقع أن يسجل حجم انتاجها الحالي وهو 2.6 مليون برميل يومياً ارتفاعاً بحلول عام 2010 ليصبح 3 ملايين برميل يومياً . يضاف إلى ذلك أن الإمارات تتمتع بإحتياطات كبيرة من الغاز يصل حجمها إلى 6.1 تريليون متر مكعب مما يجعلها خامس أكبر منتج للغاز بعد روسيا وإيران وقطر والسعودية.

بعد صراعات تنافسية شديدة بين شركات النفط الأمريكية ومجموعة شركة نفط العراق وقع شيخ قطر عام 1935 اتفاقية امتياز النفط مع الشركة الأنغلو فارسية التي أحالت المهمة بدورها إلى شركة فرعية تابعة لشركة نفط العراق وأعادت تسميتها لتصبح شركة قطر للبترول . وفي عام 1939 تم العثور على حقل نفط دخان الذي بدأ الإنتاج في العام التالي . وفي عام 1952 حصلت شركة متفرعة عن شركة شل على امتياز للتنقيب عن النفط في مياه البحر . وبعد العديد من الإكتشافات وكذلك استقلال أبو ظبي وقطر ، أعلن عام 1971 عن تأسيس شركتي نفط أبو ظبي الوطنية ADNOC وشركة البترول الوطنية القطرية. وفي النهاية وجدت الدول الخليجية المنتجة للنفط في النموذج الإيراني للشراكة بين الشركات النفطية والحكومات المنتجة للنفط نموذجاً مناسباً للتعميم.

وفي سلطنة عُمان تعتبر حقول النفط العُمانية الأقل في معدلات الإنتاج في المنطقة كما أن الإنتاج النفطي العُماني الأكثر كلفة, هذا علاوة على أن احتياطات السلطنة من النفط تعتبر متواضعة بمقاييس الشرق الأوسط ، حيث لا يتعدى حجمها الـ 5 مليارات برميل . وباستثناء سوريا واليمن ، فإن دول الشرق الأوسط الآسيوية الأخرى إما تنتج كميات قليلة أو لا تنتج شيئاً من النفط ، كما أن القدرة التصديرية لسوريا تعتبر متواضعة للغاية . ومع ذلك فإن سوريا وعلى مدار السنوات القليلة الماضية وقعت عدة اتفاقيات امتياز مع عدد من الدول والشركات بما فيها شركة CNPC الصينية للتنقيب عن النفط في الأراضي السورية.

بعد الحرب العالمية الثانية ، تمت معظم الإكتشافات النفطية الرئيسية في القارة الإفريقية وبحر الشمال وألاسكا ، وشهدت الساحة النفطية وقتها دخول العديد من اللاعبين لدرجة أنه أصبح يتحتم على منتجي النفط الإنضواء تحت مظلة شكل من أشكال المنظمات بهدف العمل على تنظيم شؤون القطاع وحجم الإنتاج وهكذا برزت منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" OPEC إلى الوجود.

إجمالاً يمكن القول بأن شركات النفط الأمريكية استطاعت تحقيق الإنتصار تلو الآخر ، لتتبوأ موقع القيادة ي القطاع النفطي الشرق أوسطي في فترة زمنية قياسية لا تتعدى الأربعة عقود ، وقد فعلت ذلك على حساب القوة البريطانية التي وجدت نفسها مجبرة على التراجع أمام المد الأمريكي السريع والكاسح والذي جعل من أمريكا تلك القوة

المنيعة القادرة على الاستفراد بالعالم . وكما يوضح الفصل التالي وما يليه فإن النفوذ الأمريكي لم يتحرك يوماً على الساحة العالمية بلطف وبأن الولايات المتحدة كغيرها من الإمبراطوريات نزاعة للهيمنة والتسلط.

الفصل الرابع

داخل اوبك

اليد النفطية الكبيرةالخفية

في عام 1911 أجبرت الحملة الإعلامية التي تعرضت لها شركة ستاندرد اويل المحكمة العليا الأمريكية على التحرك ضد الشركة وإخضاعها لقانون شيرمان Sherman Act الذي يطبق على الشركات التي تلجأ إلى الممارسات الإحتكارية . فكان أن أُجبرت ستاندرد أويل العملاقة- التي أسسها جون . دي . روكفللر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر - على التفكك إلى عدة شركات منفصلة . غير أن النتيجة كانت بروز عدة شركات عملاقة من أجزاء هذا الماموث المتفكك ، استطاعت الحفاظ على سيطرتها على الصناعة النفطية داخل وخارج الولايات المتحدة بما في ذلك أعمال الإنتاج والتكرير والتوزيع . وبينما جاء تقسيم الشركة ظاهرياً متماشياً مع القانون ، فإن الممارسات العملية والتعاون الخفي ما بين هذه الشركات وعلى المستوى المحلي والدولي لم يثر اهتماماً أو قلق يذكر في أوساط المستهلكين . بل إن شركات ستاندرد أويل استعادت مجدداً شكلها القديم بفضل سياسات الرئيس رونالد ريغان وإنهيار الشيوعية حيث بدأت عملية الإندماج مجدداً .

وللدلالة على ذلك ، نجد أن شركتي ستاندرد أويل – نيوجيرسي وستاندرد أويل – نيويورك تحملان الآن نفس الإسم : إيكسون موبيل. فالشركة الأولى التي يفترض أن تكون قد استقلت عن مجموعة ستاندرد أويل العملاقة عرفت بعد تفكك الشركة الأم باسم إيسو Esso ثم حملت اسم ايكسون Exxon قبل أن يستقر بها المقام على اسم ايكسون موبيل Exxon Mobil . أما الثانية فحملت اسم سوكوني Socony ثم موبيل لتصبح لاحقاً ايكسون موبيل. وهناك شركة ثالثة هي : ستاندرد أويل – كاليفورنيا التي عملت بعد انفصالها عن المجموعة الأم تحت اسم سوكال Socall وتحمل الآن اسم : شيفرون Chevron . وحالياً تعتبر ايكسون موبيل وشيفرون (بما في ذلك تكساكو) وشل و BP وتوتال الفرنسية (بما في ذلك إلف ELF) هي الخليفة لما عرف بـ "الأخوات السبع" وهي الشركات النفطية الأكبر في العالم. والملاحظ هنا أن جميع هذه الشركات غربية وتبدي تعاوناً كبيراً مع حكومات بلدانها وتدفع أرباحاً مجزية لمساهميها ، بينما يختلف الوضع عندما يتعلق الأمر بالطريقة التي تتعامل بها مع حكومات وشعوب الدول التي تستغل ثرواتها النفطية . فعلى مدار عقود عدة والشركات النفطية الغربية هذه ترنو إلى الدول العربية والإسلامية التي تملك شريان الحياة بالنسبة لها ، ومع ذلك لا تعطي هذه الدول الكثير مما تحققه من أرباح طائلة أو تظهر احتراماً للحكومات أو (أقل من ذلك بكثير) لشعوب الدول التي يتوفر فيها النفط.
في بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدا وكأن الشركات النفطية الرئيسية تواجه تحدياً كبيراً بظهور أوبك OPEC عندما قررت إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا عام 1960 تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط التي سعى مؤسسوها إلى تغيير ميزان القوى في عالم النفط لصالح الطرف المظلوم . أو هذا ما كان يبدو في الظاهر على الأقل كما أن المنظمة الجديدة أظهرت قدراً من القوة والإندفاع بحيث كان يتعذر على أحد في الغرب إيقافها ، حيث سرعان ما جذبت أعضاء جدد من الدول الغنية بالنفط هي : قطر ، أندونيسيا ، ليبيا ، الإمارات العربية المتحدة ، الجزائر ، ونيجيريا ، الأمر الذي جعل من المنظمة الجهة التي تتحكم بثلاثة أرباع الاحتياط

العالمي من النفط الخام و 44% من الغاز الطبيعي . ولعل في ظهور أي مؤشر جديد على ارتفاع معدلات الطلب على الطاقة في العالم ما يضيف إلى أهمية أوبك كلاعب رئيسي على الساحة العالمية.

الواقع أن سعي الغرب لتوسيع قاعدته للانتاج النفطي خارج دول الشرق الأوسط لسد عطشه للنفط يعود لوقت مبكر وتحديداً لنهاية عقد الأربعينات من القرن العشرين. وزادت وتيرة الاستكشاف بعد تاسيس أوبك في الستينات حيث أصبح استكشاف النفط في مناطق خارج الشرق الأوسط هدفاً استراتيجياً للحكومات الغربية والشركات الغربية العملاقة.
غير أنه في الوقت الذي بدت فيه أوبك وقد استطاعت فرض نظام عالمي جديد في سوق العرض والطلب على النفط ، فإن الحقيقة أكثر تعقيداً وإثارة للتساؤلات ... وتطال حقيقة تلك المنظمة وما تمثل وتخدم من مصالح في الواقع.

البحث عن آفاق جديدة
بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات الفرنسية بشكل عام وحكومة شارلز ديغول بشكل خاص سياسة جعلت من فرنسا إحدى الدول الغربية الساعية خلف المصادر النفطية الجديدة لتلبية احتياجاتها النفطية على الأقل . وفي الوقت الذي كانت فيه شركة CFP النفطية الفرنسية منهمكة في مشاريعها الشرق الأوسطية ، خولت الحكومة شركتين حكوميتين جديدتين بالمهمة ، وهما : BRP التي عثرت على أول اكتشافاتها في الغابون وغرب أفريقيا ، وشركة RAP التي عثرت على مكامن النفط في الجزائر عام 1956 . وبحلول عام 1958 كانت أول شحنة من النفط الجزائري في طريقها إلى فرنسا .

في عام 1965 اندمجت شركتا BRP و RAP في شركة إلف إيراب Elf – Erap التي أصبحت أحد اللاعبين الرئيسيين في السوق النفطية العالمية ، بل إن هذه الشركة نجحت في اكتشاف احتياطات رئيسية من الغاز في الأراضي الفرنسية نفسها . غير أن أفريقيا نجحت في فرض نفسها كمصدر نفطي غني في الخمسينات ، حيث تم العثور على احتياطات ضخمة ليس في الجزائر والغابون بل في نيجيريا أيضاً حيث نجحت جهود شركتا شل وبريتيش بتروليوم المشتركة في اكتشاف النفط في دلتا نهر النيجر.

وغير بعيد عن حقول الجزائر ، أظهرت المؤشرات الأولية على أن ليبيا قد تنضم قريباً إلى الدول الرئيسية المنتجة للنفط الحقيقة التي لم تغب عن أنظار الأمريكيين . فخلال الحرب العالمية الثانية تبين من عمليات المسح الجوي التي كانت تقوم بها طائرات سلاح الجو الأمريكي المنطلقة من قاعدة ويلوس شرق طرابلس ، وهي إحدى أكبر القواعد الجوية الأمريكية في شمال أفريقيا ، بأن المزيد من الأعمال الاستكشافية قد تؤتي ثمارها . بعدها وصلت التقارير هذه لشركات النفط الأمريكية ، وأعلنت ليبيا من جانبها بأنها ترحب بهذه الشركات على أراضيها.

ولتشجيع شركات النفط سنّت طرابلس قانون البترول الليبي عام 1955 ، الذي يعتبر أفضل من اتفاقيات امتيازات النفط الخليجية ، خاصة وأن القانون يربط حصة الحكومة بأسعار السوق بدلاً من السعر المعلن ، إلاّ أن الإمتياز النفطي الليبي وعلى عكس الخليجية عمل على تقسيم البلاد إلى عدد من المناطق الغنية بالنفط بما يسمح للعديد من الشركات بالمشاركة في المنافسة . وبحلول عام 1957 كانت 17 شركة – العديد منها شركات مستقلة – قد نجحت في الحصول على 84 امتيازاً في ليبيا ، أما القادم فأكثر . ففي إبريل 1959 ، اكتشفت شركة ستاندرد أويل – نيوجيرسي ، النفط في منطقة

زيلتن على بعد 150 كلم من شاطئ البحر الأبيض المتوسط . وقبل 1961 كان قد تم اكتشاف 10 حقول نفط هائلة وشهد العام المذكور تصدير أول شحنة نفط ليبية.

إلا أنه رافق الإنتاج الليبي الضخم من النفط مشاكل عدة عانت منها شركات النفط العملاقة, ومنها أن نصف إنتاج ليبيا من النفط هو الآن في أيدي شركات نفطية صغيرة مستقلة تفتقر للمنشآت اللازمة من نقل وتكرير وتسويق . وهذا يعني بأن هذه الشركات قد تغرق الأسواق بكميات كبيرة من النفط في أي وقت مسببة إنهياراً في أسعار السوق العالمي . مثل هذه المخاطر وغيرها لا تغيب عن بال المسؤولين في الشركات النفطية الرئيسية الأمر الذي جعلهم لا يترددون في مواجهتها بإجراءات احتياطية خاصة في وقت كان فيه السوفيات قد دخلوا تواً أسواق النفط العالمية مما كان له أثره في احداث زيادة في العرض وبالتالي ركود في أسعار النفط.

وعليه فقد وجدت شركات النفط الرئيسية بأن أفضل ما يمكن فعله في مثل هذه الظروف هو انشاء منظمة قادرة على ضبط حجم الإنتاج في الدول الغنية بالنفط وممارسة سيادة الدولة التي يمكن من خلالها السيطرة على الشركات الصغيرة المستقلة . والواقع أن الشركات الكبيرة تدرك تماماً مخاطر المنافسة التي تمثلها الشركات الصغيرة لأن هذه الشركات مرت في الثلاثينات من القرن العشرين بنفس التجربة وبالتالي تدرك كيفية السيطرة على الوضع النفطي في ليبيا.

أصداء أمريكية

يستحق كولومبوس ماريون جوينر الشهير بـ "داد" DAD ، لقب رجل النفط الأسطوري . فهذا الرجل التكساسي نجح في صباه بالعمل في مجال المحاماة بالرغم من أنه لم ينل حظاً يذكر من التعليم بل إن فترة التحاقه بالمدرسة لم تتعدى بضعة أسابيع ، كما أن جونير نجح في الإنضمام إلى الجهاز التشريعي في الولاية . بعدها التحق جونير بصناعة النفط ليجمع ويخسر ثروة كبيرة لمرتين . ومع أنه كان قد تجاوز السبعين من العمر عام 1930 إلاّ أنه حافظ على رباطة جأشه وحبه للمغامرة . ففي تلك السنة أقدم جونير على مغامرة العمر ضارباً بعرض الحائط آراء الجيولوجيين العاملين لدى كبار شركات النفط وقرر التنقيب عن النفط شرق تكساس.

وفي الثالث من اكتوبر 1930 ، أرسل بئره الذي أطلق عليه اسم ديزي برادفورد -3 عموداً عالياً من النفط والماء في السماء . أظهرت الشركات النفطية تردداً كبيراً في التحرك إلاّ أن عدداً من الشركات الصغيرة المستقلة وعدد من المغامرين اندفعوا إلى الموقع . الذي حصل أن هؤلاء كانوا السباقين بجني ثمار الكشف النفطي الكبير وفي أقل من ستة أشهر كان الموقع ينتج 340 ألف برميل يومياً ، وليكتشف القائمون عليه بأنهم عثروا على أكبر احتياط في مقاييس ذلك الوقت حيث أن الحقل الذي أطلق عليه اسم "العملاق الأسود" يمتد بطول 70 كلم وعرض 15 كلم . وبحلول يونيو 1931 كانت آلاف الآبار التي أقيمت في الموقع قد دخلت مرحلة الإنتاج الذي وصل إلى 500 ألف برميل يومياً .

تسبب الإنتاج الفائض في انهيار الأسعار من معدل دولار واحد للبرميل عام 1930 إلى 15 سنتاً للبرميل بل وصل إلى سنتين فقط في بعض الأحيان ، وهي أسعار أقل بكثير من كلفة الإنتاج التي كانت تصل في المعدل إلى 80 سنتاً للبرميل . وهكذا فقدت السوق النفطية توازنها بين العرض والطلب بسبب إغراق الشركات الصغيرة المستقلة السوق بإنتاج لا يخضع لأي سيطرة ، لتشعل بذلك حرب أسعار وحالة من الصراع بين الشركات الكبيرة والمستقلة وبدا وقتها بأن الأزمة لن تجد الحل في وقت قريب في

وقت ارتفعت فيه معدلات إنتاج من حقول شرق تكساس لتصل إلى مليون برميل يومياً في أغسطس 1931 أي ما يعادل نصف الإستهلاك اليومي للولايات المتحدة.

الواقع أن الفورة النفطية التكساسية لم تقلب الأوضاع في السوق النفطية فحسب بل أحدثت حالة من الفوضى السياسية والأمنية أو هذا ما قالته الشركات النفطية الكبيرة في اتهامها للشركات الصغيرة والمغامرين. وقتها لم تكن القوانين والإجراءات كافية لوضع حد لحالة التسيب هذه في السوق النفطي فقد كانت مفوضية سكة حديد تكساس هي الجهة الوحيدة في الولاية التي تملك بعض السلطات على الصناعة النفطية ، إلاّ أنه لم يكن لها أي دور تنظيمي حقيقي يتيح لها تحقيق التوازن بين العرض والطلب ، على عكس ما يحدث في ولاية اوكلاهوما المجاورة التي تعمل فيها "مفوضية التعاون" الإشراف على الإنتاج النفطي منذ عام 1915.

فقد أثبتت مفوضية اوكلاهوما جدواها عندما تجاوزت الأزمة النفطية في الثلاثينات بنجاح . فعندما شك قاضي اتحادي عام 1931 بقانونية سلطة المفوضية على التدخل في السوق النفطي باعتبار أنه لا يجوز للولاية التدخل في قوى السوق لضبط العرض والطلب ، أقدم حاكم اوكلاهوما وليام موراي على اعلان الأحكام العرفية في اوكلاهوما سيتي وفي حقول سيمينول النفطية في الولاية ، وأمر قوات الميليشيا الرسمية باحتلال واغلاق كافة حقول النفط إلى أن تستقر أسعار البرميل عند حدود دولار واحد للبرميل . مثل هذا الموقف من حاكم اوكلاهوما هو الذي دفع بحاكم تكساس روس سترلنغ للإقدام على إجراء مماثل.

يذكر أن سترلنغ ، حاكم تكساس ، كان المؤسس ورئيس مجلس الإدارة لشركة همبل اويل . ومن الواضح أن مصالحه النفطية لعبت دوراً في دفعه للتحرك ضد الشركات الصغيرة التي أطاحت سياساتها الإنتاجية بالأسعار وذلك رغم علمه بأن هذه الشركات تحظى بشعبية كبيرة بين الأهالي أي جمهور الناخبين. ومع ذلك فقد مضى سترلنغ قدماً ليعلن بأن شرق تكساس أصبحت منطقة تمرد وعصيان مفتوح ، وأرسل عدة آلاف من ميليشيا تكساس وحرس الحدود الذين قاموا بإغلاق كافة منشآت الإنتاج النفطي في غضون بضعة أيام . بعدها قامت مفوضية سكك حديد تكساس بتحديد حصص إنتاج لكافة المنتجين مع أنها لم تكن تملك الصلاحيات القانونية لفرض مثل هذا الإجراء . وبحلول ابريل التالي كانت أسعار النفط قد قفزت مجدداً إلى 98 سنت للبرميل.

غير أن تدخل الولاية لم يكن كافياً بحد ذاته . ففي مايو 1933 انهارت أسعار النفط مجدداً ليسجل سعر نفط تكساس تراجعاً حاداً من 75 سنتاً للبرميل إلى 20 سنتاً فقط. وقتها عاد الإنتاج ليسجل فائضاً كبيراً من جديد مدفوعاً بعاملين رئيسيين هما : أن مفوضية سكك حديد تكساس فرضت حصص إنتاجية تصل إلى حد ضعف ما يجب أن تكون عليه والثاني أن الشركات عملت على تجاوز حصصها بإنتاج كميات إضافية غير قانونية تصل إلى نصف مليون برميل يومياً . وكان يتم تهريب هذا النفط الذي عرف بـ "النفط الحار" عبر خطوط الولاية دون رقابة أو محاسبة ، يضاف لذلك أن الخطط والمنشآت النفطية في الولاية كانت تتعرض لأعمال التخريب من أشخاص مجهولين ، مثل هذا الوضع دفع بولاية تكساس إلى طلب العون من واشنطن.

أبرق حاكم تكساس إلى وزير الداخلية هارولد ل. ايكس بتاريخ 5 مايو 1933 قائلاً بأن الوضع أصبح خارج قدرة سلطات الولاية على السيطرة. في ذلك اليوم كانت أسعار النفط قد تراجعت إلى أقل معدلاتها وهو أربع سنتات للبرميل . أخذ ايكس في تحديد حصص للولايات المنتجة للنفط وأرسل بمحققين فيدراليين إلى شرق تكساس لضمان التزام الشركات بعملية التقنين وإلحاق العقوبة بالمخالفين . غير أن الوضع تغير بعد

أقل من عامين بإقدام المحكمة العليا الأمريكية بإسقاط التشريع الذي يسمح للحكومة الأمريكية بتحديد سقوف أعلى للإنتاج والتدخل لتنظيم الصناعة النفطية ، فقد تم الإعلان في عام 1935 عن المفوضية الولاياتية للنفط والغاز Interstate Oil and Gas Commission ، في اجراء اعتبرته اوكلاهوما بمثابة تجمع للولايات المنتجة في حين رأت فيه تكساس أقرب إلى المعاهدة . وبضبط كافة القدرات الزائدة ، تم فرض تعرفة جمركية على كميات النفط المستوردة، في اجراء ألحق الكثير بالضرر بالدول المصدرة وبخاصة فنزويلا التي كان 55% من انتاجها النفطي موجه للسوق الأمريكي.

تكتل أم تنظيم ؟

مثلت هذه المرحلة المشحونة من تاريخ النفط الأمريكي درساً مفيداً للشركات النفطية الأمريكية بعد مضي ربع قرن . فغياب التنظيم الذي يكفل السيطرة على الانتاج ، وتحديد الحصص للمنتجين ولجم جماح الشركات المستقلة ترك عالم النفط الأمريكي آنذاك في حالة فوضى ، وشعرت شركات النفط الأميركية العملاقة بأن عدم التحرك السريع سيكون له نفس العواقب على الساحة العالمية . فالشركات النفطية الصغيرة المستقلة بدأت تتحرك في الشرق الأوسط متجاوزة الساحة الليبية التي سيطرت عليها في الخمسينات ، فهذه شركة النفط المستقلة الأمريكية وشركة جيتي للنفط بدأتا العمل في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ، وكان هناك تحرك مماثل في إيران قامت به شركة AGIP الإيطالية . بالإضافة لذلك فقد كان الاتحاد السوفياتي يعمل على إغراق الأسواق بالنفط الرخيص الأمر الذي يوجب تحركاً جاداً وسريعاً للسيطرة على "الخوارج".

إلاّ أنه كان هناك عامل آخر خلف لهفة الشركات النفطية الكبيرة لحل هذه المسألة . فقد أصبحت هذه الشركات موضع تحقيق من قبل وزارة العدل الأمريكية بتهمة التكتل معا بهدف احتكار الانتاج والأسواق النفطية العالمية وتحديد الإنتاج . وهكذا برزت الحاجة الملحة إلى ترتيبات جديدة تكفل التنسيق فيما يتعلق بالعرض والطلب في السوق النفطي.

وكانت الشركات النفطية العملاقة قد وقعت فيما بينها عام 1928 اتفاقية أتشناكري Achnacarry Agreement أو كما عرفت باتفاقية "الواقع" والتي اتفقت بموجبها على انهاء المنافسة فيما بينها ووضع حد للإنتاج الفائض وتقسيم الأسواق العالمية وغير ذلك مما يعزز من سيطرتها على السوق النفطي . وعندما استخدمت المفوضية التجارية الاتحادية سلطاتها التي تمنحها حق الحقول على وثائق الشركات ، نجحت المفوضية ومع مرور الوقت في اعداد تحليل تاريخي مكثف وعلى قدر كبير من التفصيل حول العلاقات الدولية السرية التي نسجتها الشركات النفطية. ويعتبر التقرير الذي صدر تحت عنوان "الكارتل النفطي الدولي"[57] دراسة متميزة لا تزال تدرس للطلبة المتخصصين في الصناعة النفطية كما يقول دانييل بيرغين في كتابه المعنون "الجائزة : البحث الاسطوري عن النفط ، المال والسلطة"[58].

حاولت السي. آي. ايه ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية قتل التقرير فوراً على أساس الأمن القومي مدعية بأن ما يحتويه التقرير من معلومات من شأنه أن "يدعم الدعاية

[57] *The International Petroleum Cartel*, Staff Report to the Federal Trade Commission, released through Subcommittee on Monopoly of Select Committee on Small Business, US Senate, 83rd Congress, 2nd session (Washington, DC, 1952)

[58] Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power* (Free Press, 1993).

السوفياتية إلى حد كبير" ، وبأن شعوب الدول المنتجة للنفط لن تكون سعيدة بمضمونه خاصة عندما يعلمون بأن معدلات الانتاج النفطي التي تشكل المورد الرئيسي يتم التحكم بها من قبل الشركات الأجنبية سرّاً من وراء ظهورهم بكل ما يعنيه ذلك من انتهاك لسيادتهم . كان التقرير على درجة من الخطورة بحيث صنفته إدارة الرئيس هاري ترومان تحت بند "سري للغاية" ، أما وزارة العدل فقالت بأن التقرير أشار إلى وجود كارتل نفطي في وقت مبكر يعود إلى 1928 وشكل دعوة لاتخاذ اجراء قانوني . وطبقاً لدراسة حالة صدرت عن كلية الإدارة بجامعة هارفرد حملت رقم 983096 Rev. 8/83 جاء في الصفحة رقم 9 القول : "ترى وزارة العدل بأن الحقائق تشير وبقوة إلى أن السياسة العليا كما يمثلها قانون شيرمان (المناهض لسياسة تجميع رؤوس الأموال والاحتكار) يتعرض لسلسلة لا تتوقف من الانتهاكات المتعمدة على شكل أنشطة طالما صنفتها المحكمة العليا كممارسات غير قانونية ... وسيكون من المهم تجريم هذا الكارتل إذا ما أريد أن يكون هناك عدل ومساواة في ظل القانون ، وإذا ما أريد الحفاظ على احترام القانون والتعامل العادل مع الجميع على قدم المساواة"[59].

ومع أنه تم رفع دعوى جزائية وأخرى مدنية ضد الشركات الأمريكية المشاركة في اتفاقية عام 1928 ، إلاّ أنه- وبما هو معروف عن سكطات ونفوذ شركات النفط- سرعان ما تم اسقاط هذه الدعوى بطلب من رئاسة الأركان ومجلس الأمن القومي . فقبل أيام من نهاية ولايته في يناير عام 1953 طلب ترومان من وزارة العدل التخلي عن التحقيق الجنائي ضد الشركات ، إلاّ أن ترومان طلب الاستمرار في الدعوى المدنية ، وهي القضية التي استمرت في التقدم ببطء شديد حتى عام 1967 عندما "عمدت الحكومة الأمريكية إلى طويها تحت خيمتها" وكفى الله حكومة واشنطن شر قتال شركات النفط.

وباستثناء الحال مع ليبيا ، فإنه كان يترتب على الدول المنتجة للنفط استيفاء حصتها طبقاً للسعر المعلن Posted Price ، وهذا يعني أنها في حال كون السعر المعلن 110 سنت للبرميل فإن الدول المنتجة ستتقاضي 55 سنتاً للبرميل حتى لو كان سعر السوق أقل من دولار وعشر سنتات للبرميل . غير أن حصة الدول المنتجة ستتقاضى نفس الحصة حتى في حالة تراجع الأسعار لأقل من ذلك مما يعني أن الشركات النفطية ستتحمل العبء الأكبر وذلك في غياب الهيئة المنظمة لحركة السوق . وهكذا يمكن القول بأن إيجاد منظمة للدول المصدرة للنفط (مختصرها OPEC) أصبح مصلحة رئيسية للشركات النفطية المتعددة الجنسيات في الغرب بدرجة كبيرة ولمجمل الأسباب التي ذكرناها.

الطريق إلى اوبك

للوهلة الأولى قد تبدو "اوبك" أقرب إلى نادي للدول الخليجية المنتجة للنفط ، وبأنها جاءت استجابة لمشاعر من القلق المتعاظم الذي يساور هذه الأقطار من أنها تتعرض للإستغلال من قبل الشركات النفطية الرئيسية . غير أنه من المهم هنا أن نتذكر بأن فنزويلا كانت من بين الدول المؤسسة للمنظمة وبأن الفنزويلي خوان بابلو بيريز ألفونسو كان – مع الصحفية التشيكية الأصل واندا جابونسكي – لاعباً رئيسياً في الجهود التي قادت إلى ظهور اوبك ، وبأن كلا الشخصين المذكورين كانا على علاقة قوية بالولايات المتحدة.

[59] Report of the Attorney General to the National Security Council relative to the Grand Jury Investigation of the International Oil Cartel – January 1953, in *The International Petroleum Cartel, The Iranian Consortium and US National Security*, United States Congress, Senate, released through the Committee on Foreign Relations (Washington, DC, 1974)

درس بيريز ألفونسو الطب في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة والقانون في بلده فنزويلا ، وباعتباره الأخ الأكبر لعشرة أشقاء فقد تحمل المسؤولية العائلية في فترة صعبه من حياته قبل أن يتحول إلى السياسة ويتبوأ مركزاً رفيعاً في الحكومة عندما عين وزيراً للتنمية . وفي عام 1948 تلقى ألفونسو مكالمة من السفير الأمريكي في كاراكاس يحذره فيها من انقلاب يجري الإعداد له ذلك اليوم عارضاً عليه اللجوء إلى السفارة الأمريكية حيث سيلقى الترحيب والحماية . جاءت الدعوة لتؤكد على "العلاقة الخاصة" التي تربط الوزير الفنزويلي بالأمريكيين. إلاّ أن بيريز ألفونسو لم يتمكن من اللجوء للسفارة في الوقت المناسب وتم اعتقاله وايداعه السجن من قبل الانقلابيين . وبعد اطلاق سراحه لم يضع ألفونسو وقتاً في الخروج من البلاد والتوجه إلى واشنطن.

في واشنطن انشغل ألفونسو في مكتبة الكونغرس وهو يدرس الظروف التي أدت إلى وصاحبت أزمة شرق تكساس النفطية . وقد ركز الوزير الفنزويلي السابق اهتمامه على فكرة إنشاء منظمة خاصة بالدول المصدرة للنفط تعمل على ضبط حصص الإنتاج . وجاء انقلاب الرئيس السابق روملو بيتانكورت عام 1958 ليعود ألفونسو إلى بلاده كوزير للمناجم والبترول هذه المرة . استعان بيريز ألفونسو بمستشار أمريكي ألحقه بوزارته لمساعدته في الاقتداء بتجربة مفوضية سكك حديد تكساس في التعامل مع الأزمات النفطية من خلال إقامة منظمة خاصة بحماية مصالح الشركات النفطية الرئيسية على الساحة الدولية هذه المرة .

في عام 1959 كان ألفونسو أحد المشاركين كمراقب في مؤتمر النفط العربي المنعقد في القاهرة التي تحولت بفضل قوة جمال عبد الناصر إلى مركز جذب لصناعة القرار في الشرق الأوسط . عشية المؤتمر أقدمت بريتيش بتروليوم على خطوة مثيرة خصوصاً بتوقيتها بتخفيض أسعارها في حركة اعتبرتها الدول النفطية غير الغربية سبباً رئيسياً لإنشاء هيئة مثل اوبك. انشغل المؤتمرون الغاضبون بإجراء ما من قبل الدول المنتجة للنفط يحمل الرد المناسب لأي تخفيضات سعرية مشابهة محتملة في المستقبل.

بل إن بالامكان القول أن توقيت بريتيش بتروليوم لخطوتها الخاصة بتخفيض الأسعار لم يكن عفوياً بل جاء للمساعدة على إتخاذ مثل هذا القرار. وبأن إدارة الشركة لا يمكن أن تكون أقدمت على خطوتها هذه بدون التنسيق مع الشركات النفطية الرئيسية كما هي العادة دوماً كما أنها كانت تدرك تماماً النتائج المترتبة عن مثل هذا النوع من القرارات المهمة في وقت انعقاد مؤتمر كهذا. فالتوقيت الذي اختارته BP لتخفيض أسعارها عشية مؤتمر الدول المنتجة قد لا يكون بالقرار البريء وبأنه جاء على الأغلب لتحقيق أهداف مبيتة. غير أن الواقع يقول بأن بيريز ألفونسو الذي يشارك في المؤتمر كمراقب ، كان يعلم تماماً ماذا يريد وما هي الوسيلة الأفضل لتحقيق ذلك.

نفس الشيء ينطبق على واندا جابونسكي التي كانت حاضرة في مؤتمر النفط العربي في القاهرة. فهذه السيدة مولودة لأب جيولوجي تشيكي كان يعمل لدى احدى الشركات التابعة لمجموعة ستاندرد اويل النفطية تدعى سوكوني فاكيوم كورب – أصبحت موبيل بعد ذلك . تلقت جابونسكي تحصيلها العلمي في عدد من الدول بدءاً من نيوزيلندا وعبر مصر والمغرب وانجلترا وألمانيا والنمسا وتكساس وأخيراً في جامعة كورنل . كانت جابونسكي تجمع بين الجمال والذكاء بحيث ركزت على عالم النفط لتعرف كل شخصية ذات وزن في هذا القطاع بما في ذلك كبار المسؤولين في صناعة النفط في الشرق الأوسط ، الأمر الذي ساعدها في إصدار نشرة بتروليوم ويك

Petroleum Week التي تحولت لاحقاً إلى نشرة بترولیوم انتلجنس ویكلي Petroleum Intelligence Weekly .

على هامش مؤتمر القاهرة ، عملت جابونسكي على ترتيب لقاء متكتم بين ميشيل هوبارد ، ممثل BP ، ووزير النفط السعودي الشيخ عبد الله الطريقي ، حيث سرعان ما اكتشف هوبارد بأنه عثر على شخص يصعب اقناعه بما لديه من أفكار وطروحات ، وبأنه أمام رجل يختلف عنه في الكثير من الأشياء .

كان الطريقي من أوائل السعوديين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة حيث تخرج من جامعة تكساس في مجال الجيولوجيا والكيمياء عمل بعدها كجيولوجي متدرب لدى شركة تكساسو . وفي عام 1955 عين الطريقي على رأس إدارة شؤون النفط والمناجم السعودية المشكلة حديثاً . وشخصياً عرفت الطريقي عن قرب لدى إقامتنا في الكويت ، حيث عاش لفترة بعد إزاحته عن منصبه كوزير للنفط بسبب أفكاره السياسية والاقتصادية تجاه سياسة السعودية النفطية فيما يتعلق بالانتاج أو الإمتيازات بحد ذاتها . كما عملنا معاً كمستشارين لدى شركة نفط أبو ظبي الوطنية ADNOC خلال سنوات انشاءها في منتصف السبعينات . كان الطريقي يشعر بأن بلاده تتعرض للاستغلال "والتهميش" من قبل مجموعة الشركات النفطية الأمريكية ممثلة في الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو Aramco) وأراد فعل شيء ما بهذا الخصوص ، ومن بين الأفكار التي نادى بها الطريقي بهذا الشأن سيطرة السعوديين على معدلات الأسعار والإنتاج.

كان الطريقي صاحب رسالة ، وبعد لقاءه مع هوبارد أرسل ممثل بريتيش بترولیوم إلى رؤساءه تقريراً قال فيه بأنه عجز عن إيجار أي أرضية مشتركة مع الشاب السعودي . غير أن حظ بيريز ألفونسو كان أقوى ، حيث نظمت له جابونسكي فرصة للإلتقاء مجدداً مع الطريقي خلال مؤتمر القاهرة . اتفق الفنزويلي والوزير السعودي على ترتيب لقاء سري في نادي اليخوت بالمعادي يضم ممثلين عن كبار الدول المصدرة للنفط ، وهناك توصل الجميع إلى اتفاق شرف بالتوصية إلى حكوماتهم للموافقة على انشاء ما أطلقوا عليه اسم : اللجنة الاستشارية للنفط مهمتها الدفاع عن الأسعار واقامة شركات نفط وطنية.

بعد بضعة أشهر من اقدام رئيس مجلس إدارة ستاندرد اويل - نيوجيرسي المعين حديثاً على اجراء تخفيض على أسعار النفط بنسبة 7% بدون الرجوع إلى الدول المنتجة ، حضرت جابونسكي اجتماعاً لمجلس إدارة الشركة لعرض آرائها والتي تلخصت في القول بأن الوقت لم يكن مناسباً للإقدام على الخطوة الخاصة بتخفيض الأسعار نظراً لردود الفعل القوية التي يجب توقعها. وبالرغم من ذلك فقد تم تخفيض الأسعار . رد الطريقي وألفونسو على اجراء ستاندرد اويل بالترتيب لعقد اجتماع آخر لممثلي الدول المنتجة . وفي سبتمبر 1960 استضافت بغداد اجتماعاً لممثلين عن السعودية وفنزويلا والعراق وإيران والكويت وتوصلوا إلى اتفاق على تشكيل هيئة جديدة قادرة على مواجهة الشركات النفطية وتسمح لهذه الدول بإدارة الانتاج والأسعار ، وهكذا كانت ولادة اوبك OPEC .

قد يسأل سائل كيف أن الكويت شاركت في وصادقت على تلك الاتفاقية في وقت كانت لا تزال فيه تحت الحكم البريطاني المباشر (تم الإعلان عن استقلال الكويت رسمياً عام 1961) إضافة إلى أن شركة نفط الكويت ، المنتج الوحيد للنفط في البلاد كانت مملوكة لشركة غلف أويل الأمريكية والبريتيش بتروليوم البريطانية ؟ وأمام معرفة الطريقة التي كانت تتخذ بها القرارات في الكويت في مرحلة ما قبل الاستقلال سيكون

بالمستطاع الإفتراض بوجود اتفاق ضمني بين مساهمي شركة نفط الكويت وكل من شركة غلف اويل وبريتيش بتروليوم تجاه انشاء اوبك.

أيام الإغراق

شهدت السنوات التالية لإجتماع بغداد فائضاً في الامدادات النفطية التي أغرقت الأسواق وجاء معظم هذا الفائض من الحقول الليبية . وكانت ليبيا قد أصبحت عام 1965 سادس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وليرتفع حجم انتاجها من النفط إلى 3 ملايين برميل يومياً بحلول عام 1969 – وهو رقم تجاوز حجم انتاج السعودية في ذلك الوقت – وليرتفع بذلك حجم الانتاج الإجمالي من النفط في الشرق الأوسط إلى 13 مليون برميل يومياً . وبالطبع كان لا بد وأن يرافق ظاهرة الإغراق هذه تراجعاً حاداً في الأسعار ، وهو ما شهدته عقد الستينات حتى بعد انضمام ليبيا إلى منظمة اوبك عام 1962 ، حيث سجلت أسعار النفط تراجعاً بنسبة 40% طوال الفترة من 1960 – 1969 . ولولا تدخل اوبك بفرض برنامجها الخاص بحصص الانتاج الذي خفف من حدة الوضع، لتكررت أزمة شرق تكساس التي وصل خلالها سعر البرميل إلى 2 سنت ولكن على نطاق عالمي هذه المرة.

لم يكن الإغراق وتراجع الأسعار بالظاهرة الوحيدة التي سادت المشهد النفطي في العالم في عقد الستينات ، حيث شهدت الفترة المذكورة أيضاً ارتفاعاً حاداً في حجم الاستهلاك العالمي من النفط ... وبإستثناء الدول الشيوعية ، فقد زاد الطلب العالمي على النفط بواقع 21 مليون برميل يومياً خلال الستينات ، الأمر الذي ترك عواقبه الوخيمة على الاقتصاد الأمريكي بوجه خاص . فقد كانت القدرات الانتاجية الإحتياطية الأمريكية في تراجع ملحوظ يقابله اعتماد أمريكي متعاظم على نفط الشرق الأوسط ، علماً بأن الولايات المتحدة طالما نظرت إلى قدراتها الاحتياطية كجزء حيوي من أمنها القومي باعتبارها أثبتت جدواها أوقات الأزمات بما في ذلك الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية وخلال أزمة السويس وحرب 1967 . ومع ذلك فقد كان هناك البعض (أو شخص واحد على الأقل) ممن توقعوا- وفي وقت مبكر يعود إلى -1955 نهاية حتمية لقدرات بلادهم الاحتياطية (الولايات المتحدة) باعتبارها مصادر آيلة للنضوب.

فقد توقع م. كينغ هوبرت ، الجيولوجي الأمريكي من مركز الأبحاث بشركة شل في هيوستن بوصول الانتاج النفطي للولايات المتحدة إلى نقطة الذروة بحلول عام 1970 وليبدأ بعدها عملية الانحدار الأبدي [60]. وبالفعل فقد جاءت الوقائع لاحقاً لتثبت مدى دقة توقعات هوبرت . فبعد أن سجل أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 1971 ، بدأ الانتاج النفطي الأمريكي رحلة التراجع . مثل هذه الحقيقة لم تثر المخاوف في أوساط الأمريكيين وحدهم . فعندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية وخلال قمة لمنظمة الأويسيد OECD في باريس عام 1968 بأن الولايات المتحدة لن تعود تملك الطاقة النفطية الإحتياطية في وقت غير بعيد أصاب الأوروبيين الهلع ، حيث أن من شأن ذلك حرمانهم من الأمن النفطي الأمريكي الذي اعتمدوا عليه خلال حربين عالميتين . فحتى عام 1963 كانت الولايات المتحدة تتمتع بفائض نفطي يصل إلى 4 ملايين برميل يومياً ، تراجع هذا الرقم إلى أقل من مليون برميل يومياً عام 1968 ليختفي تماماً عام 1970 . وهكذا وجد الأمريكيون والأوروبيون أنفسهم أمام وضع يحتم عليهم تأمين منطقة امدادات بعيداً عن الشرق الأوسط ودول اوبك الغير مستقرة سياسياً .

[60] Hubbert, M. King, *Nuclear Energy and the Fossil Fuels*, Shell Development Company, Publication No. 95, Houston, Texas, June 1956, presented before the Spring Meeting of the Southern District, American Petroleum Institute, Texas, March 1956.

ولهذا السبب وفي تحرك سياسي غير معلن ، عمدت "الأخوات السبع" إلى رفع وتيرة أنشطتها الاستكشافية والانتاجية . وكما شاهدنا ، فقد انشغلت فرنسا والولايات المتحدة في البحث عن النفط في الساحة الأفريقية خلال الخمسينات ، وفي الستينات تحركت الشركات النفطية الرئيسية في مناطق أخرى وبخاصة الدول الغربية في محاولة لتطوير مصادر النفط خارج دول اوبك . فهذه شركة ايكسون وحدها تخصص 700 مليون دولار لأغراض استكشاف وانتاج النفط في جنوب شرق استراليا والبحث عن حقول جديدة في دلتا نهر مكنزي في كندا وكذلك في منطقتي بحر الشمال وألاسكا . الواقع أن ايكسون لم تكن الجهة الرائدة في اكتشاف نفط ألاسكا بل جاءت بها شركة أتلانتيك (آركو ARCO لاحقاً) لأن آركو كانت تفتقر للتمويل الكافي إضافة إلى أنها كانت بحاجة إلى النفوذ اللازم في واشنطن للتغلب على معارضة جماعات الضغط البيئية.

وحتى قبل ظهور اوبك ، ومنذ الخمسينات وشركتا شل وايكسون تقومان بعمليات مشتركة للبحث عن النفط في هولندا ، حيث أثمرت هذه الجهود عن العثور على الغاز في غروتنغن الأمر الذي شكل دفعة قوية للاقتصاد الهولندي . إلاّ أن نجاح الشركات في هولندا كان يعتمد على اتفاق الهولنديين والدول المحيطة ببحر الشمال على السماح بالحصول على امتيازات نفطية في المنطقة، الأمر الذي لم يتحقق إلاّ بعد سنوات بصدور قانون الرف القاري عام 1964 والذي رسم الحدود القانونية لبحر الشمال .

بعدها بعام كانت بريتيش بتروليوم قد عثرت على الغاز الطبيعي بالقرب من الشواطئ البريطانية ولأن بريطانيا كانت تعاني وقتها من مشاكل في ميزان المدفوعات ، فقد أرادت اجتذاب الشركات النفطية بأقصى سرعة ، وفي سبيل ذلك أعلنت عن شروط مشجعة . كانت الشحنة الأولى من نفط بحر الشمال من نصيب الشركة الأمريكية المستقلة فيليبس بتروليوم التي كانت أول من عثر على النفط هناك عام 1969 . وفي عام 1970 اكتشفت BP حقل فورتيز شمال أبريدين ، تلتها في العام التالي شركتا ايكسون وشل في اكتشاف حقل برنت العملاق غير بعيد عن سواحل شيتلاندز وذلك في جهد مشترك بين الشركتين . وفي حين أن التكنولوجيا استطاعت التغلب على الظروف القاسية في بحر الشمال ، إلاّ أن كلفة الإنتاج كانت عالية بل أعلى من سعر النفط الخام.

أما البحث عن النفط في ألاسكا فمشروع مختلف تماماً من حث الحجم. ففي 26 ديسمبر 1967 أعلن القائمون على مشروع شركتا آركو – همبل المشترك العثور على النفط في خليج برودهو حيث يقع البئر رقم 1 . وعلى بعد عشر كيلومترات فقط من هذا الموقع ، جاءت نتائج البئر رقم 2 مبشرة بوجود احتياطي نفطي هو الأكبر الذي يتم اكتشافه في أمريكا الشمالية ، وثالث حقل من حيث الحجم بعد حقل غوار السعودي وبرقان الكويتي . وقتها قدرت المصادر حجم الإنتاج المتوقع من حقل برودهو بحوالي مليوني برميل يومياً .

وبينما تم تحديد عام 1972 كموعد لبدء الانتاج في مشروع ألاسكا، إلاّ أنه سرعان ما اتضح بأن الأمر لن يكون بهذه السهولة ، حيث برزت في وجهه العديد من المشاكل والعقبات بدءاً من طقس ألاسكا القاسي الذي شكل تحدياً خطيراً لتكنولوجيا الحفر والتنقيب في منطقة معروفة بدرجات حرارة متدنية قد تصل إلى أقل من 60 درجة تحت الصفر ، ومروراً بمشكلة النقل حيث تم استبعاد فكرة مد خط أنابيب بين الأسكا والولايات المتحدة مروراً بكندا لما يتطلب من ابتكارات وأفكار هندسية معقدة ، ووصولاً إلى اعتراض أنصار البيئة على المشروع النفطي من الأساس.

جاء دخول بريتيش بتروليوم على الخط ليحدث تطوراً كبيراً في مشروع نفط ألاسكا ، وذلك بعثور BP على النفط هناك . كما عمدت الشركة إلى تشكيل تجمع ضم شركات آركو وستاندرد اويل – نيوجيرسي (التي استعانت بها آركو نظراً لنفوذها السياسي وامكاناتها المالية) كما انضمت للتحالف عدد من الشركات النفطية الصغيرة العاملة في ألاسكا وذلك لتنفيذ خط الأنابيب الحيوي عبر ألاسكا . تم شراء كافة المعدات اللازمة لبدء شق الطريق اللازمة لبناء خط الأنابيب الفعلي بكلفة وصلت إلى 75 مليون دولار وهو مبلغ كبير بمعايير ذلك الوقت ، وتم شحن هذه المعدات إلى ألاسكا.

غير ان استكمال الاستعدادات الفنية والمالية لم يكن كافياً بحد ذاته لبدء مشروع ألاسكا المنتظر ، حيث بقيت قضية حيوية بحاجة إلى حل قبل أن يصبح لنفط ألاسكا جدوى اقتصادية معقولة ... ألا وهي مشكلة أسعار النفط . ففي الوقت الذي أكد فيه جيولوجيو شركة غلف اويل للإدارة جدوى المضي قدماً في المشاركة في استغلال نفط ألاسكا مستندين في توصياتهم على التقييمات الفنية البحتة ، فإن إدارة الشركة فضلت التريث وتأجيل التحرك في تلك البيئة الجغرافية القاسية بعد أن اتضح لها بأن كلفة الانتاج قد تتجاوز خمسة دولارات للبرميل ، في وقت كان فيه سعر بيع البرميل في الأسواق العالمية لا يتجاوز نصف الرقم المذكور.

في هذه اللحظة ، انضم للمشروع لاعب فردي له وزنه على الساحة العالمية ... هو هنري كيسنجر . كان كيسنجر قد قضى الفترة الخيرة من الستينات في تقديم الاستشارات لحاكم نيويورك نيلسون روكفللر في محاولته الفوز بترشيح الحزب الجمهوري له في الانتخابات الرئاسية (من المعروف أن نيلسون هو سليل العائلة التي أوجدت شركة ستاندرد اويل واستمرت في السيطرة عليها طوال الوقت). في عام 1973 كان كيسنجر قد أصبح مستشاراً للأمن القومي في عهد نيكسون ووزيراً للخارجية كذلك . وكغيره من رموز السلطة في الغرب ، فقد كان كيسنجر دائم التواجد في الاجتماعات التي تعقدها هيئة خاصة متنفذة تدعى : مجموعة بيلدربيرغ.

أقطاب ومخططون

استمدت مجموعة بيلدربيرغ اسمها من الفندق الذي استضاف أولى اجتماعاتها في مدينة اوستربيك الهولندية في مايو 1954 . كان المدعوون جميعاً من الأمريكيين والأوروبيين الغربيين، ومعظمهم من كبار مسؤولي الشركات العالمية ومن القادة الوطنيين وأصحاب أسماء رنانة في عالم السياسة . وفي حين أن البعض يصف المجموعة بأنها أقرب إلى حكومة سرية عالمية ، فإن البعض الآخر يرى فيها نادياً تقتصر عضويته على أصحاب النفوذ في عالم المال والأعمال. أياً كان الوصف فإن الأمر شبه المؤكد فيما يتعلق بمجموعة بيلدربيرغ هو أنها أداة قوية في محاولات الغرب السيطرة على العالم . فالإجتماعات التي تعقدها المنظمة لأعضائها من السياسيين والاقتصاديين الغربيين بصفة غير رسمية تكرس لمحاولة التوصل إلى قرارات سياسية وخلق الإجماع المطلوب للتوصل إلى أجندة عامة سرعان ما تتخذ شكل تشريعات مستقبلية وتجد طريقها للتنفيذ في الوقت المناسب . ونظراً لما يتمتع به الأعضاء من نفوذ جماعي فإن تحت أيديهم العديد من المنافذ المتاحة لنشر وتسويق وتطبيق ما يخرجون به من قرارات وتوصيات.

وطبقاً لكتاب ف. وليايم انغدهال المعنون "قرن الحروب"[61] فإن اجتماع بيلدربيرغ السنوي انعقد في مايو 1973 في جزيرة سولتجوبادن السويدية ، وتحديداً في فيلا

[61] F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Politics and the New World Order* (Pluto Press, 2004).

عائلة ولينبرغ اليهودية الثرية (تجاوزت المبيعات السنوية للشركات التي تسيطر على إدارتها هذه العائلة في عام 1997 المئة مليار دولار) . وكان من بين الحضور هذه المرة هنري كيسنجر وكبار مدراء الشركات النفطية الرئيسية والمؤسسات المالية والمصارف العالمية.

وإلى جانب كيسنجر الذي حضر الاجتماع ممثلاً للبيت الأبيض مع خبير الطاقة جايمس اكنز ، كان هناك روبرت اندرسون ، رئيس مجلس إدارة شركة اطلانتيك ريشفيلد للنفط ، ونظراءه من كبار مسؤولي صناعة النفط مثل السير ايريك دريك من بريتيش بتروليوم ، ونائب رئيس شركة ايكسون أي. جي. كولادو ونائب رئيس شركة CFP الفرنسية رينية غارنيير دو ليلياك ، ورجال المصارف : البارون ارموند دي. روتشيلد، وماركوس والنبيرغ وكريستر ويكمان، إلى جانب عدد من رجال السياسة مثل رئيس الوزراء السويدي اولف بالمة، ودينيس هيلي وهيلموت شميدت الذي كان وقتها على رأس وزارة المالية الألمانية . الملاحظ وقتها أن رجال النفط كانوا يمثلون كافة الشركات التي عملت على التنقيب عن النفط في ألاسكا وبحر الشمال. ولم يكن الأمر محض صدفة إذ أن ما تم بحثه كان له الأثر الكبير على حقول الأسكا وبحر الشمال.

وكان كيسنجر قد أمضى وقتاً طويلاً في التحضير لهذا الاجتماع . ففي يناير من العام المذكور قام الرئيس نيكسون بتعيين جورج شولتز مستشاراً له للشؤون الاقتصادية ليصبح بالتالي على رأس لجنة السياسة النفطية . وفي فبراير التالي تم تشكيل لجنة البيت الأبيض لشؤون الطاقة والتي ضمت في عضويتها هنري كيسنجر وشولتز وجون اهرينجمان ، وهي اللجنة التي فعلت الكثير من أجل التحضير لإجتماع مايو 1973 للجنة بيلدربيرغ.

شهد العام المذكور انفجار الوضع في الشرق الأوسط بنشوب حرب اكتوبر 1973 على الجبهتين المصرية والسورية مع إسرائيل . وكان الرئيس المصري أنور السادات قد أعلن عام 1972 بأن بلاده ملتزمة بالدخول في حرب مع إسرائيل وكرر نفس التهديد في ابريل عام 1973. وفي اعقاب الحرب شهدت المنطقة ما عرف بالدبلوماسية المكوكية التي قام بها كيسنجر بدون ملل أو كلل . وفي حين أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت على قناعة بوجوب انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 ، فإن كيسنجر كان يفكر بشيء آخر تحدث عنه في كتابه المعنون "سنوات الجيشان"[62] بالقول : "كانت نقطة البداية بالنسبة لي من الطيف العاطفي ... صحيح أنني لا اعتبر نفسي شخص متدين ... إلاّ أنني لم استطع أن أنسى حقيقة أن 13 من أفراد عائلتي قضوا في معسكرات الاعتقال النازية ... ولهذا لا احتمل التفكير بتشجيع حصول محرقة أخرى من خلال سياسات النوايا الحسنة التي يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة".

كما أن أجندة كيسنجر كانت تختلف عن رؤية الرئيس نيكسون . وعن ذلك يقول كيسنجر في مذكراته : "كان نيكسون يؤمن بالكثير من الأفكار العنصرية السائدة في أوساط أبناء الفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة في كاليفورنيا التي ينتمي إليها . فقد كان يرى في أن اليهود يشكلون جماعة متنفذة مترابطة في المجتمع الأمريكي. وبأن هيمنتهم على وسائل الإعلام تجعل منهم خصوماً خطيرين ... وفوق ذلك فإن نيكسون كان يعتقد بأنه يجب دفع إسرائيل للقبول بتسوية سلمية وبأن لا يسمح بتعريض علاقاتنا العربية للخطر".

[62] Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Little, Brown, 1982)

كان كيسنجر يصر على إدارة الأمور بطريقته الخاصة المختلفة ... فكان أن فتح قنوات تفاوضية سرية مع السادات بدون علم وزارتي الخارجية والدفاع ولا حتى البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة . لم يكن كيسنجر يرغب في الاعتماد على خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الذين كانوا ينظر إليهم باعتبارهم مؤيدين للعرب ، كان يريد بذلك تجاوز الجميع.

التكتم مطلوب

عندما أقدم السادات على خطوته المثيرة بطرد عشرات الآلاف من الجنرالات والجنود السوفيات من مصر كجزء مما اعتبره المحللون السياسة الرامية لإقصاء مصر عن الخط السوفياتي ، حضّ وزير الدفاع الأمريكي ميلفن ليرد الرئيس نيكسون على المبادرة بفتح مفاوضات سرية مع السادات غير مدرك بأن مثل هذه القنوات كانت قائمة منذ بعض الوقت . في غضون ذلك أقدم كيسنجر على مزيد من الخطوات على طريق "الاتصال المصري" الخاص به ، وفي زيارة للولايات المتحدة في فبراير 1973 ، كان في انتظار حافظ اسماعيل ، مبعوث السادات جدول زيارة خاص خارج اللقاءات الرسمية مع مسؤولي وزارة الخارجية ، ويقوم هذا الجدول الفعلي على عقد لقاء سري مطول مع كيسنجر . وفي ذلك يقول كيسنجر في كتابه "سنوات الجيشان" : "في 25 فبراير توجه اسماعيل إلى نيويورك وهناك تم اصطحابه إلى موقع اللقاء السري في الضواحي حيث تم استئجار منزل خاص لهذا الغرض . وهناك أمضينا معاً يومين من المباحثات المكثفة استعرضنا فيها العلاقات المصرية الأمريكية من كافة الجوانب". وأضاف كيسنجر مستذكراً "لم أكن أنا ولا أي من العاملين معي جزءاً من المباحثات التي أجراها اسماعيل مع مسؤولي وزارة الخارجية ، كما أن وزارة الخارجية لم تكن على علم بالاجتماعات السرية التي عقدتها مع اسماعيل على مدار يومين".

قبل وصول مبعوث السادات لواشنطن ، كان نيكسون قد كتب إلى كيسنجر يقول "لقد آن الأوان للتوقف عن رعاية المواقف الإسرائيلية المتصلبة . فقد عملت مواقفنا السابقة على ترسيخ انطباع لديهم بأننا سنقف إلى جانبهم بغض النظر عن ممارساتهم اللامنطقية". ومع ذلك فقد جاءت خطة كيسنجر الخاصة مؤيدة لوجهة النظر الإسرائيلية التي اعلنت عنها في يونيو عام 1967 والقائلة بإمكانية الدخول في مفاوضات على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن ليس حول الضفة الغربية وغزة باعتبار أن عناصر عدة في الحكومة الإسرائيلية كانت وقتها تصر على اعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل التي يتوجب ضمها رسمياً إليها. ولأن الضفة الغربية كانت تتبع الأردن قبل حرب 1967 ، فإن كيسنجر كان يخطط لإستبعاد الأردن من مفاوضات الخطوة خطوة ، بل وخطط لإقناع السادات وغيره من "أصدقاء" أمريكا في العالم العربي بضرورة اقصاء الأردن عن موضوع الضفة الغربية وهو ما تحقق بالفعل في قمة الرباط بعد ذلك.

كانت هناك حاجة لإطلاع السعوديين على ما جرى في لقاء كيسنجر واسماعيل السري باعتبار أن السعودية هي أكبر دولة عربية منتجة للنفط وبأنه سيكون لها دور في عملية حظر النفط العربي والزيادة المتوقعة في اسعاره من حيث تدري أو لا تدري، ولهذا أحيطت الرياض بتاريخ 6 مارس 1973 بإيجاز عما دار في المنزل الخاص بإحدى ضواحي نيويورك بين كيسنجر ومبعوث السادات الشخصي.

وفي نفس الشهر زارت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مايير الولايات المتحدة حيث لم تتردد خلال مباحثاتها مع كبار المسؤولين الأمريكيين في توضيح رفضها القاطع

لموقف الرئيس نيكسون أو الانصياع لأي ضغوط لتغيير موقف إسرائيل المتعنت . كما أبلغت نيكسون بأن العرب لا يملكون أي خيار عسكري وبأن الأمور تبدو لإسرائيل على أفضل ما يكون.

بتاريخ 11 ابريل ، اجتمع كيسنجر واسماعيل مجدداً ، وكانت المنطقة قد شهدت فعلاً وبعد اجتماعهما الأول في فبراير ، تحركات عسكرية لقوات الدول العربية الحليفة لأمريكا ، بما في ذلك نشر طائرات سعودية في مصر وقوات مغربية في سوريا. وهنا ترى مصادر مطلعة بأن قرار الحرب من جانب الدول العربية وتحريك القوات لم يكن ليتم بدون موافقة ضمنية على الأقل من جانب الولايات المتحدة . وفي 20 ابريل صدر عن السي. آي. ايه تقرير يشير على وجود استعدادات تجري لعمل عسكري وشيك.

جاء عقد الاجتماع الذي عقدته لجنة بيلدربيرغ بعد ذلك بأقل من شهر خطوة في الوقت المناسب لوضع التفاصيل السياسية والمالية المتعلقة بالاستعدادات للزيادة المتوقعة في أسعار النفط ، وهي التفاصيل التي اعدها وعرضها والتر ليفي أمام المجتمعين. فبعد حرب اكتوبر مباشرة سجلت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً بالفعل ، لتصل إلى معدلات تجاوزت فيها الخمسة دولارات من كلفة انتاج البرميل الواحد من نفط ألاسكا و 7 دولارات من كلفة إنتاج البرميل من نفط بحر الشمال ، الأمر الذي جعل من الإنتاج النفطي في كلتا المنطقتين عملية مجدية تجارياً لأول مرة . وهكذا نجد بأن ما اعتقدته شركة غلف اويل مستحيل التحقيق مهما طال الوقت أصبح حقيقة واقعة وفي بضعة أشهر.

لم تعد ألاسكا مجرد حلم يراود الشركات النفطية . ومع أن احدى المحاكم الفيدرالية قد أصدرت حكماً برفض اقامة خط أنابيب هناك لأسباب بيئية ، إلاّ أن رجال النفط نجحوا في ابطال الحكم باللجوء إلى قانون للطوارئ في ظل اجراءات حظر النفط العربي عن الغرب في أعقاب حرب اكتوبر 1973 ، وينص روح القانون على أن المصلحة القومية الأمريكية تقتضي العمل على تطوير الإنتاج النفطي داخل أراضي الولايات المتحدة . وهكذا حصلت الشركات النفطية أخيراً على الضوء الأخضر للمضي قدماً في استغلال نفط ألاسكا ضمن خطة دراماتيكية حبكها أصحاب شركات النفط وأدعياءهم في مراكز السلطة في واشنطن. وبحلول عام 1977 كان العمل قد استكمل في انشاء خط الأنابيب الذي يمتد بطول 1200 كلم. وفي العالم التالي كان الخط يحمل امدادات من نفط ألاسكا بمعدل مليون برميل يومياً سرعان ما ارتفعت إلى مليوني برميل . في غضون ذلك وفي عام 1975 كان نفط الشمال قد بدأ في التدفق إلى بريطانيا.

خلف القناع

جاءت الطفرة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في أعقاب حرب اكتوبر بمثابة فيض غير متوقع من المكاسب التي هبطت على الدول المنتجة للنفط ، الأمر الذي دفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن ما حصل كان بفعل تدبير "اوبك" ، غير أن اوبك وكما أسلفنا كانت خارج اللعبة تماماً وإن كان المؤلفون الحقيقيون لسيناريو رفع أسعار النفط قد وجدوا في المنظمة كبش الفداء العلني المناسب.

غير أنه فيما يتعلق بأوبك ، فقد أملت مصالح الشركات النفطية عليها استغلال المنظمة. ففي الوقت الذي قد لا يكون لاوبك دور في التطورات التي قادت إلى حرب اكتوبر ، إلاّ أنه كان للعلاقات الأمريكية السعودية تأثيره القوي على أنشطة اوبك. وعليه فإن الولايات المتحدة ومن خلال القوة الإنتاجية العظمى للسعودية تعمل على توجيه سياسات اوبك والسيطرة على النفط العالمي وأسعاره بصورة كبيرة . وفي ذلك

يقول الشيخ أحمد زكي اليماني الذي خلف الطريقي على رأس وزارة النفط "لتدمير دول اوبك الأخرى ، يكفي أن ندفع انتاجنا إلى أقصى طاقته ، ولتدمير الدول المستهلكة، يكفي أن نخفض معدلات انتاجنا". ولكن يا ترى من كان صاحب القرار الحقيقي لإستعمال "قوة التدمير هذه"؟ .

غير أن لهذه القوة ثمنها ، ويلخص السؤال التالي لأحد طلبة كلية البترول السعودية في الظهران الموجه لأحمد زكي اليماني في يناير 1981 هذه الحقيقة بالقول :
"المواطن السعودي الذي ينظر إلى السياسة النفطية الحالية سيجد بأن المملكة تنتج أكثر مما يحتاجه اقتصادها وتبيع نفطها باسعار أقل من المعدلات الجارية بل أقل من الأسعار التي تبيع بها دول الخليج الأخرى . ومع ذلك فإن هذه التضحية تقابل بهجمات معادية من قبل الصحافة ووسائل الإعلام بل وحتى مسؤولين حكوميين كبار في الدول الغربية . ألا تعتقد بأنه حان الوقت لأن نتوقف عن التضحية بأنفسنا في سبيل ارضاء مستهلكي النفط؟".

من الصعب القول بأن اوبك تتصرف من واقع القوي الذي يملي على الغرب التعامل معها على قدم المساواة . فالمنظمة لم تدار يوماً من موقع الحرص على مصالح الدول المصدرة إلاّ في حالة واحدة وهي أن تكون هذه المصالح تتلاقى مع مصالح الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ، مثل هذا الواقع يدفع بالبعض إلى القول بأن اوبك توجه من قبل "عدو من الداخل".

الفصل الخامس

الذهب الأسود (النفط)

الذهب الأسود والنفط
بدل الذهب الأصفر : غطاء الدولار

تعتبر أوائل السبعينات فترة تحول كبير بالنسبة للشرق والغرب على حد سواء ، ومازالت حالة المد والجزر في النفط تتحكم بمعظم هذه العملية . غير أن ما بدأ مصدراً للثروة الهائلة منذ اكتشافاته الرئيسية في القرن التاسع عشر ، تحول الآن إلى جزء لا يتجزأ من المال نفسه وإلى أداة رئيسية في تغيير وجه الأسواق العالمية بصورة جذرية.

جاءت سلسلة من الأحداث الهامة التي قد لا تبدو مترابطة في الظاهر لتقود إلى مثل هذا التحول ، وكان أولها توقعات البعض مثل م. كنغ هوبرت M. King Huppert القائلة بأن الإنتاج النفطي الأمريكي في الولايات الـ "48 التحتية" سيصل إلى نقطة الذروة في عام 1970 ليبدأ بعدها مرحلة من الانحدار التدريجي ، وهو ما تحقق بالفعل، حيث أصبحت الولايات المتحدة عام 1970 مستوردة للنفط ، وفي العام التالي سجلت البلاد أول عجز في ميزانها التجاري.

في العام المذكور كان حجم الدولارات الأمريكية المتداولة في الأسواق العالمية يقترب من 300 مليار دولار ، بينما كان حجم احتياط البلاد من الذهب في فورت نوكس Fort Knox لا يزيد عن 14 مليار دولار بالسعر الرسمي الذي كان وقتها 35 دولار للأونصة وذلك طبقاً للمعايير التي وضعتها اتفاقية بريتون وودز الخاصة بنظام الصرف العالمي . وهذه الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1944 جاءت لتنظيم الأنشطة التجارية والمالية بين كبرى الدول الصناعية في العالم . وينص نظام الصرف هذا على ربط العملات بالدولار وربط الدولار بالذهب.

كان هذا الخلل الكبير في الميزان التجاري الأمريكي بمثابة كارثة مؤجلة بالنسبة للولايات المتحدة. فالفجوة الحاصلة بين حجم الدولارات المطبوعة والمتداولة عالمياً وحجم ما تمتلكه واشنطن من احتياطات الذهب لم يعد سراً على أحد ، وذلك في وقت يسمح فيه لأي دولة ترغب في استبدال ما تملكه من دولارات بالذهب في أي وقت تشاء أو قد تقدم عليه في المستقبل على الأقل . وجاء لجوء الإدارات الأمريكية إلى سياسة طبع كميات كبيرة من الدولارات لتمويل الحرب في فيتنام وانفاقها الهائل خلال سنوات الحرب الباردة بدون توفير أي غطاء من الذهب ليشكل خروجاً في غاية الخطورة عن نظام الصرف العالمي كما نصت عليه اتفاقية بريتون وودز. مما أضطر الولايات المتحدة إلى حد الانقلاب على الاتفاقية بإعلان نيكسون بتاريخ 15 أغسطس 1971 بأن أمريكا قررت ومن جانب واحد إلغاء التزامها بالاتفاقية وتعليق خيار ربط الدولار بالذهب.

موت النقد

ما فعله نيكسون كان استبدال معيار الذهب بمعيار الدولار وفرض العملة الأمريكية على العالم كأمر واقع ، أو على حد قول هيلموت شميدت – وزير الدفاع الألماني في

عهد ويلي براندت – في وصف النظام المالي الجديد بأنه نظام اللانظام" لأنه كان انتقالاً من نظام السعر الثابت إلى السعر العائم الذي لا يستند إلى أي نظام سوى المصالح الأميركية, كما اتضح لاحقاً . كان القرار الأمريكي في نظر الكثيرين ممارسة لأكبر ابتزاز اقتصادي عرفه العالم . فمع قفز أسعار الذهب إلى 350 دولار للأونصة ، أي عشرة أضعاف السعر الرسمي ، أدرك الجميع بأن من يرغب في تحويل أمواله إلى ذهب لن يحصل بعد الآن على أكثر من 10% من القيمة التي كانت تضمنها له اتفاقية بريتون وودز التي شكلت الأساس الذي كان يحكم شراء البنوك المركزية والأفراد للدولار.

كانت المحصلة الفعلية للقرار الأمريكي انفصال الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد الحقيقي المنتج للبضائع والخدمات الفعلية ، وظهور اقتصاد المضاربة الجديد ومعه نظام متذبذب إلى الأبد . كما أن هذا القرار جاء حاملاً معه "موت النقد" كما عرفته البشرية على مدار خمسة آلاف عام ، ومفسحاً المجال لهيمنة "اقتصاد الكازينو" على الاقتصاد المنتج ، وليذهب إلى غير رجعة عالم الأنشطة التجارية والاقتصادية المعمرة التي تقاس على أساس من المعايير الثابتة.

لعل من أبرز الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الأمريكي هو العمل على تحقيق معدلات نمو لا محدودة ، وهو افتراض تحداه تقرير معمق صدر عام 1972 تحت عنوان "حدود النمو" [63] باعتبار أن حلم الاقتصاد الأمريكي يصطدم بعقبات ليس أقلها الإنفجار السكاني ومصير المصادر الطبيعية مثل النفط والغا ز آيل للنضوب. ومما جاء في التقرير الإشارة إلى أن النظام الحالي القائم على افتراض وجود مصادر لا حدود لها قد ينهار في غضون قرن على الأبعد خاصة في ظل الزيادة المطردة في عدد سكان العالم.

لامست الرسالة التي تضمنها التقرير مسامع البيت الأبيض ، فكان قرار نيكسون عام 1972 بتعيين جون . دي . روكفللر John D. Rockefeller على رأس لجنة رئاسية جديدة حول : السكان والمستقبل الأمريكي .

جاءت النتائج التي توصلت لها دراسات اللجنة حول هذا الموضوع لترسي الأساس لمذكرة صدرت عن مجلس الأمن القومي في ابريل 1974 تحت اشراف مباشر من هنري كيسنجر اعتبر فيها معدلات النمو السكاني العالية المسجلة في بعض الدول النامية الغنية بثروات طبيعية معينة "مصدر قلق للأمن القومي الأمريكي من النوع الذي يتوجب اعطاؤه أولوية عالية" [64]. ومضى التقرير إلى حد الدعوة إلى مراقبة مناطق معينة – معروفة بإمتلاكها احتياطات واسعة من المصادر الطبيعية لضبط النمو السكاني فيها ، باعتبار هذه المصادر ضرورة استراتيجية لنمو الشركات الأمريكية ، ولم يتطرق التقرير إلى ما هو مطلوب من جانب الشركات نفسها . المثير في الأمر أن معظم البلدان التي وردت أسماؤها في مذكرة كيسنجر وهي : بنغلادش ، باكستان ، الهند ، اندونيسيا ، الفلبين ، تركيا ، مصر وأثيوبيا مع إيران وسوريا اللتان اضيفتا لاحقاً ، هي دول إسلامية بالكامل أو أن المسلمين يشكلون نسبة كبيرة من السكان فيها.

[63] Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers and William W. Behrens III, *The Limits to Growth* (University Books, 1972)
[64] *National Security Study Memorandum 200: Implications of Worldwide Population Growth for U.S. Security and Overseas Interests*, US National Security Council, December 10, 1974

المفارقة هنا تكمن في أن المصادر النفطية اللازمة لتحقيق النمو الرأسمالي تقع تحت الأرض الإسلامية ... ولهذا نجد أن القوى الاستعمارية تعمدت وفي وقت مبكر يعود إلى الحرب العالمية الأولى ، إلى تقسيم الجزء الشرق أوسطي من الإمبراطورية العثمانية بطريقة تضمن أن تأتي الحدود الجديدة للدول ما بعد الدولة العثمانية بطريقة تصبح معها الدول التي تملك مصادر غنية هي نسبياً الأقل من حيث عدد السكان ، في حين أن الدول الأكثر سكاناً جاءت أفقر منها من حيث وفرة المصادر الطبيعية.

جاء إلغاء نظام الصرف الثابت الذي وضعته اتفاقية بريتون وودز وما ترتب عليها من استبدال معيار الذهب بمعيار النفط بصورة غير مباشرة ليضع العالم أمام نظام مالي جديد أصبح فيه الدولار عملة المبيعات النفطية . غير أن فرض هذا النظام عالمياً كان يتطلب إحداث تغييرات كاسحة من قبل الولايات المتحدة . فكان أن أصدر نيكسون تعليماته لهنري كيسنجر للتحرك بهذا الإتجاه ... وطبقاً لدراسة حالة صدرت عن كلية الإدارة بجامعة هارفارد بعنوان "السيطرة على النفط العالمي : 1920 – 1974، فقد كان لكيسنجر خطط أخرى على ما يبدو : "طبقاً لأحد التقارير (نشرته النيويورك تايمز "المجلة") عام 1973 فإن الرئيس نيكسون اقترح على الملك فيصل المساعدة على اقناع السادات بالتحرك لتخفيف حجم الوجود السوفياتي في مصر ، مقابل ممارسة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل للإنسحاب من أراض عربية احتلتها عام 1967. ومع أن الملك فيصل فعل ما طلبته واشنطن إلاّ أن نيكسون وكما هو واضح لم يتحرك لتنفيذ الجانب المطلوب منه طبقاً للصفقة".

الواقع أن نيكسون كان منشغلاً تماماً بفضيحة ووترغيت الأمر الذي جعل من كيسنجر الرئيس الفعلي للولايات المتحدة . ومن موقع المتحكم بالقرار الأمريكي ، بدأ كيسنجر في تنشيط خططه الخاصة بالشرق الأوسط من خلال اعداد المسرح لحرب عربية إسرائيلية جديدة حدد هو نفسه معالمها كخطوة تتلوها رفع اسعار النفط بصورة فلكية (بأربعة أضعاف) وأخيراً وليس آخراً فرض الدولار على العالم باعتباره العملة الوحيدة المستقرة لتجارة النفط . وهكذا يتم خلق أوضاع تملي إقبالاً عظيماً على الدولار وبشكل إجباري بما يسمح لمطابع العملة الورقية الأمريكية بالإستمرار بالعمل على طبع ما تشاء من الأوراق النقدية طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم . ومن أجل هذا الأمر كان التئام جمع لجنة بيلدربيرغ3 في مايو عام 1973 [65]

وفي اجتماع اللجنة المذكورة ، عرضت دراسة والتر ليفي أبعاد الأعمال المطلوبة للتعامل مع ظاهرة ارتفاع اسعار النفط المتوقع بنسبة 400% وذلك قبل ستة أشهر من وقوعها ، كما ناقش المشاركون خطة إدارة خاصة بتدفق الدولارات البترولية الناجمة عن رفع أسعار النفط أربعة أضعاف.

كان 1973 عاماً حافلاً بالفعل . ففي يونيو من العام المذكور أعلن ديفيد روكفللر عن انشاء اللجنة الثلاثية Trilateral Commission، تضم ممثلين غير رسميين عن اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، أما الهدف المعلن لهذه المجموعة الخاصة فهو تعزيز التعاون بين المناطق العالمية الثلاث في مواجهة التغييرات الناجمة عن فرض النظام المالي الجديد في مرحلة ما بعد بريتون وودز ، وتقاسم مسؤوليات القيادة في الساحة العالمية الأوسع . مثل هذه الأهداف لا تبدو

[65] The Bilderberg conference is an annual unofficial conference of around 120 high-profile representatives from government, media, and academia. Discussions are not reported and while conference venues are kept secret, meetings are usually held in Europe, the United States, and Canada. For further information, see Mark Oliver, "The Bilderberg Group," *Guardian*, June 4, 2004

مستهجنة في وقت كان العالم يعيش حالة من الحراك السياسي، غير أن مثل هذه الهيئة ستكون أداة مفيدة للتعامل مع الآثار التي سيتركها ارتفاع أسعار النفط على النظام التجاري والمالي العالمي . وهنا يمكن القول بأن أجندة اللجنة الثلاثية لم تكن لتختلف بشيء عن أجندة الولايات المتحدة وذلك إذا ما عرفنا بأن اللجنة التي قامت بمبادرة أميركية كانت تحظى بتأييد ودعم العديد من الشخصيات الأمريكية ذات الثقل السياسي والمالي. ومن الجدير معرفته أن الرئيس كارتر وكبار مساعديه بما فيهم نائبه وولتر مونديل ووزير الخارجية ومستشاره لشؤون الأمن القومي كانوا أعضاءً في اللجنة الثلاثية.

ومن الأحداث الرئيسية التي شهدها العالم في مرحة ما بعد بريتون وودز وحدثت عام 1973 أيضاً ، حرب اكتوبر 1973. فهذه الحرب التي رتب لها كيسنجر بشكل مسرحي انتهت بقرار عربي بحظر النفط عن الغرب وبارتفاع فلكي في أسعاره . غير أن ارتفاع أسعار النفط لم يقد على إثراء الشركات النفطية فحسب ، بل زاد من الطلب على الدولار الأمريكي.

إذا كان الدولار قد خسر دعم الذهب فقد وجد البديل الأفضل : الذهب الأسود ، وفوق ذلك فإن فرض الدولار كعملة تسعير إجباري لشراء النفط خلق طلباً لا ينقطع على العملة الأمريكية ، وهو وضع لم يتغير كثيراً عبر السنوات الطويلة التالية . ففي أوائل عام 2006 كانت اسعار النفط تتراوح حول 60 دولار للبرميل . وإذا كان معدل الاستهلاك العالمي من النفط يصل إلى 82 مليون برميل يومياً ، فإن الخزينة الأمريكية تفرز حوالي 5 مليارات ورقة دولار يومياً مدعومة في الأساس من النفط والاقتصاد القوي المفترض . غير أن مثل هذا الاقتصاد يرزح حالياً تحت وطأة ديون سجلت معدلات فلكية لدرجة أن العديد من المحللين الاقتصاديين فقدوا ثقتهم في قدرة الاقتصاد الأمريكي على الاستمرار ... لا عجب إذاً والحالة كذلك أن الولايات المتحدة تسعى حالياً لإبقاء المصادر النفطية تحت سيطرتها العسكرية المباشرة.

المدافع والنفط

انشغلت الدوائر العليا في واشنطن طوال عام 1973 بمناقشة الخطط الحربية الخاصة بالاحتلال الفعلي لحقول النفط في الشرق الأوسط ، إلاّ أن انطباعاً غلب في النهاية مؤداه بأن الوقت لا يزال مبكراً للإقدام على هذه الخطوة غير أن الخطط أعدت بالفعل في الأعوام التالية حيث تم تشكيل ما عرف بالقيادة الوسطى التي ستتولى المهمة ولكن على مراحل أو طبقاً لسياسة كيسنجر المعروفة بـ "الخطوة خطوة". بدأت العملية بإقامة قواعد جوية ومدن عسكرية بتمويل من الدولارات النفطية للدول المنتجة ، تلا ذلك تصعيد ملحوظ للوجود البحري الأمريكي في مياه الخليج. وكما سيتضح لاحقاً في نهاية هذا الفصل ، فقد كانت الخطة الأمريكية لاحتلال منابع النفط تتجاوز في حجمها كافة التوقعات.

كتب روبرت درايفوس في مجلة مذر جونس Mother Johns [66] يقول بهذا الشأن : "تشكل الهيمنة العالمية الرؤية السياسية التي تحرك السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق ... أي الهيمنة على أي وكافة المنافسين المحتملين". ولتحقيق ذلك فإن الولايات المتحدة تجد بأن عليها ليس نشر قواتها العسكرية في كل مكان وفي أي زمان فحسب ، بل إن عليها ضمان الهيمنة على المصادر الطبيعية الرئيسية وفي مقدمتها النفط وبخاصة نفط الخليج.

[66] Robert Dreyfuss, "The Thirty-Year Itch," *Mother Jones*, March/April 2003

وينقل الكاتب درايفوس في مقالته عن شاس فريمان Chas Freeman ، السفير الأمريكي في السعودية خلال فترة بوش الأب القول بأن الإدارة الجديدة "تعتقد بدورها بأنه يتوجب السيطرة على المصادر (النفطية) إذا ما أردنا ضمان الوصول إليها". وفي ظل تراجع حجم النفط المتدفق من ألاسكا حالياً فإن إدارة بوش ترى في "نفط العراق مصدراً متاحاً وبكلفة انتاج لا تتجاوز 1.5 دولار للبرميل ، الأمر الذي يجعل منه أحد أرخص نفوط العالم انتاجاً".

وعليه ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هذه الأيام هو : مع وقوع بغداد في قبضة القوة العسكرية الأمريكية الجبارة ، هل إدارة بوش مستعدة للتمسك باستراتيجية قديمة تم التخطيط لها منذ عدة عقود؟

يتحدث السفير الأمريكي السابق لدى السعودية جايمس اكينز عن هذه الاستراتيجية بوضوح بالقول : "إنها خطة كيسنجر ... اعتقدت لبعض الوقت بأن الخطة ماتت ، إلاّ أنها تعود للحياة من جديد". ويضيف اكينز المطلع على تفكير كيسنجر باعتباره خدم في عهده قائلاً في مقابلة صحفية بأنه وفي ظل الصدمة النفطية التي عاشها العالم في السبعينات "تسربت فكرة مجنونة" للصحف والمجلات الأمريكية عن خطة أمريكية للاستيلاء على حقول النفط العربية ... بعدها اقترفت خطأً قاتلاً بظهوري على التلفزيون لأقول بأن من يفكر بهذه الطريقة لا بد أن يكون شخص مجنون أو مجرم أو عميل للإتحاد السوفياتي".

سرعان ما تبين للسفير اكينز بأن الشخص "المجنون" لم يكن سوى رئيسه هنري كيسنجر الذي كان قد عرض مثل هذه الفكرة خلال اجتماع لكبار المسؤولين في واشنطن . وبعد ذلك بفترة قصيرة خسر السفير اكينز منصبه [67].

وجدت الدول النامية نفسها الضحية الرئيسية للنظام المالي الجديد الذي فرضته تكتيكات كيسنجر في مرحلة ما بعد بريتون وودز حيث ترتب على هذه الدول المنتجة للنفط اخضاع دولاراتها لعملية لا ترحم تتحول معها مصادرها الطبيعية في النهاية إلى أرقام في سجلات بنوك نيويورك التي تقوم بإقراضها إلى الدول نامية أخرى بدفع ثمن بترولها بالاسعار الجديدة . وهكذا وجدت العديد من دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا نفسها تباعاً في مواجهة العجز الحاد في ميزان المدفوعات. وفي المقابل كان الرابحون الوحيدون من هذا النظام : الشركات النفطية المتعددة الجنسيات والبنوك الأمريكية والبريطانية والمضاربون في الوول ستريت وسوق المال اللندني.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن العجز المترتب على هذه الدول بفعل النظام المالي الجديد ارتفع بمعدل 400% عام 1974 عما كان عليه قبل عام واحد فقط. فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام خيار وحيد لتسديد فاتورتها النفطية بالأسعار الفلكية الجديدة وهو الاقتراض من البنوك الغربية ، وسرعان ما تحولت هذه القروض إلى عبء كبير على اقتصادياتها الوطنية . وبعبارة أخرى فإن ما فعلته سياسة كيسنجر كان ايقاع الدول النامية في مصيدة الديون التي أجبرت الدول الأفقر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي على أمل تجنب تراكم الفوائد المستحقة من الديون للبنوك الغربية . غير أن قروض الصندوق بدورها لم تكن بأفضل من ديون البنوك بكثير . فقد جاءت مرتبطة بشروط جعلت من اقتصاد الدولة المقترضة أقرب إلى رهينة فعلية لسياسات وشروط الصندوق المعروفة من تبني الدولة الضحية لمبادئ التجارة الحرة وفتح أسواقها أمام الشركات ورجال المال والأعمال الأمريكيين . وفي ظل هذا النوع من

[67] Cited in John McCaslin, *Scotsmen in Iraq*, Townhall.com, April 11, 2003

الشروط الضاغطة تصبح مصادر البلاد الطبيعية إما تحت سيطرة أو التملك المباشر "للمستثمرين الأجانب" الذين يشترونها بأسعار احتكارية وصولاً إلى أن تنتهي البلاد رهينة في أيدي المجموعة المالية العالمية .

وتعتبر تجربة الاقتصاد الهندي مع ظروف ما بعد فورة الأسعار النفطية نهاية عام 1973 مجرد مثال يختزل المشكلة . ففي عام 1974 كانت نيودلهي تملك 629 مليون دولار من الاحتياطات ، وكان نصف هذا الرقم يكفي لتسديد فاتورتها النفطية بأسعار عام 1973. غير أن الفاتورة التالية تجاوزت 1.241 مليار دولار. سرعان ما وجدت الدول النامية نفسها أسيرة أرقام غير مسبوقة من الديون وصلت عام 1974 إلى 34 مليار دولار. وفوق ذلك هناك حقيقة أن الدولارات النفطية تجد طريقها عائدة إلى البنوك الكبيرة في نيويورك ولندن ، وهذه البنوك هي التي تحدد حالياً البلد الذي يستحق الحصول على قروض وطبقاً لأي شروط . في غضون ذلك تحولت الديون المتراكمة إلى عبء كبير يثقل كاهل الاقتصاد في العديد من الدول . فهذا بلد مثل الأردن على سبيل المثال ، ينفق ثلث ميزانيته السنوية بالكامل على خدمة الفوائد المترتبة على ديونه مع استمرار الدين نفسه على حاله أما لبنان بعدد سكانه المقارب لعدد سكان الأردن (خمسة ملايين) فقد تجاوزت ديونه الأربعين مليار دولار طبقاً لأرقام 2006. ومع وصول أسعار النفط إلى 60 دولار للبرميل ، ارتفعت فاتورة الأردن النفطية عام 2006 إلى ما يعادل 20% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد ، في حين أن الفاتورة النفطية للولايات المتحدة لنفس الفترة لم تتجاوز 2.5% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي.

بل إن الأمر تجاوز البلدان الفقيرة حيث وجدت الدول النامية الأغنى نفسها مجبرة على الإسهام في ملئ الخزائن الغربية . ففي يناير 1974 ، على سبيل المثال ، توصلت وزارة الخزانة الأمريكية إلى اتفاق سري مع السعودية ، الدولة الأكثر تلقياً للدولارات النفطية ، ينص على حصر استثمارات أموال النفط السعودية في شراء سندات الخزانة . وكان البنك المركزي السعودي قد استعان بمستشار استثماري أمريكي من العاملين في الوول ستريت هو: ديفيد ملفورد David Mulford الذي "نصح" السعوديين بشراء سندات الخزانة الأمريكية. وهكذا تحول البترول العربي من مادة استراتيجية هامة إلى أوراق دولارية لم تطأ اراضي العرب البتة, بل بقيت أرقاماً في بيوت المال الغربية سوى اليسير منها. أما أكثرها فيتم إعادة تدويره إلى اقتصاديات تلك الدول أو إقراضه للدول النامية لمنفعة أصحاب الرأسمال العالمي والشركات العبر قطرية العملاقة.

حمى التمويل

لا شك في أنه كان للقرار الأمريكي في أغسطس 1971 بتجاوز اتفاقية بريتون وودز آثاره العميقة على الاقتصاد العالمي ، غير أن قصة اعتماد الاقتصاد الأمريكي على كميات لا حد لها من الأوراق النقدية التي لا تحظى بتغطية تذكر قد سبق هذا التاريخ بأكثر من عشرة أعوام ، وعليه فإن دور نيكسون في هذه القضية لم يكن الدور الرئيسي باي حال.

ففي عام 1957، وفي عهد الرئيس دوايت ايزنهاور ، تجاوز حجم الأموال الخارجة من الولايات المتحدة تلك الداخلة إليها لأول مرة منذ تطبيق اتفاقية بريتون وودز عام 1944 ، وذلك لسبب مختلف هذه المرة : فقد وجدت البنوك الأمريكية بأن الاستثمار في الخارج سيكون لها أجدى بكثير من وضع أموالها في مشاريع داخل الولايات المتحدة في وقت من المعروف فيه بأن ولاء هذه البنوك هو لميزانياتها في المقام الأول . وهكذا نجد بأن المؤسسات المتعددة الجنسيات بدأت الاستثمار واقامة المنشآت

الانتاجية في مواطن العمالة الرخيصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا ، مع الإبقاء على أرباحها في الخارج.

بعدها جاء عامل الإنفاق العسكري الذي تضاعف بشكل أصبح يستنزف الآن حصة كبيرة من الاقتصاد الأمريكي . أصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى أموال طائلة لتشغيل قواعدها العسكرية في أنحاء العالم بالإضافة إلى الحرب في فيتنام التي تطلبت في مرحلة الذروة تواجد 589 ألف جندي أمريكي هناك ، يضاف إليهم حوالي 600 ألف ينتشرون في قواعد حول العالم ناهيك عن آلاف آخرين يجوبون بحار العالم على متن أكثر من 600 سفينة حربية تتكون منها الأساطيل الأمريكية العديدة ... فهؤلاء بحاجة إلى دولارات وهذه الدولارات تبقى خارج الولايات المتحدة.

في عام 1963 وصل ليندون جونسون إلى البيت الأبيض خلفاً لجون كيندي ، وكان أول من لجأ إلى طباعة أوراق النقد الأمريكية بدون تغطية كافية من احتياطات البلاد من الذهب المخزنة في Fort Knox وذلك بدلاً من اللجوء إلى خيار رفع الضرائب لتمويل الحرب المستمرة في فيتنام وبرنامج التغييرات الاقتصادية / الاجتماعية التي عرفت وقتها ببرنامج المجتمع العظيم . كانت النتيجة بيع المزيد من سندات الخزانة الأمريكية وتضخم كبير في عجز الموازنة الاتحادية ، من ثلاث مليارات دولار في أوائل الستينات لينمو بنسبة 300% عام 1967 وإلى أكثر من 800% في العام التالي . وبحلول عام 1970 كان حجم الدولارات المتداولة في سوق لندن الأوروبي يصل إلى 1.3 تريليون دولار وهو مبلغ يشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة كانت تطبع الأوراق المالية بدون تغطية كافية من احتياطات الذهب.

في هذا الوقت بدأت الشكوك تساور الرئيس الفرنسي شارلز ديغول ومستشاريه الماليين حيال الفجوة الجلية بين حجم الدولارات المتداولة وما تملكه الولايات المتحدة من احتياطات من الذهب، الأمر الذي دفعه لإنتهاج خط سياسي واقتصادي اوروبي ينطوي على قدر من الاستقلال عن واشنطن ، فكان أن عمل مع المستشار الألماني كونارد اديناور على التوصل إلى المعاهدة الفرانكو المانية . مثل هذا التطور عبر الأطلسي لم يرق لواشنطن فكان أن مارست الضغوط على ألمانيا لإفشالها . وبالفعل فقبل يومين فقط من التصويت على المعاهدة في البودستاغ (البرلمان) الألماني ، عام 1963 تم طرح الثقة بالمستشار اديناور الذي ترك منصبه ، ولم يكتب للمعاهدة أن تخرج للنور.

وفي غضون ذلك كان الجنرال ديغول قد نجح في سحب ألمانيا من تحت مطرقة الضغط الأمريكي . وكانت الولايات المتحدة في عام 1961 في عهد الرئيس جون كيندي ، قد طلبت من البنوك المركزية في أكبر عشر دول صناعية بالحفاظ على ما لديها من دولارات بغية التخفيف من حدة الاستنزاف الحاصل في حجم احتياطات الذهب الأمريكية وكذلك الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية مما يعني في الواقع اسهاماً فعلياً في الحروب الأمريكية . كان رد ديغول بالطلب من واشنطن تخفيض قيمة الدولار الأمر الذي عارضته بنوك نيويورك بشدة . وهكذا استمرت كميات الدولار في الخارج بالتصاعد السريع قابلتها المزيد من الاستنزاف في حجم احتياطات الولايات المتحدة من الذهب.

في عام 1968 كررت الولايات المتحدة نفس التصرف ، عندما كشفت النقاب عن مشروع آخر في اجتماع لمجموعة العشرة لإيجاد "الذهب الورقي" ، وهو بديل عن الذهب كإحتياط لتغطية العملة الورقية من خلال صندوق النقد الدولي أطلقت عليه اسم "حقوق السحب الخاصة" SDR . لقي المشروع الأمريكي الجديد معارضة من قبل

الحكومة الفرنسية وأصر وزير المالية ميشيل ديبري وقتها على العودة إلى اتفاقيات بريتون وودز . كما كررت فرنسا طلبها الخاص بتخفيض قيمة الدولار أمام الذهب . جاءت ردة الفعل الأمريكية عنيفة هذه المرة حيث شنت البنوك الأمريكية والبريطانية هجمة مشتركة على الفرنك الفرنسي متسببة في استنزاف 30% من احتياطات الذهب الفرنسية قبل نهاية عام 1968. وتفجرت المظاهرات وأعمال العنف في الشوارع الفرنسية ، وخلال عام واحد أصبح الجنرال ديغول خارج قصر الإليزيه.

مثل هذه الممارسات الأمريكية وما رافقها من تطورات هي التي أوصلت العالم إلى اقتصاد الكازينو القائم حالياً ، حيث كل شيء قابل للمقامرة ، والمضاربة بما فيه النفط . فشحنة النفط التي تغادر الخليج باتجاه مصافي التكرير في أمستردام تتعرض للبيع أكثر من عشرين مرة وهي لا تزال في عرض البحر . وطبقاً للمحلل الاقتصادي ومحرر قسم الاقتصاد في النيويورك تايمز جويل كوتزمان ، فإن النقد اكتسب شكلاً مختلفاً تماماً عما عرفته البشرية لأول مرة في معابد سومر (العراق) قبل خمسة آلاف عام. ويقول كوتزمان في كتابه المعنون "موت النقد": "اختلفت النقود ولم تعد شيئاً ملموساً كما لو أنها اختفت من بين الأيدي بفعل ساحر ، ومع ذلك فهي لا تزال موجودة ولكن على شكل نظام ... ففي النظام النقدي العالمي الجديد ، لم تعد حتى أكبر البنوك بحاجة إلى أقبية وخزائن منيعة لحفظ أكوام النقود ... وبدلاً من ذلك أصبحت البنوك تحفظ أموالها على ديسكات كمبيوتر ، وتوفر لها الحماية ليس من خلال استئجار الحرس الأقوياء المدججين بالسلاح بل بتوظيف علماء الرياضيات وخبراء البرمجة البارعين في كتابة الشيفرات السرية"[68] .

ويضيف كورتزمان قائلاً بأن هناك فرق شاسع بين الاقتصاد الحقيقي الذي يقوم على المنتجات والتجارة والأبحاث والخدمات وبين الاقتصاد المالي . فالنموذج الثاني أوسع وأشمل بكثير ، بل كان في منتصف التسعينات أكبر بما بين 20 – 50 مرة. "لم نعد أمام اقتصاد التجارة ، بل اقتصاد المضاربة" [69]. وفي هذا النوع من الاقتصاد يصبح رجال المال وبيوت المضاربة المالية أصحاب الأمر والنهي ، فهذا رجل مثل جورج سوروس يستطيع الدخول في مواجهة مع أي جهة اقتصادية بما فيها البنك المركزي البريطاني والخروج منها منتصراً وفي جيبه المليارات ، أو التلاعب بعملات دول جنوب شرق آسيا محدثاً الكثير من الفوضى المالية والاقتصادية.

دخول السحرة

هناك قانون يحكم عالم المضاربة المالية وينص على أن الأفضلية لمن يحصل على المعلومات قبل غيره وبأن الأسبق في تحليل البيانات هو صاحب الحظ الأوفر في كسب الرهان . ولهذا نجد بأن بيوت المال العملاقة في الوول ستريت تتسابق في تسليح أنفسها بأفضل العلماء لتشغيل برامج الكمبيوتر . وكما يقول كيرتزمان "في عام 1990 ، لم يكن بين موظفي شركة جيفري آند كومبانيز (وهي بيت استثمار مقرها في لوس انجلوس ولها مكاتب في نيويورك ولندن) الخمسين الذين يديرون نظام التداول الآلي ، سوى اثنين فقط ممن يملكون خبرة سابقة في مجال المضاربة. أما الباقي فكانوا جميعاً من المختصين في الرياضيات والاقتصاديين والفيزيائيين ومصممي برامج . بل إن أحد العاملين في الشركة هو الذي أعد برنامج الكمبيوتر الذي استخدمته وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في توجيه مركبة غاليليو في رحلتها إلى المريخ" [70].

---

[68] Joel Kurtzman, *The Death of Money: How the Electronic Economy Has Destabilised the World's Economy and Created Financial Chaos* (Little, Brown, 1994)

[69] Ibid., p. 12

[70] Ibid., p. 23

تستخدم الشركات المالية الإغراءات المادية في اجتذاب أصحاب الأدمغة الذين يجدون في انتظارهم مكافآت مجزية . فهذه غولدمان ساخز على سبيل المثال ، استخدمت عام 1983 أحد أساتذة الاقتصاد في معهد ماساشوتس للتكنولوجيا ويدعى فيشر بلاك . قبل انتقاله كان بلاك يتقاضى راتباً سنوياً بحدود 43 ألف دولار ، وبعد ثلاث سنوات من العمل لدى غولدمان ساخز ، كان راتبه السنوي قد تجاوز مليون دولار ... وهناك عالم رياضيات آخر يدعى لورنس هيليبراند ، التقطته سولومون برذرز من نفس المعهد ، وفي عام 1990 وحده استطاع هيليبراند كسب 23 مليون دولار.

وفي نفس الوقت نجد بأن شركات المال تخصص ميزانيات ضخمة لاقتناء أحدث الأجهزة الإلكترونية وأكثرها تطوراً . فخلال الثمانينات ، وصل انفاق الوول ستريت السنوي على شراء أسرع أجهزة الكمبيوتر وأفضل التكنولوجيا التي تخدم عملها إلى 3.4 مليار دولار . وارتفع هذا الرقم في العقد التالي إلى 7.5 مليار دولار سنوياً . وعندما عرضت شركة ثنكنغ ماشينز Thinking Machines في نوفمبر 1991 كمبيوترها القوي CM-5 الذي كان أسرع وأقوى كمبيوتر آنذاك ، كانت أميريكان اكسبرس من منافسي كبار الجامعات ومعاهد البحوث أمثال مركز لوس ألاموس وجامعة بيركلي على اقتنائه.

إن مجرد هذه القدرة على انفاق مبالغ طائلة يجعل من بضع مؤسسات مالية في الوول ستريت أقرب إلى كارتل جبار يضم لاعبين كبار يملكون من قوة ونفوذ المال ما يجعلهم قادرين على التحكم بمصير معظم الدول النامية . ولعل في المكسيك مثال حي على ذلك . فعندما تراجعت معدلات الفائدة الأمريكية خلال الفترة من 1991 – 1994 وكانت معدلات الفاتورة في المكسيك أعلى ، وجد مدراء الصناديق المالية الأمريكية نافذة لتحقيق ربح سريع فذلك من خلال الاقتراض في الولايات المتحدة و"الاستثمار" في المكسيك وجني الأرباح المترتبة عن الفارق في معدلات الفائدة في البلدين . ولأن الاقتصاد المكسيكي كان يعيش سياسة اصلاحية تتيح للمستثمرين حرية اخراج أموالهم من البلاد في الوقت الذي يحلو لهم ، فقد بدأت الأموال في التدفق على المكسيك ، ليخلق رجال المال الأمريكيون ومدراء صناديق الاستثمار الأمريكية فقاعة استثمارية في البورصة المكسيكية.

فقد ارتفعت أسعار الأسهم في بورصة المكسيك أربعة أضعاف في أقل من ثلاثة أعوام ، في وقت آلت فيه 50% من السوق و 25% من السندات الحكومية إلى مستثمرين أجانب الذين غادروا البورصة فجأة لتنفجر الفقاعة وتشهد البورصة حالة انهيار . والملاحظ أن 75% من مجمل الاستثمارات التي تدفقت على المكسيك ، تركزت في الأسواق المالية ونشاط المضاربات في حين أن ربع هذه الاستثمارات فقط وجدت طريقها إلى القطاع الإنتاجي ، وحتى هذه النسبة ظلت محصورة بالشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في مجال التجارة الدولية في معزل عن الاقتصاد الوطني للمكسيك.

في أوائل عام 1994 ، عندما بدأت معدلات الفائدة الأمريكية في الارتفاع ، كانت المكسيك تملك حجماً معقولاً من الاحتياط الأجنبي بحدود 25 مليار دولار ، إلاّ أن نزيف التحويلات للخارج الذي أحدثه المضاربون سرعان ما جفف الإحتياط الأجنبي للبلاد التي وجدت نفسها بدون احتياط يذكر في نهاية العام ذاته ، إضافة إلى خسارة العملة الوطنية – البيزو المكسيكي – لأكثر من نصف قيمته في غضون بضعة أسابيع ، ولتجد البلاد نفسها في مواجهة انهيار اقتصادي.

وحتى قبل الأزمة ، كان في المكسيك نوعان من الاقتصاد : اقتصاد منتج وآخر مضارب . وفيما يتعلق بالنوع الأول فقد أقدمت الحكومة على اعادة تنظيمه بشكل يكفل استقطاب واسترضاء المستثمرين الأجانب ... كانت النتيجة أن صناعة الملابس الجاهزة المكسيكية خسرت موقعها أمام منافسيها الآسيويين في حين خسرت صناعة الورق والحلويات أمام منافسيها الأمريكيين ، وذلك بعد أن أخذت الإجراءات التنظيمية الحكومية هذه الصناعات على حين غرة . ومع تعاظم الأزمة ووصولها إلى الذروة عام 1994 ، وجدت المكسيك نفسها أمام خيار التوقف عن أداء ديونها الأمر الذي يتفق عليه العديد من الخبراء الاقتصاديين بما فيهم خبراء أمريكيون معروفون بأنه خيار مناسب . وبدلاً من ذلك قررت المكسيك سلوك الطريق الذي أصبح مألوفاً الآن للكثيرين ، وهو اللجوء إلى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي طلباً للعون.

كانت التقديرات تشير إلى أن المكسيك بحاجة إلى 50 مليار دولار لوقف انهيار البيزو واستعادة النظام الاقتصادي ، ولأن تأمين هذا المبلغ الهائل كان في يد الأمريكيين لا غيرهم ، فقد وجد المكسيكيون أن مصير اقتصاد بلادهم في يد أشخاص مثل وزير الخزانة روبرت روبن – أحد كبار المسؤولين السابقين في غولدمان ساخز المالية التي ساهمت في ايصال المكسيك إلى ما وصلت إليه – وآلان غرينسبان ، رئيس الإحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) ولورنس سومرز ، نائب وزير الخزانة الذي كان عليهم وضع الخطة اللازمة لتسويق صفة القرض الأمريكي للمكسيك في أروقة الكونغرس .

كان أقطاب الوول ستريت في عجلة من أمرهم ومارسوا ضغوطاً على الكونغرس لتمرير صفقة القروض الجديدة "لإنقاذ" الاقتصاد المكسيكي ، غير أن الكونغرس لم يظهر نفس القدر من الحماس ، حيث كانت بالنسبة للمشرعين فرصة للخروج بمكسب على جبهة أخرى من خلال ربط أي مساعدة للمكسيك بقضية الهجرة ، أضف إلى ذلك أن أصواتهم لم تكن لتذهب لصالح الصفقة على أساس مجرد الرغبة في انقاذ الاقتصاد المكسيكي . ولهذا اتصل السيناتور الديمقراطي عن ولاية ميسوري ريتشارد غيبهارت بالرئيس كلينتون ليبلغه بأن خطته الخاصة بتقديم ضمانات قروض للمكسيك بقيمة 40 مليار دولار أصبحت في حكم الميتة لإنعدام أي فرصة لتمريرها في الكونغرس . غير أن إصرار الإدارة على تمرير الصفقة دفع بالرئيس كلينتون إلى اللجوء لخطة طوارئ بديلة ، لا تستدعي الدخول في معركة مع الكونغرس . وعليه وفي الأول من فبراير عام 1995 استدعى كلينتون قادة الكونغرس إلى البيت الأبيض وأبلغهم عزمه توقيع أمر تنفيذي بشأن خطة الإنقاذ الجديدة وبأنه يتوقع منهم الدعم . ولأن هذه الخطة تصب في صالح الوول ستريت في المقام الأول ، فقد كان قادة الكونغرس يدركون تماماً الحكمة من وراء عدم الاعتراض عليها . بعدها وجد رموز الكونغرس بأن عليهم مغادرة البيت الأبيض من الباب الخلفي تجنباً لمواجهة الصحافة.

لم يقتصر الأمر على حقيقة أن اعداد الخطة تم خلف أبواب مغلقة ، بل إن كلينتون لجأ إلى سلطاته التنفيذية المباشرة بدلاً من الحصول على موافقة السلطات التشريعية لإنقاذ رجال المال الأمريكيين وليس المكسيك بالطبع . اكتفى كلينتون بالادلاء بتصريح علني مبرراً فيه الخطة ولجوءه إلى توقيع الأمر التنفيذي باعتبار أن "المخاطر المترتبة على عدم التحرك السريع أعظم بكثير من تلك الناتجة عن التحرك ... لقد أقدمنا على فعل الشيء الصحيح" [71].

[71] Bill Clinton, *Remarks to the National Governors Association*, Washington, DC, January 31, 1995

ولكن ما هي طبيعة صفقة الانقاذ الكبرى هذه ؟ تكونت الصفقة من 20 مليار دولار مقدمة من صندوق استقرار العملة التابع لوزارة الخزانة ، وكان رأي رئيس الاحتياط الفيدرالي آلان غرينسبان في البداية بأن الخزانة لا تملك حق استخدام أموال الصندوق المذكور لمثل هذا الغرض ، باعتبار أن الصندوق مخصص للدفاع عن الدولار ، إلاّ أن غرينسبان وغيره من المسؤولين تجاهلوا ذلك عندما تعلق الأمر بحماية أقطاب الوول ستريت . أما باقي المبلغ فتوزع كالتالي : 4.5 مليار دولار كقروض قصيرة المدى . يوفرها الاحتياط الفيدرالي ؛ 17.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ، 10 مليار كقروض قصيرة المدى من دول صناعية أخرى ، بالإضافة إلى مليار دولار من كل من كندا وأمريكا اللاتينية.

غير أنه كان لصفقة انقاذ المكسيك أبعادها الطويلة والمتمثلة بشروط الصندوق الدولي المشهورة التي ترافق مثل هذا النوع من القروض . فقد كان يترتب على المكسيك التخلي عن سياساتها المالية بما في ذلك المخزون المالي والإنفاق والاقتراض المستقبلي على المستويين الأجنبي والمحلي ، كما أنه يترتب على المكسيك خصخصة أفضل الممتلكات العامة مثل الموانئ والسكك الحديدية والبتروكيماويات والاتصالات لجمع مبلغ 12 مليار دولار على أن تشرع فوراً في عملية البيع وبغض النظر عن حقيقة أن الأسعار وقتها كانت في الحضيض نتيجة للأزمة . كان على المكسيك أيضاً فتح بنوكها لتملك الأجانب ، وكان عليها التعهد بإيداع كافة عائداتها النفطية في بنك الإتحاد الفيدرالي في نيويورك.

كان رأي الرئيس المكسيكي آنذاك ايرنستو زيديلو Ernesto Zedillo بأن الشروط المرافقة للصفقة مجحفة للغاية ، كما أنه شعر بأن الشعب المكسيكي قد يتهمه بالتخلي عن السيادة الوطنية واخضاعها للمشيئة الأجنبية ومن أنه بذلك قد حوّل المكسيك إلى "مستعمرة للولايات المتحدة" وبالرغم من ذلك تم التوقيع على تلك الاتفاقية المجحفة , وكانت النتائج الفورية لهذه الصفقة سلسلة من التبعات الكارثية أبرزها :

- انكماش الاقتصاد المكسيكي بنسبة 7% .
- ارتفاع الضرائب بنسبة 15% .
- تراجع الدخل الحقيقي بنسبة 33% وزيادة في معدلات التضخم لذلك العام بنسبة 40% مقارنة بارتفاع في الرواتب لم يتجاوز 7% .
- سجلت معدلات الفائدة ارتفاعاً فلكياً من 15% إلى 130% خلال بضعة أشهر .
- انضمت 30% من اجمالي الديون في البلاد إلى خانة الديون الهالكة .
- أعلنت ثمانية بنوك من أصل 18 بنك مكسيكي تعثرها ، بينما ترتب على الحكومة التحرك السريع لإنقاذ البقية .
- أعلنت بعض القطاعات الصناعية الرئيسية إفلاسها في حين أعلن عن فشل أكثر من 8000 شركة في البلاد .
- سجلت أسعار الوقود ارتفاعاً بنسبة 48.5% .
- ارتفعت أسعار استهلاك الكهرباء بنسبة 32%.
- تحولت المكسيك من مصدر للغذاء عندما كانت المزارع الصغيرة المدعومة تنتج بكميات تفيض عن الحاجة إلى بلد مستور يعتمد على الولايات المتحدة في سد احتياجاته الغذائية.
- سجلت معدلات الجريمة ارتفاعات كبيرة.
- لجأ بنك بانكومر Bancomer إلى استعادة السيارات من العملاء الذين أصبحوا عاجزين عن سداد أقساطها لدرجة أن عدد السيارات المستعادة تجاوز الـ 75 ألف سيارة .

- أصبح يترتب على المكسيك تخصيص 10% من اجمالي الإنتاج القومي لسداد الفوائد المترتبة على الديون الجديدة.

أصبحت الحياة اليومية مصدر معاناة للملايين من المكسيكيين ، واتخذت هذه المعاناة أشكالاً عدة. فقد وجدت عائلة أحد المزارعين ممن عجز عن سداد أقساط ديونه وتخلى عن مزرعته لصالح البنك الدائن ليموت بعدها قهراً ، وجدت بأن الطريقة الوحيدة لإظهار احتجاجها هي حمل جثته إلى البنك مطالبة اعتبارها جزءاً من سداد الدين .

عانى القطاع الإنتاجي المكسيكي الأمرّين في السنوات التالية باستثناء المنتجات التصديرية الأمر الذي مكّن المكسيك من تسجيل فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة بقيمة 15 مليار دولار ، مما ضمن تسديد أقساط الديون ولكن لمن ؟ إلى نفس الجماعات التي تسببت في انهيار الاقتصاد المكسيكي في الأساس.

خطة الإستيلاء على النفط العربي

في غضون ذلك كانت الولايات المتحدة تعمل على رسم خطة طويلة المدى تهدف لإحتلال حقول النفط العربية . بل إن الخطط وضعت بأدق التفاصيل واشتملت على ثلاث مراحل رئيسية.

المرحلة الأولى : وتغطي السنوات ما بين 1974 – 1990 وتشتمل خطوطها الرئيسية على إقامة بنية تحتية عسكرية في الدول النفطية بما في ذلك مدن عسكرية كاملة وقواعد جوية ومراكز قيادة مع الحرص على الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي مخفياً ما أمكن . وفي نفس الوقت تم تشكيل قوة تدّخل سريعة قادرة على الإنتقال الفوري وتشغيل هذه المنشآت والإنطلاق منها لشن الحروب في الوقت المناسب ، علماً بأنه تم تشكيل هذه القوة بالإضافة إلى مراكز القيادة قبل عام 1980 وهو العام الذي شهد الإعلان عن عقيدة كارتر ، والتي تنص على لجوء الولايات المتحدة للتدخل العسكري عند الضرورة للدفاع عن مصالحها في "الخليج الفارسي" واعتبار الإمدادات النفطية قضية أمن قومي . كان كارتر يقصد بذلك توجيه تحذير للإتحاد السوفياتي بعد غزو أفغانستان ، من أن الولايات المتحدة ستفشل أحلامهم بالوصول إلى مياه الخليج العربي الدافئة بكل الوسائل ، وفي الوقت ذاته لجأت الولايات المتحدة إلى نشر أخبار عن خططها العسكرية لإظهار رفضها القاطع ليس للتهديدات السوفياتية فحسب ، بل للتهديدات الصادرة من داخل المنطقة . ففي عددها الصادر في 7 مايو 1979 نشرت مجلة فورتشن Fortune سيناريو خطة حربية تناول وصفاً تفصيلياً لردة فعل عسكرية محتملة وخططاً أمريكية في حالة إقدام العراق على غزو الكويت بناءً على معطيات تتعلق بالنزاع الحدودي ومشاكل أخرى بين البلدين . ومما جاء في التقرير المعنون "إذا غزا العراق الكويت" القول : "بإمكان القوات العراقية المزودة بأسلحة سوفياتية الصنع في معظمها ، اجتياح أي من الدولتين (الكويت والسعودية) بسرعة ... أما الدعم الذي سيقدم ، في حالة طلبه ، فسيكون في البداية على شكل ضربات جوية تكتيكية تستهدف تدمير الدفاعات الجوية والقوة المدرعة العراقية وربما التهديد بتدمير المنشآت النفطية العراقية . أما إخراج القوات البرية العراقية فيتطلب نشر قوات مارينز من الأسطولين السادس والسابع وقوات مشاة من الفرقتين 82 و101.

ويتصور السيناريو الذي نشرته مجلة فورتشن وجود "جيش في السماء" يتواصل فيه تحليق الأساطيل الجوية الاستراتيجية التي تضم حالياً 70 طائرة C5 العملاقة و 234 من فئة س – 141 الأصغر المخصصة للنقل يضاف إليها 700 طائرة للتزود بالوقود طراز KC – 135 ، وذلك لتأمين وصول الوحدات إلى ميدان الحرب الجديدة. وبعد

الإعلان عن عقيدة كارتر مباشرة ، وفي تحرك مفاجئ بدأت دول الخليج ، وبمشاركة مستشارين أمريكيين على علاقة قوية بمؤسسة الأمن القومي الأمريكي ، في بناء القواعد الجوية والبحرية في الدول العربية المنتجة للنفط التي يمكن استخدامها في الأغراض المدنية والعسكرية في نفس الوقت .

وفي الثمانينات شهدت منطقة الخليج تعاظماً في الوجود البحري الأمريكي وبخاصة خلال وبحجة الحرب العراقية الإيرانية التي جاءت بتحريض وتشجيع بل ودعم من الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميين الذين حرصوا على استمرارها أطول وقت ممكن.

المرحلة الثانية : وشملت الفترة من 1990 – 2003 وهي نفس الفترة التي امتدت في معظمها بين حرب الخليج الأولى عام 1991 وحتى غزو افغانستان من قبل الولايات المتحدة عام 2001.

في عام 1990 وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع فريد . فقد جاء انهيار الاتحاد السوفياتي ليترك أمريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم ، ولتجد واشنطن نفسها أمام اللحظة التي طال انتظرتها للإنفراد بالعالم من خلال العولمة وتوسيع الهيمنة الاقتصادية لتشمل العالم أجمع . كما أن القوة العسكرية الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة جاءت لتضيف للأسباب التي تجعل واشنطن أكثر رغبة بالسيطرة على النفط من أي وقت مضى . ففي عام 1989 كانت الولايات المتحدة تستورد 45% من احتياجاتها من النفط في وقت أشارت الدراسات إلى أن هذه النسبة سترتفع إلى 65% بحلول عام 2000. كما أن الواردات النفطية كانت مسؤولة عن 40% من العجز في الميزان التجاري عام 1989 . وفي الوقت ذاته فقد وجدت الولايات المتحدة في تفكك السوفياتي الفرصة المتاحة لبدء تطبيق السيناريو الخاص بالتقرب من جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين, المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وعين واشنطن طوال الوقت على احتياطات المنطقة الهائلة من النفط ، وهو السيناريو القائم حالياً ، خاصة وأن تعطش الولايات المتحدة للنفط ما يزال على أشده في ظل تراجع الاعتماد على الطاقة النووية التي لا تزيد حصتها عن 7% من اجمالي احتياطات أمريكا من الطاقة وذلك مقارنة بـ 42% للنفط و 24% للغاز.

وباختصار ، يمكن القول بأن ما فعلته الولايات المتحدة في هذه الفترة كان تكريس جهودها في خلق النظام العالمي الجديد . فقد جاءت حرب الخليج لتسمح للولايات المتحدة بنشر قوات كبيرة لها في القواعد التي اقيمت في المنطقة . وجاءت "القوة الناعمة" التي استخدمتها إدارة كلينتون ، التي استخدمت كافة الوسائل المتاحة باستثناء الحرب العسكرية ما أمكن لتساعد في تحول اقتصاديات روسيا والدول الدائرة في فلكها سابقاً إلى اقتصاديات رأسمالية تدار على طريقة المافيا ، واعداد العراق لمرحلة الاحتلال القادمة من خلال اخضاعه للحظر الاقتصادي وفرض مناطق حظر الطيران وشن هجمات جوية متواصلة لاستنزاف القوة العراقية.

أما المرحلة الثالثة فبدأت عام 2003 وما زالت قائمة ، بدءاً من شن الحرب الشاملة على العراق. ومن الواضح أن القائمين على الاقتصاد الرأسمالي يرون في الحرب المتواصلة ما يصب في صالح هذا النموذج الاقتصادي وبخاصة عندما يكون في حالة ركود ... وبالفعل فقد دخل الاقتصاد الرأسمالي القرن الواحد والعشرين ولكن على أشلاء القتلى ووسط برك الدماء.

طفرة الأوهام

هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك مثل الاقتصادي الألماني لوثر كومب Lothar Komp الذي يعتقد بأن النظام المالي العالمي لا يعيش حالة ركود فحسب ، بل فشل في النظام نفسه . وفي ذلك كتب كومب يقول في عدد الايكونوميك انتلجينس ريفيو (اسبوعية مقرها واشنطن) الصادر بتاريخ 25 مايو 2001 يقول "ما شهده الاقتصاد الأمريكي في التسعينات لم يكن طفرة أبداً ، بل كانت أكبر فقاعة مضاربات عرفها التاريخ ... فقاعة اقتصادية قائمة على (طفرة من الأوهام)وفائدة بنكية رخيصة للمستهلكين ومستثمري أسواق المال وشراء الشركات بعيداً كل البعد عن الحركة الانتاجية الحقيقية" [72].

تكتسب تحليلات كومب الكثير من المصداقية عند استعراض الأرقام والاحصائيات . فقد ارتفع عدد الذين فقدوا وظائفهم في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام 2000 بنسبة 600% مقارنة لما كان عليه الوضع في النصف الأول من نفس العام. وخلال نفس الفترة أعلنت 210 شركة متخصصة بتقديم خدمات الانترنت افلاسها ، كما سجلت شركات انتاج وتوزيع السيارات الأمريكية نتائج سيئة ، عندما بلغ عدد المسرحين من العمل في هذا القطاع في ديسمبر 2000 وحده 133.713 عامل ، وهو الرقم الأعلى الذي تسجله هذه الصناعة في ثمان سنوات ، يضاف إليها اختفاء 142208 وظيفة ، ليرتفع عدد فاقدي وظائفهم في ابريل عام 2001 إلى 166 ألف شخص . كما سجل قطاع السيارات تراجعاً في عدد الوظائف خلال الأشهر الأربع الأولى من عام 2001 وصل إلى 421 ألف وظيفة وهي الأعلى في خمس سنوات.

رافق ظاهرة فقدان الوظائف تراجعاً حاداً في معدلات الأرباح المتحققة بالنسبة لمعظم الشركات الأمريكية . وطبقاً للتقارير الخاصة بأداء الشركات في النصف الأول من عام 2001 فإن مؤشر أداء كبرى الشركات الأمريكية كان هو الأسوأ في عشر سنوات . فهذا شركات بمستوى انتل Intel أكبر منتج لرقائق الكمبيوتر في العالم ، وجنرال موتورز General Motors أكبر شركة لإنتاج السيارات على مستوى العالم ، تسجلان تراجعاً في معدلات الأرباح الربع سنوية بنسبة تتراوح ما بين 80-90% . أما لوسنت تكنولوجي Lucent Technology فعانت من خسائر بلغت 3.7 مليار دولار ، وكرايسلر للسيارات Chrysler 3.3 مليار دولار ، بينما ضاعفت شركة JDS Uniphase أكبر منتج لمعدات الألياف البصرية في العالم ، خسائرها خمس مرّات.

في تلك المرحلة ، كانت المؤشرات الاقتصادية الأمريكية التي يقاس بها الوضع الاقتصادي في البلاد ، أبعد من أن تبشر بأي خير ، بعد أن تراجعت في الربع الأول من عام 2001 إلى معدلات لم تعرفها في أكثر من عقد من الزمان . ففي ابريل من نفس العام ، أعرب 38% من المدراء الصناعيين المشاركين في استطلاع اجراء الاتحاد القومي لمدراء المشتريات NAPM عن قلقهم أو تشاؤمهم حيال الأداء الاقتصادي الأمريكي ، وهو رقم لم تعرفه استطلاعات الاتحاد منذ انشاءه.

ولعل في تقديرات كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع التكنولوجيا ما يلقي ضوءاً أقوى على الواقع الاقتصادي الأمريكي . ففي عام 2001 أبلغ رئيس شركة أبل Apple ستيف جوبس Steve Jobs المحللين بأنه على قناعة من أن الاقتصاد الأمريكي "يعيش حالة من الانصهار النووي" [73]. أما هانز غيير Hans Geyer ،

[72] Cited in Luther Komp, "The Current Financial System is Finished," *Executive Intelligence Review*, May 25, 2001
[73] Ibid

نائب رئيس انتل فقال في فبراير من نفس العام – معلقاً على المليارات من الدولارات التي ينفقها قطاع الاتصالات على شراء تراخيص جديدة – "نحن نواجه وضعاً تتجه فيه الصناعة نحو الإفلاس حتى قبل اجراء أول مكالمة من خلال UTMS (الجيل القادم من الهواتف النقالة) " [74]. مثل هذا الرأي المفرط في التشاؤم يلقى تأييداً من قبل العديدين مثل جون ريث ، رئيس مجلس إدارة نورتل نتووركس Nortel Networks الذي قال في خطاب له أمام النادي الكندي في تورنتو في فبراير 2001 بأن ما يحصل للاقتصاد الأمريكي هو "أكبر تراجع مفاجئ تشهده الولايات المتحدة في تاريخها" [75]... وهناك تعليق بيل آيلسوورث المدير المالي في شركة تكساس انسترومنتس الذي يقول فيه بأن التراجع الذي سجلته الشركة في الربع الأول من ابريل والبالغ 37% هو الأكبر الذي عرفته صناعة أشباه المواصلات في تاريخها" [76].

شهد نفس العام أيضاً قول جون شامبرز ، الرئيس التنفيذي لشركة Cisco ، أكبر منتج لخدمات الانترنت الذي جاء فيه "لا يهم ما يصدر عن الاحتياط الفيدرالي أو ما تورده آخر الاحصائيات ، فما نراه اليوم ليس قطعياً بذلك الهبوط السلس". وفي ابريل 2001 قارن شامبرز ما يحدث بفيضان القرن العارم الذي يضرب قطاع التكنولوجيا . ويضيف قائلاً "الأمر لا يتعلق بحدوثه في حياتنا فحسب ، بل إن حجمه تجاوز خمسة أضعاف ما تصورناه ممكناً ... الواقع أننا لم نعد نماذج دراسة تجعلنا نتوقع حدوث تطورات بهذا الحجم الهائل" [77].

نظرة إلى الصورة الأوسع توضح حدوث تراكم في الخسائر تقدر بالترليونات . فقد سجل مؤشر ناسداك Nasdaq خلال الفترة من 10 مارس 2000 إلى نهاية الربع الأول من عام 2001 تراجعاً في القيمة السوقية من 6.7 ترليون إلى 3.3 ترليون دولار ... ويشير الجدول التالي إلى تسجيل أكبر ست شركات على مؤشر ناسدات من 2.362 ترليون عام 2000 إلى 914 مليار فقط.

القيمة السوقية لأكبر ست شركات على مؤشر ناسداك		
الشركة	بيانات مارس 2000	بيانات الربع الأول 2001
Cisco Systems	590 مليار دولار	118 مليار دولار
Microsoft	640 مليار دولار	360 مليار دولار
Dell Computers	154 مليار دولار	72 مليار دولار
Sun Microsystems	208 مليار دولار	62 مليار دولار
Oracle	260 مليار دولار	83 مليار دولار

وطبقاً لمؤشر Wilshire 5000 الذي يرصد الأداء السوقي لخمسة آلاف شركة أمريكية (المؤشر مصمم لرصد قيمة كامل سوق الأسهم الأمريكية) فإن قيمة الشركات هذه تراجعت بصورة حادة من 16.96 ترليون إلى 11.6 ترليون دولار خلال الفترة المذكورة ، لتسجل خسارة وصلت إلى 5.4 ترليون دولار.

---

[74] Ibid
[75] Ibid
[76] Ibid Ibid
[77] Ibid

إن نظرة متفحصة للوضع كما كان عليه في بدايات الألفية الجديدة ، تجعل من الصعب التظاهر بالدهشة حيال انفجار فقاعة الصناعة الرقمية ... فالوضع الذي ساد القطاع هيأ الظروف المناسبة للانفجار الذي لم يفاجئ الكثيرين . فعلى سبيل المثال نجد أن القيمة السوقية لشركة VA Linux Systems – وهي شركة كمبيوتر لم تسجل أي أرباح تذكر وليس لها أي سجل أداء وتفتقر تماماً للخبرة ولم يتوقع لها أحد تحقيق أي أرباح – ارتفعت بنسبة 700% في اليوم الأول من دخولها سوق الأسهم وكان ذلك بتاريخ 9 ديسمبر 1999 . بمثل هذه الطريقة ولد ما عرف بـ "الاقتصاد الجديد". وإذا كان صحيح ما يقال على لسان الكثيرين من أن الرأسمالية تلجأ إلى الحروب أوقات الركود الاقتصادي ... فأي وقت أفضل للحرب من عام 2001؟ وهل كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصادفة لتشن الإمبريالية الأميركية حروبها تحت إسم: الحرب على الإرهاب؟

المحطة التالية ... آسيا الوسطى

بدأت حرب بوش على الإرهاب – والتي هي في المقام الأول وبصورة لا تخفى على أحد ، حرب من أجل النفط – رسمياً بعد 11 سبتمبر 2001 ... فهل هي محض مصادفة أن تكون الدول المستهدفة هي تلك التي تتمتع باحتياطات نفطية هائلة أو من تلك التي تصلح لاستضافة خطوط النفط عبر أراضيها ؟ فهناك شبه اجماع على أن الهدف من مهاجمة افغانستان كان لتأمين السيطرة على احتياطات بحر قزوين – أكبر احتياطات نفطية غير مستغلة خارج الشرق الأوسط – وتوفير الحماية لخطوط الأنابيب المقرر مده من دول بحر قزوين إلى تركيا ، وهو المشروع الذي تم الاتفاق عليه عام 2004.

بتاريخ 27 مايو عام 2002 علقت مجلة البيزنس وييك عن هذه الظاهرة واصفة بناء الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر بأنه "جهد يأخذ بالأنفاس" [78] ، وأشار تقرير المجلة إلى حقيقة أنه قبل عام واحد فقط لم يكن هناك جندي أمريكي واحد في المنطقة ، أما "اليوم فإن ما لا يقل عن أربعة آلاف جندي أمريكي يعملون على بناء سلسلة من القواعد على طول حافة منحدر قاس بطول 2000 ميل يمتد من قرقيزستان على الحدود الصينية إلى جورجيا على البحر الأسود ... وعلى الأغلب فإن القوات الأمريكية ستبقى هناك طالما تطلب الأمر ذلك على حد قول وزير الدفاع دونالد رامسفيلد".

ومما جاء في مقالة البيزنيس وييك القول بأن "المؤشرات على أن الولايات المتحدة تخطط لبقاء طويل الأمد في المنطقة ، كثيرة ومن ذلك الارتفاع الكبير الذي طرأ على حجم الاستثمارات الأمريكية هناك والتي وصلت إلى 20 مليار دولار ، مع اعلان كبرى الشركات النفطية عن استثمارات اضافية جديدة (بريتيش بتروليوم وهاليبرتون وحدهما أعلنتا عن تخصيص 12 مليار دولار لهذا الغرض)". وأضاف التقرير بأن السياسة الأمريكية هناك تقوم على السلاح والنفط – السلاح الذي سيخصص لحماية المناطق المحلية من الأصوليين الإسلاميين بالإضافة إلى حماية النفط.

وطبقاً لتقديرات الخبراء ، كما يقول التقرير ، فإن احتياطات بحر قزوين النفطية تصل إلى 200 مليار برميل ، أي ما يعادل حجم الاحتياطات السعودية في حين يرى البعض بأن هذا الرقم قد ينخفض إلى النصف ، ومع ذلك يظل يشكل مصدراً لا يستهان به ، بحيث لا يقل عن احتياطات بحر الشمال ، وقد تصل قيمة نفط قزوين بالأسعار الحالية

[78] "The Next Oil Frontier," *Business Week*, May 27, 2002

إلى 2.7 تريليون دولار ... في غضون ذلك أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية 150 مدرباً عسكرياً إلى جورجيا التي سيمر أنبوب نفط بحر قزوين عبر أراضيها بطول ألف ميل حاملاً الامدادات إلى موانئ التصدير التركية.

وهنا لا يختلف اثنان على حقيقة أننا أمام وضع هش في آسيا الوسطى ، ويبقى انتظار ما إذا كان هذا المزيج الغير مقدس من المدافع والنفط والدولارات هناك سينفجر بنفس القوة التي شهدناها في العراق.

في كتابه المعنون "أمريكا الدينية ... مخاطر وسياسات الدين ، النفط والقروض" [79] تناول كيفين فيليبس Kevin Philips قضية المزج بين النفط والأمن القومي بالقول : "منذ انتخابات عام 2000 وبخاصة الانتخابات التالية عام 2004 وثلاث عناصر آخذة في تشكيل ركائز رئيسية لسياسة الإدارة الأمريكية وهي :

1. مجمع النفط – الأمن القومي ومصالحه القوية .
2. اليمين الديني المدعوم بقاعدة انتخابية عقائدية واسعة .
3. القطاع المالي المتخصص بالقروض والذي يتجاوز كثيراً الرمز القديم الذي يمثله الوول ستريت ".

ويضيف كيفين فيليبس "لا يقتصر النفط على كونه رمزاً للقوة العالمية للولايات المتحدة ، فهو الوقود الفعلي لقوتها العسكرية وهيمنتها الصناعية في القرن العشرين . الواقع أن الوفرة النفطية كانت على الدوم جزءاً من الهدف الذي تحارب أمريكا من أجله وبنفس الوقت جزءاً من السلاح الذي تحارب به ... ".

[79] Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil and Borrowed Money* (Viking, 2006).

الفصل السادس

دفاعاً عن إسرائيل

تعلمت منذ صغري الحكمة القائلة بأن الأحداث العالمية الكبيرة – مثل قيام إسرائيل – لا تأتي مصادفة ... والدليل في حالة إسرائيل ، سلسلة الأحداث الدراماتيكية التالية :

في نوفمبر 1875 اشترى رئيس الوزراء البريطاني بنيامين ديزارئيلي Benjamin Disraeli من خديوي مصر اسماعيل نصف أسهم قناة السويس . ولأن البرلمان لم يكن في دورة انعقادية ذلك الوقت ، فقد لجأ دزرائيلي لإقتراض قيمة الأسهم وكانت بحدود 4 ملايين جنيه استرليني من عائلة روتشيلد اليهودية الثرية.

بعدها بسبعة أعوام ، احتل الجيش البريطاني مصر ، بعد أن أصبحت بريطانيا على قناعة من أن حكم البلاد بصورة غير مباشرة لن يكون كافياً لحماية المصالح الجلية للإمبراطورية في مصر والمنطقة المحيطة بشكل أوسع . وفي نفس العام ، وصلت أول دفعة من المستوطنين اليهود إلى فلسطين من الخارج بتمويل وتشجيع من عائلة روتشيلد ورجال مال يهود آخرين . وفي ذلك كتب توم سيجيف Tom Segev في كتابه المعنون "فلسطين واحدة كاملة" ... يقول "بدأت الهجرة إلى فلسطين ("عالية" أو الصعود إلى أعلى بالعبرية وتعني الهجرة إلى فلسطين) في الثمانينات من القرن التاسع عشر".

وفي نفس الفترة أيضاً نجحت عائلة روتشيلد في الحصول على امتياز من روسيا يضمن أسعار تفضيلية للنفط الخام الذي يزود مصفاة العائلة في فيومي على البحر الأدرياتيكي ، وذلك مقابل تمويل خط حديد روسي يربط باكو بميناء باتوم على البحر الأسود . وفي عام 1886 أنشأت عائلة روتشيلد شركة نفط قزوين والبحر الأسود التي عرفت باسمها الروسي المختصر Bnito.

وفي المنافسة الشديدة التي خاضوها مع شركة ستاندرد اويل استهدف آل روتشيلد أسواق شرق وجنوب شرق آسيا . كانوا بحاجة إلى نقل منتجاتهم من المشتقات البترولية إلى تلك الأسواق ، الأمر الذي سيمنحهم عامل تفوق على ستاندرد اويل . ولتسيير أمورهم استخدموا ماركوس صامويل كواجهة في هذه الأسواق ، وهو نفس الشخص الذي أسس شركة Shell لاحقاً . وفي الخامس من يناير 1892 أعطت قناة السويس موافقتها الرسمية على عبور ناقلات روتشيلد للقناة.

في عام 1897 عقد أول مؤتمر صهيوني في باسل – سويسرا للترويج لفكرة انشاء وطن لليهود في فلسطين . وفي عام 1914 أعلن عن قيام شركة النفط التركية حصيلة لشراكة بين شركة النفط الأنغلو إيرانية (BP لاحقاً) وشركة Shell ودويتش بانك بهدف التنقيب عن النفط في العراق . وقتها سارعت عائلة روتشيلد إلى بيع مصالحها النفطية في روسيا وشراء أسهم في شركة Shell الأمر الذي منح هذه العائلة اليهودية الثرية مصالح في نفط العراق بصورة غير مباشرة ، وهو النفط الذي سينقل في أنابيب إلى ميناء حيفا في فلسطين . تسارعت الأحداث التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين بإعلان وعد بلفور بعدها بثلاثة أعوام ، أي في عام 1917. المثير في

الأمر أن الوعد الذي قطعته الحكومة البريطانية من خلال وزير خارجيتها جاء موجهاً إلى اللورد روتشيلد دون غيره وبهذا تكون إسرائيل قد ولدت كمشروع امبريالي منذ البداية ... مشروع تضافرت عوامل الدين والجغرافيا والجيولوجيا والسياسة معاً في سبيل اخراجه للنور.

وفي الوقت الذي كانت فيه أكثر من طريقة عقلانية لإيجاد وطن آمن لمعتنقي الديانة اليهودية ، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية ، بما في ذلك دخول القوى الإمبريالية في حوار وتشاور مع شعوب العالم العربي حيث كان يعيش جزء من اليهود في تناغم وأمان منذ قرون ، كما كان باستطاعة هذه القوى ممارسة نفس الديمقراطية والتناغم العالمي الذي تتحدث عنه حالياً ، إلاّ أن قوى الاستعمار الممثلة في الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الأمريكية الآخذة في التشكل ، أدارت ظهرها لهذا كله ، لتفرض إسرائيل على ارض فلسطين بكثير من الوحشية والاستكبار وهي ممارسات لا تصدر سوى عن امبراطورية استعمارية.

الان وفي ظل انهمار القنابل الإسرائيلية على رؤوس الفلسطينيين الأبرياء في مشهد يتكرر في كل يوم ، فإن الكثيرين حول العالم بدأوا اعادة النظر في الحكمة من وراء قرار إقامة إسرائيل ، وإذا كان الهدف من فرض إسرائيل على الخريطة العالمية هو اقامة وطن آمن وسالم لأتباع الديانة اليهودية فإن إسرائيل اليوم تفتقد إلى الأمان والسلامة ولن تنعم بهما أبداً وذلك بالرغم مما تحظى به من دعم ورعاية وحماية من قبل القوة الإمبريالية الجديدة الولايات المتحدة التي ورثت هذه المهمة عن الإمبريالية البريطانية, وبالرغم من أن إسرائيل دولة إسبرطية تملك كافة أنواع الأسلحة الفتاكة التي لم تتورع عن استخدامها في المواجهة مع حزب الله في يوليو 2006.

خطط بديلة لفلسطين

كان مبدأ جمع اليهود في دولة مستقلة آمنة وليس موقع الدولة (فلسطين) هو الذي يشكل محور اهتمام المنادين بإقامة وطن خاص بأتباع الديانة اليهودية . بل إن أسماء دول أخرى مثل البرازيل كانت موضع طرح كخيارات مناسبة . وبدوره لم يحدد ثيودور هيرتزل Theodore Herzl مؤسس الحركة التي تبنت فكرة إقامة الدولة موقعاً محدداً لها بل كان يعتقد بأن أي منطقة متاحة تكون آمنة وخصبة "ستخدم الغرض: أي توطين اليهود" كما يقول المؤرخ والكاتب الإسرائيلي توم سيجيف في كتابه "فلسطين واحدة كاملة" [80] .

وفي الوقت ذاته فإن الحركة الصهيونية - كما أطلق على الحركة التي تأسست لتحمل على عاتقها جهد إقامة الوطن اليهودي الجديد على أرض فلسطين - لم تكن تحظى بتأييد واسع في أوساط يهود العالم , وهو وضع لا يزال قائماً حتى اليوم , فقد لقي إنشاء إسرائيل معارضة شديدة من قبل المدارس الدينية اليهودية المتشددة بما فيها تلك القائمة في فلسطين ، حيث تعتقد هذه الطائفة من اليهود بأن استعادة الأرض المقدسة مرهونة بإرادة إلهية وليس من خلال أنشطة سياسية علمانية لصهاينة خياليين ، الأمر الذي يجعل من إسرائيل في نظرهم مشروعاً غير مقدس ومرفوض.

مثل هذا الموقف الرافض لفكرة فرض إسرائيل على أرض فلسطين من قبل يهود "أرض الميعاد" أثارت قلق ديفيد بن غوريون ، أول رئيس للوزراء في الدولة اليهودية الجديدة ، الذي هاجر إلى فلسطين قادماً من روسيا . وفي ذلك كتب بن غوريون يقول "وجدنا هوة عميقة تفصل بين مجموعتين من الطائفة اليهودية هناك

[80] Tom Segev, *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate* (Metropolitan Books, 2000), p. 255

(فـي فلسـطين)" . ودعـا بـن غوريـون آنـذاك إلـى إعـلان الحـرب علـى "الحاخامـات الخائنين لقضية شعبهم".

وهناك حاييم وايزمان ، أحد معاصري بن غوريون وأول رئيس لإسرائيل بعد إقامتها والمهاجر الروسي مثل بن غوريون ، الذي كثيراً ما أعرب عن قلقه من رفض اليهود الأرثـوذكس للخطـط الخاصـة بإنشـاء إسـرائيل . أمـا حـاييم مارغليـت كالفارسـكي ، المهندس الزراعي البولندي المولد ، فكان يعيش في الجليل منذ بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، ويعمل في خدمة الوكالة الاسيتطانية اليهودية التي كانت تنشط في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وتشجيع إقامة المستوطنات . وبعد سنوات قضاها كالفارسكي في خدمة الإستياطن اليهودي توصل إلى نتيجة عبر عنها بالقول "إنهم (الفلسطينيون) ليسوا قطيعاً من الغنم ولكن بشر بقلوب وأرواح". كان رأي كالفرسكي بأنه يترتب على الحركة المؤيدة لإسرائيل السعي جاهدة للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين . ومما قاله بهذا الشأن "لن يتطلب الأمر منا التنازل عن برنامجنا الأصلي" . وأضاف "طالما أن اليهود لن يفعلوا بالعرب ما فعله غير اليهود بهم ، ولا يقيمون منازلهم على أنقاض الغير ، فإنه تبقى هناك فرصة لتحقيق انفراج"[81]
إلا أن هذا الأمر لم يتحقق أبداً.

سنوات الحرب العالمية الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى ، صدرت الأوامر للقوات البريطانية المرابطة في مصر بغزو فلسطين ، التي كانت وقتها تحت الحكم العثماني – وذلك لأسباب منها اعداد الساحة لوضع وعد بلفور الصادر عام 1917 موضع التنفيذ . وبعد محاولتين فاشلتين لدخول غزة ، عمد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد جورج إلى تغيير قادته العسكريين وعين ادموند اللنبي Edmund Allenby كالجنرال المسؤول عن تحقيق المهمة . كان اللنبي قائداً عسكرياً مغرماً بقراءة التاريخ والجغرافيا وفوق ذلك قراءة الإنجيل ، كما كان يظهر اهتماماً كبيراً بالحياة البرية في فلسطين .

كان الدخول البريطاني إلى فلسطين , في نظر العديد من الغربيين وفي نظر الجميع في العالم العربي ، أقرب إلى غزو صليبي جديد ابتلت به الأراضي المقدسة . فبعد اكتمال احتلال فلسطين بما فيها القدس ، نقل عن اللنبي القول "الآن فقط انتهت الحروب الصليبية". وعندما ألحق اللنبي الهزيمة بالعثمانيين ودخلت قواته القدس ، دقت أجراس كاتدرائية وستمنستر لأول مرة منذ ثلاثة أعوام من الحرب ، وأرسل الملك جورج الخامس برقية تهنئة شخصية إلى الجنرال اللنبي . وفي ذلك كتب الميجور فيغيات جلبرت يقول "اثنان من حملة الصليب فقط نجحا في تحرير المدينة المقدسة ، القائد الصليبي غودفري، أمير بويلون وادموند اللنبي".

ومع ذلك – ولدهشة العديدين في العالم العربي – فإن الدعم الذي حظيت به إسرائيل داخل المؤسسة البريطانية في البداية شابه الكثير من العيوب بما في ذلك خيط قوي من معاداة السامية كما أنه استند بوضوح تام على مصالح خاصة . بل إن رئيس الوزراء لويد جورج نفسه اعترف كتابة بأنه دعم قضية إسرائيل بدافع الخوف ليس إلاّ ، مدعياً بأن كسب ود اليهود كان ضرورياً في للانتصار في الحرب العالمية الأولى وبأن اليهود يستطيعون التأثير على الولايات المتحدة ودفعها لتكثيف مشاركتها في الحرب ، وبأنهم شكلوا قوة حقيقية داعمة للثورة الروسية وبالتالي قادرين على التأثير على موقف موسكو تجاه الأطراف المشاركة في الحرب ، الأمر الذي أكده توم سيجيف في كتابه "فلسطين واحدة كاملة".

[81] Cited ibid., pp. 114–15

غير أن لويد جورج لم يكن المسؤول البريطاني الوحيد الذي يردد ملاحظات تعتبر في مقاييس اليوم معادية للسامية : فهذا السفير البريطاني لدى تركيا يقول بأن كمال أتاتورك وصل إلى السلطة من خلال "مؤامرة دولية حاكها اليهود والماسونيون والصهاينة" ممن كانوا "القوة الحقيقية الخفية" وراء ما سميت "بالثورة التركية الشابة" [82] . وفي نفس الوقت كتب السفير البريطاني لدى واشنطن تقريراً عن يهود أمريكا جاء فيه القول "انهم قوة منظمة بدرجة عالية وبخاصة في الصحافة وقطاع المال والسياسة ، حيث يتمتعون بنفوذ كبير"[83] . وطبقاً للورد روبرت سيسيل ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى فإنه كان من المستحيل "المبالغة في القوة الدولية التي يتمتع بها اليهود"[84] .

بلغ نفوذ اليهود في دوائر اتخاذ القرار البريطانية آنذاك حداً دفع بالسير مارك سايكس Sir Mark Sykes – الذي مثل بريطانيا في المفاوضات الخاصة باتفاقية سايكس بيكو التي مزقت الشرق الأوسط إلى دويلات صغيرة – إلى الطلب من الأمير فيصل (ابن الشريف حسين) الاجتماع بحاييم وايزمان والإنصياع لمطالبه . ولمح سايكس إلى أنه يتوجب على فيصل الذي أظهر تردداً في الاستجابة لمطلبه – أن يتعلم من مصير الإمبراطورية الإسبانية وروسيا القيصرية اللتين اختفتاعن الساحة بفعل النفوذ اليهودي . وفي ذلك كتب سايكس إلى فيصل يقول "صدقني عندما أقول لك بأن هذا العرق المكروه الضعيف ، عالمي وقوي بدرجة لا يمكن القضاء عليه"[85]. ونختم تعليقات المسؤولين البريطانيين عن اليهود وسطوتهم بما نقله توم سيجيف في كتابه على لسان رئيس الوزراء وينستون تشيرتشل القول وهو تحت تأثير الخمور من "أنه سيدعم الصهاينة حتى وإن مارسوا أفعالاً غبية بدرجة رهيبة"[86] .

مقاومة واضطرابات

في مايو عام 1919 نظم عرب فلسطين بالتعاون مع اتحاد المسلم / المسيحي – فرع يافا, اجتماعاً عاماً في سينما الزهور وخرج الاجتماع ببيان يدعم المساواة بين كافة أفراد شعب فلسطين بما فيهم الفلسطينيين اليهود ويعارض الهجرة اليهودية إلى فلسطين . وأعلن المجتمعون في بيانهم بأن الحركة الخاصة بإقامة إسرائيل لا علاقة لها بشريعة موسى وعليه فإن ادعاءات أي أحد بالحقوق الدينية لليهود في أرض فلسطين تفتقر لأي معنى . فالمهم هي "قواشين" ملكية الأرض ، وهذه مسجلة وموثقة في دائرة الأراضي وليس في الكتب المقدسة .

تنامت مقاومة العرب الفلسطينيين للهجرة والاستيطان اليهودي تدريجياً مع مرور السنوات وتحولت من بعض الحالات المتفرقة إلى القيام بإضراب عام ناجح دام ستة أشهر عام 1936 ، تلاه اندلاع انتفاضة عامة سرعان ما تصاعدت إلى ثورة عجزت الإدارة البريطانية والوكالة اليهودية – حكومة ظل يهودية سرية خلال الانتداب البريطاني – عن اخمادها . كانت الوكالة من الناحية الفعلية حكومة داخل حكومة بل كانت هي الحكومة الفعلية في فلسطين الأمر الذي أثبتته الأحداث خلال فترات الصراع.

---

[82] Cited ibid., p. 38
[83] Ibid
[84] Ibid
[85] Cited ibid., p. 111
[86] Cited ibid., p. 397

لعب مهاجر روسي يدعى فلاديمير جابوتنسكي Jabotinsky الذي وصل إلى فلسطين برفقة الجيش البريطاني ، دوراً محورياً في الأحداث التي شهدتها أرض فلسطين خلال سنوات الصراع. كان جابوتنسكي الذي غير اسمه الأول لاحقاً إلى زئييف Ze'ev صحفياً وكاتباً وخطيباً مفوهاً ، وكان حماسه لقضية إسرائيل لا يجاريه في القوة سوى بغضه لبريطانيا لدرجة أثار معها الرعب في قلوب مؤيدي إسرائيل.

في عام 1923 أعلن جابوتنسكي عن قيام الإتحاد العالمي للصهاينة المجددين وحركة الشبيبة التابعة له باسم بيتار Betar . كان المجددون يعيبون على مؤيدي قيام إسرائيل من اليهود اعتدالهم الزائد عن اللزوم ، لتصبح أفكارهم ومواقفهم المتشددة الأساس الذي ٌبني عليه حزب الليكود الإسرائيلي الحالي . اتسمت طروحات جابوتنسكي بالتطرف الشديد لدرجة أنه وصف حزب العمال ذو الميول الإشتراكية بـ "السرطان المتغلغل في الجسم اليهودي والذي تزداد خطورته يوماً عن يوم". مثل هذه المواقف المتشددة لجابوتنسكي دفعت برئيس الوزراء الإسرائيلي (لاحقاً) بن غوريون إلى الدعوة في اجتماع لحزب ماباي الرئيسي في فبراير عام 1933 لـ "عدم الاستهانة بشدة بهذا الخطر الهتلري القائم في الشارع الصهيوني اليهودي"[87] ، بل إن بن غوريون ذهب بعيداً إلى تسمية جابوتنسكي بـ "فلاديمير هتلر" . من الجدير بالذكر هنا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استمرت في الانجراف نحو اليمين لدرجة أصبح يصعب معه التفريق بوضوح بين حكومة أو أخرى هذه الأيام.

قبل عام 1948 ، العام الذي شهد قيام دولة إسرائيل ، شكلت حركة المجددين بقيادة جابوتنسكي عدداً من المنظمات الإرهابية استهدفت بالاغتيال البريطانيين والعرب على حد سواء ، فكانت عمليات مثل نسف فندق الملك داوود في القدس عام 1946 على يد مجموعة تطلق على نفسها اسم الارغون ، جاء استهداف الفندق باعتباره مقراً للقيادة البريطانية . وكان زعماء إسرائيل اللاحقون مثل ميناحيم بيغن واسحق شامير من بين قادة هذه المنظمات ، بل إن بيغن كان أحد "أكثر المطلوبين" على قائمة الإرهاب التي أصدرتها الإدارة البريطانية لفلسطين .

في هذه الأثناء ، كانت المقاومة التي أظهرها عرب فلسطين مستمرة ومعها تصعيد متعاظم في وحشية رد سلطات الاحتلال البريطاني وعمليات اليهود . ففي الثلاثينات ، اندلعت ثورة عرب فلسطين التي تطلبت تحركها بريطانيا بقيادة الجنرال بيرنارد مونتغمري (مونتي Monty) لقمعها. عمدت السلطات البريطانية إلى تشكيل وحدة عمليات خاصة لهذا الغرض في أواخر الثلاثينات ووضعوا على رأسها بن غوريون شخصياً بهدف التعامل مع ثورة الفلسطينيين . نفذت الوحدة عمليات دموية استهدفت أحداها قرية لوبيا العربية في الجليل الأعلى ، وأورد سيجيف وصفاً لها في كتابه "فلسطين واحدة كاملة" بالقول[88] : "تسلل رجال الوحدة إلى داخل القرية في جنح الظلام وهم يضعون في أرجلهم أحذية تنس الرياضية توخياً لعدم إصدار أي صوت ، وحرصوا على سكب مادة الكاز على الأرض خلفهم لإعاقة تتبع الكلاب لآثارهم . وما إن أصبحوا داخل القرية حتى وقع اختيارهم على منزل يشع منه الضوء . طلّوا من النافذة ليجدوا ثلاثة رجال وامرأتان جالسين حول جثة مسجاة على الأرض . أطلق المهاجمون نيران بنادقهم من النافذة وكان من بينهم المدعو ألون Allon الذي أصبح قائداً عسكرياً مشهوراً ونائباً لرئيس الوزراء لاحقاً . اكتشف المهاجمون وجود أطفال

[87] Cited in Stephen P. Meyer, "Moses Mendelssohn, David Ben Gurion and the Peace Process: A Lesson in Statecraft," in Executive Intelligence Review Special Report, *Who is Sparking a Religious War in the Middle East?,* December 2000
[88] See Segev, *One Palestine, Complete*, p. 386

في المنزل ، ومع ذلك طال رصاصهم الجميع . كانت النتيجة مقتل رجلان وامرأة واصابة امرأة وثلاثة أطفال منهم طفل في الثانية من عمره وفتاة في العاشرة".

بعد أن عجزوا عن كبح جماح الغضب العربي ، أرسل البريطانيون إلى فلسطين كبير الخبراء في مكافحة الإرهاب السير شارلز تيغارت Sir Charles Tegart ومعه قوة من 25 ألف جندي وشرطي ، فيما اعتبرت أكبر قوة عسكرية تغادر الأراضي البريطانية منذ الحرب العالمية الأولى. وبدءاً من خريف 1937 أخذت قوات الاحتلال البريطاني في تطبيق حملة قاسية من القمع بحق العرب الفلسطينيين بما فيها اقامة محاكم عسكرية تصدر أحكاماً ميدانية سريعة . ومنذ بداية 1938 إلى نهاية 1939 كانت أحكام الإعدام تتوالى بمعدلات عالية وصلت إلى 30 حالة اعدام في الشهر الواحد.

في غضون ذلك شهدت فلسطين ظهور العديد من الجماعات المتطرفة المؤيدة لليهود . منها الجماعة التي شكلها شارلز وينغيت Charles Wingate ، ضابط الاستخبارات البريطاني الذي شكل جيشاً سرياً اطلق عليه اسم :" سرايا الليل الخاصة" وتركزت عملياته في منطقة الجليل ، بالإضافة إلى قيام هذه العصابة بمهمة اخرى هي تأمين الحماية لخط النفط العراقي الواصل إلى حيفا والسياج الأمني الجديد الذي أقامه تيغارت لمنع عبور المقاتلين العرب القادمين من سوريا سواء لدعم الثوار الفلسطينيين أو لتخريب خط شركة نفط العراق الذي يحمل الصادرات النفطية من حقول كركوك إلى حيفا.

عقيدة جيش إسرائيل القتالية

يستذكر صهيون كوهين ، عضر سرايا وينغيت ، ما كان يحصل خلال عمليات المجموعة بالقول بأنه بعد استهداف احدى القرى الفلسطينية للعملية التالية ، تدخل القوة إلى القرية فجراً ، وبعد جمع كافة الرجال واجبارهم على الاصطفاف ووجوههم إلى الحائط وأيديهم خلف ظهورهم ، ينطق وينغيت ومساعديه الإنجليز بالعقوبة المناسبة لأنه كان حريصاً على عدم وضع اليهود في الواجهة خوفاً من "اثارة المزيد من نقمة العرب عليهم" . تتراوح العقوبة بين الجلد واذلال رجال القرية بإجبارهم على تمريغ وجوههم بالتراب والنفط والقتل أحياناً . ففي قرية حطين ، جمعت القوة عشرة رجال وبعد تعريضهم لأقصى درجات الإهانة تم اطلاق النار عليهم وقتلهم . وبالطبع فقد كانت الوكالة اليهودية في فلسطين تتكفل بتمويل أنشطة سرايا الليل الخاصة كما يوثق الكاتب الإسرائيلي توم سيجيف .

حظي وينغيت واساليبه في التعامل مع العرب الفلسطينيين بالكثير من الإعجاب في بعض الدوائر التي تعاملت معه كبطل. . ويحمل بيان تكريمي أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية حول مناقب وينغيت بعد سنوات من وفاته ، ما يعكس الإحترام الذي كان يحظى به المذكور في نظر اليهود. ومما جاء في البيان المذكور القول " كانت تعاليم اوردي شارلز وينغيت وشخصيته وقيادته بمثابة حجر زاوية في نظر قادة الهاجانا Haganah (منظمة عسكرية شكلت الأساس الذي قام عليه الجيش الإسرائيلي) ، وترك تأثيراً واضح المعالم على العقيدة القتالية لقوات الدفاع الإسرائيلية" [89].

مونتغومري في فلسطين

برز دور الجنرال مونتغمري Montgomery على مسرح المواجهة على أرض فلسطين في نوفمبر 1938 عندما لجأت إليه الحكومة البريطانية كخيار مثالي لإخماد

[89] Cited ibid., p. 430

ثورة الفلسطينيين . وصل مونتغمري إلى فلسطين وفي ذهنه شيء واحد وهو استخدام أقسى الإجراءات الممكنة لسحق التمرد الذي لم يكن في نظره تعبيراً لحركة وطنية عفوية بل حرباً يشنها العرب على القوات البريطانية. وهنا يقول الكاتب والمؤرخ الإسرائيلي توم سيجيف "أعطى رجاله أوامر في غاية البساطة حول كيفية التعامل مع المتمردين : اقتلوهم" . مثل هذه العقيدة لا تزال قائمة حتى اليوم ، ولكنها بعد سبعين سنة من ممارستها بقسوة لم تستطع أن تهزم أهل فلسطين ، كما يجب التنبيه بأن العقيدة القتالية والأساليب المتبعة في القرن الواحد والعشرين من الجيش الإسرائيلي لقمع الإنتفاضات المتتالية تتبع نفس العقيدة التي ورثها عن شارلز وينغيت ، ونفس الأساليب التي اتبعها مونتغومري والتي قمعت الإنتفاضة الفلسطينية في الثلاثينات من القرن الماضي ... ولكن إلى حين ....

كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وليدة لسياسة "تهجير" محسوبة وجدت طريقها للتنفيذ مع اعلان قيام دولة إسرائيل . وفي هذا الشأن يقول روبرت فريدمان Robert Friedman في كتابه المعنون "المتحمسون لصهيون": "على مدار سنوات عديدة وبن غوريون يفكر في تهجير العرب لإفساح المجال لقيام دولة يهودية . وفي هذا كتب إلى ابنه أموس Amos بتاريخ 5 اكتوبر 1937 يقول : علينا طرد العرب والحلول محلهم ... وإذا كان لا بد من استخدام القوة – ليس لطرد العرب من النقب وشرق الأردن ، بل لضمان حقنا في الاستطيان في هذه الأماكن – فإننا نملك مثل هذه القوة".

ومن جانبه كان جابوتنسكي يفضل دولة يهودية "نقية" بدون العرب الفلسطينيين، وقد أعرب عن مثل هذا التفكير في رسالة لأحد اتباعه في نوفمبر 1939 بالقول "علينا الطلب من اليهود الأمريكيين جمع نصف مليار دولار لتوطين العرب الفلسطينيين في العراق والسعودية ... ليس هناك من خيار ... على العرب أن يرحلوا لإفساح المجال لليهود في أرض إسرائيل".

قيام إسرائيل

بدأ النفوذ البريطاني عملية تراجع مطرد ليفسح المجال أمام دور أمريكي متعاظم في المنطقة .

بعد الحرب العالمية الثانية استمر تفكير الحكومة الأمريكية في التركيز على القضية الفلسطينية ، أو بالأحرى مسألة اقامة إسرائيل . رتب الرئيس فرانكلين روزفلت لإجتماع مع الملك عبد العزيز آل سعود على متن المدمرة يو. اس. اس. كوينسي ، وفي ذهنه قضيتان : النفط وفلسطين . تحدث روزفلت للملك مطولاً عن معاناة اليهود الرهيبة على يد هتلر مؤكداً له عن التزامه بإيجاد حل لمشكلتهم . رد الملك بالقول بأنه متفهم ومتعاطف مع معاناة اليهود إلاّ أنه يتساءل عن السبب الذي يدعو العرب والفلسطينيين إلى دفع ثمن بربرة الأوروبيين . ومما جاء على لسان الملك القول "اعطوهم (الشعب اليهودي) ونسلهم أفضل أراضي وبيوت الألمان الذين قمعوهم" [90].

في عام 1947 كانت الحكومة البريطانية قد فشلت في ايجاد حل للقضية الفلسطينية طبقاً لما أعلنه وزير الخارجية ايرنست بيفين Ernest Bevin أمام مجلس العموم ، الذي أضاف بأنه ولهذا السبب قررت لندن احالة المسألة إلى الأمم المتحدة . وفي نوفمبر من العام المذكور صوتت الأمم المتحدة لصالح قرار تقسيم فلسطين وانشاء دولتين على أراضيها . وفي حين أن بن غوريون أعلن قبوله للقرار إلاّ أن المتشددين أمثال ميناحيم بيغن أدانوا قرار التقسيم لأن المطلوب كان كل فلسطين وليس جزءاً منها.

[90] William A. Eddy, *FDR Meets Ibn Saud* (American Friends of the Middle East, 1954)

الواقع أن الرئيس هاري ترومان وإدارته لعبا دوراً مهماً في تمرير قرار التقسيم في الأمم المتحدة. وفي يوم الجمعة الموافق 14 مايو 1948 أعلن بن غوريون عن "قيام دولة يهودية في فلسطين تحمل اسم إسرائيل" وبعدها ببضعة دقائق كان ترومان أول رئيس دولة في العالم يعترف بالدولة الجديدة.

غير أنه من الانصاف القول بأن الدعم الأمريكي لإسرائيل لم يبدأ في التعاظم ليصل إلى الشكل الأعمى الذي هو عليه حالياً إلاّ في منتصف الستينات. وحتى في ذلك الحين ، فأن إدارتي ايزنهاور وكيندي (وإدارة كارتر لاحقاً) أظهرت قدراً من الشكوك تجاه الممارسات الإسرائيلية ، ولم تظهر خشية في مصارحة الإسرائيليين برايها تجاه السياسات والأفعال الإسرائيلية . غير أنه بينما غلب على عهد كيندي قصر الفترة واتسم عهد كارتر بالضعف ، نجد أن ايزنهاور ، وبشكل خاص ، أظهر أن بإمكان رئيس أمريكي قوي ومحبوب الوقوف في وجه الممارسات الإسرائيلية عند اللزوم بما في ذلك الإقدام على خطوة بحجم قطع المساعدات الأمريكية عنها.

لم تكد تستقر الأمور بالنسبة للدولة الجديدة التي زرعها الاستعمار الغربي في قلب العالم العربي، حتى بدأت التصرف بعدوانية تجاه جاراتها وتجاه الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة . وخلال الفترة من 1953 – 1961 ، أقدمت إسرائيل على عدوانين رئيسيين الأول في عام 1953 عندما حاولت سراً تحويل مياه نهر الأردن ، والثاني عام 1956 عندما انضمت إلى بريطانيا وفرنسا في شن هجوم على مصر للإطاحة بعبد الناصر بعد اقدامه على تأميم قناة السويس فيما اعتبر تحدياً لها وللقوى الغربية بشكل عام . وفي كلتا المناسبتين ، صدر عن الرئيس ايزنهاور ما يحمل استياءً أمريكياً ملحوظاً من خلال قطع المساعدات الأمريكية لإسرائيل مؤقتاً، وذلك في خطوة لا يمكن التفكير به هذه الأيام.

في الحالة الأولى ، كانت خطة إسرائيل السرية لتحويل مياه نهر الأردن تقوم على استخدام قرية بنات يعقوب الفلسطينية كمكان للمشروع الذي ستنقل منه مياه وادي الأردن إلى وسط إسرائيل وصحراء النقب . لم تكن الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة ولا حتى الفلسطينيين الذين يقطنون المنطقة على دراية بالخطط الإسرائيلية . وكان الرئيس ايزنهاور قد عرض في وقت سابق تنفيذ خطة مياه اقليمية برعاية أمريكية وقد حصل الرئيس الأمريكي على وعد إسرائيلي بالتعاون ، إلاّ أن إسرائيل كان لها تحرك سري مغاير يقوم على الرغبة بالسيطرة الكاملة على تدفق المياه في المنطقة بعيداً عن تعهداتها للأمريكيين ، كانت النتيجة انفجار نزاع حول السيطرة على المناطق الفلسطينية المتاخمة لقرية بنات يعقوب.

أدرك ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس أن اسرائيل خدعتهما بشكل فاضح ، فكان القرار الخاص بالامتناع عن دفع 26 مليون دولار لإسرائيل بموجب قانون الأمن المشترك وتعليق المساعدات الاقتصادية بانتظار تعاون إسرائيل مع المراقبين الدوليين . كما وجه ايزنهاور تعليمات لوزارة الخزانة لإعداد أمر تنفيذي يقضي بحرمان التبرعات التي تنهال على المنظمات المؤيدة لإسرائيل داخل أمريكا من وضع الاعفاء الضريبي . يجدر التأكيد مجدداً على أن مثل هذه الخطوات التي اتخذها ايزنهاور أمر لا يمكن تصوره في ظل المناخ السائد حالياً والذي تعتبر أمريكا نفسها الحامية الفعلية لإسرائيل الظالمة أو المظلومة بعيداً عن أي تساؤلات أو شكوك.

بتاريخ 26 اغسطس 1955 تحدث جون فوستر دالاس أمام الكونغرس عن امكانية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، إلاّ أنه اقترح على الكونغرس الموافقة على تخصيص

قرض دولي لتمويل توطين أو اعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم . كما أن القرض كان سيستخدم في المساعدة على تطوير مشاريع المياه اللازمة لتمكين اللاجئين من استصلاح أراضيهم الزراعية . جاءت كلمة دالاس في الكونغرس لتثير غضب الإسرائيليين لأنه تطرق فيها لإحتمال اجراء تعديلات على الحدود . ومع ذلك عمد ايزنهاور إلى التأكيد على موقف دالاس في بيان رسمي أصدره بتاريخ 6 نوفمبر . وهنا أدركت إسرائيل بوضوح بأنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على الدعم الأمريكي فيما يتعلق بمحاولاتها الحثيثة لتوسيع حدودها ، فكان أن قرر الإسرائيليون التحول إلى القوى الأوروبية ، بريطانيا وفرنسا سعياً للدعم.

أقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس بتاريخ 26 يوليو 1956 مدفوعاً بشعور من تعرض للخداع من قبل الأمريكيين الذين رفضوا تحت ضغوط أصدقاء إسرائيل تمويل بناء سد أسوان الذي كانت بلاده بأمس الحاجة إليه لأغراض الري وتوليد الطاقة . وكان ناصر قد تلقى انطباعاً من ايزنهاور ووكالة العون الأمريكية بأن الولايات المتحدة ستتجاوب مع الطلب المصري . غير أن أصدقاء إسرائيل في أمريكا نشطوا في الضغط على لجنة المخصصات في الكونغرس للاعتراض على تمويل السد العالي ، وفي 16 يوليو 1956 جاء الرد رسمياً بالرفض. كان رد عبد الناصر السيطرة على القناة وتأميم شركة قناة السويس للحصول على الموارد اللازمة لتمويل بناء السد.

بتاريخ 29 اكتوبر 1956 ، هاجمت إسرائيل مصر وتقدمت قواتها باتجاه قناة السويس . وبعدها بيومين غزت القوات البريطانية والفرنسية مصر واحتلت منطقة القناة ، إلاّ أن ضغوطاً متعاظمة من قبل ايزنهاور ودالاس والأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد بالإضافة إلى تهديدات سوفياتية بالتدخل أوقفت العداون البريطاني الفرنسي ، إلاّ أن إسرائيل استمرت في احتلالها لخليج العقبة وقطاع غزة في تحد لقرار مجلس الأمن ، الأمر الذي دفع بالرئيس ايزنهاور لمخاطبة وزير خارجيته دالاس قائلاً "فوستر ... أبلغهم بأننا سنطبق العقوبات وسنتوجه للأمم المتحدة وسنلجأ إلى كل ما هو متاح لوضع حد لهذا الشيء" [91]. وبدوره أدان الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد إسرائيل صراحة لممارساتها بحق الفلسطينيين . الملاحظ أن همرشولد مات بعد ذلك في ظروف غامضة.

منذ خروج ايزنهاور من البيت الأبيض ، لم يجرؤ أي رئيس أمريكي الاعتراض العلني على المصالح الاستراتيجية لإسرائيل ، بل إن السياسة الخارجية الأمريكية تحولت في عهد الرئيس جورج دبليو بوش إلى مطية لترويج سياسات اليمين الإسرائيلي في العالم وفوق ذلك فإن بوش تبنى فعلياً رؤى اليمين المتشدد في إسرائيل [92].

كيندي ، إسرائيل والقنبلة النووية

لم يكن جون . اف. كيندي أقل تشككاً تجاه إسرائيل من ايزنهاور وإن اختلفت الأسباب في حالة موقف كيندي من الدولة العبرية . ففي سنوات ما بعد ايزنهاور تحولت الرغبة في امتلاك القنبلة النووية إلى سمة أساسية لتاريخ إسرائيل في هذه المرحلة . كان موقف كيندي يرى بأن على حكومة إسرائيل التخلي عن حلمها النووي ، إلاّ أن فوزه في الانتخابات بفارق ضئيل أجبره على انتهاج سياسة أكثر حذراً من ايزنهاور القوي وصاحب الشعبية الكبيرة . لم يقدر لكيندي العيش ليرى ثمرة جهوده في منع إسرائيل من امتلاك القنبلة ، وخلفه جونسون في البيت الأبيض الذي لم يكتفي بمنح إسرائيل

[91] Cited in Salvador Astucia, *The Opium Lords: Israel, The Golden Triangle, and the Kennedy Assassination* (Dsharpwriter, 2002). Available at www.jfkmonteal.com
[92] Ibid

المساعدات الخارجية السخية والدعم السياسي بل زودها بأنظمة الأسلحة المتطورة مع عدم بذل أي جهد للضغط عليها للتخلي عن خططها النووية.

في كتابه الموثق المثير "إسرائيل والقنبلة" [93] أكد الأستاذ الجامعي الإسرائيلي أفنر كوهين Avner Cohen على الصدع الذي أصاب العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في عهد كيندي بسبب مشروع القنبلة الإسرائيلية . جاء كتاب كوهين كاشفاً للحقائق بدرجة كبيرة إلى حد دفع بجريدة هآرتز Ha'aretz الإسرائيلية الواسعة الإنتشار إلى وصف ما جاء بالكتاب بأنه "يستدعي اعادة كتابة تاريخ إسرائيل بالكامل" . يقول كوهين في كتابه :
"في الخامس من يوليو ، أي بعد أقل من مرور عشرة أيام على تولي ليفي ايشكول Levi Eshkol رئاسة الحكومة ، قام السفير الأمريكي باربور Barbour بتسليمه رسالة من ثلاث صفحات ، من الرئيس جون كيندي ... كانت رسالة شديدة اللهجة لم يخاطب بها رئيس أمريكي رئيس حكومة إسرائيلية منذ رسالة ايزنهاور إلى بن غوريون خلال أزمة السويس عام 1956. أبلغ كيندي ايشكول بأن الإلتزام والدعم الأمريكي "قد يتعرض للخطر الشديد" إذا لم تعمد إسرائيل إلى السماح للولايات المتحدة بالحصول على "معلومات موثوقة" حول الجهود الإسرائيلية في المجال النووي . وتضمنت رسالة كيندي مطالب محدودة حول فتح مفاعل ديمونة أمام المفتشين. وفي ظل حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً في بناء المفاعل, وغياب أي خرق للقانون الدولي أو أي اتفاقيات مبرمة مع إسرائيل بهذا الشأن ، فإن مطالب كيندي كانت غير مسبوقة ... بل إنها جاءت أقرب إلى انذار أمريكي فعلي".

يذكر أن المصدر الذي أستقى منه افنز كوهين معلوماته هو أرشيف دولة إسرائيل في القدس حيث يحتفظ بالنسخة الأصلية من رسالة كيندي المذكورة.

وطبقاً لما تكشف في كتاب أفنر من معلومات مثيرة موثقة ، فإن الدوائر السياسية والعلمية المصغرة في إسرائيل شهدت خلال الفترة 1955 – 1957 اندلاع سلسلة من الجدل الساخن حول جدوى ومدى الرغبة في متابعة الخيار النووي . ومنها القول بأن الولايات المتحدة "لم تكتشف" ديمونة إلاّ عام 1960 أي بعد ثلاث سنوات من انطلاقة المشروع الذي جاء ثمرة جهود شيمون بيريز التي بدأها عام 1957 بدعم فرنسي كبير . مثل هذا التأخير في معرفة واشنطن بالمشروع النووي الإسرائيلي شكل في الواقع أحد أسوأ حالات الفشل التي عانت منها الاستخبارات الأمريكية في تاريخها.

ويكشف أفنر في كتابه النقاب عن أن كيندي كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي بذل جهوداً جادة لعرقلة المشروع النووي الإسرائيلي ، وأوحى إلى أن استقالة بن غوريون عام 1963 ربما كانت في جزء منها وليدة الضغط الذي مارسه عليه كيندي وقتها بشأن ديمونة.

ويشرح أفنر في كتابه السبب وراء عجز العلماء الأمريكيون الذين أرسلوا للتفتيش على المفاعل ديمونة عن العثور على أي دليل مباشر على أنشطة إسرائيل الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية . كما يكشف الاستاذ الجامعي الإسرائيلي عن أن السي. آي. ايه ، كانت تعتقد ومنذ بداية منتصف الستينات بأن إسرائيل كانت مصممة وماضية قدماً في تطوير أسلحة نووية . ومما أورده أفنر في كتابه أن السي. آي. ايه في أواخر عام 1966 وزعت تقارير داخلية تشير فيها إلى أن إسرائيل أكملت مرحلة تطوير برنامجها النووي ومن أنها لا تحتاج أكثر من بضعة أسابيع لتجميع قنبلة نووية كاملة .

[93] Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (Columbia University Press, 1999)

ولكن يبدو أن أيادٍ داخل الإدارة الأمريكية متمكنة لدرجة أن مثل هذه المعلومات لم تعطي إلى فرق التفتيش الأمريكية التي زارت ديمونة ولم تصل إلى وزارة الخارجية.

وهكذا نجد بأن إسرائيل استكملت مرحلة تطوير مشروعها النووي مع أواخر 1966 إلاّ أن رئيس الوزراء ليفي ايشكول رفض بشدة اعطاء الضوء الأخضر لإجراء أول تجربة نووية لعلمه التام بأن مثل هذه الخطوة ستشكل خرقاً لتفاهمات ضمنية توصل إليها مع الولايات المتحدة.

كما يظهر أفنر أيضاً كيف أنه كان لحرب الأيام الستة عام 1967 بُعدها النووي الهام . فقد تحدثت بعض المصادر الإسرائيلية والأمريكية عن أن إسرائيل طورت أسلحة نووية بدائية قبل الحرب وبأنها امتلكت قنبلتين من هذا النوع بالفعل . ويقول أفنر بأن إسرائيل وضعت هذا السلاح في حالة تشغيل في أواخر مايو . ومع اقتراب ساعة الصفر كان لدى الإسرائيليين جهازين متفجرين من هذا النوع.

جاءت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT عام 1968 لتعد المسرح لأكثر المواجهات المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول القضية النووية والتي حدثت في عهد جونسون ، حيث رسم أفنر كوهين أبعاد هذه المواجهة والتي كان السفير الإسرائيلي في واشنطن اسحق رابين Yitzhak Rabin ومساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وارنكي Paul Warnke اللاعبين الرئيسيين فيها.

شهد عام 1970 ظهور مجموعة جديدة من التفاهمات حول القضية النووية وذلك من خلال سلسلة من اللقاءات بين الرئيس نيكسون ورئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدامائير ، توقفت الولايات المتحدة بعدها عن ممارسة أي ضغوط على إسرائيل لتوقيع المعاهدة ، كما أوقفت واشنطن زيارة مفتشيها لمفاعل ديمونة . وقد لعب مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر دوراً رئيسياً في تشكيل هذه السياسة . وفي المقابل تعهدت إسرائيل بالحفاظ على درجة من التكتم فيما يتعلق ببرنامجها النووي بما في ذلك عدم الإعلان عن تجارب نووية وعدم الاعتراف بوجود البرنامج من الأساس. وبهذه التفاهمات القائمة على أساس :" لا تسأل ... لا تخبر" . لا يزال الغموض يلف البرنامج النووي الإسرائيلي ولا تزال هذه التفاهمات قائمة حتى يومنا هذا.

حرب الأيام الستة

بعد عشرة اعوام من حرب السويس عادت إسرائيل لمهاجمة مصر ولكن لتحقق هذه المرة نجاحاً كبيراً . كان ذلك عام 1967 فيما عرف بحرب الأيام الستة التي اندلعت يوم الخامس من يونيو . كانت أمور كثيرة قد تغيرت خلال هذه الفترة ، حيث غيب الموت أو التقاعد معظم خصوم إسرائيل المتنفذين في الولايات المتحدة . فهذا ايزنهاور وقد تقاعد قبل سنوات ويعاني من مشاكل صحية ، واختفى جون فوستر دالاس عن الساحة حيث توفي بالسرطان عام 1959 . أما داغ همرشولد فلقي مصرعه في طائرة في اقليم كاتانغا – انغولا عام 1961 في حادثة لا يزال يلفها الغموض حتى الآن ، في حين تم اغتيال كيندي كما هو معروف عام 1963 ، ليخلفه صديق وحليف إسرائيل القديم ليندون جونسون على رأس الإدارة الأمريكية.

في يوليو 1965 عين جونسون آرثر غولدبيرغ Arthur Goldberg – مؤيد متعصب لإسرائيل – الذي كان يرأس محكمة العدل العليا في منصب السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة خلفاً لأدلاي ستيفنسون الذي توفي فجأة بنوبة قلبية . في هذا الوقت ، كانت حرب اليمن المشتعلة منذ عام 1962 تعصف بالصف العربي . وبحلول عام 1967 كانت القوات المصرية المتورطة في تلك الحرب منذ خمسة أعوام قد تكبدت

خسائر جسيمة الأمر الذي ترك أثره على قدراتها القتالية وجاهزيتها لأي مواجهة أخرى ، وهي عوامل خدمت الخطط الإسرائيلية إلى حد كبير عندما اندلعت حرب الأيام الستة.

شكلت الحرب وما آلت إليه من نصر ساحق حداً فاصلاً في تاريخ إسرائيل ، حيث حولتها من دولة صغيرة إلى بلد ذو تطلعات استعمارية . فقد وسعت إسرائيل حدودها الجغرافية بصورة كبيرة بعد أن استولت على القدس القديمة وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن ، ومرتفعات الجولان السورية . غير أن رقعة الأرض التي احتلتها إسرائيل لم تكن بدون سكان ، حيث أصبح حوالي مليون عربي اضافي تحت الإحتلال العسكري الإسرائيلي -ارتفع عددهم حالياً 1.75 مليون.

غير أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في هذه المرحلة كانت أعمق مما كان ظاهراً وقتها . وكما يوثق الصحفيان اندرو وليزلي كوكبيرن Andrew and Leslie Cockburn في كتابهما المعنون "الإتصال الخطر" [94] ، فإن إسرائيل كسبت حربها بأكثر من "مساعدة قليلة" من السي. آي. ايه . ومما جاء في الكتاب الوثيقة القول "شنت إسرائيل حرب 1967 بإذن أمريكي بهدف "تحطيم عبد الناصر إلى أشلاء" وعلى حد تعبير أحد مسؤولي الاستخبارات في مجلس الأمن القومي الأمريكي فإن "جيم انغلتون" Jim Angelton والإسرائيليين أمضوا سنة كاملة في وضع خطة حرب 1967. كانت عملية للاستخبارات الأمريكية بهدف النيل من ناصر ". وكان انغلتون, ضابط الاتصال المعين من قبل السي. آي. ايه للتنسيق مع الاستخبارات الإسرائيلية, هوأحد أكثر الشخصيات السرية الأمريكية نفوذاً ونشاطاً في القضايا الاستخباراتية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما القول بأن الحرب نشبت بعد اقلاع الطائرات المصرية لمهاجمة إسرائيل فهو محض كذب وافتراء ويهدف إلى تبرير الضربة الجوية الاستباقية التي قامت بها إسرائيل للقضاء على سلاح الجو المصري كما يقول اندرو وليزلي كوكبيرن . مع دخول الحرب يومها الثاني كان الإسرائيليون قد استولوا على القدس القديمة وبعدها بيومين دخل الجنرال موشيه دايان مرتفعات الجولان السورية . وفي اليوم الرابع للحرب حدث أحد أكثر التطورات غموضاً عندما تعرضت السفينة الحربية الأمريكية يو. اس. اس ليبرتي المبحرة غير بعيد عن ساحل المتوسط لهجوم إسرائيلي سقط خلاله العشرات من البحارة الأمريكيين على متنها . وبالنسبة للعديد من المصادر بما فيها معظم الناجين من بحارة ليبرتي فإن الهجوم الإسرائيلي كان متعمداً ومع ذلك فإن واشنطن التزمت الصمت حيال ما حصل منذ ذلك الحين. وظهرت تقارير عن بعض الناجين والعاملين في مؤسسة NSA للتجسس الأمريكية أن أحد أهداف تدمير Liberty كان طمس حقيقة أن باخرة التجسس هذه قد التقطت إشارات من القيادة الإسرائيلية إلى قائد منصة العريش لإعدام الأسرى المصريين على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

جاءت الحرب حصيلة لتخطيط إسرائيلي مسبق باعتراف المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم . فهذا ميناحيم بيغن ، أحد أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية خلال حرب الأيام الستة ، يعترف في حديث لاحق مع النيويورك تايمز بتاريخ 21 أغسطس 1982 بالقول "في يونيو 1967 كان لدينا خيار . فلم تكن تحركات الجيش المصري في سيناء

[94] Andrew Cockburn and Leslie Cockburn, *Dangerous Liaison: The Inside Story of the US–Israeli Covert Relationship* (HarperCollins, 1991)

توحي بأن ناصر كان يعتزم أو على وشك مهاجمتنا ... غير أننا قررنا مهاجمته" [95] . وبدوره روى اسحق رابين ، رئيس الأركان الإسرائيلي وقتها رواية مشابهة لصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 28 فبراير 1968 وليؤكد قائلاً "لا اعتقد أن ناصر كان يريد الحرب ... فلم تكن الفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء بتاريخ 14 مايو بالقوة الكافية لشن هجوم على إسرائيل ... كان يعرف ذلك وكنا بدورنا نعرف ذلك أيضاً".

باختصار ، نجحت إسرائيل وبالتعاون مع واشنطن في دفع عبد الناصر للإقدام على خطوات دفاعية الأمر الذي أعطى إسرائيل المبرر المطلوب لشن حرب هجومية رئيسية والاستيلاء على مساحة واسعة من أراضي الغير باسم "الدفاع عن النفس".

في هذا السياق تحدث عايزر وايزمان رئيس أركان سلاح الجو الإسرائيلي وقت الحرب ، عن المزاج والوضع السائد في إسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب . ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتز Ha'aretz بتاريخ 20 مارس 1972 ، قال وايزمان وبصراحة بأن حرب 1967 كان لها ما يبررها لأنها مكنت إسرائيل من "الوجود طبقاً للنظام والروح والنوعية التي تجسدها حالياً" [96].

إسرائيل واليمين الأمريكي

جاءت حرب الأيام الستة لتدخل العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية . فحتى عام 1967 كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية تتمحور حول العلاقة مع فرنسا التي كانت المزود الرئيسي لها في مجال الأسلحة والتكنولوجيا العسكيرة والنووية . وبعد الحرب ، بدأت الطاقة الإسرائيلية في التركيز على بناء اسطورة التفوق العسكري وإظهار مدى أهمية وجود إسرائيل كحليف يعتمد عليه في مواجهة المد السوفياتي في المنطقة ، ليبدأ بذلك ما اتضح لاحقاً بأنه أقوى وأكثر التحالفات دماراً في التاريخ المعاصر.

فالتحالف الإسرائيلي الأمريكي كان على درجة من القوة مكنته من تجاوز إدارات إما معادية لإسرائيل نسبياً أو تحت رؤساء غير مفتونين بإسرائيل . فهذا الرئيس نيكسون ، على سبيل المثال, لم يكن صديقاً لإسرائيل كما أظهر في مجالسه الخاصة . ومع ذلك فإن إنشغاله الشديد بفضيحة ووتر غيت جعلته يسلم إدارة الشؤون اليومية وبخاصة في مجال السياسة الخارجية إلى وزير خارجيته هنري كيسنجر ، اليهودي المتحمس لإسرائيل.

وعندما حاول جيمي كارتر بعدها لعب دور الوسيط في التوصل إلى اتفاق للسلام في الشرق الأوسط يتضمن مطالب متواضعة من الجانب العربي بإقامة دولة فلسطينية ، تعرض لهجوم شرس من قبل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وسارع انصار إسرائيل هناك إلى إقامة قاعدة يمينية متطرفة داخل الحزب الجمهوري عرفناها فيما بعد باسم المحافظين الجدد . خلف كارتر المهزوم انتاخبياً صديق مقرب من إسرائيل هو رونالد ريغان الذي كان من أشد المؤمنين بالنبوءة الإنجيلية التي تقول بأن قيام إسرائيل مؤشر على اقتراب المعركة الفاصلة مع الإسلام في نهاية الزمان أو ما يعرف باسم "هرمجدون Armageddon" . وهنا سيكون من الصعب استيعاب سر هذا التحول العنيف في السياسة الخارجية الأمريكية بين ما كان عليه في عهد ايزنهاور في الخمسينات إلى ما أصبح عليه في عهد جورج دبليو بوش ، بدون فهم قاعدة القوة السياسية التي بناها اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة .

---

[95] Menachem Begin, Address at the National Defense College, published in the *New York Times*, August 8, 1982

[96] *Ha'aretz*, March 20, 1972

يتجلى مدى قوة الروابط الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر ما يكون في الدعم الأعمى الذي تحظى به النزعة التوسعية لإسرائيل من قبل المنظمات والطوائف التي تنشط بإسم المسيحية في الولايات المتحدة . فخلف الواجهة الدينية لهذه الجماعات تقبع ماكينة سياسية متصلة بمراكز القوة في كل من واشنطن وتل أبيب.

قد تكون هذه المنظمات مسيحية ، إلاّ أنها تتبع عقيدة مختلفة تماماً عن الرسالة التقليدية التي يبشر بها الكتاب المقدس : المحبة والتسامح. فهؤلاء يبشرون بالحروب وينشرون الكراهية وينتسبون إلى نظام عقائدي متطرف هو أقرب إلى ذلك الذي حكم تصرفات الصليبيين في القرن الثاني عشر منه إلى المسيحيين المعاصرين . وكما أوضحنا في بداية هذا الفصل فإن معتقدات اتباع المنظمات هذه تتطابق في كثير من الأحيان مع العقيدة اليهودية التي ترى في استيطان اليهود لفلسطين شرطاً أساسياً لعودة السيد المسيح .

ويظهر هذا التيار المزدوج – المعادي للإسلام والمناصر لإسرائيل – أكثر ما يكون وضوحاً في التصريحات الصادرة عن أقطاب اليمين المسيحي في الولايات المتحدة . ففي أعقاب هجمات 11 سبتمبر ، شن القس البروتستنتي المتعصب بات روبرتسون Pat Robertson هجوماً شديداً ومطولاً على المسلمين واصفاً إياهم بأنهم "أسوأ من النازيين" [97] . وفي نوفمبر 2002 قال روبرتسون من خلال "الشبكة الإذاعية المسيحية" التي يديرها "لا شك في أن هتلر كان سيئاً إلاّ أن ما يريد المسلمون فعله باليهود هو شيء أسوأ من ذلك". وبالرغم من موجة الاحتجاجات على مثل هذا القول الصادر عن رجل دين بوزن روبرتسون ، إلاّ أن المذكور رفض سحب تعليقاته المهينة بحق المسلمين ، وزاد بتشبيه القرآن الكريم بكتاب كفاحي لهتلر باعتباره أقرب إلى خطة للسيطرة على العالم [98].

وهناك المدعو جيري فاينس Jerry Vines ، الرئيس السابق للكنيسة المعمدانية الذي نعت رسول الإسلام بأبشع الأوصاف التي يمكن تخيلها [99] ، وذلك ضمن حملة لإثارة مشاعر الرأي العام الأمريكي وتأجيج الكراهية للعالم الإسلامي في توقيت في غاية الحساسية وصولاً إلى دعم ما عرف بحرب بوش على الإرهاب.

وأما القس فرانكلين غراهام Franklin Graham الذي يترأس منظمة خيرية عالمية مفترضة تدعى المحفظة السامرية Samaritan Purse ، كما أنه مستشار ديني مقرب من الرئيس جورج دبليو بوش ، فقد حصل عام 2003 على تصريح من قوات الإحتلال الأمريكية للقيام بأنشطة تبشيرية في العراق من النوع المعادي للإسلام وبهدف اجتذاب أتباع جدد للمسيحية [100] .

---

[97] Statement by Pat Robertson on the television programme *The 700 Club*, Christian Broadcasting Network, November 14, 2002

[98] *The 700 Club*, Christian Broadcasting Network, April 24, 2006

[99] In a speech at the Southern Baptist Convention Annual Meeting, St Louis, Missouri, June 11, 2002, Vines stated that "Islam was founded by Muhammad, a demon-possessed pedophile who had 12 wives, and his last one was a 9-year old girl," cited in *Biblical Recorder*, June 14, 2002

[100] Grace Halsell, *Forcing God's Hand: Why Millions Pray for a Quick Rapture – and Destruction of Planet Earth* (Crossroads International Publishing, 1999). See also Daniel Akin, "Christian Leaders Urge 'Biblical' Vote for Bush," WorldNetDaily.com, October 10, 2004. BarbaraTuchman, *Bible and Sword* (Ballantine Books, 1984); Donald Wagner, "Christian Zionists, Israel and the 'Second Coming'," *The Daily Star*, October 9, 2003

غير أن بداية التقارب وبناء علاقات قوية بين اليمين الإنجيلي المتشدد واللوبي المناصر لإسرائيل في الولايات المتحدة سبق 11 سبتمبر بكثير . ففي عام 1977 وبعد أن أدركت حكومة الليكود الإسرائيلية بزعامة ميناحيم بيغن بأن الرئيس الأمريكي كارتر جاد في الحديث عن حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك حقهم في إقادمة دولتهم الخاصة بهم ، بدأ الليكود وحلفاءهم من "المحافظين الجدد" في الولايات المتحدة البحث عن الدعم في مكان آخر ووجدوه فيما يعرفون الآن بالمسيحيين الصهاينة الذين تتركز مفاهيمهم الدينية بدولة إسرائيل ، فهؤلاء يرون في قيام إسرائيل تحقيقاً لنبوءة الإنجيل.

في تلك السنة بدأت الإستخبارات الإسرائيلية بإشراف يونا مالاكي Yona Malachy الأستاذ بالجامعة العبرية_ القدس إعداد سجل للمنظمات المسيحية في الولايات المتحدة وتصنيفها طبقاً لرؤيتها الدينية تجاه وجود إسرائيل كدولة. وفي عام 1978 اعد مالاكي تقريره بهذا الشأن تحت عنوان: الأصولية الأميركية وإسرائيل: علاقة الكنائس الأصولية بالصهيونية ودولة إسرائيل [101].

بعد ذلك التقرير بدأ زعماء الليكود بمغازلة أقطاب اليمين المسيحي المتشدد فأهدوا إلى بعضهم الطائرات الشخصية ، ووثقوا علاقتهم به ، وأصبحوا من زوار "دعاء الإفطار من أجل إسرائيل" وكبرت دائرتهم لتشمل اقبال فولويل وروبرتسون ورينهولد ، وتم توسيع دائرة اهتماماتهم من التأييد الأعمى لإسرائيل للكراهية العمياء للإسلام والمسلمين ، فهذا روي أ. رينهولد Roy A. Reinhold الذي كتب في 5 فبراير 2003 مقالاً يروي فيه ما حدث له مع الرب بشأن الحرب مع العراق . ومما جاء في مقالة روي الذي نشر تحت عنوان "هل يجب أن نذهب للحرب مع العراق؟ " القول : "هناك العديد ممن يتساءلون عما إذا كانت المواجهة المقبلة مع العراق – من قبل الولايات المتحدة والدول الحليفة – لها ما يبررها وما إذا كانت الشيء الصواب الذي يمكن الإقدام عليه ؟ في يوم السبت الموافق 1 فبراير 2003 رفعت يدي إلى السماء وبدأت الصلاة وعندها تجلى لي الرب محدثاً ... أردت أن أعرف ما إذا كانت مشيئة الله الأب أن نذهب إلى الحرب أو لا نذهب ... قال لي الرب " أقول لكم اذهبوا للحرب مع العراق". وأضاف القس رينهولد قائلاً "دونت ما حصل لي مع الرب على الألواح . أدرك بأن الجميع يود معرفة مبررات الله من وراء الأمر بخوض الحرب . مثل هذا التساؤل لم يخطر لي على بال لأنني شخصياً قبلت توجيهات الله بدون نقاش" .

حافة هرمجدون *Armagedon*

سيسجل التاريخ أن الحرب العالمية الجديدة ستكون من نتاج الأجندة البعيدة المدى للوبي البروتستنتي المناصر لإسرائيل ، هذا إن لم تكن هذه الحرب قد بدأت بالفعل مع هجمات 11 سبتمبر وما يسمى بالحرب على الإرهاب . فإلى جانب رجال الدين الأمريكيين الحالين المعروفين بأفكارهم وطروحاتهم المتطرفة مثل جيري فالويل وبات روبرتسون برز في السبعينات عدد آخر من القساوسة المزيفين ممن نجحوا في اجتذاب الكثير من الأتباع ، ومن هؤلاء هال ليندسي Hal Lindsey الذي تنبأ في سلسلة رواياته الدينية بقرب نهاية الحضارة في معركة هرمجدون في إسرائيل . تبين أخيراً بأن معظم هؤلاء بما فيهم فالويل وروبرتسون الأشد عداءً للإسلام ، يرتبطون باليمين الإسرائيلي ، بل إن البعض منهم لهم ارتباطات مع السي . آي . ايه ولكنهم يشتركون جميعاً في رؤيتهم الغريبة الغامضة.

---

[101] Yona Malachy, *American Fundamentalism and Israel: The Relation of Fundamentalist Churches and the State of Israel* (Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University of Jerusalem, 1978)

وفي هذا الشأن يبرز اسم الصحفية غريس هالسيل Grace Halsell التي ترعرعت في تكساس – الأرض التي أفرزت الأصولية المسيحية وجورج دبليو بوش – غير أن هالسيل وعلى عكس بوش لم تتأثر بهذا التيار الديني اليميني. بل على العكس من ذلك ، فبعد سنوات من العمل في البيت الأبيض ككاتبة خطب للرئيس التكساسي ليندون جونسون ، كرست بقية حياتها كصحفية تحظى بالإحترام لكشف العلاقات الخطيرة التي جمعت بين فالويل وغيره من رموز المسيحيين الصهاينة باليمين الإسرائيلي.

وفي محاولتها سبر أبعاد الظاهرة الجديدة التي أخذت في الانتشار السريع عبر الولايات المتحدة ، قررت هالسيل السفر إلى إسرائيل برفقة مجموعة من المسيحيين الصهاينة بقيادة القس فالويل . وفي وصف ما حصل هناك قالت الصحفية هالسيل "دفعتني غريزة البحث والتفكير فيما شاهدته للتساؤل : لماذا يصلي مسيحي مؤمن مثل جيري فالويل لنهاية سريعة للعالم ؟ هل يترتب علينا تدمير هذا العالم كلياً من أجل الولوج إلى فردوس جديد وأرض جديدة؟" [102]. جاءت الإجابات التي حصلت عليها هالسيل مثيرة للكثير من القلق.

اكتشفت هالسيل بأن القس فالويل أصبح صديقاً مقرباً لليمين الإسرائيلي . كما واسترعى انتباه الصحفيةحقيقة مثيرة للاستغراب وهي أن الجولة الدينية التي حملتها مع المجموعة الزائرة إلى الأراضي المقدسة كانت تتركز أكثر ما يكون على المواقع الإسرائيلية بدلاً من المواقع المسيحية خاصة وأن جولة فالويل ومن معه كانت بتنظيم إسرائيلي وبرفقة مرشدين إسرائيليين . وبالإضافة لذلك فقد عاد فالويل من إسرائيل ومعه هدية قيمة قدمتها له الحكومة الإسرائيلية وكانت عبارة عن طائرة خاصة من طراز ليير Lear للتسهيل عليه في جولاته الدعائية لها عبر الولايات المتحدة.

يؤمن القس فالويل واتباعه من الأصوليين بأن "إرادة الله" هي التي أملت على إسرائيل التحرك لتوسيع رقعة هيمنتها في الشرق الأوسط باعتبار أن ذلك سيعجل من "يوم الحساب النهائي" كما ينص عليه الإنجيل ، عندما يكتب للمؤمنين النجاة فيما يكون مصير غيرهم الهلاك ، وذلك في معركة تواجه فيها قوى الخير قوى الشر طبقاً لما يعتقد به فالويل وأصدقائه.

أجرت هالسيل مقابلات مع عدد من الأمريكيين المشاركين في الحملة الرامية للتعجيل بوقوع هرمجدون ، ومن هؤلاء رجل الأعمال النشط في القطاع النفطي تيري رزنهوفر من اوكلاهوما ويعتبر من المسيحيين الصهاينة ، وكان مقرباً من البيت الأبيض في عهد ريغان . تحدث رزنهوفر بصراحة متناهية حول معتقداته حيث أشار إلى أنه يشارك في تمويل أناس في إسرائيل ممن يحاولون اعادة بناء هيكل سليمان أو ما يعرف أيضاً بالهيكل الثالث الذي يعتقد اليهود بأنه كان قائماً مكان أحد أكثر الأماكن قدسية لدى المسلمين حالياً وهو المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

في عام 1985 ، كان رزنهوفر يرأس المنتدى الأمريكي للتعاون اليهودي المسيحي إلى جانب مدير المنتدى دووغ كريغر Doug Kreiger والحاخام الأمريكي ديفيد بن عامي ، الصديق المقرب من اريل شارون . كما تولى رزنهوفر رئاسة "مؤسسة هيكل القدس" ، وهي جماعة تنشط في سبيل هدف وحيد وهو اعادة بناء الهيكل على انقاض الموقع الإسلامي الحالي.

[102] Halsell, *Forcing God's Hand*

وقع اختيار روزنهوفر على المدعو ستانلي غولدفوت Stanley Goldfoot لمنصب السكرتير الدولي لمؤسسة هيكل القدس ، علماً بأن غولدفوت هذا هو عضو سابق في عصابة شتيرن أو عصابة ليهي الإرهابية السرية التي سبق لبن غوريون وأن وصفها بالنازية . وطبقاً لصحيفة دافار الإسرائيلية فإن غولدفوت هو الذي زرع القنبلة التي قتلت حوالي مئة بريطاني في عملية تفجير فندق الملك داوود في القدس في يوليو 1946 . وفي مقابلته مع هالسيل ، تحدث روزنهوفر عن غولدفوت بكثير من الاعتزاز بالقول "إنه ارهابي شرعي صلب ويملك المؤهلات اللازمة لإعداد الموقع لبناء الهيكل". أما إسرائيل ميدا Yisrael Meida الذي يعمل نائباً لغولدفوت في مؤسسة هيكل القدس ، فقال للصحفية هالسيل "من يسيطر على جبل الهيكل يسيطر على القدس ... ومن يسيطر على القدس يسيطر على أرض إسرائيل".

في عام 1989 أعلنت نشرة إسرائيلية وردت في الموقع الإلكتروني المسمى "صوت جبل الهيكل" عن أن الهدف الإسرائيلي في النهاية هو "تحرير" المواقع الإسلامية حول الأقصى وبناء الهيكل اليهودي على الموقع . وجاء في النشرة القول "حان الوقت المناسب لكي يبنى الهيكل". وطالب معدو النشرة الحكومة الإسرائيلية بوضع حد للاحتلال الإسلامي الوثني للأراضي التي يقام عليها المسجد.

في سبتمبر 2000 قاد شارون مجموعة كبيرة من الإسرائيليين تحت حماية البوليس في زيارة استفزازية مقصودة إلى المسجد الأقصى مما أشعل شرارة الانتفاضة الثانية . وكان أصدقاء شارون وقتها منهمكين في نشاط سري لشق نفق تحت الأقصى قيل بأنه سيستخدم في تفجير الموقع في الوقت المناسب.

وكان الراحل د. عيسى نخلة ، وهو عربي مسيحي ومستشار سابق للوفد الفلسطيني لدى الأمم المتحدة قد سبق وحذر من "مؤامرة إجرامية" يحيكها المسيحيون الصهاينة والإرهابيون من أنصار إسرائيل لتدمير المسجد الأقصى [103] . وأكد د. نخلة على أن الإرهابيين ينتمون إلى مؤسسة هيكل القدس وأضاف بأن المشاريع المقترحة لهذه الجماعة كما وردت في منشوراتها تتحدث عن "استعدادات قائمة لإشادة الهيكل الثالث في القدس ...".

ومما جاء في تقرير خاص أعده د. نخلة بهذا الشأن القول بأن من بين القائمين على مؤامرة "جبل الهيكل" شخص أصبح من أبرز مجموعة المحافظين الجدد المحيطة بـ جورج دبليو بوش هو مايكل ليدين Michael Ledeen المقرب من كارل روف المستشار السياسي للرئيس الأميركي . وطبقاً للدكتور نخلة فإن ليدين وزوجته نشرا مقالة في صحيفة نيو ريببلك The New Republic بتاريخ 18 يونيو 1984 تحت عنوان : ما هو القاسم المشترك بين الأصوليين المسيحيين واليهود ؟ إنها مؤامرة جبل الهيكل.

دور الدين

حافظ أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة على نفس السياق من التعامل مع الرؤساء المتعاقبين على البيت الأبيض بما في ذلك بوش الأب وكلينتون . فعندما حاول بوش الأب التدخل لكبح سياسة التوسع الإسرائيلي من خلال فرض قيود على ضمانات ائتمانية بقيمة 10 مليار دولار ، تحرك اللوبي اليهودي لضمان هزيمته أمام كلينتون عام 1992.

---

[103] Issa Nakhleh, *Encyclopedia of the Palestine Problem.* Available at www.palestine-encyclopedia.com

وبدورها كانت إدارة كلينتون تزخر بأصدقاء إسرائيل ومن ضمنهم السفير الأمريكي لدى إسرائيل مارتن انديك Martin Indyk . ومع ذلك فإن كلينتون وجد نفسه عرضة لهجوم شرس من اللوبي اليهودي في المرات القليلة التي حاول فيها التصرف ببعض الاستقلالية عن المصالح الإسرائيلية ، حيث انبرى أصدقاء إسرائيل من أهل اليمين المسيحي في الكونغرس وحليفهم المحقق الخاص كينيث ستار إلى شن هجوم على كلينتون وتحريك عملية سحب الثقة منه كرئيس للبلاد عام 1998 على خلفية علاقته بمونيكا لوينسكي المتدربة اليهودية في البيت الأبيض.

غير أن اللحظة الحاسمة في مسيرة اليمين المسيحي المناصر لإسرائيل في الولايات المتحدة كانت بتسلم جورج دبليو بوش وإدارته للسلطة عام 2001 . فقد وصل البيت الأبيض هذه المرة رئيس "متدين" مضى عليه سنوات وهو أسير ما يعرف بأجندة التيار "المحافظ الرحيم" الذي أحدث حالة من الإرباك في أوساط الناخبين . أما الذي دفع بوش لتبني أفكار هذا التيار المحافظ فكان أستاذ في جامعة تكساس يعتبر من رموز المحافظين الجدد في الولاية ويدعى مارفن اولاسكي Marvin Olasky الذي يصدر مجلة "العالم" . ويشكل كتاب اولاسكي المعنون : "مأساة العاطفة الأمريكية" المصدر الوحيد الذي يستمد منه بوش الإلهام والرشد فيما يتعلق بأجندته المحلية.

وفي إشارة إلى مشاعره القوية تجاه بوش مقارنة بالمرشح المنافس الديمقراطي جون كيري ، كتب اولاسكي خلال الحملة الإنتخابية عام 2000 يقول "الشيء الآخر الذي يستطيع كلانا قوله وما نقوله بالفعل هو أننا لم ننقذ أنفسنا ، لأن الله وحده هو الذي ينقذ الخطائين (وأنا منهم). وما دمنا قد ولدنا من جديد ، فلسنا مطالبين بتبرير أنفسنا ... ولأننا موضع انقاذ فلن يطالبنا أحد بإنقاذه" [104].

مثل هذا الاعتقاد من جانب بوش كان الدافع وراء ما صدر عنه من تعليقات مروعة عندما قال في لقاء مع الصحفي الشهير بوب وودورد Woodward [105] "لست بحاجة لشرح أسبابي في عمل شيء ما ... ولعل هذا هو الشيء الممتع في أن يكون المرء رئيساً ... لا أشعر بأنني أدين لأي أحد بأي تفسير".

أحاط بوش نفسه بأشخاص مثل اولاسكي وكارل رووف Karl Roove وهذا الأخير أقام ماكينة سياسية صعبة الاختراق حول بوش تتمحور حول الدعم النشط والمحموم الذي يوفره اليمين المسيحي وأكثر من سبعة ملايين من المسيحيين الصهاينة ممن ينظرون إلى الممارسات العدوانية التي يقترفها القادة الإسرائيليون أمثال شارون واولمرت باعتبارها جزءاً من نبوءة الانجيل الخاصة بالمعركة الفاصلة "هرمجدون".

وهناك أيضاً أشخاص لا يعرفون الكلل عندما يتعلق الأمر بخدمة المصالح الإسرائيلية واستغلال وجود رئيس مثل بوش في البيت الأبيض ، ويبرز من بين هؤلاء الحاخام ييتشييل ايكشتاين Yechiel Eckstein الذي حوّل جمعيته المسماة "الزمالة الدولية للمسيحيين واليهود" إلى حركة خيرية متنفذة تزود إسرائيل بدعم مالي يقدر بعشرات الملايين من الدولارات سنوياً . ونجح الحاخام ايكشتاين في إقامة علاقات قوية مع اليمين المسيحي من خلال نسج صداقة مع رموز هذا التيار أمثال بات روبرتسون وغاري بايور Gary Bauer ومع عدد من المحافظين الجدد في البيت الأبيض مثل اليوت ابرامز Elliot Abrams المسؤول عن ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي . ويلعب الحاخام ايكشتاين وحلفاءه هؤلاء دوراً مؤثراً في ممارسة الضغوط

[104] Marvin Olasky, *Born-again vs Perfect*, Townhall.com, August 26, 2004
[105] Bob Woodward, *Bush at War* (Simon & Schuster, 2002)

علـى إدارة بـوش للتخلـي عمـا يعـرف بخارطـة الطريقـة للسـلام فـي الشـرق الأوسـط والدفاع عن اسلوب إسرائيل الدموي في إدارة الاحتلال .

اكتمل عقد التحالف بين اليمين الإسرائيلي واليمين المسيحي الأمريكي بوصول بوش وشارون للسلطة في بلديهما عام 2000 حيث ربطت بين الإثنان علاقة حميمة . كما أن شارون وجد في الحاخام اينشتاين الأداة المناسبة لمغازلة اليمين المسيحي أكثر ممن سبقوه في رئاسة الحكومة فكان أن اتخذه مستشاراً مقرباً منه . وفي خريف 2002 وقف شارون أمام حشد من أتباع الكنيسة البروتستنتية في القدس يضم أكثر من ثلاثة آلاف زائر أمريكي متحمس لإسرائيل وخاطبهم قائلاً "أقول لكم الآن ... نحن نحبكم ... نحن نحبكم جميعاً". وفي نفس العام دعا شارون مستشار بوش غاري بايور لزيارة القدس وعقد لقاء خاص مع أعضاء حكومته ... تحدث بايور لاحقاً عن اجتماعه مع الإسرائيليين بالقول : "استمعت إلى شرح واف وصريح للقضايا العديدة التي تواجههم ، ومن جانبي جهدت في أن اؤكد لهم بأن إسرائيل تتمتع بقاعدة دعم داخل الولايات المتحدة هي أوسع مما يدركون وبأنه يتوجب عليهم التصرف من منطلق العلم بحقيقة أن عدد الأمريكيين الذين ينظرون لإسرائيل كحليف طبيعي هو أكثر مما يعتقدون"[106] . وللتأكيد على مصداقية ما قاله في اللقاء مع الحكومة الإسرائيلية ، سلم بايور شارون رسالة دعم موقعة من رموز الكنيسة البروتستنتية مثل شارلز كولسون وفالويل ورئيس جماعة "الاهتمام بالعائلة" جايمس دوبسون ... وعندما صدر عن إدارة بوش تصريح تضمن انتقاداً لإسرائيل على خلفية محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت عبد العزيز الرنتيسي من قادة حماس ، في يونيو 2003 ، أرسل بايور تحذير إلى 100 ألف من اتباعه من خلال البريد الإلكتروني يدعوهم فيها للتحرك ومؤازرة إسرائيل من خلال إمطار البيت الأبيض بالرسائل الإلكترونية . وفي ذلك يقول بايور "اغرقنا البيت الأبيض بالرسائل الإلكترونية والفاكسات التي تؤكد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها كما نفعل نحن"[107]. ولهذا وجدنا أن ردة فعل البيت الأبيض عندما نجحت إسرائيل في اغتيال الرنتيسي فعلياً جاءت متخاذلة حيث صدر عن إدارة بوش بيان دعم "لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

في أوائل مارس 2004 التقى ايليوت أبرامز بقادة جماعة ضغط تعمل تحت ستار الدين وتطلق على نفسها اسم : المؤتمر الرسولي Apostolic Congress ، الذين أعربوا للمسؤول الأمريكي عن قلقهم تجاه عزم بوش مباركة خطة شارون الخاصة بالإنسحاب من قطاع غزة . وفي نفس الوقت كان قادة جماعات بروتستنتية قد عقدوا اجتماعات سرية عدة مع المنسق العام للبيت الأبيض تيم غوغليت الذي عمل كناطق رسمي باسم حملة بوش الانتخابية عام 2000 ، وذلك بهدف التباحث حول السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل . ومن الشخصيات الدينية هذه كان إيد مكاتير Ed McAteer مدير الجماعة الدينية اليمينية المسماة "المائدة المستديرة الدينية".

ففي مايو 2004 ، وفي اجتماع كبير استهدف حشد دعم الناخبين اليهود ، وقف بوش مخاطباً أكثر من أربعة آلاف مندوب اجتمعوا في المؤتمر السنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC ليقول "بدفاعكم عن حرية إسرائيل ورخائها وأمنها ، فإنكم تخدمون بذلك قضية أمريكا في نفس الوقت" [108]. وفي وقت سابق من العام المذكور وفي اجتماع لم يحظى بنفس القدر من التغطية الاعلامية ، اجتمع اليوت

[106] Cited in Max Blumenthal, *Born-agains for Sharon*, Salon.com, November 1, 2004
[107] Ibid
[108] Remarks by President Bush to the American Israel Public Affairs Committee, Washington, DC, May 18, 2004 Remarks by President Bush to the American Israel Public Affairs Committee, Washington, DC, May 18, 2004

ابرامز ومسؤولون آخرون في إدارة بوش مع أعضاء "المؤتمر الرسولي" الجماعة الأصولية المسيحية المتنفذة ، وذلك للتأكيد لهم بأن دعم إدارة بوش لإسرائيل لا يزال على نفس القدر من القوة والتصميم..

وفي الوقت الذي يبدو فيه عدم وجود قواسم مشتركة بين AIPAC وجماعة المؤتمر الرسولي ، إلاّ أن الجهتين تجتمعان في الواقع على هدف رئيسي هو : أمن إسرائيل وسلامتها . وطبقاً لصحيفة لوس انجلوس تايمز ، فإن خطاب بوش الطويل أمام أنصار AIPAC (دام 39 دقيقة) كان يقاطع بالتصفيق وعبارات الاستحسان ، بل إن الكثير من الحضور انخرطوا في الهتاف مرتين وهم يصرخون "نريدك رئيساً لأربع سنوات أخرى" [109].

في الوقت الذي لم يعد فيه اجتماع مسؤولي إدارة بوش مع رموز اليمين المسيحي المؤيد لإسرائيل بالأمر الجديد في نظر الكثيرين ، إلاّ أن المثير في الأمر كان تسريب أخبار هذه الاجتماعات السرية المفترضة لوسائل الإعلام وبخاصة اجتماع أبرامز مع الأصوليين المسيحيين. وقد تكشفت أخبار الاجتماع المذكور بعد أن تلقى المراسل الصحفي رييك بيرستين "تفاصيل" عن الاجتماع من خلال مذكرة سرية موقعة من القس روبرت أبتون Robert Upton المدير التنفيذي لجماعة "المؤتمر الرسولي" . وعندما حاول بيرستين ملاحقة الموضوع وطالب القس أبتون بتفاصيل عن المذكرة واللقاء أجابه القس "كل ما تتحدث عنه معلومات سرية لا يفترض أن يصلك عنها أي شيء" . الواقع أن أبتون لم ينكر الأمر لأنه لا يشعر بالفخر من علاقته القوية بالبيت الأبيض وساكنيه ، بل لأنه خشي من إحراج اصدقاءه هناك . ومع ذلك فإن أبتون أبلغ المراسل بيرستين بأنه تحدث مع بوش شخصياً بشأن إسرائيل ، وقال بهذا الشأن "نحن على اتصال لا ينقطع مع البيت الأبيض ... وأتلقى تقارير من هناك مرة واحدة على الأقل في الأسبوع عن طريق الهاتف ... كنت هناك قبل اسبوعين فقط ... وفي تلك المرة التقينا بالرئيس"[110]

تشابك الاستخبارات ... الموساد وأمريكا

ولدت العلاقة المبكرة بين واشنطن وتل أبيب من الروابط الخاصة التي جمعت بين السي. آي. ايه والاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" Mossad والتي يعود الفضل في اقامتها وتعزيزها إلى جايمس جيسوس انغلتون James Angelton عميل الإستخبارات الأمريكية الراحل الذي أشرف شخصياً على التنسيق مع الموساد للاعداد لحرب 1967. وعندما توفي انغلتون ، أقامت الحكومة الإسرائيلية نصباً تذكارياً على شرفة تقديراً منها لخدماته الجلية التي قدمها لدولة إسرائيل . إلاّ أن انصهار المصالح الإسرائيلية الأمريكية فعلياً كان سيتم على مدار عملية شهدتها العقود التالية ، تمحورت حول التعاون العسكري والاستخباراتي على مستوى عالٍ وسري وبكثير من الحذر. ومن الواضح أن الولايات المتحدة أضحت مع مرور الوقت تعتمد على إسرائيل ، أكثر من أي دولة أخرى بما فيها بريطانيا ، للقيام بعمليات استراتيجية وعلى درجة عالية من الأهمية حول العالم . ووصل التعاون الأمريكي الإسرائيلي درجة من الحميمية جعلته أقرب إلى اندماج بين شركتين احداهما عملاقة وضخمة والثانية صغيرة ونشيطة بحيث تحتاج كل واحدة منهما الأخرى في سبيل تسيير أجندتهما الاستراتيجية.

هذا وتسربت بعض تفاصيل هذه العلاقة الخاصة بين البلدين على مر السنين غالباً من خلال بعض العاملين السابقين في الموساد ممن عملوا على كشف تفاصيل الأنشطة

---

[109] Cited in Bill Berkowitz, *Christian Zionists, Jews and Bush's Reelection Strategy*, Workingforchange.com, May 28, 2004
[110] Ibid

السرية لبلادهم لسبب أو لآخر . بل عن البعض أقدم على هذا الأمر مدفوعين بالرغبة في انقاذ أنفسهم ... وبرز من بين هؤلاء المدعو فيكتور اوتروفسكي Victor Otravosky عميل الموساد السابق الذي عمد عام 1994 إلى نشر كتاب مثير بعنوان "الوجه الآخر للخداع" [111] كشف فيه تفاصيل بعض عمليات الموساد كما عايشها . ومن بين الاتهامات التي أوردها اوتروفسكي للموساد في كتابه القول بأن الاستخبارات الإسرائيلية كانت خلف مصرع السياسي الألماني السابق أوي بارستشيل Uwe Barschel في أوائل الثمانينات ، وكانت كذلك خلف موت امبراطور الإعلام البريطاني السير روبرت ماكسويل Sir Robert Maxwell في ظروف غامضة.

واتهم اوتروفسكي الموساد بلعب دور رئيسي ومن وراء ستار في التآمر على ميخائيل غورباتشوف وايصال بوريس يلتسين - اللعبة في يد الأمريكيين- إلى الكرملين . لم تكن مفاجأة إذاً أن يبرز من بين بطانة يلتسين عدد من كبار الأثرياء الجدد في روسيا مثل قيصر النفط ميخائيل خودوفكسورسكي Mikhail Khodovkorsky وبوريس بيروزفسكي Boris Berezovsky وغيرهم من اليهود الروس الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية أيضاً . ويدعي عميل الموساد السابق اوستروفسكي بأنه قام بتاليف هذا الكتاب عن تجربته داخل الموساد كنوع من الدفاع عن النفس في وجه فصيل آخر في الحرب الداخلية الدائرة في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي.

ومن التهم التي كالها اوتروفسكي للموساد القول بأن الجهاز كان المسؤول عن افشال مبادرة سلام أردنية تم التوصل لها مع شيمون بيريز Shimon Peres وبأن تحرك الموساد جاء كجزء من جهود مدعومة من الليكود اليميني لتحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين . ومنها أيضاً أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلي متورط في تجارة السلاح والمخدرات والماس في العديد من المناطق بدءاً من أفغانستان إلى بنما وكولومبيا والاورغواي. ومما قاله اوتروفسكي بأن إسرائيل تبيع السلاح لأي كان وبغض النظر عن طبيعة النظام السائد في البلدان المشترية له سواء أكانت أنظمة عسكرية أو تلك المنكوبة بحروب أهلية وتلك المتورطة بانتهاكات حقوق الإنسان ... وعلى سبيل المثال فقد زودت إسرائيل الجيش الغواتيمالي بالسلاح خلال الفترة من 1977 – 1981 وذلك في وقت شهدت فيه البلاد "اختفاء" عشرات الألوف من الأشخاص. بل إن شحنات الأسلحة الإسرائيلية وصلت إلى بارونات تجارة المخدرات في كولومبيا من عصابة ميدلين Medellin حيث ينشط عملاء الموساد السابقون في عمليات سرية . وطبقاً للصحفي كوكبيرن Cockburn فإن عميل الموساد السابق مايك هاراري Mike Harrari أشرف على تسليح وتدريب ميدلين وغيرها من العصابات التي تشكل مافيا المخدرات الكولومبية.

خلال الثمانينات ومن موقعه كمستشار مقرب من الجنرال البنمي مانويل نورييغا Manuel Noreiga ، أشرف مايك هاراري على صفقة أسلحة إسرائيلية ضخمة لحاكم بنما قيل وقتها بان ثمنها جاء من عائدات تجارة المخدرات البنمية . كما أن هاراري كان وراء تجنيد عدد من العسكريين الإسرائيليين المتقاعدين للعمل كحراس شخصيين للجنرال نورييغا . وطبقاً لرئيس جهازات الاستخبارات البنمي السابق خوسيه بلاندون الذي أدلى بإفادته كشاهد للحكومة الأمريكية ضد نورييغا عام 1988 فإن عميل الموساد السابق هاراري كان يعمل أيضاً في خدمة السي. آي. ايه والبيت الأبيض في عهد ريغان ضمن عملية تسليح الكونترا في نيكاراغوا ، وهي الأسلحة التي سدد ثمنها من عائدات تجارة الكوكايين في أمريكا الجنوبية وتجارة المخدرات في مدن الولايات المتحدة.

[111] Ostrovsky, *The Other Side of Deception* (HarperCollins, 1994)

ومما جاء في شهادة بلاندون أمام المحكمة الأمريكية التي كانت تنظر في قضية نورييغا القول "كان هاراري جزءاً من نشاط نورييغا في عالم المخدرات . كانوا ينقلون الكوكايين من كولومبيا إلى بنما" . وأضاف بلاندون بأن السي . آي . ايه كانت على علم بعلاقة نورييغا بعصابات المخدرات الكولومبية منذ الثمانينات وقال "بأن إسرائيل تعمل على تزويد دول أمريكا بالسلاح منذ 1980". وفي الوقت الذي إنتهى أمر نورييغا كنزيل في أحد السجون الأمريكية ، فإنه ما من أحد تطرق إلى الدور الذي لعبه عميل الموساد السابق هاراري أو إلى الأصابع الإسرائيلية الجلية في هذا كله حيث عاد هاراري إلى تل أبيب بدون أن يتسرب عنه أي شيء لوسائل الإعلام الأمريكية . ويحتفظ هاراري "المتقاعد" حالياً برسائل شكر وتقدير تحمل تواقيع شيمون بيريز واسحق شامير للدور الذي لعبه في خدمة المصالح الإسرائيلية في أمريكا الوسطى وبخاصة تعزيز العلاقات الإسرائيلية البنمية [112]. وقبل أيام فقط من اعتقال نورييغا بعد نزول القوات الأمريكية في بنما عام 1988 كان هاراري قد حصل على إذن أمريكي بمغادرة بنما سالماً حيث عاد إلى إسرائيل على متن طائرة شحن إسرائيلية وفي جعبته وثائق وملفات سرية .

بحلول عام 1981 كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد حققت قفزة كبيرة وصلت إلى حد توقيع البلدان لمذكرة تفاهم حول تعاون استراتيجي في مواجهة "المطامع السوفياتية" . وطبقاً لما نصت عليه المذكرة فإن "التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل مصمم لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الإقليمي (في منطقة الشرق الأوسط) من طرف الاتحاد السوفياتي والقوى الخارجية التي يتحكم بها السوفيات والتي تعمل على التدخل في المنطقة". وتنص الاتفاقية على تخزين المعدات العسكرية الأميركية داخل إسرائيل وتوفير الولايات المتحدة الإسناد التقني للصناعات "الدفاعية" الإسرائيلية وشراء وزارة الدفاع الأمريكية للأسلحة الإسرائيلية الصنع بما في ذلك البرمجة الحساسة . يذكر أنه في نفس العام أقدمت الطائرات الحربية الإسرائيلية المزودة بتقنية أمريكية متطورة على قصف المفاعل النووي العراقي "اوزيراك".

ومن جانب آخر وجدت إسرائيل نفسها المصدر الرئيسي لسد حاجة الدول ، المقاطعة من قبل منتجي الأسلحة الآخرين، بالسلاح . وكثيراً ما كانت إسرائيل تلعب دور الوسيط السري في صفقات بيع الأسلحة والأنظمة العسكرية الأميركية في مناطق لا تستطيع واشنطن الدخول في صفقات أسلحة فيها بدافع الشعور بالحرج ، حيث تجد في الاستعداد الإسرائيلي هذا ما يعفيها من التعرض لمواقف غير مناسبة.

نجم في عالم تجارة السلاح

تكشف دور إسرائيل "كولد شقي" في سوق السلاح الدولي أكثر ما يكون في فضيحة إيران غيت عام 1985 عندما تصرفت بالنيابة عن الولايات المتحدة في شحن دفعات من الأسلحة الأمريكية إلى إيران ، وهي الأسلحة التي استخدمت العائدات المترتبة عنها في تمويل أنشطة متمردي الكونترا الموالين لأمريكا في نيكاراغوا. وطبقاً للمنظمة المستقلة الغير حكومية المسماة "عالم آمن" ، فإن وسطاء في سوق السلاح ينشطون من بريطانيا اشرفوا على نقل شحنات من الأسلحة من إسرائيل إلى رواندا عام 1995 في نفس الوقت الذي كانت ترتكب فيه المجازر الجماعية في ذلك البلد الأفريقي وذلك في خرق فاضح للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على ادخال السلاح إلى البلد المذكور.

[112] Cockburn and Cockburn, *Dangerous Liaison*, pp. 254–9

لا يخفي الإسرائيليون حقيقة أنهم يستأثرون بحصة كبيرة نسبياً من اجمالي الصادرات العالمية من السلاح . وكما يتضح من تقرير للمجلة الإسرائيلية المتخصصة في التكنولوجيا الحديثة Israel High – Tech and Investment Report نشرته في عددها الصادر في سبتمبر عام 2004 فإن حصة إسرائيل من اجمالي الصادرات العسكرية على مستوى العالم كانت 12%.
وجاء في التقرير القول بأن "مبيعات الصادرات العسكرية الإسرائيلية في العام المذكور تراوحت ما بين 2.5 – 3.5 مليار دولار ، أي ما يمثل 10 – 12% من اجمالي الصادرات العالمية من السلاح والتكنولوجيا الخاصة بالاستخدام العسكري". وأضاف التقرير "وطبقاً لمدير عام وزارة الدفاع الجنرال أموس يارون فإن اجمالي المبيعات العالمية من المعدات العسكرية تقدر بـ 30 مليار دولار ، وأكد على أن 80% من الصناعات العسكرية الإسرائيلية حالياً مخصصة لأغراض التصدير لعملاء في الخارج". وأشار التقرير إلى أن تغييراً كبيراً طرأ على الانتاج العسكري الإسرائيلي بهذا الشأن حيث لم تعد حصة القوات المسلحة الإسرائيلية من الانتاج المحلي تتجاوز 20% مقارنة بما كانت عليه في الماضي عندما كانت تشتري ما بين 80 – 90% منه . ويمكن ارجاع مثل هذا التغيير إلى أن الصندوق العسكري الإسرائيلي خفض من معدل الطلب على المنتجات المحلية بنسبة كبيرة . ومضى التقرير للقول بأن إسرائيل تعمد إلى تصدير "الفائض" عن حاجتها من الأسلحة والدبابات من تلك التي أخرجتها من الخدمة العسكرية والتي تساوي 125 مليون دولار سنوياً [113].

وكانت الصادرات "الدفاعية" الإسرائيلية قد سجلت عام 2003 أعلى أرقامها إذ بلغت قيمة العقود التي وقعتها الصناعات العسكرية 4.18 مليار دولار في العام المذكور - أي بزيادة وصلت إلى 70% عما كانت عليه عام 2001 . وفي الوقت الحالي تذهب 75% من افرازات مصانع السلاح والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية لأغراض التصدير في مؤشر جلي على أن صناعة الأسلحة الإسرائيلية بعيدة كل البعد عن الطبيعة الدفاعية التي يزعمها المسؤولون الإسرائيليون.

وعلى الرغم من الحجم الضئيل لسكانها فإن إسرائيل تعتبر حالياً خامس أكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم . وفي ذلك يصنف تقرير لوزارة الدفاع الإسرائيلية قائمة أكبر خمسة مصدرين للسلاح كما يلي : الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، روسيا ، اليابان ثم إسرائيل على التوالي . ولعل أكبر انجازات إسرائيل في هذا المجال يكمن في تميزها عن غيرها من الدول المصدرة للمنتجات العسكرية حيث اختارت التخصص في الأنظمة الإلكترونية والمعدات التكنولوجية المتطورة مقارنة بغيرها من الدول التي تنتج الدبابات والطائرات والسفن الحربية . وبالمقارنة بما تستوعبه هذه الصناعات من أعداد كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا نجد أن 40 ألف شخص فقط يعملون في الصناعات "الدفاعية" الإسرائيلية .

بل إن إسرائيل كادت أن تطيح بروسيا على قائمة الدول الأكثر تصديراً للسلاح عام 2002 حيث وجدت نفسها ولأول مرة في المركز الثالث بعد امريكا وروسيا (بدون فارق يذكر عن الروس) ، وذلك بعد أن كانت في المركز السادس متأخرة جداً عن فرنسا قبل ذلك بعام واحد.

---

[113] *"Israel Accounts for 12% of World's Military Exports," Israel High-Tech & Investment Report*, September 2004. Available at www.ishitech.co.il.

مثل هذه الأرقام تحكي الكثير عن طبيعة إسرائيل الحديثة التي تعتبر من أكثر المجتمعات عسكرية على وجه الأرض . وطبقاً لمنظمة بحوث السلام الألمانية "مركز بون الدولي للهداية" فإن إسرائيل تتصدر دول العالم من حيث معدلات الانفاق العسكرية نسبة لعدد السكان والذي وصل إلى 1466 دولار للفرد الواحد عام 2003 ، وبالمقارنة تأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث خلف سنغافورة . كما جاءت إسرائيل متصدرة فيما يتعلق بعدد الأسلحة نسبة لعدد السكان حيث جاءت النسبة 2.6 سلاح لكل إسرائيلي (رجل أو امرأة أو طفل على حد سواء).

في حرب يوم الغفران (يوم كيبور) عام 1973 تعرض الجيش الإسرائيلي لتهديد غزو مزدوج على جهتين : سوريا من الشمال ومصر من الجنوب الغربي ، ليواجه مصاعب في التعامل العسكري على الجهتين في ذات الوقت لدرجة أنه مرت لحظات كانت كفة الحرب فيها تميل لصالح العرب بشكل واضح . وهنا جاء التدخل الأمريكي حيث عمد نيكسون وبناء على نصيحة من كيسنجر إلى إرسال حاملتي طائرات من الأسطول السادس لإفراغ 22 ألف طن من الأسلحة والذخائر المتطورة والتي كانت كفيلة بتغيير مسار الحرب بعد اسبوع من اندلاعها.

وبالإضافة على ما تتلقاه من واشنطن من دعم عسكري كبير ، فإن لإسرائيل برنامجها التسلحي الخاص ، فقد عملت على تزويد اسطولها من طائرات اف 15 و اف 16 الأمريكية الحديثة بأفضل التكنولوجيا الرقمية بحيث جعلتها تتفوق على نظيراتها التي تخدم في سلاح الجو الأمريكي نفسه ، وينسحب هذا الامر على سلاح المدرعات حيث تملك إسرائيل 4000 دبابة حديثة.

أما فيما يتعلق بقدراتها على حشد القوات ، فإن إسرائيل تتمتع بقدرة على دعوة الاحتياط للإلتحاق بوحداتهم في زمن قياسي لا يتعدى الوقت اللازم لوصول الجندي إلى أقرب نقطة تجمع خاصة به. الأمر الذي يكسب الجيش الإسرائيلي صفة الجيش الأقوى في العالم فيما يتعلق بقدراته على النشر والتحرك السريع للوحدات . ونفس الوضع ينطبق على قدرات سلاح الجو الإسرائيلي في تحقيق أكبر عدد من الطلعات تصل إلى تنفيذ أربعة آلاف مهمة يومياً على مدار الأسبوع ، وذلك مقارنة بقدرات سلاح الجو الأمريكي الذي لا يستطيع انجاز أكثر من 1600 مهمة جوية في اليوم.

لا يزال من الصعب معرفة الحجم الفعلي للقوات المسلحة الإسرائيلية حيث يتم التعامل مع هذا الموضوع بسرية تامة . إلاّ أن التقديرات تشير إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي يملك 459 طائرة منها 237 طائرة اف 16 و73 من طراف اف 15 و 50 من طراز اف 4-2000 ويقدر عدد العاملين فيه بـ 37 ألف رجل . أما سلاح البحرية فيملك 53 قارب دورية وأربع غواصات ويعمل فيه 6500 رجل . وفيما يتعلق بسلاح المدرعات ، فإن التقديرات تشير إلى وجود 3800 عربة قتالية منها 1100 دبابة ميركافا و 800 سنتوريون و 600 م-60 ايه 3 و 400 ماغاتش7 و300 مدرعة من نوع ح-60 أ1 ومثلها من نوع م48 أ5 . كما يضم هذا السلاح 130 ألف جندي ، ليرفع اجمالي عدد المنتسبين للقوات المسلحة الإسرائيلية إلى 175 ألف جندي نظامي يدعمهم 600 ألف من الاحتياط المدربين عسكرياً .

الواقع أن جذور هذه النزعة العسكرية تعود إلى سنوات طويلة إلى الوراء وصولاً إلى مؤسسي دولة إسرائيل.

ينتشر زبائن السلاح الإسرائيلي عبر العالم واتسعت القائمة مؤخراً لتشمل دولاً كبرى مثل الصين والهند . وطبقاً للجماعة البريطانية المناهضة للتسلح التي تنشط تحت اسم

"الحملة على تجارة السلاح" ، فقد باعت إسرائيل بطاريات صواريخ جو – جو وطائرات مقاتلة من نوع 2ف-7 إلى الحكومة العسكرية في بورما . وفي عام 1997 قامت إسرائيل بتطوير طائرات الميغ -21 لحساب سلاح الجو الكمبودي وزودته بأجهزة ملاحية متطورة لطائرات ل-39 المخصصة للتدريب وذلك في وقت كانت فيه البلاد على حافة حرب أهلية . وبالإضافة إلى الصين ، فقد انضمت زامبيا لقائمة الزبائن للسلاح الإسرائيلي وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة تفرض إما حظراً أو قيوداً مشددة على مبيعات الأسلحة لكلا البلدين . كما تحدثت التقارير عن بيع إسرائيل الأسلحة لكل من أثيوبيا وارتيريا في وقت كانتا فيه في حالة حرب الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة إلى الطلب من إسرائيل التوقف عن مثل هذه الممارسات . كما أصبحت زمبابوي مؤخراً أحد زبائن السلاح الإسرائيلي بشرائها عربات خاصة بالتعامل مع أعمال العنف من شركة بيت ألفا تريلر بقيمة 10 ملايين دولار.

من الواضح أن إسرائيل تتصرف بهذا الشأن طبقاً لقاعدة : بيع السلاح لكل من يطلبه . ففي رد على سؤال طرحته الجروزاليم بوست عام 1997 على ديفيد ايفري David Avri ، المستشار بوزارة الدفاع الإسرائيلية والذي لعب دوراً رئيسياً في التوصل إلى الاتفاق الإسرائيلي التركي ، حول ما إذا كانت إسرائيل تأخذ بالاعتبار حقوق الإنسان لدى بيع الأسلحة للدول الأخرى ، قال ايفري : إسرائيل تطبق سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد في العالم ، لأننا نرفض أن يتدخل أحد في شؤوننا الداخلية ... ولهذا السبب نحرص في سياستنا على أن لا نلامس مثل هذه الأمور" [114].

ويشكل التعاون بين إسرائيل والهند حالة جديرة بالدراسة في هذا الشأن . فمنذ تطبيع الهند للعلاقات مع إسرائيل عام 1992 والبلدان يسيران على خطى ثابتة من التعاون الوثيق في قضايا الأمن والتسلح ، بل إن هناك من يقول بأن اسرائيل لعبت دوراً في تطوير البرنامج النووي الهندي . وطبقاً لمجلة جاينز Janes Defense Weekly التي تعني بالشؤون العسكرية ، فإن كبير العلماء النوويين الهنود د. عبد الكلام (الرئيس الحالي للهند) زار إسرائيل أكثر من مرة خلال الفترة التي سبقت اجراء الهند لإختباراتها النووية الخمسية في جبال بوخران عام 1998 . كما تحدثت المجلة عن قيام الإسرائيليين بتحديث قاذفة جاكوار التي صنعتها الهند بترخيص من بريطانيا بشكل يجعلها قادرة على حمل قنابل نووية.

وتعتبر إسرائيل حالياً ثاني أكبر مصدر للسلاح بالنسبة للهند حيث يتجاوز حجم ما تم التعاقد عليه من الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية ثلاث مليارات دولار . ويتوقع المحللون للشؤون الدفاعية أن يتعدى حجم الصادرات العسكرية الإسرائيلية للهند حجم ما تستورده الأخيرة من روسيا التي كانت حتى الدخول الإسرائيلي على الخط الشريك التجاري التقليدي للهند في مجال التسلح . ومن الواضح أن الزيارات المتبادلة التي يقوم بها كبار المسؤولين في كلا البلدين قد عملت على توطيد أواصر هذه الصداقة اليانعة . ويعمل البلدان منذ فترة على تبادل المعلومات الاستخباراتية عن "الإرهاب" الإسلامي" ، كما سمحت الهند للإسرائيليين بالإطلاع على نتائج نشاطها الاستطلاعي عن طريق الأقمار الصناعية.

وبعيداً عن الدور الرسمي الذي يلعبه الحزب الحاكم الإسلامي الميول في أنقرة ، فإن تركيا تعتبر أحد الحلفاء الرئيسيين لإسرائيل . بل إن البلدين شكلا تحالفاً عسكرياً عمل على تغيير الخريطة الإستراتيجية للشرق الأوسط ... وتشكل سوريا أحد الأهداف الرئيسية لهذا التحالف ، وتأمل إسرائيل أن تنجح الضغوط التركية على طول الجبهة

[114] Jennifer Washburn, "Power Bloc: Turkey and Israel Lock Arms," *Progressive Magazine*, December 1998

الشمالية السورية في إجبار دمشق على الجلوس على طاولة المفاوضات بشأن مرتفعات الجولان ولكن بشروط إسرائيلية. وقد بدأت الصداقة الإسرائيلية التركية الخاصة في مايو 1994 بتوقيع البلدان لاتفاقية أمن سرية عززتها معاهدات أخرى في السنوات التالية من التسعينات . كما تسمح الاتفاقيات لتركيا وإسرائيل استخدام المجال الجوي للطرف الآخر ، بالإضافة إلى أن إسرائيل مهتمة ببيع الأتراك معدات عسكرية حديثة.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل

تدين إسرائيل لأمريكا بالكثير ، فلولا دعم اليمين البروتستنتي الأمريكي والمساعدات المالية والمناصرة السياسية المفتوحة التي توفرها الولايات المتحدة ، لما استطاعت إسرائيل تحقيق هذه المكانة في المنطقة . وبالإضافة إلى الدعم السياسي والعسكري الذي توفره لإسرائيل فإن الولايات المتحدة مصدر رئيسي للأسلحة التي تحتاجها الدولة العبرية في حروبها المتواصلة . ومما يثير الدهشة بالفعل أن تكون إسرائيل ، هذه الدولة المتقدمة الغنية بصناعاتها ومواردها ، ما تزال تعتبر الدولة الأكثر استفادة من المساعدات الإقتصادية والعسكرية والتنموية الأمريكية حيث تحظى بحصة الأسد من المساعدات الخارجية الأمريكية . فقد بلغ نصيبها من المساعدات الاقتصادية والعسكرية عام 2005 أكثر من 3.5 مليار دولار يضاف إليها 9 مليارات على شكل ضمانات ائتمانية ، وذلك طبقاً لما جاء في تقارير لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC التي تعتبر أكبر جماعة ضغط يهودية في الولايات المتحدة.

غير أن سياسة الدعم المفتوح هذه احتاجت بعض الوقت لتأخذ أبعادها الحالية . وكما يقول نورمان فينكلشتاين Norman Finkelstein في كتابه المعنون "صناعة الهولوكوست" [115] فإن الولايات المتحدة ترددت وعلى مدار عدة سنوات من قيام إسرائيل عام 1948 في أن تصبح مصدراً رئيسياً للسلاح للدولة العبرية الجديدة حيث كانت تعتبر علاقاتها بالسعودية وبالنفط العربي أكثر استراتيجية بكثير . إلاّ أن هذا الوضع انقلب تماماً بعد حرب الأيام الستة وخاصة بعد فشل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التوصل إلى تفاهم حول الحد من شحنات الأسلحة لدول الشرق الأوسط والحظر الذي فرضته فرنسا على تزويد إسرائيل بالسلاح . ومنذ ذلك الوقت أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للأسلحة المتطورة لإسرائيل ولتتنامى العلاقات الخاصة بين البلدين بسرعة خاصة وأن إسرائيل استثمرت مصادر وجهوداً بشرية كبيرة في بناء هذه العلاقات المتميزة مع الأمريكيين .

وبالإضافة إلى انخراط البلدين في برامج تدريبية وتأهيلية ومناورات مشتركة مكثفة وعديدة ، فإن الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل في مشروع انتاج طائراتها المقاتلة الخاصة "لافي" Lavi الذي تم تجميده عام 1987 لأسباب تتعلق بكلفته المرتفعة . وفي عام 1986 انضمت إسرائيل لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي المعروفة بـ "حرب النجوم". وفي العام التالي وقع البلدان مذكرة تفاهم أصبحت إسرائيل بموجبها حليفاً رسمياً من خارج الناتو يتمتع بكامل الحقوق الممنوحة للدول الأعضاء في الحلف ، مما يعني إعطاء إسرائيل حق المشاركة في المناقصات العسكرية الأميركية وهذا يعني فعلياً اطلاع إسرائيل على أسرار العمليات العسكرية الأمريكية.

غير أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تعرضت لهزة مؤقتة بسبب حرب الخليج الأولى عام 1991 ، وذلك في وقت احتاجت فيه الولايات المتحدة مغازلة الدول العربية لكسب تأييدها ومشاركتها في الحملة على العراق ، فكان أن حاولت واشنطن

[115] Norman Finkelstein, *The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering* (Verso Books, 2001)

دغدغة المشاعر العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وجاء الموقف الإسرائيلي الذكي بالإستجابة للمطلب الأمريكي بعدم الرد على هجمات صدام الصاروخية ليكسب تل أبيب مساعدات إضافية بقيمة 1.2 مليار دولار. المثير للسخرية هنا أن نجد المساعدات العسكرية الأمريكية وقد تحولت إلى المكافأة المعتمدة لإسرائيل نظير أي تعاون أو استجابة لاستحقاقات السلام منذ ذلك الحين . فقد تحدثت التقارير عن تعهد أمريكا بتقديم مساعدات إضافية للإسرائيليين بقيمة 1.2 مليار دولار مكافأة على تجاوبها في التطبيق الكامل لمعاهدة واي Wye Accord مع السلطة الفلسطينية عام 1998 ، والتي حددت إقدام إسرائيل على المزيد من الانسحابات الجزئية من الضفة الغربية (الأمر الذي لم تنفذه إسرائيل وبالتالي لم تتسلم المبلغ الإضافي المذكور). وعندما كانت المفاوضات مع سوريا تبشر باتفاق وشيك ، سارعت إسرائيل إلى تقديم فاتورة للولايات المتحدة بقيمة 17 مليار دولار تغطي كلفة أي انسحاب محتمل من الجولان وتمويل اقامة المواقع والتجهيزات العسكرية الجديدة للجيش الإسرائيلي.

تعتبر إسرائيل دولة متقدمة صناعياً وتكنولوجياً ويحظى الفرد فيها بمعدل دخل سنوي لا يقل عن 18 ألف دولار ، الأمر الذي يضعها ضمن قائمة الدول العشرين الأكثر رخاءاً في العالم . ومع ذلك فإن إسرائيل هي الدولة الأكثر استفادة من المساعدات الخارجية الأمريكية . وطبقاً لتقديرات البعض فإن ما تلقته الدولة العبرية من الولايات المتحدة منذ 1949 كمساعدات يتجاوز 92 مليار دولار . ويغطي هذا الرقم ما تلقته من برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA وبرنامج صناديق الدعم الاقتصادي ESF الذي يقدم مساعدات على أساس هبات لا ترد تذهب معظمها لتمويل البرامج الاقتصادية المختلفة مثل البنى التحتية والمشاريع التنموية . ومع أن هذه الهبات غير موجهة للانفاق العسكري ، إلاّ أن للحكومات المستفيدة حرية توجيه هذه الأموال للانفاق العسكري . الملاحظ هنا أن الأموال التي تتلقاها إسرائيل من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي كانت تحمل صفة المساعدات الأمنية لأنها منحت لإسرائيل لاعتبارات استراتيجية أكثر منها لتمويل احتياجات تنموية ، بل إن المساعدات السنوية التي تتلقاها إسرائيل من خلال هذا البرنامج تستخدم جميعها في تسديد الديون العسكرية المستحقة للولايات المتحدة.

ويتجاوز ما تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة سنوياً ومنذ أكثر من عشرين عاماً ، 3 مليارات دولار منها 1.8 مليار من برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA و 1.2 مليار دولار من برنامج صناديق الدعم الاقتصادي ESF ، أي ما يعادل ثلث اجمالي الانفاق العسكري الإسرائيلي خلال فترة الثمانينات بينما تعادل حالياً 20% من الميزانية العسكرية السنوية لإسرائيل . وفي عام 2001 استحوذت إسرائيل وحدها على نصف ميزانية برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية FMA حيث بلغ نصيبها 1.98 مليار دولار يضاف إليها 28 مليون أخرى حصلت عليها إسرائيل من نفس البرنامج في أوائل العام التالي لشراء معدات خاصة بمحاربة الإرهاب.

ومع دخول القرار الأمريكي الخاص بالتوقف عن منح دول صناعية متقدمة مساعدات اقتصادية مرحلة التطبيق التدريجي بدءاً من عام 2008 ، باعتباره لم يعد بذلك التصرف الملائم ، فقد تقرر تعويض الإسرائيليين عن ذلك برفع حصتهم في برنامج المساعدات العسكرية FMA إلى 2.4 مليار دولار سنوياً . ولأن من شروط الحصول على هذه المساعدات انفاق كل المبلغ عدا 26% من حجم هذه المساعدات داخل الولايات المتحدة من خلال شراء منتجات وخدمات أمريكية ، فإن العديد من المؤسسات الإسرائيلية ستجد نفسها مجبرة على نقل نشاطها إلى داخل الولايات المتحدة للاستئثار بهذه الأموال من خلال التأهل لتزويد إسرائيل بالخدمات والمنتجات المجبرة على شراءها من شركات أمريكية.

وهناك طرق أخرى تحصل فيها إسرائيل على المزيد من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة على شكل أسلحة فائضة عن احتياجات المؤسسة العسكرية الأمريكية كما فعلت في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1991 عندما منح الجيش الأميركي الإسرائيليين عدداً من طائرات الأباتشي العمودية الهجومية "الفائضة عن الحاجة" . إلى جانب طائرات بلاكهوك العمودية المخصصة لنقل قاذفات صواريخ متعددة الفوهات وبطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ . وفي الوقت الذي حصلت إسرائيل فيه على هذه المعدات إما بسعر زهيد أو بدون مقابل على الإطلاق ، فإن هذا النوع من الأسلحة الفائضة يباع لدول النفط العربية بأسعار فلكية.

وتستغل إسرائيل ما يعرف بحوافز الأوفست Offsets ، وهي حوافز تقدمها الشركات الصناعية الكبيرة في الغرب لتشجيع الدول على توقيع صفقات كبيرة ، في سبيل الحصول على أكبر قدر من المكاسب كما فعلت مع شركة لوكهيد وشركة بوينغ . فقد وافقت لوكهيد مارتن Lockheed Martin على سبيل المثال ، على انفاق 900 مليون دولار في إسرائيل لتمرير صفقة استثمار بقيمة 2.5 مليار دولار . وكذلك وافقت شركة بوينغ على استثمار بقيمة 750 مليون دولار في إسرائيل مقابل شراء الأخيرة عدداً من طائرات اف 15 آي بتمويل صفقات التسلح هذه من خلال برنامج المساعدات العسكرية الخارجية FMA ، وهذا يعني بأن الولايات المتحدة تدفع لإسرائيل مرتين : مرة من خلال دافعي الضرائب والأخرى من خلال الاقتصاد الوطني ككل . وهكذا فإن دافعي الضرائب الأمريكيين يعملون على دعم شركات صناعة الأسلحة العملاقة ويسهمون بتسليح إسرائيل ويشاركون في سباق تسلح اقليمي في ذات الوقت .

وكانت مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل قد وصلت إلى 9.87 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1997 – 2000 . وفي عام 2001 وحده كانت أمريكا قد سلمت إسرائيل ما قيمته 2.95 مليار دولار من الأسلحة . وفي حين أن إسرائيل تعتبر زبونة لا يستهان بها لعدد من شركات صناعة الأسلحة الأمريكيين منها : رايثيون وأمريكان أوردنانس وجنرال الكتريك وسيكورسكي ، إلاّ أن مبيعات شركة لوكهيد مارتن لإسرائيل والتي تجاوزت 4.4 مليار دولار منذ 1995 تجعل من هذه الشركة المصنعة لطائرات اف 16 أكبر مصدر أمريكي للسلاح للدولة العبرية.

وفي الوقت الحالي فإن هناك عدد من الطلبات الإسرائيلية قيد التنفيذ من قبل لوكهيد مارتن منها عدداً من طائرات اف -16 آي بقيمة ملياري دولار ، والتي من المقرر استكمال تسليمها لإسرائيل عام 2009. وستضاف الطلبية الجديدة هذه إلى طلبية سابقة كان قد تم التوقيع عليها عام 1999 وتشمل 50 طائرة من هذا الطراز المتطور بقيمة 2.5 مليار دولار. وقد حصلت هذه الصفقات على موافقة البنتاغون وفوق ذلك فإنها ستمول من قبل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكي لإسرائيل . لا عجب إذاً أن يكون بروس جاكسون Bruce Jackson نائب الرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن عضواً رئيسياً في مشروع المحافظين الجدد المسمى : مشروع القرن الأمريكي الجديد عام 2000، والذي كان خلف الحرب على العراق في عام 2003.

ومن جانبها تعتبر الولايات المتحدة "زبوناً ضخماً" للمنتجات العسكرية الإسرائيلية الصنع هذا بالإضافة إلى وجود تعاون بين الشركات في البلدين في مجال تطوير العديد من الصناعات بما فيها الصواريخ وطائرات الاستطلاع بدون طيار وغيرها من المعدات المتطورة ... غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : لماذا تستمر إسرائيل في كونها أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية ؟ ... الواقع أن مكانة إسرائيل

الاستراتيجية في نظر الولايات المتحدة لم تتأُر بغياب التهديد السوفياتي وخطر المد الشيوعي الذي أكسبها هذه الأهمية في الماضي ، فقد حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية كمصدر تهديد في نظر واشنطن ، لتستعيد إسرائيل معها قيمتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة . وبالطبع فقد وجدت إسرائيل الفرصة المواتية لتعرض ممارساتها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من الحرب على الإرهاب الأصولي . غير أن هذا الأمر وضع واشنطن أمام خيار صعب . ففي الوقت الذي نجحت فيه الولايات المتحدة في حشد الدعم المناسب لشن حرب ضد أفغانستان والقاعدة هناك، إلاّ أنها تجد صعوبة في حشد الدعم المطلوب من الدول العربية للحرب التي لا تزال قائمة في العراق بسبب سياسة واشنطن المنحازة لإسرائيل.

وفي الوقت ذاته فإن إسرائيل ، وبالرغم من الدعم المتواصل الذي تحظى به من قبل البيت الأبيض ، لا تتورع عن خرق نفس القوانين التي تسمح للولايات المتحدة بتزويدها بسيل لا ينقطع من الأسلحة . فإسرائيل التي تستخدم طائرات الإف – 16 والشيروكي في مهاجمة المدنيين الفلسطينيين ، إنما تضرب بعرض الحائط قانون رقابة الصادرات الأمريكية الذي ينص على "إن استخدام الأسلحة الأمريكية التي تباع في الخارج يجب أن ينحصر في الدفاع المشروع عن النفس" ، الأمر الذي أثار موجة متصاعدة من الانتقادات العالمية وبخاصة من الاتحاد الأوروبي والدول العربية بل إن الصحافة الأمريكية المتخصصة في تغطية أخبار تجارة السلاح لم تتورع عن الإعراب عن مشاعر القلق تجاه التكتيكات الإسرائيلية . وفي ذلك ورد في افتتاحية صحيفة ديفينس نيوز Defense News بتاريخ 3 فبراير 2003 القول "لا شك في أن هناك حجة قوية في القول بأن الاستهداف الدقيق لمستودعات السلاح وسيارات المتطرفين وهم في طريقهم لتنفيذ عمليات إرهابية عمل مبرر من أعمال الدفاع عن النفس . غير أن التدمير الجماعي للبيوت والأحياء والرموز الوطنية الفلسطينية والمكاتب الحكومية ودور الصحف ومراكز الشرطة لا يمكن أن يندرج تحت هذا التصنيف" . ومع ذلك فقد أقدم الكونغرس بتاريخ 2 مايو 2002 على تمرير قرار بدعم الحملة العسكرية الإسرائيلية بأغلبية ساحقة.

هذا وبالرغم من المستوى المثير للإعجاب الذي وصلت إليه الصناعة العسكرية الإسرائيلية إلاّ أن وزارة الدفاع لا تزال تعتبر الدعم الأمريكي مسألة في غاية الحيوية حيث وكما يقول أحد المسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية "سيكون من غير العملي الاعتقاد بأننا قادرون على صنع هليكوبتر متطورة أو أنظمة تسلح رئيسية شبيهة في إسرائيل" [116]. كما أن إسرائيل كانت ستواجه صعوبات أكبر ولربما كان من المستحيل على إسرائيل الحفاظ على احتلالها للأراضي الفلسطينية على مدار السنوات الـ 35 الماضية بدون الدعم المالي والسياسي الأميركي.

من جانب آخر يمكن القول بأن النخبة السياسية الأمريكية تجد في الشراكة مع إسرائيل مصدر نفع كبير للولايات المتحدة . أما قول بعض المحافظين الأمريكيين مثل الكاتب بات بوكانان من أن السياسات الأمريكية أضحت رهينة عملاء إسرائيل فهو ادعاء لا يستند إلى الواقع . فالإسرائيليون لم يكونوا ليستطيعوا الاقتراب من البوابة الرئيسية للبنتاغون أو السي آي إيه بدون دعوة مفتوحة من المؤسسة الأمريكية نفسها.

مستقبل الشراكة الإسرائيلية الأمريكية

اكسبت الثقافة العسكرية المسيطرة على مجتمع إسرائيل الكثير من المعجبين في البنتاغون والكثير من الدوائر الأمريكية وبخاصة بعد اداءها المبهر في حرب 1967.

[116] Statement by Minister of Defense Director-General Amos Yaron, December 2000

فكان أن عملت الولايات المتحدة على تبني وتشجيع والدفاع عن هذه الثقافة من خلال الدعم المالي والعسكري المتواصل الذي تقدمه لإسرائيل . ففي الوقت الحاضر يتحمل دافعو الضرائب في أمريكا ما لا يقل عن 3 مليارات دولار سنوياً لدعم المجهود الحربي لإسرائيل . ومع أن إسرائيل تعتبر بلداً ثرياً بالمقاييس الغربية إلاّ أنها لا تزال تستأثر بأكبر حصة من المساعدات الخارجية الأمريكية (28%).

وفي العادة فإن عمق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لا يشكل موضع نقاش علني في الولايات المتحدة الأمر الذي يبقى معظم الأمريكيين العاديين جاهلين إلى حد كبير بحقيقة مدى اعتماد السياسة الخارجية والأمنية لبلادهم على دولة أجنبية لها أجندتها الخاصة.

فخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان وتحديداً في أغسطس 2006 تحدثت الصحف البريطانية مثل الغارديان والاندبندنت عن توقف طائرات أمريكية محملة بالأسلحة والذخائر ومنها القنابل الذكية في المطارات البريطانية للتزود بالوقود وهي في طريقها لإسرائيل لمد الجيش الإسرائيلي بالمزيد من الأسلحة التي تمكنه من إلحاق أكبر قدر من الدمار في لبنان وفلسطين . وقبل ذلك بأربع سنوات ، نشرت صحيفة البرافدا Bravda تقريراً لم تلتفت إليه معظم وسائل الإعلام الغربية جاء فيه "هناك اتفاقية عسكرية سرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تستطيع الأخيرة بموجبها استخدام مخازن الأسلحة الهائلة التابعة للجيش الأمريكي في حال نشوب حرب في الشرق الأوسط" [117].

وأضافت البرافدا في تقريرها "على مدار السنين الماضية ، والولايات المتحدة تعمل على تزويد إسرائيل بملايين الأطنان من الأسلحة تتجاوز قيمتها السنوية 3 مليارات دولار سنوياً حيث يتم ايداع معظمها في مستودعات تحت الأرض . وهناك اتفاقية عسكرية سرية بين البلدين تسمح لإسرائيل باستخدام هذا المخزون الهائل من الأسلحة والذخائر والوقود بل وحتى المستشفيات الميدانية إذا ما اقتضت الحاجة بإسرائيل إلى ذلك . أما البنود التفصيلية لهذه الاتفاقية فلا تزال غير معروفة".

بعد 1967 أدرك مجمع الصناعات العسكرية الأمريكي مدى الفائدة العظيمة التي ستجنيها مصانع السلاح الأمريكية من ادخال الإسرائيليين في عمليات بيع وتسويق الأسلحة الأمريكية حول العالم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي خلق أوضاعاً غير مستقرة تهدد السلام وغياب السيطرة على سوق السلاح العالمي . وبفضل الولايات المتحدة وإسرائيل ، اللاعبين المسيطرين على صناعة السلاح في العالم فإن حجم الصناعات العسكرية في العالم حالياً يتجاوز تريليون دولار سنوياً . كما أن لإسرائيل العديد من الأصدقاء والحلفاء في وحول الوول ستريت وسوق المصارف الأمريكية والعالمية ممن يجنون مكاسب هائلة من علاقاتهم بإسرائيل واستغلالهم لأهداف سياستها الخارجية.

تأتي هذه التركيبة التوافقية بين مصالح كل من : المؤسسة العسكرية الأمريكية وشركات النفط والطاقة المتعددة الجنسيات (الأمريكية في الأساس) ورجال المال في الوول ستريت والسي. آي. ايه ، لتفسر جزئياً أبعاد النفوذ الذي تتمتع به إسرائيل على سياسة واشنطن على مدار السنوات الثلاثين الماضية . أما باقي المهمة في تفسير هذا النفوذ فتتولاه المنظمات البروتستنتية الأصولية المؤيدة لإسرائيل بأعضائها الذين يتراوح عددهم ما بين 4 – 7 مليون مناصر يشكلون الطيف اليميني المتشدد في

[117] "Secret Agreement between USA and Israel," *Pravda*, April 11, 2002

المجتمع الأمريكي ، يضاف إليهم ما بين 60 – 85 مليون أمريكي ممن يؤمنون ولو بصورة غامضة بالرؤية الخاصة بمعركة هرمجدون Armageddon الفاصلة بين الإسلام واليهودية على أرض فلسطين . هذه الأقلية هي التي تتحكم حالياً بقرارات البيت الأبيض على المستويين الخارجي والمحلي وذلك منذ تولي بوش رئاسة الولايات المتحدة.

في مقالة له نشرتها صحيفة الغارديان اللندنية في ابريل 2002 تحت عنوان "العنصرية في الأرض المقدسة" [118] تحدث أسقف كيب تاون السابق والحائز على جائزة نوبل ديزموند توتو Desmond Tutu عن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بالقول :
"خلال سنوات كفاحنا ضد النظام العنصري ، وجدنا في الشعب اليهودي أعظم المناصرين ... كان من الطبيعي أن يقفوا إلى جانب المهمشين ومن لا صوت لهم في محاربة الظلم والقهر والشر ... وتواصلت مشاعري القوية تجاه اليهود حيث ارعى مركزاً للهولوكوست في جنوب أفريقيا ولا زلت اؤمن بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة.

غير أن الشيء الذي يصعب علي فهمه أو تبريره إلى حد كبير هو ما تفعله إسرائيل بحق شعب آخر بحجة ضمان وجودها ... لقد شعرت بحزن وتعاسة عميقين خلال زيارتي للأراضي المقدسة مؤخراً لأن ما شاهدته هناك أعادني إلى التجربة القاسية التي مر بها الشعب الأسود في جنوب أفريقيا ... شاهدت عملية الإذلال التي يتعرض لها الفلسطينيون على الحواجز ونقاط التفتيش المقامة هنا وهناك والتي لا تختلف بشيء عما عانيناه في بلادنا عندما كان رجال البوليس البيض يحرموننا من التحرك على أرضنا.

في إحدى زياراتي للأراضي المقدسة حضرت قداساً في كنيسة لأحد البطاركة الانجليكان . كنت أسمع بكاءه وهو يتحدث عن المستوطنات اليهودية ... صحيح أنني فكرت بحاجة الإسرائيليين للأمن ، ولكن ماذا عن الفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم ومنازلهم ؟

في القدس كنت برفقة الكاهن نعيم عتيق (رئيس مركز السبيل المسكوني) الذي أخذني في جولة أطلعني فيها على ما أحدثه الإسرائيليون من تغيير في معالم المدينة القديمة بالاستيلاء على منازل العرب واسكان اليهود محلهم . أشار الكاهن عتيق بيده وهو يقول : كانت منازلنا هناك ... طردونا منها وهي الآن مشغولة بعائلات يهودية.

في الأراضي المقدسة أدركت والحزن يعصر قلبي حجم المأساة التي تسبب بها اليهود وأود أن أتساءل هنا : لماذا نعاني من ذاكرة ضعيفة ؟ هل نسي اخوتنا واخواتنا اليهود ما تعرضوا له من إذلال في مكان آخر بعيد عن الأراضي المقدسة ؟ هل نسوا العقاب الجماعي وسياسة هدم البيوت الذي لازم تاريخهم بهذه السرعة ؟ لم هذا التنكر للقيم الدينية النبيلة ؟ هل نسوا حقيقة أن الله هو الراعي الأكبر للمسحوقين ؟

لن تحظى إسرائيل بالسلام والأمن الحقيقيين من خلال إلحاق الظلم وإنزال القمع بشعب آخر ، فالسلام الحقيقي لا يبنى إلاّ على العدل . صحيح أننا ندين عنف العمليات الإنتحارية واسلوب تخريب العقول الشابة من خلال تغذيتها بالكراهية ، إلاّ أننا في

[118] Desmond Tutu, "Apartheid in the Holy Land," *Guardian*, April 29, 2002

ذات الوقت ندين عنف الغارات العسكرية في الأراضي المحتلة والممارسات ضد الإنسانية التي تحول دون وصول سيارات الإسعاف إلى المصابين .

إن العمل العسكري القائم حالياً والذي أقول يقيناً بأنه لن يوفر الأمن والسلام الذي يريده الإسرائيليون ، من شأنه توسيع وتعظيم دائرة الكراهية.

تعلمون كما أعلم تماماً بأن إسرائيل تحظى في الولايات المتحدة بمكانة سامية وبأن أي انتقاد لها كفيل بإلصاق تهمة معاداة السامية بصاحبه ، كما لو أن الفلسطينيين لا علاقة لهم بالسامية !!! وسؤالي هنا: ماذا عن تعاون إسرائيل الوثيق مع الحكومة العنصرية السابق في جنوب أفريقيا في مجال الأمن وقمع الآخرين ؟

يخشى الناس في أمريكا وصف المخطئ بما يستحقه لأن اللوبي المؤيد لإسرائيل على درجة كبيرة من القوة والنفوذ . وينسى هؤلاء بأننا نعيش في عالم الله ،،، عالم أخلاقي ... عانينا كثيراً من الحكومة العنصرية التي كانت قوية بدرجة عالية ... ومع ذلك فقد اختفت من الوجود ... أفرز التاريخ العديد من الجبابرة أمثال هتلر وموسوليني وستالين وبينوشيه وميلوزفيتش ... فقد آلوا في النهاية إلى سقوط مذل " .

لم يكن الأسقف ديموند توتوهو الوحيد الذي يشاركه رأيه هذا ، فهذا رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter في كتابه Palestine: Peace not Apartheid يصف الممارسات الإسرائيلية تماماً كما وصفها توتو بأنها تمييز عنصري وفي مقابلة مع مجلة نيوزويك (ص 170 – العدد 1-1-2007) بعنوان "العودة إلى الفصل العنصري" ، سألته المجلة إن كان قد تردد أو ندم على استخدامه كلمة الفصل العنصري كعنوان لكتابه مما أثار حفيظة اللوبي اليهودي – فكان جواب كارتر "لا ، أبداً ... ذلك لأني أعرف تماماً بأن كلمة الفصل العنصري تصف تماماً ما يجري في فلسطين – تشريد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم ، عدم تمكنهم من الاعتراض على ذلك ، بناء السور العازل داخل أراضيهم ، فصل الإسرائيليين عن اليهود – كل هذه الأمور هي في الحقيقة أسوأ من بعض ممارسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لا شك في ذلك ، وما من أحد يزور فلسطين إلاّ وسوف يوافقني على ما قلت". ولمّا سالته المجلة عن السبب الذي يتم مهاجمة كتابه بقوة أجاب كارتر "أنت وأنا نعرف قوة نفوذ أيباك AIPAC (قوة الضغط اليهودية لصالح إسرائيل) والتي لم توجد لنشر رسالة السلام وإنما الدفاع عن مصالح وسياسات حكومة إسرائيل ولتتأكد من تمرير سياسات إسرائيل لدى الحكومة والكونغرس. إنهم فعالين في مهمتهم . إن اي عضو في الكونغرس يسعى لإعادة انتخابه لا يمكنه على الإطلاق أن يأخذ موقفاً متوازناً بين إسرائيل والفلسطينيين أو أن يطالب بإنسحاب إسرائيلي لحدودها الدولية ، أو أن يدافعوا عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين – لأنه لو فعلوا ذلك ففي أكثر الاحتمالات سيتم اسقاطهم في الإنتخابات التالية". وأضاف كارتر "إن الإعلام في الولايات المتحدة غير متوازن وإن أي تعليقات موضوعية فيها يكاد يكون غائباً تماماً".

هل يا ترى أن الساسة الأمريكان حانقون في اللوبي اليهودي أم أن هناك تطابقاً بين الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية؟

يرى البروفسور جون ميرشهايمر Mearsheimer من جامعة شيكاغو وستيفن والت Stephen Walt من جامعة هارفارد في دراستهما المكونة منن 87 صفحة "بأن السياسة الأمريكية تستند أساساً إلى المصالح السياسية الداخلية وخصوصاً اللوبي الإسرائيلي". ويضيف الكاتبان بأن ظلماً كبيراً قد وقع بحق أهل فلسطين ، واستشهدا

بما قاله بن غوريون لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي فاحوم غولدمان حيث قال بن غوريون:
"لو كنت زعيماً عربياً فلن أقبل التهادن مع إسرائيل أبداً . إن هذا طبيعي : لقد أخذنا بلدهم ... أتينا نحن من تاريخ إسرائيل ... ولكن قبل ألفي سنة ، ولكن ماذا يعني ذلك لهم ؟ . كان هناك مناهضة للسامية من النازيين ، من هتلر – كانت هناك المحرقة ولكن هل كانت هذه هي خطيئتهم ؟ انهم يرون شيئاً واحداً : لقد أثبتنا لفلسطين وسرقنا بلادهم . فلما يتوجب عليهم قبول ذلك؟".

لقد كان بن غوريون مصيباً هذه المرة ! كما فقد البروفسور ستيفن والت مركزه كعميد لكلية السياسة الحكومية في جامعة هارفارد !! .

الفصل السابع

النفط والله

تتخذ ظاهرة المحافظين الجدد عدة أشكال . وفي حين أن "عقيدة بوش" و"مشروع القرن الأمريكي" قد يبدوان نتاجاً من نوع خاص للعصر الحديث كما يوحي أصحابها من المحافظين الجدد ، إلاّ أن هذه الظاهرة وكما يؤكد الخبراء لا تختلف بشيء عن فلسفة ظهرت في الأربعينات على يد أحد أشهر محافظي ذلك العصر وهو الإمبراطور الإعلامي النخبوي هنري لوس Henry Luce ناشر مجلة تايم Time .

ففي عام 1941 كشف لوس في مقال افتتاحي لمجلة Life بعنوان "القرن الأمريكي" عن الهدف الأمريكي الخاص بالسيطرة على العالم وذلك مع نشوب الحرب العالمية الثانية . وفي ذلك كتب لوس يقول "علينا القبول وبقناعة تامة ما يمليه علينا الواجب وتتيحه لنا الفرص المواتية باعتبارنا أقوى دول العالم وأكثرها حيوية ، مما يجعلنا قادرين على فرض كامل نفوذنا على العالم خدمة للأهداف التي نراها مناسبة وبالوسائل التي تلاءمنا "[119].

حظيت مقالة لوس باهتمام كبير حيث تم اعادة طبعها وتداولها على نطاق واسع ، كما ظهرت مجدداً على صفحات الواشنطن بوست وفي المجلة الواسعة الإنتشار ريدرز دايجست Reader's Digest الأمر الذي لم يتطرق إلى مسألة شن حرب نووية استباقية ضد الاتحاد السوفياتي في مقالته الافتتاحية المذكورة ، إلاّ أنه بدأ يتحدث عن هذا الخيار بعد ذلك مباشرة.

داخل المؤسسة

من المثير للاهتمام أن نجد الرئيس جورج دبليو بوش يتحدث عن نفس الموضوع مستخدماً ذات التعابير بعد أكثر من 60 عاماً على نشر مقالة لوس الشهيرة . ففي خطاب له أمام حشد من العسكريين في أكاديمية وست بوينت West Point استعار بوش نفس كلمات لوس "واجبنا وفرصتنا" للإعلان عن عقيدته في الحرب الاستباقية التي عرفت لاحقاً بـ "عقيدة بوش" . مثل هذه المصادفة الغير غريبة توحي في الواقع بأن أهل النخبة من الأمريكيين يتقاسمون ذات الرؤية والطموحات والانشغال بتحقيق السيطرة على العالم ومبدأ التحرك الاستباقي كوسيلة لتحقيق هذا الهدف . ومن الواضح أن هذا النوع من التحرك يشكل السمة المميزة للصراعات التي تفجرها الولايات المتحدة في كل مكان وزمان لدرجة يمكن معها القول بأن الحرب الباردة وحروب السي. آي. ايه السرية والحروب الأمريكية العلنية الأخرى كانت في معظمها حروباً غير مستثارة وتم خوضها على أساس استباقي وطبقاً لمبررات ومسوغات زائفة على الأغلب.

غير أنه يتوجب الأخذ بالاعتبار وجود عامل آخر هنا . ففي الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة وحليفتها الأوروبية بريطانيا اهتماماً بالترويج للديمقراطية في أوساط الشعوب العربية والإسلامية ، فإنهما يعتمدان على أرض الواقع وبالممارسة الفعلية على سلطات نخبوية تحتكر القرار نيابة عن الجماهير ، وهو ما تفعله أمريكا في كل مكان . وتضم السلطة النخبوية التي تمسك بمقاليد الأمور في الولايات المتحدة

[119] Henry Luce, "The American Century," *Life* magazine, February 7, 1941

مؤسستين تعملان بشكل متواز وكلاهما واجهتين لما يعرف بـ "المؤسسة". ويمكن القول بأن أحدهما مؤسسة دائمة غير منتخبة وحاضرة في كل الأوقات بالرغم من تغير الوجوه في البيت الأبيض ، علماً بأن هذه المؤسسة هي الأقوى وتمسك بيدها بمعظم مقاليد الأمور . تضم هذه المؤسسة عدداً من الجماعات والهيئات مثل مجلس العلاقات الخارجية ، ومؤتمرات بيلدبيرغ (ارجع إلى الفصل الثالث) واللجنة الثلاثية وجماعة سكلز آند بونز Skulls & Bones وهي جمعية جامعة ييل السرية . يذكر أن كلاً من مرشحي الرئاسة في انتخابات 2000 كانا من أعضاء سكلز آند بونز وهي عضوية سبقهما لها هنري لوس الذي كان أول من أطلق عقيدة الحرب الاستباقية ، فهل الأمر صدفة ؟ لا اعتقد ذلك لأن المؤسسة الدائمة تعمل بشكل علني أحياناً وسري أحياناً أخرى خلف الأبواب المغلقة لمواطني الولايات المتحدة والعالم ما سوف يكون وما سوف لا يكون.

أما المؤسسة الثانية الأقل أهمية والأضعف دوراً فتتألف من المسؤولين المنتخبين أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم : "المؤسسة المؤقتة" . وفي العادة يمر أعضاء هذه المؤسسة بمرحلة من الاختبار والتأهيل والتدريب والتوجيه من قبل المؤسسة الدائمة التي تتكفل بتمويل برنامج تأهيل وتسويق برامجهم الانتخابية المعدة لهم وذلك قبل وصولهم لمواقعهم التي تخدم في الأساس أجندة المؤسسة الدائمة . ويستمد أفراد الطبقة المنتجة ترياق حياتهم من أصحاب السلطة الدائمة سواء تبرعات الانتخابات والعلاقات العامة أو اختيار الموظفين غير المنتجين لمساعدتهم.

البروفيسور كارول كويغلي Carroll Quigly ، وكان يدرس في جامعة جورج تاون في واشنطن بالإضافة لكونه مستشاراً بوزارة الدفاع كما ذكر روجر موريس في كتابه (شركاء في النفوذ) [120]، كان شديد الإعجاب بمؤسسة العلاقات الخارجية القديمة التي يعتبرها جزءاً من المؤسسة المالية ونخبة رجال الأعمال الأنغلوساكسون ، وهو القوى النافذة بين نيويورك ولندن والتي اخترقت وتسيطر بعمق على النظام الجامعي والصحافة وما له علاقة بالسياسة الخارجية.

ويضيف موريس بأن كويغلي كان يرى في مجلس العلاقات الخارجية الشهير شبكة دولية متناغمة إن لم تكن شبكة تآمرية في المقام الأول. ومما كان يقوله كويغلي لطلبته بأنه ليس هناك من فروقات بين برامج الجمهوريين والديمقراطيين وهو وضع طبيعي في نظره . وهنا قال أحد طلبة كويغلي معلقاً على التصويت في الانتخابات الرئاسية "لن يهم إذن لمن سنصوت يوم الإنتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر".

وهذا وليام غريدر William Greider يتناول الموضوع بمزيد من التحليل في كتابه المعنون "من سيبلغ الناس Who will tell the people" بالقول : "تعاني الديمقراطية الأمريكية من مشاكل أعمق مما يود معظم الناس الاعتراف به . فخلف الواجهة التي تبعث على الطمأنينة ، نجد أن العملية الإنتخابية والممارسات الحكومية وقد فقدت معناها الحقيقي ... وعلى مستوى الدوائر الرسمية العليا نرى بأن سلطة اتخاذ القرار انتقلت من الأكثرية لتستقر في يد فئة قليلة الأمر الذي يؤكد على الشكوك التي تراود المواطن العادي . وبدلاً من الاستجابة للإرادة الشعبية نجد أن اهتمام الحكومة ينحصر حالياً في تلبية رغبات شبكة ضيقة من دوائر النفوذ ومصالح المنظمات الاقتصادية الرئيسية والثروات المكدسة والنخب المتنفذة المحيطة بها ... لتكون النتيجة تراجع التنوع الكبير والمعقد للأمة وتحوله إلى سلعة تسمى "الرأي

[120] Cited in Roger Morris, *Partners in Power: The Clintons and their America* (Henry Holt, 1996).

العام" من السهل التلاعب بها واستغلالها من قبل الشعارات والاستعارات المجازية التي تطلقها وسائل الإعلام"[121].

الواقع أن الشعور السائد في أوساط أمريكا بأن نخبة قليلة هي التي تمسك بمقاليد الأمور في البلاد، ليس بالأمر الجديد بل يعود إلى فترة طويلة إلى الوراء . فغياب الثقة بين النخبة والعامة بدأت على ما يظهر مع المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة . وفي ذلك كتب وليام بولك ، استاذ التاريخ السابق في جامعة هارفارد ، وأحد كبار المسؤولين في إدارة جون كيندي وصاحب العديد من المؤلفات ، يقول في مقاله المعنون "فضائل ومخاطر النظام السياسي الأمريكي"[122] : "كان المؤسسون الأوائل على قناعة بأن من الصعب الاعتماد على الناس العاديين لأنهم مجموعة من الكسالى الجهلة الذين يسهل استغلالهم والتلاعب بهم من قبل الطغاة" . وهنا بإمكان المرء الافتراض بأن النظام الذي أرساه واشنطن وفرانكلين وجيفرسون وغيرهم عجز عن الصمود في وجه طغيان مؤسسات المال والإعلام التي تستغل الناس والسياسيين وتتلاعب بهم لخدمة مصالحها الخاصة.

أما وولتر ليبمان Walter Lippmann النجم الاعلامي المدافع عن مصالح "المؤسسة الدائمة" في القرن العشرين ، فيقسم نظام الطبقات في الولايات المتحدة إلى : الطبقة الخاصة التي يطلق عليها "الرجال المسؤولين" الذين تشكل مصالحهم حدود وطبيعة المصلحة القومية ، و"العامة" الجهلة الذين تسيرهم الطبقة الخاصة . وينقل الكاتب والخبير الإقتصادي ف. وليام انغدال F. William Engdahl عن ليبمان رأي ليبمان في هذا الشأن كما ورد في كتابه المعنون "قرون الحروب" [123] : "تحولت النخبة إلى بيروقراطية مسخرة لخدمة مصالح السلطة الخاصة والثروة الخاصة مع الحرص على عدم كشف حقيقة العلاقة بين الطرفين أمام العامة الجهلة لأن هؤلاء وبكل بساطة لن يتفهموا أبعاد هذا الأمر". وأضاف انغدال واصفاً رأي ليبمان بهذا الشأن : "كان رأي ليبمان بوجوب ابقاء العامة أسرى للأوهام بأنهم يشاركون في السلطة الديمقراطية ، وهو الوهم الذي تحدد معالمه هيئة النخبة من الطبقة الخاصة أو "الرجال المسؤولين" ليشعر العوام بأنهم يمارسون الديمقراطية . وعلى الطبقة البيروقراطية الخادمة للطبقة الخاصة "صناعة الرأي العام" ليمعن العوام في أوهام ممارساتهم (للديمقراطية)".

شعب مهمش

يؤكد المؤرخ وليام بولك أيضاً بأن "شعب الولايات المتحدة لا يظهر الكثير من الالتزام بممارسة الدفاع عن حقه في اختيار ممثليه ممن سيقومون بسن القوانين التي سيعيش في ظلها . فهذه ظاهرة الاقبال الضعيف على التصويت تتكرر في كل مناسبة انتخابية منذ بدايات ولادة الجمهورية الأمريكية . فحتى في فترة المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة ، اعتاد ثلاثة من أصل أربعة من الناخبين الذكور المؤهلين للتصويت على تجاهل الإدلاء بأصواتهم ، بل إن هذه الظاهرة حدثت في اختيار الوفود الشعبية الخاصة بالموافقة على الدستور"[124] . وحتى يومنا هذا فإن اثنين من كل ثلاثة أمريكيين تقريباً لا يلتزمون حتى بالذهاب إلى صندوق الاقتراع لممارسة حق الإنتخابات لفقدانهم الثقة بذلك النظام.

---

[121] William Greider, *Who Will Tell the People? The Betrayal of American Democracy* (Simon & Schuster, 1993).

[122] William Polk, *The Virtues and Perils of the American Political System*, Williampolk.com, May 10, 2003

[123] F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American World Politics and the New World Order* (Pluto Press, 2004), p. 199

[124] Polk, *Virtues and Perils*

وفي الوقت ذاته فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعاملت مع الدستور منذ اقراره بكثير من العجرفة . وفي ذلك يقول بولك "من الصعب القول بأنه تم التعامل مع الدستور باعتباره القانون المطلق للبلاد ، وقد تجلى تجاهل الدستور أكثر ما يكون في أوقات الضغوط والأزمات وبخاصة البنود المتعلقة بالحريات المدنية التي تم انتهاكها في بعض الحالات" . وحرص بولك على ذكر خمس مناسبات شهدت انتهاكاً للدستور الأمريكي بالإضافة إلى القانون الذي سنه بوش عام 2001 تحت اسم "قانون المواطنة Patriot Act" والمناسبات الخمس هي:

- قانوني "الأجانب والتحريض" الموقعين عام 1798 اللذان ينصان على حظر نشر أي مادة قد تحرض على خلق معارضة للرئيس أو الكونغرس . وقد تم الغاء القانونين المذكورين بعد سنهما بأربعة أعوام.
- اقدم الرئيس أبراهام لنكولن على تعليق العمل بحق كل متهم بالمثول أمام المحكمة مما يعني إمكانية الاعتقال الإداري لفترة غير محدودة وذلك خلال سنوات الحرب الأهلية التي استمرت للفترة من 1861 – 1865.
- لجأ النائب العام الكسندر بالمر وجي ادغار هووفر إلى قانون الجاسوسية لعام 1917 لإعتقال المئات من المعارضة بعد الثورة الروسية بدون توجيه اتهام محدد أو تقديمهم للمحاكمة.
- تم اعتقال الآلاف من اليابانيين الأمريكيين واليابانيين المقيمين في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية بدون المرور بالإجراءات القانونية اللازمة.
- خلال عهد المكارثية في الخمسينات التي أسهم مكتب التحقيقات الفيدرالي ومديره ادغار هووفر في اذكاءها ، تم طرد العديد من الشخصيات الأمريكية المرموقة من مناصبها الرسمية الرفيعة بموجب اتهامات زائفة . وطبقاً لوليام بولك فإن عملية التطهير هذه طالت أشخاصاً مثل جورج كينان George Keenan الذي يعود إليه الفضل في ظهور مشروع مارشال للوجود بالإضافة إلى أنه صاحب سياسة الاحتواء. وعندما تم طرده من وزارة الخارجية ، كما يقول في مذكراته ، لم يجرؤ أحد على توديعه حيث تجنب الجميع الاختلاط به بما فيهم زملاءه المقربين".

توج بوش سلسلة انتهاكات الدستور الأمريكي بسن قانون المواطنة عام 2001 ، وهو القانون الذي منح النائب العام سلطات واسعة للقيام باعتقالات ومراقبة الإتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية وملفات الكمبيوتر ومبيعات الكتب ، بالإضافة إلى منحه صلاحيات للقيام باعتقالات والاحتجاز بدون المرور بالإجراءات القانونية المعتادة . ومع ذلك يتبين من الحالات أعلاه ، من التعذيب والسجون السرية والاعتقال الإداري بدون محاكمة بأن سجن المشتبه بتورطهم بالإرهاب بعد 11 سبتمبر في معتقل غوانتانامو – كوبا ليس سوى فصل من بين عدة فصول مماثلة في التاريخ الأمريكي.

ولكن ماذا عن المحافظين الجدد أنفسهم ؟ لعل من أفضل ما كتب عن هذا الموضوع كان تقرير لصحيفة الكريستيان ساينس مونيتور بعنوان "بناة الامبراطورية"[125] الذي ألقى الضوء على عدد من الشخصيات الرئيسية في هذه الجماعة التي تحكم الولايات المتحدة والعالم منذ وصول جورج دبليو بوش للسلطة عام 2000.

[125] "Empire Builders: Neoconservatives and Their Blueprint for US Power," *Christian Science Monitor*, June 2005. Available at www.csmonitor.com

يتصدر ايرفنغ كريستول Irving Kristol القائمة باعتباره الأب الروحي لحركة المحافظين الجدد ، وينتمي إلى نخبة مثقفي نيويورك ، وهي مجموعة صغيرة من النقاد ينحدر معظمهم من يهود أوروبا الشرقيين ، درس كريستول في سيتي كولوج في نيويورك خلال الثلاثينات حيث جذبته الأفكار التروتسكية اليسارية إلا أنه انتقل لاحقاً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، وخلال الفترة 1947 – 1952 عمل كمدير تحرير لمجلة كومنتري Commentary التي عرفت فيما بعد بأنها "انجيل المحافظين الجدد".

ويعتبر نورمان بودهارتز Norman Podharetz أحد المؤسسين الأوائل لتيار المحافظين الجدد. وبالإضافة إلى كونه استاذ جامعي فهو كاتب ومحاضر متخصص في القضايا الاجتماعية والثقافية والشؤون الدولية . عمل بوهارتز خلال الفترة 1990 – 1995 كرئيس تحرير لمجلة كومنتري ، وله تسع مؤلفات أبرزها كتاب Breaking Ranks (1979) الذي تحدث فيه عن أهمية بقاء إسرائيل بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية.

وهناك نجم المحافظين الجدد الساطع بوول وولفوتز الذي انضم للحركة في وقت متأخر ليصبح أحد أبرز رموزها . خدم وولفوتز في منصب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية خلال الفترة من 1989 – 1993 ، حيث كان مسؤولاً عن فريق ضخم يضم 700 شخص ويشرف على مسؤوليات رئيسية تطال عملية اعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية والتخطيط الدفاعي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وبالتعاون مع لويس ليبي Lewis Libby (الذي سيرد ذكره لاحقاً) قام وولفوتز عام 1992 بصياغة وثيقة : دليل التخطيط الدفاعي ، التي دعت إلى بسط الهيمنة العسكرية الأمريكية على أورو آسيا وتطبيق سياسة الحروب الإستباقية . وقد أصبحت وثيقة وولفوتز الأساس لعقيدة بوش عام 2002 . ودافع وولفوتز عن توسيع دائرة أهداف حرب الخليج الأولى عام 1991 لتشمل الإطاحة بنظام صدام حسين . وكان المذكور قد خدم كمساعد لوكيل وزارة الدفاع في عهد بوش الأب ويشغل حالياً منصب رئيس البنك الدولي بعد أن عمل وكيلاً لوزير الدفاع في الفترة الرئاسية الأولى لبوش الإبن . ويعتبر وولفوتز من أشد المؤيدين لإسرائيل وسبق أن صرح بأن الطريق إلى القدس تمر من بغداد . وكوكيل لوزارة الدفاع في إدارة جورج دبليو بوش الثاني ، لعب وولفوتز دوراً قوياً في توجيه الأحداث التي أدت إلى غزو العراق عام 2003 .

أما كبير مهندسي ما عرف بأجندة "الهدم الخلاّق" الخاصة بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بدءاً بغزو العراق فهو ريتشارد بيرل Richard Perle . وكان بيرل قد ضمن جزءاً من أجندته في تقرير رئيسي أعده عام 1996 لحساب حزب الليكود الإسرائيلي اليميني تحت عنوان : استراتيجية جديدة لصون الدول (أي إسرائيل)" .... وشارك بيرل أيضاً في تأسيس مؤسستين هما: مركز السياسة الأمنية والمعهد اليهودي للأمن القومي ، كما أنه عضو في مجلس إدارة صحيفة الجروزاليم بوست الإسرائيلية، كما ترأس مجلس شؤون السياسة الدفاعية في البنتاغون حتى مارس 2003 عندما أجبر على الاستقالة.

وهناك المدعو دوغلاس فيث Douglas Feith الذي كان يشغل وحتى وقت قريب منصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة الدفاعية . ويعرف فيث بتأييده القوي لحزب الليكود الإسرائيلي اليميني . وفي عام 1997 حظي فيث بتكريم المنظمة الصهيونية في أمريكا إلى جانب والده دالك فيث الذي كان عضواً نشطاً في منظمة الشبيبة الصهاينة في مسقط رأسه بولندا ، وذلك تقديراً لما يقدمه الإبن من خدمات جليلة لإسرائيل وللشعب اليهودي .

أمـا لـويس (سـكووتر) ليبـي Lewis Libby ، العضـو البـارز الآخـر فـي حركـة المحافظين الجدد ، فعمل مستشاراً تشيني لشؤون الأمن القومي حتى أواخر عام 2005 عندما أجبر على الاستقالة بعد اتهامه بالكذب ومحاولة عرقلة العدالة فيما يتعلق بقضية الكشف عن هوية أحد عملاء السي . آي . ايه . ويعتبر ليبي أحد الذين تتلمذوا على يد وولفوتز في جامعة ييل وشاركه العمل في اخراج وثيقة : مشروع القرن الأمريكي الجديد ، ولا يقل عنه تأييداً لإسرائيل بل ويتفوق على استاذه في مناصرة حزب الليكود والتحمس لشن الحرب على العراق.

ومن الأعضاء الآخرين المعروفين في تيار المحافظين الجدد أو النخبة السلطوية المميزة هناك : مدير السي. آي. ايه السابق وليام وولسي William Woolsey ، وجون بولتون John Bolton وريتشارد هاس Richard Haass واليوت ابرامز Elliot Abrams وأبرام شولسكي Abram Shulsky .

وبالإضافة إلى مناصرة إسرائيل وتحديداً حزب الليكود اليميني فإن هذه العصبة من السياسيين الأمريكيين وجدت نفسها موضع تأثر كبير بالحركة التروتسكية وبأفكار ليو ستراوس Leo Straus . ففي مرحلة الشباب ، كان القاسم المشترك الأعظم الذي جمع رموز المحافظين الجدد تأثرهم بالحركة التروتسكية وتحديد شعارها المركزي الذي يدعو إلى الثورة والتغيير الدائمين الذي أوحى لهم بفكرة الحروب الاستباقية عندما تحول هؤلاء من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ... أما ليو شتراوس ، المهاجر اليهودي الألماني الذي أصبح استاذاً للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو ، فقد زرع في نفوس المحافظين الجدد "فكرة الحق الطبيعي للأقوى" التي مهدت لفكرة الحروب الاستباقية التي شكلت محور رسالتهم الأديولوجية.

سلطة المال

كما أوضحت الفصول الأولى من الكتاب ، فهناك فرق واسع بين فترات التحول السابقة في التاريخ الأمريكي وما تشهده الولايات المتحدة هذه الأيام من تغير كاسح يتضح أكثر ما يكون في الحجم الهائل من الأموال النقدية التي أوجدتها الخزانة الأمريكية واثقلت بها كاهل الاقتصاد العالمي السريع التاثر . فما شهدته التسعينات من حالة ازدهار للاقتصاد الأمريكي كان يخفي في الواقع حالة من التفكك الاقتصادي دفعت الولايات المتحدة بعدها بفترة وبخاصة مع معدلات العجز الفلكية والحروب المكلفة ، إلى البحث عن "مراعي أفضل" لدعم اقتصادها.

مثل هذا البحث الملح عن مصادر جديدة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من حالته الصعبة شكل الدافع الفعلي للسياسة الأمريكية على مدار عقود . بل إن الرغبة في خلق امبراطورية عالمية للولايات المتحدة كان السر المفتوح الذي يتم تداوله في أوساط صناع القرار في المؤسستين الدائمة والمؤقتة منذ سنوات طويلة . فهذا جورج كينان George Kennan ، السفير الأمريكي السابق في موسكو ومهندس سياسة "الاحتواء" خلال سنوات الحرب الباردة ، يتحدث بمنتهى الصراحة والمباشرة عن الهدف الحقيقي للنخبة والمتمثل في : الهيمنة على العالم أو على أكبر مساحة تسمح بها الأوضاع العالمية كما كانت عليه عام 1948.

وكذلك فعل ليو د. ويلتش Leo D. Welch رئيس شركة ستاندرد اويل (لاحقا) التابعة لمجموعة روكفللر عندما طالب واشنطن عام 1946 بـ "الاعلان عن احتياجات الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقليمية والاقتصادية في تصورها الخاص بقيادة العالم خارج منطقة النفوذ الألماني ، مستقبلاً بما في ذلك المملكة المتحدة نفسها

والشطر الغربي من العالم والشرق الأقصى" [126].. وبعبارة أخرى ، فإن ما طالب به ويلش فعلياً هو أن تقدم الولايات المتحدة على خطوات باتجاه تحقيق السيطرة على كامل عالم ما بعد الحرب وبدون اضاعة وقت . ومما قاله ويلش أيضاً بهذا الشأن "باعتبارنا أكبر مصدر لرؤوس الأموال وأكبر المشاركين في النهضة الصناعية العالمية ، علينا حث الخطى لتحمل المسؤولية بالنيابة عن الباقين في إدارة هذه "المؤسسة" المسماة العالم ليس لمرحلة محددة بل باعتباره التزام دائم".

أما أقوى الأصوات وأكثرها نفوذاً في فترة التخطيط الأمريكي هذه لعالم ما بعد الحرب، فكان لجماعة سرية أقامها مجلس العلاقات الخارجية CFR الذي يعتبر النادي الخاص لنخبة أصحاب القرار الأمريكي في مجال السياسة الخارجية منذ المفاوضات الخاصة بمعاهدة فيرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى . ففي عام 1940 أي قبل عام كامل من الهجوم الياباني على بيرل هاربر الذي أطلق اعلان الولايات المتحدة دخول الحرب رسمياً ، صدر عن المجموعة المالية والاقتصادية لمجلس العلاقات الخارجية تقرير جاء فيه القول : "إن أول ما يترتب على الولايات المتحدة فعله في عالم تسعى لأن تكون فيه القوة المطلقة هو التنفيذ السريع لبرنامج نزع سلاح كامل ... وضمان الحد من قدرة الدول الأجنبية التي تشكل تهديداً لنا على بسط سيادتها على مناطق ذات أهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة ورفاهيتها" [127]

كان مجلس العلاقات الخارجية قوة لا يستهان بها ، وجاء ظهوره في الأساس ليخدم كرديف للمصالح المصرفية المتنفذة لمجموعتي جي. بي. مورغان وروكفللر. وقد تبرع شارلز برات المدير المالي في شركة ستاندرد اويل بمنزل في شارع 68 بنيويورك ليكون المقر الرئيسي للمجلس الذي سرعان ما أقام عدداً من المنظمات الشقيقة ومعاهد فرعية في كندا ونيوزيلندا واستراليا والسويد وهولندا والهند واليابان ، ولأن مجموعة روكفللر ومجموعة مورغان هما اللتان صاغتا التشريع الذي أوجد نظام الاحتياط الفيدرالي الخاص الذي يتحكم بالقطاع المالي والمصرفي الأمريكي منذ عام 1913 ، فإن لعائلة روكفللر ومجلس العلاقات الخارجية كلمة الفصل في الإشراف على سياسته وقراراته . وهنا تجدر الملاحظة بأن الذين تعاقبوا على رئاسة الاحتياط الفيدرالي أو أقوى بنك مركزي في العالم ، في مرحلة ما بعد الحرب مثل : وليام مكنزي مارتن ، وآرثر بيرنز ، وجي. وليام ميللر وبوول فولكر وآلان غرينسبان (الحالي) ، كانوا جميعاً من الأعضاء الأوائل لمجلس العلاقات الخارجية .

يشغل أعضاء المجلس الذين لا يزيد عددهم حالياً عن ثلاثة آلاف شخصية مرموقة مواقع رئيسية في الدوائر الحكومية والأحزاب السياسية والبنوك والقطاع الصناعي الخاص . كما يتحكم أعضاء المجلس بوسائل الإعلام الرئيسية من تلفزيون وصحافة وإذاعة ، في خطوة تعكس إدراك المجلس لأهمية الأعلام وضرورة السيطرة على وسائله منذ البداية ... ففي السنوات الأولى من عمر المجلس ، حرص وولتر ليبمان وثوماس لامونت وغيرهما من أعضاء المجلس على تجنيد الصحفيين العاملين في الصحف الرئيسية واستخدامهم في التأثير على الرأي العام . كما يلاحظ بأن معظم محطات الإذاعة مملوكة لأعضاء المجلس . فهذه كبرى المحطات في أمريكا آر. سي. ايه RCA كانت جزءاً من امبراطورية روكفللر . كما تحرك أعضاء المجلس للسيطرة على أكبر الشبكات التلفزيونية الرئيسية الثلاث التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الحرب.

---

[126] The Economic and Financial Group, Council on Foreign Relations, October 1940, cited in Daniel Hellinger and Dennis R. Judd Brooks, *The Democratic Façade* (Cole, 1991)

[127] Ibid

ما يزال معظم الناس العاديين لا يعرفون الكثير عن مجلس العلاقات الخارجية وطبيعة نشاطه ، فكيف بالدائرة الداخلية الصغيرة التي تضم الشخصيات الأكثر نفوذاً من أعضاء المجلس ممن يطلق عليهم الكولونيل فلتشر براوتي ، منسق الاستخبارات السابق لسلاح الجو لدى السي. آي. ايه اسم : الفريق السري. ويضم هذا الفريق مائة عضو مختار مهمتهم الهيمنة على وزارة الخارجية والسي. آي. ايه ووزارة الدفاع والأف. بي. آي ووزارة الخزانة وغيرها من الإدارات الرئيسية في حكومة الولايات المتحدة.

في عام 1975 كتب البروفيسور في جامعة هارفارد صامويل هنتنغتون ، عضو مجلس العلاقات الخارجية ومؤلف كتاب "صراع الحضارات واعادة رسم النظام العالمي" الذي وصف فيه الصراع في فترة ما بعد الحرب الباردة بأنه يقوم على الفروقات بين الثقافات المختلفة ، كتب مقالة بعنوان "أزمة الديمقراطية"[128] وصف فيها "المؤسسة" بأنها القاعدة الفعلية للسلطة الأمريكية . وقال هنتنغتون بهذا الشأن بأن الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب محكومة من قبل الرئيس وبعض الجماعات الرئيسية في الحكومة "والأهم من هؤلاء الشركات والمصارف ودور المحاماة والمؤسسات والإعلام التي تشكل مؤسسة القطاع الخاص". المثير هنا أن هنتنغتون تجاهل تماماً التطرق إلى الناخبين الذين يشكلون قلب الديمقراطية كما هو مفترض.

الأمم المتحدة في خدمة الولايات المتحدة

خلال الحرب العالمية الثانية وتحديداً في عام 1943 خرجت مجموعة سرية من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية من العاملين في وزارة الخارجية الأمريكية تعرف باسم مشروع دراسات الحرب والسلام – تمولها مؤسسة روكفللر [129] - بفكرة إقامة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى . كانت الفكرة من وراء تأسيس المنظمة الدولية الجديدة هي ايجاد وكالة تكون تحت السيطرة الأمريكية الفعلية من خلال حق النقض – الفيتو – في مجلس الأمن التابع للمنظمة ، الأمر الذي سيسمح للولايات المتحدة بتحقيق الهيمنة على الدول الأضعف بدون الحاجة إلى الاحتلال الاستعماري المباشر على الطريقة البريطانية والفرنسية والهولندية وغيرها من الامبراطوريات . وكما أظهرت مجموعة دراسات الحرب والسلام ، فإن النخبة الأمريكية البازغة ستكون أكثر ذكاء في التعامل مع هذه القضية.

كان تفكير أصحاب خطة انشاء الأمم المتحدة يقضي بأن تنضوي المنظمة الدولية الجديدة تحت لواء الإمبراطورية الأمريكية (الغير رسمية). ولضمان أن يكون للولايات المتحدة بعض السيطرة على أنشطتها قامت عائلة روكفللر بالتبرع بالأرض التي سيقام عليها مقر الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من منهاتن ، وهو موقع ذو مغزى على الأغلب ، حيث يطل مبنى المنظمة الدولية على شيز منهاتن بانك ومركز روكفللر. ولعل اختيار مركز الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة قد أعطاها منذ البداية إمتياز أن تمنح التأشيرة الأمريكية لمن تريد وأن تمنعها عمن تريد حيث أصبح على الصديق مثل العدو مثل كاسترو وأحمدي نجاد طلب التأشيرة ليسمح له بحضور جلسات الأمم المتحدة.

---

[128] Michael Crozier, Samuel P. Huntington, and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*, (New York University Press, 1975)

[129] René Wormser, *Foundations, Their Power and Influence* (Covenant House Books, 1993), p. 209

وهكذا نجد بأنه بدلاً من استخدام النموذج القديم في بناء الامبراطوريات أي من خلال المستعمرات ، اختار الطراز الجديد من الإمبريالية (أمريكا) الغزو والهيمنة باستخدام اديولوجية الأسواق الحرة والتجارة المفتوحة لضمان هيمنة الشركات والمصارف الأمريكية واستمرار نموها على حساب منافساتها الأجنبية . وهذا ناشر مجلة لايف Life هنري لوس يكشف المستور في مقالته الشهيرة بعنوان "القرن الأمريكي" بالقول " قد تحتاج الأنظمة الدكتاتورية لمساحة واسعة من الأرض للبرهنة على وجودها ، غير أن الأنظمة الديمقراطية تحتاج وستحتاج إلى مساحة أوسع بكثير للبقاء" ، وبعبارة أخرى فإنه إذا كانت ألمانيا النازية قد احتاجت إلى ضم شرق بولندا وتشيكوسلوفاكيا ومن بعدها المناطق الغنية بالمصادر الطبيعية في روسيا ، فإن النموذج الأمريكي القائم على حرية السوق (أو الحرية على حد تعبير هنري لوس وجورج بوش لاحقاً) يحتاج إلى امبراطورية عالمية وهيمنة على الأسواق الخارجية بصورة أعظم كشرط للإستمرار والبقاء.

وبفضل وجود وكالات مثل الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات مالية واقتصادية جديدة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات لاحقاً (تم التوقيع عليها عام 1947) ، فقد تمكنت الولايات المتحدة من الخروج من الحرب العالمية الثانية وهي في أوج قوتها . فقد كانت تتحكم بالجزء الأعظم من احتياط الذهب العالمي وتسيطر على 40% من ثروة العالم وقدراته الصناعية كما وخرجت من الحرب بدون مشاكل اقتصادية كبيرة أو أي تدمير في بنيتها التحتية.

كانت الولايات المتحدة عام 1945 في أوج قوتها وهي تشاهد السوفيات والصينيين والأوروبيين (الحلفاء ودول المحور على حد سواء) وهم يصارعون من رماد الحرب وكذلك اليابان التي صعرت خدها بالتراب . وقتها تحدث البعض عما حدث بأنه أعظم انقلاب صامت في التاريخ إذ حدث بدون أي يلاحظه الكثيرون : فقد أصبحت الولايات المتحدة الدولة المسيطرة عالمياً في الوقت الذي ينظر فيه إليها على أنها ذلك المحرر المحسن.

وحتى في ذلك الوقت المبكر والظروف الصعبة ، كانت الولايات المتحدة تحظى بثروة عظيمة لدرجة قررت النخبة السلطوية معها السماح لعدد من الحلفاء الأوروبيين واليابان وآخرين مثل كوريا الجنوبية بأن تتطور وتزدهر ما دامت تشارك واشنطن عملية نهب العالم الثالث باسم "التطور الاقتصادي" على حد تعبير وزارة الخارجية الأمريكية في وصف عملية النهب هذه ، وكذلك تأييد هذه الدول للحرب المزيفة التي تشنها واشنطن على الشيوعية فيما عرفت بالحرب الباردة.

فخلال الحرب الباردة ، عندما كان معظم الأمريكيين منساقين وراء الاعتقاد بأن بلادهم تواجه خطر الإبادة النووية من قبل الاتحاد السوفياتي ، كانت ستاندرد اويل والشركات المتحالفة معها مثل اوكسيدنتال بتروليوم المملوكة لآرمند هامر اليهودي المتنفذ مرتبطة باتفاقيات سرية مع موسكو لتصدير النفط السوفياتي للولايات المتحدة ، باعتباره صادرات نفط إيرانية ، في صفقة مثيرة للدهشة باعتبارها تمت مع ما اعتادت الإدارة الأمريكية على وسمه بـ "عدو الحرية".

الواقع أن مثل هذا النوع من الأنشطة التي تتطلب خيالاً واسعاً ومناورات ذكية لم تكن بالأمر المستغرب أو الجديد على مجموعة مثل مجلس العلاقات الخارجية . وفي ذلك يشرح أحد الأعضاء المتنفذين في المجلس والذي كان يدير دفة الأمور بوزارة

الخارجية خلال الأربعينات [130] طريقة عمل المجلس بالقول "كلما احتجنا إلى زرع أحد الأشخاص في موقع ما ، كنا نختاره من قائمة أعضاء المجلس ومن ثم نتصل بنيويورك" وعلى سبيل المثال فإن 12 من "الحكماء" ، اللقب الذي يطلق على أعضاء المجلس الإستشاري السري حول فيتنام في عهد الرئيس جونسون البالغ عددهم 14 عضواً كانوا من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية . وفي عام 1977 كان كافة من تم تعيينهم على رأس وزارة الخارجية في عهد الرئيس كارتر أعضاءً في المجلس المذكور باستثناء اثنين فقط.

لم يكن مستغرباً أن يكون هنري كيسنجر من يبن الأشخاص الذين تم اختيارهم لشغل مناصب حساسة . وكان أول اهتمام يحظى به كيسنجر من قبل رموز مجلس العلاقات الخارجية عام 1957 باختيار نيلسون روكفللر له لترأس مجموعة دراسية جديدة حول الأسلحة النووية والسياسية الخارجية ، وكان كيسنجر وقتها بروفسيراً شاباً طموحاً في جامعة هارفارد . تجدر الإشارة هنا بأن حياة كيسنجر المهنية ارتبطت كلياً بعائلة روكفللر وإن جهد في اخفاء هذه الحقيقة . وجاء كتابه المعنون "الأسلحة النووية والسياسة الخارجية" عام 1958 حصيلة مشاركته المذكورة في مشروع مجلس العلاقات الخارجية ، وهي المشاركة التي كانت السبب الرئيسي في ايصاله إلى البيت الأبيض كمستشار للرئيس كيندي بعد ذلك بثلاثة أعوام.

سياسة محتومة

في عام 1954 أدرك أعضاء مجلس العلاقات الخارجية حاجتهم لوجود منظمة قادرة على تنفيذ والتحكم بالسياسات الغير عسكرية لأوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب . وعليه نظم استراتيجيو مجلس العلاقات الخارجية ندوة في فندق بيلدبيرغ في اوستربيرك – هولندا شارك فيها عدد من رموز المجلس اشتملت على سلسلة من المناقشات السياسية وهي مناسبة أصبحت تتكرر سنوياً وحملت نفس اسم الفندق الذي استضافها أول مرة لتعرف بعد ذلك بـ مجموعة بيلدبيرغ. وقد عقدت الندوة الأولى برعاية الأمير الهولندي بيرنهارد Bernhard الذي تحدثت جريدة التايمز اللندنية عن تلقيه رشاوي من شركة لوكهيد الأمريكية نظير ممارسة نفوذه لتمرير صفقة شراء هولندا لطائرات حربية من صنع الشركة المذكورة [131]. وكان الأمير بيرنهارد الألماني المولد قد خدم في الحرب كضابط في القوات الخاصة النازية وقيل بأنه كان مقرباً من قائد تلك القوات هنريك هيملر . وبعد الحرب رأت الولايات المتحدة في "الأمير اللعوب" كما كان يوصف ، واجهة مفيدة تستطيع من خلالها تنظيم شؤونها الأوروبية من خلال الأمير ومجموعة بيلدبيرغ ككل.

ومع أن اجتماعات بيلدبيرغ تشهد تغييراً لا مفر منه في الوجوه المشاركة على مدار السنين ،إلا أن المؤتمرات هذه حافظت على تقليد محدد وهو أن المشاركين الذي يتراوح عددهم مئة شخصية يمثلون في العادة كبرى الشركات والمسؤولين الحكوميين في أمريكا الشمالية وأوروبا الذين يجتمعون سنوياً في مكان سري بعيداً عن أعين الصحافة لمناقشة مبادرات سياسية يتم الإعداد لها مسبقاً. وبرز من بين هذه الاجتماعات بوجه خاص الاجتماع الخطير الذي عقدته المجموعة في مايو 1973 . فقد التأم شمل المجموعة في جزيرة خاصة تملكها عائلة وولنبيرغ Wallenberg السويدية اليهودية في سولتهوبادن للتخطيط لما يتوجب فعله تجاه العواقب التي سيتركها الارتفاع المتوقع في أسعار النفط وبنسبة 400% على الاقتصاد العالمي ،

[130] Cited in Joseph Kraft, "School for Statesmen," *Harper's Magazine*, July 1958, p. 67

[131] Anthony Browne, "From beyond the Grave, Prince Finally Admits taking $1m Bribe," *The Times*, December 4, 2004

وهي الزيادة التي خططت لها المجموعة قبل حرب اكتوبر 1973 بستة أشهر ، وذلك بإيحاء من هنري كيسنجر ، مستشار الأمن االقومي ، ووزير الخارجية . وفي حين أن العالم ألقى باللوم فيما حدث على شيوخ النفط العرب ضمن منظمة اوبك ، إلاّ أن الواقع أشار إلى أن المؤامرة وتنفيذها بالكامل كان من فعل كيسنجر وزملاءه في مجموعة بيلدبيرغ ومن خلفهم مجلس العلاقات الخارجية.

وجدت المؤسسة الأمريكية في اجتماعات بيلدبيرغ ما يخدم مصالحها على مدار السنوات الطويلة السابقة وبخاصة فيما يتعلق بإدارة التحول السياسي الكبير الحاصل في اوروبا بعد نهاية الحرب الباردة بطريقة تخدم المصالح القومية الأمريكية وإن كانت في النهاية تخدم المصالح السياسية لمجلس العلاقات الخارجية والنخبة المصرفية في الولايات المتحدة . وفي ذلك الوقت كان هناك ما يكفي من غنائم امبراطورية الدولار ما يسمح بتخصيص جزء منها للشركاء الأوروبيين في مجموعة الدول السبع.

في أواخر عام 1973 وبعد أن نفذت القوة الجبارة المشتركة لمجلس العلاقات الخارجية ومجموعة بيلدبيرغ ومصالح عائلة روكفللر استراتيجية الصدمة النفطية ، وجدت بأنه سيكون من صالحها اشراك اليابان مباشرة في حساباتها خاصة وأن الاقتصاد الياباني كان يعيش حالة من الإزدهار السريع . فكان أن تطوع ديفيد روكفللر شخصياً لتبني مشروع ادماج اليابان في اللعبة من خلال تمويل انشاء هيئة خاصة لهذا الغرض عرفت بـ اللجنة الثلاثية (في إشارة إلى المراكز الرئيسية الثلاث للقوة المالية : أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان).

وقع الاختيار على زبيغنيو بريزنسكي ، أحد المقربين من هنري كيسنجر كأول مدير تنفيذي للجنة الثلاثية ، وكان وقتها يعمل كمدير لمعهد الدراسات الروسية في جامعة كولومبيا . كما اختار ديفيد روكفللر شخصياً جيمي كارتر حاكم جورجيا وقتها ليكون أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الثلاثية . ولهذا نجد بأن فترة رئاسة كارتر للولايات المتحدة ما بين 1977 – 1980 شهدت بروز نجومية بريزنسكي الذي عينه مستشاراً للأمن القومي وسايروس فانس عضو مجلس العلاقات الخارجية الذي أصبح وزيراً للخارجية وغيرهما من أعضاء اللجنة الثلاثية (يذكر أن فانس كان قبلها على رأس مؤسسة روكفللر).

في عام 1975 وفي الاجتماع السنوي للجنة الثلاثية ، عرض صامويل هنتنغتون Samuel Huntington ورقته الشهيرة المعنونة "أزمة الديمقراطية" . كان هنتنغتون واضحاً ومباشراً في طرح رؤيته عندما قال "إن المبالغة في الديمقراطية تحمل في طياتها عجزاً في قدرة الحكومة على ممارسة سلطاتها ... وتراجعاً في قدرتها على فرض التضحيات التي قد تكون ضرورية في التعامل مع السياسة الخارجية والدفاعية" [132].

وبالرغم مما سبق فإن المنظمات الثلاث هذه ، مجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية ومجموعة بيلدبيرغ ليست سوى الوجه المرئي للنخبة السلطوية الأمريكية . فخلف هذه الهيئات تكمن شبكة من "المحافل" الخفية – شبكة من الجمعيات الخاصة السرية – التي تدير نشاط الملايين حول العالم لصالح أجندة السلطة.

السيطرة على الإعلام الدولي

[132] See Crozier et al., *The Crisis of Democracy*

منذ الحرب العالمية الثانية وإنشاء مجلس الاستراتيجية النفسية ، والسي. آي. ايه ووزارة الخارجية الأمريكية ومجلس العلاقات الخارجية والدوائر الداخلية للنخبة في الولايات المتحدة تكرس مصادرها الهائلة في سبيل تحقيق السيطرة على وسائل الإعلام ، وقد تم لها ذلك لدرجة أن هذه السيطرة تتجاوز حالياً سيطرة الحكومة الصينية على وسائل الإعلام في بلادها ، مع اختلاف بين الحالتين وهو أن السيطرة الرسمية على الإعلام في أمريكا تتم بطريقة حاذقة بحيث أن معظم الأمريكيين لا يدركون حقيقة أنهم عرضة للتلاعب والاستغلال في كل ما يتم تغذيتهم به من أفكار ومعلومات.

وكانت المؤسسات الإعلامية العملاقة قد تعرضت منذ بدايات التسعينات لعملية إعادة تنظيم وتمركز بحيث أخذت ملكيتها تنحصر في أيدي فئة صغيرة . كانت النتيجة ظهور مؤسسات مثل ايه. او. إل تايم وورنر AOL Time Warner التي تسيطر على شبكات سي. بي. اس CBS وسي . إن. إن CNN واتش . بي. او HBO (والأخيرة أكبر شبكة كيبل في الولايات المتحدة) ... وهناك مجموعة تايم Time Magazine (وتعتبر أكبر دار نشر متخصصة في إصدار المجلات) ، بالإضافة إلى وورنر برذرز Warner Brothers وغيرها من شركات الإنتاج السينمائي في هوليوود . وتعتبر AOL أكبر شركة لخدمات الإنترنت في الولايات المتحدة.

وتعتبر وولت ديزني Walt Disney ثاني أكبر شركة اعلامية عملاقة على المستوى العالمي ، حيث تدير حالياً العديد من شركات الإنتاج التلفزيوني بما فيها Buena vista و Touchstone بالإضافة إلى شركات للإنتاج السينمائي مثل وولت ديزني موشن بكتشر Walt Disney Motion Picture و Touchstone و Caravan و Hollywood Pictures . كما تملك ديزني ثاني أكبر شبكة تلفزيونية في العالم هي Capital Cities / ABC ولها عدة أفرع في أوروبا.

أما ثالث أكبر عضو في الكارتل الإعلامي الأمريكي في مؤسسة Viacom Inc التي تملك شبكة ESPN الرياضية المتخصصة وجريدة Women's Wear وشركة باراموت Paramount Pictures للإنتاج السينمائي ، كما اشترت Viacom مؤخراً شبكة CBS من Time Warner . كما تتحكم المؤسسة بسوق الترفيه عن الشباب في أنحاء العالم من خلال شبكات الكوابل الشعبية MTV و Nickelodeon و Showtime .

ويملك الامبراطور الإعلامي الاسترالي المولد روبرت مردوخ Robert Murdoch رابع أكبر مجموعة اعلامية أمريكية هي نيوز كوربروشن News Corporation ، بالإضافة إلى شبكة فوكس التلفزيونية Fox TV ذات النهج الإعلامي المؤيد للمحافظين الجدد. كما يملك مردوخ جريدة النيويورك بوست New York Post والعديد من الجرائد الأخرى بما فيها الويكلي ستاندرد Weekly Standard المحافظة التي يترأس تحريرها وليام كريستول وتعتبر هذه الصحيفة الناطق الرسمي بإسم المحافظين الجدد. وكان شريك مردوخ السابق ملياردير هوليوود حاييم صبان Haim Saban المقرب جداً من اريل شارون ، وأحد أكبر مؤيدي إسرائيل ، قد اشترى مؤخراً أكبر مجموعة تلفزيونية ألمانية وهي Pro – 7 Media .

وهناك مجموعة نيوهاوس Newhouse التي تعتبر خامس أكبر مجموعة اعلامية في أمريكا والمملوكة للملياردير Si Newhouse الذي يتحكم بـ 12 محطة تلفزيونية و 87 كيبل تي. في. بالإضافة إلى مجلة Sunday Magazine وصحف رئيسية أخرى مثل Parade و Vogue و Mademoiselle ومجموعة مجلات Vanity

Fair و Cleveland Plain – Dealer و Newark Star – Ledger و New Orleans Times – Picayune .

أما الجانب المثير في ظاهرة تمركز القوة الإعلامية في أيدي فئة صغيرة في أمريكا حالياً فيتمثل في حقيقة ان جميع رؤساء هذه المؤسسات الإعلامية الخمسة هم من اليهود ساعة كتابة هذه السطور كما وأن معظم هذه المؤسسات الإعلامية العملاقة خاضعة لسيطرة أعضاء في مجلس العلاقات الخارجية . ولكن ماذا عن العواقب المترتبة على مثل هذا النوع من السيطرة الكاملة للمجلس على المؤسسات الإعلامية الكبيرة ؟ يشير واقع السوق الإعلامي الأمريكي إلى ان المؤسسات الإعلامية العملاقة تملك السيطرة بدورها على مؤسسات أصغر بما فيها الصحف الإقليمية والمحلية ولهذا السبب سيكون من الصعب على هذه المصالح الأصغر استخدام أو التعاون مع أي صحفي مستقل ولا أي وكالة أو مكتب صحفي أجنبي ، حيث تعتمد الصحف ودور الإعلام الصغيرة في الحصول على "الأخبار" أو الخدمات الإعلامية الأخرى على الشبكات الكبيرة التي تتبع لها . فعلى سبيل المثال نجد بأن شركة نيويورك تايمز NYT تصدر العديد من الصحف أبرزها النيويورك تايمز والهيرالد تريبون الدولية والبوسطون غلوب و 15 يومية اخرى. كما تملك 9 محطات تلفزيونية ومحطتي إذاعة في نيويورك بالإضافة إلى عدة مجلات مثل Family Circle و McCall's . وتزود وكالة النيويورك تايمز الإخبارية 506 جريدة ومجلة أمريكية بالخدمات الإخبارية.

وإلى جانب امتلاكها لأكثر الجرائد نفوذاً في واشنطن ، فإن شركة الواشنطن بوست Washington Post تملك عدداً من محطات التلفزيون و 11 مطبوعة عسكرية ومجلة النيوزويك ومحطة كيبل تي. في. هي Cable One وحتى وقت قريب كانت شريكاً مع النيويورك تايمز في إصدار صحيفة الهيرالد تريبون الدولية.

وفي ظل القوانين الأخيرة التي سنتها لجنة الاتصالات الفيدرالية في إدارة بوش والتي يرأسها مايكل باول Michael Powell – ابن وزير الخارجية السابق كولن باول – أصبح بإمكان الشركات الإعلامية العملاقة القليلة هذه إجراء المزيد من الاندماجات مما يعني الهيمنة على المزيد من محطات التلفزة والإذاعة المحلية عبر الولايات المتحدة وبما يتيح للمؤسسات الإعلامية الرئيسية استكمال السيطرة على الرأي العام . الملاحظ هنا أنه ومنذ النجاح الذي حققته صناعة الإعلام الأمريكية في الضغط على الكونغرس لإطلاق يدها في عملية اعادة تنظيم مفتوحة عام 1996 ، وسوق الإعلام الأمريكي يعيش حالة احتكار وهيمنة لعدد قليل من المؤسسات في ممارسة خطيرة تتم بإسم المشروع الحر في الوقت الذي تتمتع فيه أمريكا بسمعة مزيفة كمعقل للصحافة "الحرة".

طيف الهيمنة الكاملة

تسيطر الولايات المتحدة على احتياط النقد العالمي ، الدولار ، ومن خلاله بأصول معظم الدول الصناعية . وباحتلالها العراق الغني بثروته النفطية الهائلة تجد أمريكا نفسها في وضع يمكنها من احتكار شبه كلي لمصادر الطاقة المستقبلية ، وستكون القوة العسكرية الجبارة هي الحامية والضامن لهذه الهيمنة العالمية .

في يونيو 2000 تحدثت وزارة الدفاع الأميركية عن خططها العسكرية في القرن الجديد ، في تقرير بعنوان "رؤية مشتركة 2020" . ويصف الصحفي جيم غارمور Jim Garmore المتخصص بشؤون البنتاغون ما ورد في التقرير بالقول "طيف الهيمنة الكاملة هو التعبير الرئيسي في الرؤية المشتركة حتى عام 2020 ، وستكون

الخطوة التالية هي خطة عسكرية تنفيذية لهذه الرؤية ". ما يعنيه تعبير "طيف الهيمنة الكاملة" الرهيب هذا في الواقع هو أن تكون القوات الأمريكية قادرة ، منفردة أو بمشاركة من الحلفاء ، على ايقاع الهزيمة بكافة الخصوم والسيطرة على كافة السيناريوهات العسكرية الممكنة.

بعدها بأشهر قليلة ، جاء الإعلان عن الحروب الاستباقية كعقيدة عسكرية رسمية أمريكية . وفي سبتمبر عام 2002 أي بعد عام من هجمات 11 سبتمبر ، صدر عن البيت الأبيض ما عرف بـ "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" أو ما أصبح يعرف على الفور بعقيدة بوش.

جاء بيان بوش ليشرح معالم عقيدته العسكرية الجديدة القائمة على توجيه ضربات استباقية علنية لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة . ونكرر هنا كلمة (علنية) لأن أكثر الحروب الأمريكية خصوصاً حروب النصف الثاني من القرن العشرين كانت استباقية ولكن تم تبريرها بشكل أو بآخر بأنها دفاعاً عن النفس أو عن الحرية أو ... ما إلى ذلك . ومما جاء في نص البيان القول "إن الولايات المتحدة يجب أن تمتلك خيار العمل الاستباقي لمواجهة التهديدات الكبيرة التي تستهدف أمننا القومي . إن عظم التهديدات الذي يزداد طرداً مع تعاظم التقاعس عن التحرك يجب أن يكون دافعاً كافياً لنا للإقدام على عمل احترازي للدفاع عن أنفسنا . ولإحباط مثل هذه الأعمال العدائية ، من قبل خصومنا ، فإن الولايات المتحدة ستقدم على عمل استباقي إذا اقتضى الأمر".

الواقع أن الولايات المتحدة في تلك المرحلة كانت على أهبة الاستعداد لإنجاز مثل هذا التهديد. بل إنها كانت وباعتراف البنتاغون جاهزة لهذه الخطوة قبل ذلك عندما وقعت هجمات 11 سبتمبر الأمر الذي يؤكده وجود 800 قاعدة عسكرية خارج الحدود الأمريكية ، علماً بأن هذا الرقم لا يشمل تلك المصنفة بالسرية. ومنذ ذلك الحين زاد الأمريكيون عدد قواعدهم حول العالم بحجة شن حربهم الجديدة "على الإرهاب". فبحلول عام 2004 كانت القوة العسكرية الأمريكية قد تجاوزت وإلى حد كبير ما تملكه أي دولة أخرى حول العالم . وكما يقول ادميرال أمريكي متقاعد في هذا الشأن "أصبحنا الآن نتنافس مع أنفسنا من حيث القوة العسكرية".

وطبقاً للأرقام المتوفرة عن حجم الإنتشار العسكري الأمريكي كما كان عليه عام 2004 فإن هناك 237 ألف جندي أميركي ينتشرون على أراضي أجنبية . كما تحتفظ الولايات المتحدة بـ 800 منشأة عسكرية في الخارج منها 60 قاعدة عسكرية بالإضافة إلى تواجد عسكري أمريكي في 140 دولة منها حالة انتشار رئيسي في 25 دولة . كما ترتبط واشنطن بإلتزامات قوية بالدفاع عن 31 دولة واتفاقيات دفاعية مهمة مع 29 أخرى.

قبل 1990 كان العامل الأبرز وراء هذا القدر من النشاط العسكري الأمريكي وقت السلم هو المنافسة مع القوة العظمى الأخرى : الإتحاد السوفياتي على النفوذ في العالم . غير أن انهيار الإتحاد السوفياتي في العام المذكور وانتهاء الحرب الباردة بغياب القوة السوفياتية عن الساحة ، أبرز بعدها التساؤل المشروع التالي : ما الذي تفعله أمريكا بهذا القدر الهائل من القوة العسكرية؟.

وفيما يتعلق بإدارة بوش الأب فقد حل الحفاظ على "العمق الاستراتيجي" – أو الميزة العسكرية الاستراتيجية المفاجئة التي اكتسبتها الولايات المتحدة بغياب المنافس السوفياتي – محل احتواء السوفيات كهدف محرك لسياسة واشنطن عام 1992 . وجاءت إدارة كلينتون لتعمل على اعادة صياغة هذا المسمى ليصبح "احتواء حالة عدم

الاستقرار" وتوسيع "الرقعة الديمقراطية" في العالم . ولقد ادرك كل من بوش الأب وكلينتون مدى ما تحظى به البلاد من قوة ، يصعب منافستها ، قادرة على معالجة المشاكل الأمنية والعسكرية في أي مكان في العالم ، واعتبرا ذلك ميزة استراتيجية حيوية في عملية الحفاظ على الهيمنة الأمريكية على العالم .

ومن جانبها وجدت إدارة جورج دبليو بوش مصاعب كبيرة نسبياً في محاولتها اقناع جمهور متشكك بجدوى تخصيص مليارات من الدولارات الإضافية اللازمة لتمويل زيادة حجم القوات العسكرية الأمريكية حول العالم . وجاءت هجمات 11 سبتمبر لتحدث انقلاباً في هذا الوضع.

مثل هذا التخطيط المسبق لنشر القوة العسكرية الأمريكية في العالم ، ينطبق في الواقع على غزو العراق عام 2003 ، وهي العملية التي أطلق عليها اسم "عملية الصدمة والرعب" – تم تعديل اسمها لاحقاً ليصبح أفضل وقعاً على الأذن لتصبح عملية الحرية الدائمة - . فقد تم التخطيط لها قبل ذلك بكثير بحيث لم تكن حصيلة قرار سريع اتخذته الإدارة الأمريكية بعد سقوط كابول عام 2001. الواقع أن التفكير بغزو العراق كان موضع نقاش داخل البنتاغون وفي أوساط معينة في حلف الناتو خلال العقد الماضي . ففي عام 1999 ، كان هناك حديث عن حرب نفطية محتملة في الخليج كما ورد في وثيقة البنتاغون السنوية التي تصدرها رئاسة هيئة الأركان المشتركة ، أعلى هيئة قيادية عسكرية في الولايات المتحدة ، تحت عنوان "التقييم الإستراتيجي" . فقد ورد في الوثيقة الصادرة عام 1999 القول بأن حرباً نفطية في الخليج "الفارسي" هو احتمال جدي وبأن "القوات الأمريكية قد تستخدم في تأمين الإمدادات النفطية الكافية". ومضى التقرير ليشرح كيف أن الحرب قد تنهي مشكلة صدام حسين . وشهد نفس العام بدء جماعة مشروع القرن الأمريكي الجديد نشاطهم الترويجي لمثل هذه الحروب المستقبلية.

من الواضح أن حروب القوة العسكرية الأمريكية ضد دول أصغر عاجزة عن الدفاع عن نفسها ، كانت جزءاً من استراتيجية بعيدة المدى تستهدف ضمان الهيمنة البشعة على الشعوب والدول ، وهي استراتيجية تدعمها عملية زرع للمزيد من القواعد العسكرية الأمريكية بصورة جيدة التخطيط . وبإستخدام أحدث وسائل الحروب والتكنولوجيا ، سيكون باستطاعة محاربي البنتاغون صنع الإمبراطوريات بأسلوب جديد لا يتطلب استخدام أعداد كبيرة من قوات الإحتلال البرية ، أو هذا ما كانوا يعتقدون إلى أن جاءت تجربتهم في العراق لتظهر مدى خطأ تقديراتهم . وقتها اعتقد المخططون العسكريون بأن القوة الجوية ستسمح بتوجيه ضربة قاصمة لأي عدو محتمل بإستخدام القنابل "الذكية" و"مدمرات التحصينات" والطائرات التي تحلق بدون طيار والسيطرة عبر نظام الأقمار الصناعية ، في سيناريو فضل رامسفيلد وصقور وزارة الدفاع تسميته بـ "حرب التحول".

ألعاب الخليج

أملى الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط على الأمريكيين قراراتهم الخاصة بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بدءاً من أواخر السبعينات . وفي يناير عام 1980 أعلن الرئيس كارتر "الخليج" منطقة نفوذ أمريكي وبخاصة في وجه محاولات الزحف السوفياتي في المنطقة . ومما جاء على لسان كارتر في اعلانه عما عرف لاحقاً بـ "عقيدة كارتر" القول : "ليكن موقفنا واضحاً كل الوضوح بأن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على الخليج ستعتبر هجوماً على المصالح الحيوية

للولايات المتحدة ، وبأن مثل هذا الهجوم سيرد بكل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية" [133].

وفي الثمانينات ، في عهد ريغان ، بدأت الولايات المتحدة ضغوطاً على دول الخليج للحصول على قواعد وتسهيلات اسناد عسكرية . وفي سبيل ذلك أنشأت وزارة الدفاع ما عرف بالقيادة المركزية CENTCOM وهي هيئة قيادة عسكرية جديدة تتولى مسؤولية الخليج والمنطقة المحيطة الممتدة من شرق أفريقيا وصولاً إلى أفغانستان . وفي عام 1987 ، وفي ذروة الحرب العراقية الإيرانية أقدمت البحرية الأمريكية على تشكيل "قوة الشرق الأوسط المشتركة السريعة" التي أوكلت لها مهمة توفير الحماية لناقلات النفط في مياه الخليج ، لتعمل بذلك على زيادة حجم الوجود البحري الأمريكي هناك من مجرد ثلاث أو أربع سفن إلى قوة كبيرة تضم 40 قطعة بحرية تضم حاملات طائرات وسفناً حربية ومدمرات.

مع نهاية حرب الخليج الأولى عام 1991 كانت الولايات المتحدة قد أنفقت المليارات على إقامة مركز قيادة جوي متطور في قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية ، بالإضافية إلى 1.5 مليار دولار أنفقتها في إقامة قاعدة "العديد" الجوية في قطر . وفي آسيا الوسطى ، أقامت الولايات المتحدة قاعدتين في قرقيزستان ، ووقعت اتفاقيات لإقامة قواعد في باكستان وكلاً من طاجاكستان واوزبكستان (من جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة). غير أن هذه الاتفاقيات ظلت طي الكتمان خوفاً من ردود الفعل الشعبية في هذه الدول . ومع ذلك فقد أوردت الصحافة الروسية انباءً عن توقيع الولايات المتحدة واوزبكستان اتفاقية لتأجير قاعدة خان أباد للقوات الأمريكية لفترة 25 سنة قادمة.

لعل في المقالة المنشورة في العدد 273 من مجلة Mother Jones لشهر مارس 2003 بقلم روبرت دريفوس Robert Dreyfuss تحت عنوان – The Thirty year Itch ما يلقي المزيد من الضوء على الانتشار العسكري الأمريكي في العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص. جاء في مقالة دريفوس القول :
"بحرب الخليج عام 1991 تكون الولايات المتحدة قد توجت خططها الرامية لكسب المزيد من مواطئ القدم في المنطقة . فقبل الحرب ، أظهرت واشنطن عجزاً عن اقناع دول الخليج العربية السماح بوجود عسكري أمريكي دائم في أراضيها . بل إن السعودية ، وبالرغم من حرصها على الحفاظ على علاقات قوية مع الولايات المتحدة ، بدأت في اتخاذ خطوات لتنويع روابطها التجارية والعسكرية . وعندما وصل شارلز فريمان إلى الرياض أواخر الثمانينات لبدء عمله كسفير للولايات المتحدة لدى المملكة ، كانت بلاده قد تراجعت إلى المركز الرابع على قائمة الدول المزودة للسعودية بالسلاح . ومما قاله السفير فريمان وقتها "تراجعت الروابط الأمريكية السعودية حتى في مجال التبادل التجاري لصالح شركاء آخرين هم البريطانيون والفرنسيون بل وحتى الصينيون". غير أن الأمور تغيرت بعد حرب الخليج حيث لم تعد السعودية ولا دول الخليج الأخرى تعارض الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها ، فكان أن شهدت هذه الدول تدفقاً كبيراً للجنود وفرق الإنشاءات ووسطاء السلاح وفرق العون العسكري الأمريكية.

خلال العقد التالي وحده ، باعت الولايات المتحدة أسلحة ومعدات مشاريع إنشائية عسكرية للسعودية بقيمة 43 مليار دولار و 16 مليار أخرى لدول خليجية أخرى هي الكويت وقطر والبحرين والإمارات . وقبل عملية عاصفة الصحراء كانت القوات

[133] Jimmy Carter, State of the Union Address, January 23, 1980

الأمريكية قد حصلت على حق تخزين الأسلحة أو إعادة تموضع الإمدادات العسكرية في دولة خليجية واحدة فقط هي سلطنة عمان البعيدة نسبياً عن قلب الأحداث في المنطقة . وبالمقارنة نجد أن دول المنطقة تقريباً لم تتردد بعد الحرب في إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الأمريكيين واستضافة الوحدات البحرية والأسراب الجوية الأمريكية ومنح الولايات المتحدة حقوق اعادة التموضع ، الأمر الذي دفع بوزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين William Cohen للقول عام 1995 أي بعد أربع سنوات فقط من الحرب "لقد زاد وجودنا العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل مثير" .

جاء القرار الأمريكي الاحادي الجانب بفرض مناطق حظر طيران في شمال وجنوب العراق عام 1991 ليعزز من الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة ، حيث أقدمت القيادة الأمريكية على حشد جوي كبير في تركيا حيث كانت الطائرات تنطلق من قاعدة انجرليك التركية لمراقبة منطقة الحظر الشمالية ومن قاعدة جوية سعودية قريبة من الرياض لمراقبة منطقة الحظر الجنوبية كما يقول كولن روبنسون من مركز المعلومات الدفاعية في واشنطن الذي يضيف بأن الأمريكيين قاموا ببناء مركز قيادة هناك بأعلى المواصفات والتجهيزات التكنولوجية وبكلفة تجاوزت المليار دولار ، هذا بالإضافة إلى مركز قيادة آخر في قطر تم بناءه بعد ذلك بعامين . ومما قاله روبنسون بهذا الشأن : "تم بناء المنشآت السعودية بمواصفات وطاقات تتجاوز قدرة السعودية على استخدامها ونفس الأمر يحصل مع القطريين حالياً".

في غضون ذلك ، عملت الحرب في أفغانستان والحرب المفتوحة على الإرهاب بما تضمنته من شن غارات أمريكية في اليمن وباكستان وأماكن أخرى على زيادة القوة الأمريكية في المنطقة . ومن الواضح أن إدارة بوش نجحت في تعظيم القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة من خلال الزيادات الهائلة المتتالية التي حصلت عليها من الكونغرس في ميزانية الدفاع والتي أدت إلى ارتفاعها من 300 مليار دولار عام 2000 إلى الرقم الرسمي 400 مليار دولار عام 2004.

غير أن هذا التمدد المتواصل في التوسع العسكري الأمريكي لم ينحصر ضمن حدود منطقة الشرق الأوسط . فقد نما الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة المحيطة بالخليج حيث زاد عدد المنشآت العسكرية الأمريكية من جيبوتي في القرن الأفريقي إلى جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي إلى جانب شبكة القواعد والبعثات العسكرية الأمريكية التي تمتد عميقاً في قلب آسيا الوسطى. فمن أفغانستان إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة اوزبكستان وقرقيزتان ، أقامت القوات الأمريكية تواجداً لها في منطقة كانت ولفترة طويلة جزءاً من منطقة النفوذ الروسي . وهكذا أصبحت المنطقة الإستراتيجية الغنية بالنفط المعروفة بـ آسيا الوسطى حلقة شرقية في سلسلة شبه متواصلة من القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية .

بل إن أوروبا نفسها لم تستثنى من خطط التوسع الأمريكي . فبعد احتلال العراق عام 2003 عملت الولايات المتحدة على دعم وجودها العسكري في الأراضي الأوروبية من خلال تطوير قاعدة كرزيسني Krzesiny الجوية في بوزنان غرب بولندا . بعدها قام الجنرال غريغوري مارتن ، كبير ضباط سلاح الجو الأمريكي في اوروبا بزيارة بلغاريا ورومانيا بحثاً عن مواقع مناسبة لإقامة المزيد من القواعد الجوية الأمريكية في البلقان . وفي ذلك قال مارتن لصحيفة Stars and Stripes التي تصدرها القوات الأمريكية في ألمانيا "تشكل هذه الأماكن فرصاً لنا لإقامة علاقات تسمح لنا باستخدامها وقت الحاجة".

عن هذا الموضوع تحدث ماركوس كوربين Marcus Corbin المحلل الأمني في مركز المعلومات الدفاعية – واشنطن لجريدة الغارديان اللندنية بالقول "تتنامى وتنتشر القواعد الأمريكية بصورة كبيرة ومثيرة للقلق من وجهة نظر الدول الأخرى في العالم. أما الشيء الأكبر القادم من وراء الحرب على العراق فهو أن الولايات المتحدة ستضاعف جهودها لتنويع مصادر قوتها وامكانياتها" .

ملامح القرن الأمريكي الجديد

بعد دخول الولايات المتحدة أفغانستان باسم الحرب على الإرهاب ، ونشرها للقوات في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز لأول مرة ، بدأت حدود امبراطورية أمريكية جديدة في الظهور . وباستخدام الناتو وشبكة من التحالفات والقواعد العسكرية بدأت الولايات المتحدة العمل على تحقيق هدفها المتمثل في السيطرة على شبه القارة الأورو – آسيوية الممتدة من فلاديفستوك شرقاً إلى بغداد ومن باكو إلى بروكسل وما وراءها.

فقد أصبحت هذه المناطق الاستراتيجية التي كانت جزءاً من منطقة النفوذ الروسي (والسوفياتي لاحقاً) منذ عهد نابليون ، بالإضافة إلى المناطق الشرق أوسطية جنوباً ، موطناً لأكثر من 60 ألف جندي أمريكي ، انهمك بعضهم في بناء قواعد عسكرية ثابتة على ما يبدو وفي مواقع في عمق آسيا الوسطى مثيرين بذلك الكثير من التساؤلات الهامة حول مستقبل الدور الأمريكي في هذه المنطقة.

في غضون ذلك كان الأمريكيون قد نشروا قوة في اوزبكستان قوامها ثلاثة آلاف رجل بهدف القيام بعمليات عسكرية علنية وأخرى سرية في أفغانستان المجاورة ، بينما كان مثل هذا العدد يعمل على إقامة تسهيلات جديدة في قرقيزستان لتقديم الإسناد العسكري لجناح من سلاح الجو الأمريكي بالإضافة إلى القيام بمهام إنسانية . وفي نفس الوقت كانت واشنطن قد توصلت إلى اتفاق للتعاون العسكري بالإضافة إلى عقد اجتماعات عسكرية سرية مع السلطات الأرمنية – حليف رئيسي للروس في المنطقة – وأجروا محادثات مع قازاخستان . وفي جورجيا كان المئات من القوات الخاصة الأمريكية يمارسون دور "المستشارين" لمساعدة النظام المؤيد لأمريكا هناك في السيطرة على منطقة بانكيس جورجي الخارجة عن القانون والتي يعتقد بأنها تحولت إلى ملجأ للإرهابيين (يذكر هنا أن جورجيا هي الطريق الذي يمر خلاله خط أنابيب باكو-جيهان (تركيا) النفطي الذي يزود إسرائيل بالنفط).

وكما أوضحنا في نهاية الفصل الرابع ، فإن الاحتياطات النفطية لبحر قزوين يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في ضمان الإمدادات النفطية مستقبلاً كما ورد في تقرير لمجلة Jane's Foreign Report اللندنية . وطبقاً للتقرير فإن الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى يأتي منسجماً مع عقيدة "طيف الهيمنة الشاملة" التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة على ما يبدو كما وتظهر جلية في الخطط الأمريكية في القوقاز وآسيا الوسطى" [134] .

لعل أحد الأسباب الرئيسية التي مكنت الولايات المتحدة من تحقيق اختراق سهل نسبياً لهذه البلدان يتمثل في البرنامج الضخم من التدريب العسكري والحوافز الاقتصادية التي رافقت المطالب الأمريكية من هذه الدول وهو برنامج التدريب والتأهيل العسكري الدولي IMET التابع لوزارة الخارجية . فمنذ عام 1994 تضاعفت مخصصات هذا البرنامج بنسبة 400% وليبلغ عدد الدول التي شملها في عام 2002 حوالي 133 دولة يتم بموجبه تدريب مئة ألف من كبار الضباط الأجانب كل عام حيث يتلقى العديد منهم

[134] "America 'Advises' Shevardnadze: Bush Stirs the Caucasian Pot," *Jane's Foreign Report*, Southwest Asia and Middle East, March 7, 2002

تدريباتهم في معسكرات أمريكية خاصة . أما الجانب المهم في هذا البرنامج فهو أنه يمنح البنتاغون المجال لإقامة علاقات قوية مع كبار القادة العسكريين الأجانب وما يحمله ذلك من فرص غير مسبوقة للحصول على معلومات استخبارية واقامة نقاط نفوذ داخل المؤسسات العسكرية في الدول التي تعتمد على الولايات المتحدة في مجال التدريب والتأهيل والتسليح.

ولعل من أقل معالم النفوذ العسكري والهيمنة الأمريكية على مناطق استراتيجية حول العالم ، ظهوراً للعيان ، ميل البنتاغون المتزايد للاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة وغيرها من المقاولين في هذا المجال ممن يعملون على أساس تجاري ، في إدارة الحروب وبناء القواعد الأمريكية في الخارج . وتجد وزارة الدفاع الأمريكية في النموذج البريطاني في الهند الخيار المناسب لخصخصة حروبها.

ففي عام 1857 نشرت بريطانيا جيشاً قوامه 300 ألف جندي بهدف السيطرة على الهند ، كان النسبة الأعظم من هؤلاء (96%) غير بريطانيين وتحديداً من أبناء الطوائف المحلية وتحديداً من السيخ أو الغورخا. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد بدأت تطبيق مبدأ اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة التي عادة ما يديرها جنرالات أو ضباط سي. آي. ايه متقاعدون ، عام 1992 عندما عمد وزير الدفاع ديك تشيني آنذاك إلى منح عقود عسكرية رئيسية لشركات خاصة . وقتها نفى تشيني أن يكون الهدف من هذا الإجراء هو ضغط الانفاق بل "مساعدة القطاع الخاص" ويا لها من مساعدة تلك التي قدمها عراب المحافظين الجدد . فعندما غادر تشيني إدارة بوش الأب عام 1992 وجد نفسه على رأس شركة هاليبرتون التي كان منحها عقوداً دفاعية سخية من خلال شركتها الفرعية كيلوغ براون آند روت للإنشاءات.

وفي العراق ووسط فضيحة طالت ممارسات الشركة الغير قانونية من حيث حصولها على مناقصات بأسعار عالية تجاوزت غيرها بكثير ، نجحت هاليبرتون في أن تفرض نفسها كاكبر مقاول خاص هناك حيث بلغت حصتها من برنامج إعادة اعمار العراق 11.4 مليار دولار . وبالرغم من أن التفاصيل لا تزال قيد الكتمان إلاّ أن ما ترشح منها يشير إلى أن معظم نشاط الشركة في العراق كان يتركز في انشاء القواعد العسكرية الأمريكية هناك . وكانت الفاينانشال تايمز قد أوردت في تقرير لها بتاريخ 14 يونيو 2004 بأن مدقق الحسابات الداخلي في البنتاغون وجد بأن الشركة المذكورة "متورطة في سوء ادارة ما يزيد عن ثمانية مليارات دولار من العقود العراقية". ومع ذلك فإن فضيحة مثيرة كهذه لم تجد اهتماماً يذكر من قبل الصحافة الأمريكية .

ومن الأسماء الرئيسية على قائمة الشركات المرتزقة الأمريكية يبرز اسم فينيل كورب Vinnel Corp التي تتولى تدريب الحرس الوطني السعودي . وكانت الشركة المذكورة تتبع مجموعة شركات نورثروب غرومان Northrop Grumman العسكرية المعروفة . وهناك كذلك شركة Military Professional Resources (MPRI) ومقرها مدينة الاسكندرية بولاية فرجينيا ومؤسسها هو الجنرال كارل فيونو ، أحد قادة حرب الخليج الأولى . ويعمل في الشركة المذكورة ما لا يقل عن عشرة آلاف عسكري متقاعد . وشاركت MPRI وشركة فينيل وغيرها من الشركات الدفاعية الخاصة في الجهد العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان . أما ما يميز عمل هذه الشركات ، فهي أنها تملك مساحة أكبر من حرية العمل والتصرف بعيداً عن الكثير من القيود التي تحكم تصرف القوات المسلحة الأمريكية بما في ذلك معاهدة جنيف واستخدام الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً.

حرب خاصة جداً

يعتبر نشاط شركة المصادر العسكرية المحترفة MPRI في أفريقيا مثالاً حياً على نموذج الحرب الخاصة الذي أطلقه ديك تشيني . عن هذا الموضوع نشرت منظمة صحفية غير ربحية تدعى "مركز الاستقامة العامة" على موقعها على الانترنت www.publicintegrity.org تقريراً أعده الصحفي صندي دير Sunday Dare عن نشاط MPRI في غينيا الاستوائية ، أرض الثروات النفطية الواعدة . وجاء في التقرير الذي يحمل عنوان "الروابط المثيرة في السياسة النفطية" الإشارة إلى أن دخول ذلك البلد الأفريقي على خط الإنتاج النفطي وضعه في بؤرة الاهتمام السياسي لكل من واشنطن ولندن ، في وقت تستورد فيه الولايات المتحدة 15 % من امداداتها النفطية من منطقة الصحراء الافريقية.

وعن أهمية النفط الأفريقي للولايات المتحدة قال والتر كانستينر Walter Kansteiner مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية خلال زيارة إلى نيجيريا في يوليو 2002 : "يمثل النفط الإفريقي أهمية استراتيجية قومية بالنسبة لنا ، وستزداد أهميته مع مرور الوقت". ومن جانبه أكد نائب الرئيس ديك تشيني ، وهو المدير السابق لإحدى الشركات النفطية ، على نفس القدر من أهمية النفط الإفريقي وذلك في تعليق له في نفس العام حول عدم ثبات الوضع النفطي في الشرق الأوسط بالقول "بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية ، فمن المتوقع أن تصبح غرب افريقيا أحد أكثر المصادر نمواً لإمدادات النفط والغاز الأمريكية".

وفي الوقت الحالي ، تهيمن الشركات النفطية الأمريكية على معظم الصناعة النفطية في غينيا الاستوائية حيث تنتشر معدات وفنيو شركات : ايكسون موبيل ، وأميرادا هيس وشيفرون تكساس وماراثون أويل في كل بقعة من البلاد ولتحظى بحصة الأسد من انتاجها النفطي . وتشير التقديرات استناداً للاكتشافات الجديدة إلى أن حجم استثمار الشركات الأمريكية في نفط غرب أفريقيا ارتفع إلى 5 مليارات دولار مع نهاية عام 2002.

غير أن الأمريكيين يواجهون منافسة من أطراف أخرى أظهرت اهتماماً بنفط الصحراء الافريقية. فهؤلاء الفرنسيون ، المنافس التقليدي للولايات المتحدة في دول غرب افريقيا ، يحظون بروابط قوية في الغابون المجاورة . فالشركة الفرنسية العملاقة توتال فينا إلف تشارك ايكسون موبيل في استخراج النفط من حقول ايكانغا التي تمتد تحت أراضي كل من غينيا الاستوائية ونيجيريا . وهناك الشركة الماليزية "بترونـاس" المملوكة للدولة وتملك أكبر حصة من أسهم شركة اينرجي أفريقا Energy Africa المسجلة في جنوب افريقيا والتي تنشط في غينيا الاستوائية .

جعلت المخاوف من غياب الاستقرار السياسي في منطقة غرب افريقيا حيث تقدر احتياطات النفط فيها بأكثر من 30 مليار برميل ، جعلت من غينيا الاستوائية وجاراتها هدفاً مفضلاً للنشاط العسكري الأوروبي الأمريكي بحجة مساعدة الأنظمة فيها . ولهذا نجد بأن حكومة غينيا الاستوائية في عام 1998 تلجأ إلى شركة المصادر العسكرية المحترفة MPRI طلباً للعون في تطوير القوات المسلحة للبلاد . وكانت الشركة المذكورة التي تعتبر حكومة الولايات المتحدة أكبر عملائها ، قد دربت العديد من القوات المسلحة الأجنبية في البلقان وأمريكا اللاتينية وافريقيا ، وتفتخر بأنها تملك "أعظم خبرة عسكرية بين الشركات المثيلة في العالم".

وطبقاً لتقرير الصحفي صنداي دير فإن شركة MPRI فازت بعقد وزارة الدفاع الأمريكية الخاص بتأهيل القوات العسكرية النيجيرية . وتشير تفاصيل العقد المبرم مع الشركة في اغسطس 2000 بأن وزارة الدفاع الأمريكية تحملت نصف قيمة العقد

البالغة 8 ملايين دولار في حين دفعت الحكومة النيجيرية النصف الثاني . وفي ذلك يقول إيد سوسيتز ، الناطق الرسمي بإسم MPRI وهو جنرال متقاعد وكان على رأس وكالة الاستخبارات العسكرية التابعة للبنتاغون – فإن الرئيس النيجيري اوسيغون اوباسانجو أراد اعادة إنشاء جيش محترف من العسكريين الذين لا يهمهم التدخل في الشؤون السياسية ، وذلك بعد أن شهدت البلاد سبع انقلابات منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1960 . وتعتبر نيجيريا العضو في منظمة اوبك خامس أكبر مصدر نفطي للولايات المتحدة ، بل إن مصافي النفط الأمريكية تستوعب أكثر من نصف انتاج نيجيريا من النفط والذي يصل إلى مليوني برميل يومياً . وفي ذلك كتب الصحفي دير يقول "غير أن وجود MPRI في نيجيريا أثار حفيظة كبار ضباط القوات المسلحة وبخاصة رئيس الأركان الجنرال فيكتور ليو مالو الذي طرده الرئيس اوباسانجو لاحقاً . وادعى مالو (بعد ذلك) بأن تركه الخدمة العسكرية فجأة كان بسبب معارضته لوجود الشركة الأمريكية MPRI في البلاد.

بعد ذلك قدمت الشركة الأمريكية اقتراحاً بإعادة هيكلة الجيش وجهاز الشرطة في غينيا الاستوائية . ففي ابريل 2001 اجتمع ممثل عن MPRI مع المدير الإقليمي لشؤون افريقيا الوسطى في البنتاغون لمناقشة رغبة الشركة في الفوز بعقد تدريب القوات المسلحة في البلد الإفريقي المذكور . وفي مذكرة عما دار في الاجتماع كتبت الكولونيل كارين كويتاكويسكي تقول بأن ممثل MPRI وصف غينيا الاستوائية بأنها "كويت خليج غينيا" . وبعدها بثلاثة أشهر عاد الحديث عن كويت الافريقية حيث الاحتياطات النفطية الهائلة في بلد "صديق لأمريكا لأسباب استثمارية وأمنية".

بعد هجمات 11 سبتمبر ، تضاعفت أهمية رئيس غينيا الاستوائية اوبيانغ Obiang في نظر الإدارة الأمريكية . وعندما زار اوبيانغ واشنطن في وقت صادف الذكرى الأولى للهجمات ، كان الرئيس الغيني من بين عشرة رؤساء أفارقة يجتمعون مع بوش لمناقشة احتمالات الحرب على العراق وقضايا السلام والتنمية في القارة الأفريقية.

المثير هنا أن "مجموعة المبادرة السياسية للنفط الافريقي" كانت برئاسة روبرت هيلر Robert Hiler وبول مايكل ويهبي Paul Michael Wehbey من معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة ، وهي مؤسسة خبراء جلهم من المحافظين الجدد ومقرها القدس. ويتبنى هؤلاء الخبراء رؤية خاصة ترى في نفط منطقة غرب افريقيا عامل "استقرار للوضع في الشرق الأوسط وقادر على لعب دور مساعد في انهاء الإرهاب الإسلامي وتوفير الأمن لسوق الطاقة".

وبالطبع فإن المزيد من اعتماد الولايات المتحدة على نفط غرب افريقيا من شأنه أن يسهل من عملية اقناع واشنطن بالتحرك ضد السعودية وإيران والدول النفطية الخليجية الأخرى عند الضرورة.

ومضى الصحفي دير يقول "تعود الخطط الأمريكية الخاصة بإقامة قواعد عسكرية في المنطقة (غرب افريقيا) لحماية المنشآت النفطية في خليج غينيا إلى ابريل 2002. وفي أواخر اغسطس من نفس العام أعلن رئيس ساوتومي ورينسيبي (دولة صغيرة تشغل جزيرة صغيرة على الساحل الغربي لأفريقيا) فرديك دي مينيزيس Fredique De Menezes في حديث مع الاسوشيتد برس عن توصل بلاده لاتفاق مع الولايات المتحدة لإقامة "قاعدة بحرية على الجزيرة / الدولة" لتكون ميناءً يصلح لاستقبال حاملات الطائرات وزوارق الدورية وقوات المارينز التي سترابط في المنطقة . بعدها استقبلت ساوتومي الجنرال كارلتون فولفورد نائب رئيس قيادة القوات الأمريكية في اوروبا.

مثل هذا القدر الهائل من الانفاق والتوسع العسكري لا يمكن أن يستمر بدون موافقة أطراف قوية في واشنطن . ولكن ماذا عن آلية اتخاذ القرارات داخل الكونغرس ؟ هناك العديد من اعضاء الكونغرس المحسوبين على تيار المحافظين الجدد وعلى الإدارة الحالية الواقعة تحت سيطرة هذا التيار ممن يؤيدون حكومة واشنطن ولها حسابات مختلفة على الأغلب.

قد يكون مفيداً في هذا السياق الرجوع إلى حالة تدرس في كلية الإدارة العليا بجامعة هارفارد حول عملية اتخاذ القرار في واشنطن : ففي داخل اللجان الفرعية للكونغرس ، يوجد موظفون ممن يتحكمون بالإتصالات بين رجل الكونغرس واي شخص خارج اللجنة ، كما يتولى هؤلاء صياغة التقارير واقحام رؤيتهم الخاصة فيها بطريقة تكسبهم قدراً كبيراً من النفوذ يتجاوز الدور الرسمي المحدد لهم بصورة كبيرة . ولهذا نجد أن قوى الضغط في أمريكا وفي مقدمتهم اللوبي الصهيوني تحرص على أن تزرع اعضاءها بين موظفي لجان الكونغرس وفي مكاتب كبار المسؤولين . وتكون النتيجة أنه مقابل ما بين اثنين إلى خمسة أعضاء كونغرس منتخبين من الذين يشكلون احدى لجان المجلس ويملكون كلمة الفصل في القرارات التي تصدر عنها هناك ما لا يقل عن عشرين موظفاً يمثلون لوبي ما يشاركون وبفعالية في تحديد شكل وطبيعة هذه القرارات ، وبما يرقى فعلياً إلى وجود نوع من الحكومة الغير منتخبة.

وفي الوقت ذاته هناك قوى الضغط التي تمثل مصالح جماعات محددة وتحظى بتمثيل رسمي. ويختلف حجم نفوذ لوبي ما طرداً تبعاً لقدراته وموارده المالية ، فكلما زادت موارده ارتفع نفوذه، هذا إلى جانب قدراته التنظيمية واتصالاته التي تضمن تعيين أعضاءه في مواقع اتخاذ القرار والتأثير على رجال الكونغرس بما يخدم مصالح اللوبي.

كما نجحت قوى الضغط والجماعات التي تخدم مصالح معينة في زرع انصارها داخل الحكومة . ومما جاء في دراسة الحالة الصادرة عن جامعة هارفارد القول "غالباً ما تشهد المؤسسات الرسمية حركة دخول وخروج نشطة للخبراء الأكاديميين والاقتصاديين الذين ينضمون للعمل الحكومي أو يتركونه في عملية تقود في كثير من الأحيان إلى اختيار أشخاص لتبوأ مراكز عالية ومواقع حساسة ، وبخاصة ممن نجحوا في اكتساب سمعة كأخصائيين في مجالات معينة من السياسة العامة . والواقع أن الإدارات الأمريكية من كلا الحزبين تستخدم هؤلاء "المستشارين" كموظفين فيدراليين في عملية عادة ما تقود إلى خلق بيروقراطية سياسية جديدة تتواجد جنباً إلى جنب مع البيروقراطية الحكومية الدائمة".

وبناءً عليه يمكن القول بأن بين كل مئة من المشاركين في عميلة اتخاذ القرارات في الولايات المتحدة ، هناك ما يصل إلى 80 شخصاً ممن لم يتم انتخابهم ، بل هم أناس يمثلون مصالح مالية عملت على توظيفهم في هذه المواقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وتكون النتيجة أن المشاركات السياسية تصبح دفعة أولى من حساب رد الجميل الذي يدين به هؤلاء لقوى الضغط التي تمثل مصالح جماعات محددة ، والأهم من ذلك أن كامل النظام يصبح أداة طيعة في يد المصالح المالية .

الواقع أن كلا الحزبين ، الجمهوري والديمقراطي ، يمارسان حالياً نوعاً من "الديمقراطية الميكانيكية" ، حيث لا يمارس أي منهما دوره الحقيقي المفترض كوسيط بين الناخبين والممثلين المنتخبين ، ولا يشارك كلاهما في صياغة وتشكيل السياسات .

بل إن الحزبين أقرب إلى صندوق بريد يتلقى التبرعات في أوقات الانتخابات . وإذا كان حجم الحزب يقاس بعدد الذين يسددون رسوم العضوية السنوية بانتظام ، لوجدنا بأن حزب "الجمعية القومية للبندقية" الذي يضم 2.5 مليون عضو يحرصون على تسديد رسوم الإشتراك بانتظام يتجاوز في حجمه الحزبين الرئيسيين مجتمعين.

مثل هذا النظام الحزبي في بلد ديمقراطي يتجاوز عدد سكانه الـ 300 مليون نسمه ، إنما يبعث على القلق الشديد . فهذا الحزب الديمقراطي ، الذي كان يعتقد في وقت من الأوقات بأنه يمثل الفقراء ، مملوك ويدار في الواقع من قبل مؤسسات ودور محاماة تمثل مصالح مالية كبيرة . وفي كتابه المعنون "من سيخبر الشعب" Who Will Tell The People أورد وليام غريدر William Greider [135] قوائم بأسماء المحامين وممثلي قوى الضغط ممن يحظون بنفوذ عظيم داخل الحزب الديمقراطي ، وممن تبين أيضاً بأنهم ينشطون بالنيابة عن كبرى البنوك ومؤسسات الوساطة المالية في البلاد .

تضم قائمة غريدر أسماء مثل : بوب ستراوس Bob Straus (يمثل مؤسسات Morgan Stanley و Drexel Burnham ، Texas S & Ls) . وتشك مانات Chuck Manatt (ويمثل جمعية مصرفي كاليفورنيا وفيرست بانك سيستم و California S & L) و جي. دي. وليامز (ويمثل بنك فيرست بوسطن) وريتشارد مو Richard Moe (ويمثل مورغان غارانتي Morgan Guaranty) وبيرل بيرنهارد Berl Bernhard (ويمثل معهد شركة الاستثمار Investment Company Institute) ، وجو كاليفانو Joe Califano (ويمثل Fannie Mae و Bankers Trust) ، وستيوارت ايرانستان (ويمثل تشيز منهاتن واتحاد شركات البنوك القابضة) ، ودار اوكونور وهانون للمحاماة (وتمثل ميريل لنيش ، وبيين وبير وجمعيات صناعات السندات المالية) وتومي بوغز (ويمثل الأميركان اكسبرس و Bear Stearns و Paine Webber و Chicago Board Options Exchange) .

يذكر أن رئيس الحزب الديمقراطي في منتصف السبعينات روبرت شتراوس Robert Strauss الملقب "سيد الديمقراطية" ، هو الذي تزعم حملة ضغط على الحزبين لتمرير القوانين الضريبية التي لم تأت في صالح فقراء أمريكا بالتأكيد ، وهو نفس الشخص الذي خدم سفيراً لإدارة بوش الأب الجمهوري في موسكو في فترة تفكك الاتحاد السوفياتي . وهناك فيرنون جوردان Vernon Jordan ، الصديق المقرب من الرئيس كلينتون ، الذي عمل في مؤسسة شتراوس . ومن خلال عضويته في مجالس إدارات العديد من المؤسسات العالمية ، كان جوردان يوجه نشاط أكثر من مئة شخص لأعمال اللوبي والمحاماة موزعين على العديد من الدوائر الرسمية .

يبدو صحة ما قاله المؤرخ ارنولد توينبي المأثور قبل ستين عاماً بأن "فن الإنتحار" هو السبب الرئيسي في انهيار الإمبراطوريات. وكما هو واضح فإن المحافظين الجدد أتقنوا هذا الفن إلى حد كبير ، حيث نجحوا في تحويل الحلم الأمريكي إلى كابوس.

[135] See Greider, *Who Will Tell the People?*, p. 258

الفصل الثامن

مستقبل منقوص
لماذا يتحتم على أميركا أن تتغير؟

تتعدد الأوصاف التي يمكن اطلاقها على النفط ، إلاّ أن الشيء المؤكد الذي لا يمكن الجدال فيه هو أن النفط مصدر للطاقة آيل للنضوب . فمعظم الخبراء يسلمون بحقيقة مؤداها أن عصر النفط مرشح للنضوب مع نهاية القرن الحالي على أبعد تقدير ، إلاّ أنهم يدركون في الوقت ذاته بأن عملية تحويل البنية التحتية للطاقة من عصر النفط إلى أي بديل آخر ستكون مكلفة للغاية سواء من حيث الوقت أو المال.

وهذا ما يفسر في الواقع الهجمة العدوانية التي تشنها النخبة الحاكمة في امريكا والممثلة حالياً في إدارة بوش للسيطرة على منابع النفط في الدول العربية والإسلامية بما فيها احتياطات بحر قزوين. وهنا تحديداً تكمن المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة حيث النفط الذي يعتبر عماد الإمبراطوريات في العصر الحديث ، قابع تحت أرض شعب له عاداته وتقاليده وقيمه الخاصة المختلفة التي لا علاقة لها بأفكار ورؤية وطروحات العولمة التي تغذي الرأسمالية الأمريكية . وعليه وبغض النظر عمّا إذا كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية قد فشلت بالفعل في منع الهجوم على أمريكا يوم 11 سبتمبر أم أنها تعمدت غض الطرف عن استعدادات المهاجمين للعملية على مدار عام كامل ، فإن ما حصل في ذلك اليوم كان بداية وضع الخطط الأمريكية المعدة من قبل للسيطرة على مصادر الطاقة ، موضع التنفيذ وبخاصة منابع النفط العربية التي اكتسبت صفة الأهمية والاستعجال . وعليه يمكن القول وبكثير من الثقة بأن إشعال الحرب على الإرهاب كان بهدف توسيع المصالح النفطية الأمريكية في المقام الأول.

استراتيجية التحول العالمي

طبقاً لإثنين من أكثر المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين تأثيراً ، فإن احتلال العراق "لم يكن محاولة تسوية حسابات قديمة أو مجرد تطبيق لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بنزع سلاح العراق ... وبدلاً من ذلك فقد جاء أول تطبيق لإستراتيجية إدارة بوش الخاصة بالحروب الاستباقية المثيرة للجدل ليشكل نقطة تحول تاريخي على طريق امتلاك واشنطن الفعلي للأمن الإستراتيجي في عصر العولمة" [136] كما يقول المحللان ثوماس بي. ام. بارنت Thomas Barnett ، الباحث الاستراتيجي السابق والاستاذ في الكلية الحربية البحرية الأمريكية وهنري اتش. غافني Henry H. Gaffney ، رئيس فريق أبحاث في مركز الدراسات الاستراتيجية في مؤسسة CNA للبحوث في دراستهما المعنونة "استراتيجية التحول العالمي" المنشور في عدد مايو 2003 من مجلة Military Officer . ومما جاء في الدراسة القول بأن على الولايات المتحدة "أن تتوقع بأنها ستتحمل نصيب الأسد في الجهود الأمنية الخاصة بدعم مسيرة العولمة باعتبار أنها سنكون الأكثر استفادة من مكاسبها التي لن تتوزع بالتساوي ...".

على الرغم من أن الأمريكيين لا يشكلون أكثر من 5% من اجمالي سكان العالم ، إلاّ أن الولايات المتحدة تستهلك ربع الانتاج العالمي من الطاقة وتنتج نفس النسبة من

[136] Thomas P. M. Barnett and Henry H. Gaffney Jr., "Global Transaction Strategy: How to Win the War against the West," *Military Officer*, May 2003

التلوث والنفايات في عالمنا. وكما يقول بارنت وغافني فإن الولايات المتحدة "تميل إلى استيراد الطاقة وتصدير التلوث ، أو بكل بساطة : نحن نعيش بصورة تتجاوز قدراتنا على التحكم بالبيئة". ويضيف الباحثان "وكما يتضح من مؤشرات العجز التجاري المتعاظم الذي نعاني منه ، فإننا نميل للعيش بصورة تتجاوز امكاناتنا الاقتصادية ، فنحن في الأساس نعتمد على العالم في خدمة ديوننا الخاصة وهو ما تقوم به معظم البلدان – مثل اليابان – عن طيب خاطر ... ليس هناك ما يثير قلقنا بشأن هذه الصفقة التي تقوم في الأساس على مقايضة منتجات فعلية بأوراق نقدية ... ومثل هذا النوع من المبادلة التجارية يفسر لماذا استفادت الولايات المتحدة من الارتفاع الحاصل في الاقتصاد العالمي".

وهكذا ، فطالما أن الولايات المتحدة تجد في العولمة بشكل عام وفي عولمة اقتصادها بشكل خاص "الكثير من الفائدة ، وفي ظل استحواذها على نصف الانفاق العالمي على التسلح والحروب ، والقواعد والتواجد البحري لإسطولها العسكري" ، فإن الاستراتيجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين - طبقاً للباحثين بارنت وغافني- ستقوم على "استيراد الاستهلاك وتصدير الأمن" أو بعبارة أخرى على تصدير الحروب.

ويقسم الباحثان بارنت وغافني العالم إلى : بلدان تسعى لربط نفسها بقواعد العولمة كما وضعها البنتاغون والوول ستريت ، أو كما يطلقان عليها بلدان "البؤرة الفاعلة" ، وأخرى ترفض العولمة لأسباب سياسية أو تتعلق بالتعصب الثقافي فيما يطلقان عليه "الثغرة الرافضة للاندماج"، ويندرج العالم الإسلامي تحت المسمى الأخير. وفي الوقت نفسه فإن الفئة الأولى : البؤرة الفاعلة ، تنقسم بدورها إلى مجموعتين : "البؤرة القديمة" وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ، و "البؤرة الجديدة" وتضم الصين والهند وجنوب شرق آسيا.

ويضيف الباحثان : وباعتبارها "المدير العالمي" تجد الولايات المتحدة نفسها مطالبة بضمان وجود الأشكال الأربعة التالية من "التدفقات" في وقت متزامن ، باعتبار أن أي انقطاع أو توقف يصيب احداها كفيل بأن يعيق الثلاثة الأخرى الباقية ويتسبب بمشاكل للعولمة.

تدفق الأمن

يرى بارنت وغافني في بحثهما المذكور بأن المناطق الرئيسية للتدخلات العسكرية والأمنية الأمريكية في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ستكون في وسط وجنوب شرق آسيا ، أو بعبارة أوضح : في العالم الإسلامي. ويقول الباحثان بأنه يتوجب على الولايات المتحدة "تصدير الأمن" لهذه الدول وهذا يعني "اقامة القواعد ونشر الأساطيل والتعامل مع الأزمات والتدريب العسكري". وإذا كان المنظور الرسمي الأمريكي لمعادلة العولمة ينص على "تصدير الأمن واستيراد المواد الاستهلاكية" ، فإن ما تستورده الولايات المتحدة من أرض المسلمين هو النفط مقابل تصدير الحروب إلى تلك المنطقة . ويضيف الباحثان : وحيث أن الصراع بين الدول الإسلامية والولايات المتحدة سيكون صراعاً طويلاً ، فإن الأخيرة قد تقيم قواعد عسكرية دائمة في العراق . ويورد بارنت وغافني هنا حقيقة أن القواعد العسكرية الأمريكية موجودة في اليابان وألمانيا منذ اقامتها قبل ستين عاماً ،وذلك في إشارة إلى النوايا الحقيقية للأمريكيين تجاه العراق وغيرها من بلاد "الثغرة" وهي البقاء هناك إلى مالا نهاية . وفي ذلك يقول بارنيت بطريقة ضمنية "وهنا أصل إلى النقطة الأخيرة حول هذه الإدارة وكل إدارة قادمة لأقول بصدق ووضوح للراي العام الأمريكي بأننا لن نترك تلك الثغرة وبأننا لن نعيد جنودنا إلى أرض الوطن أبداً".

لا يخفي العديد من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة سعادتهم بجدار الفصل الذي أقامه أرييل شارون على طريقة جدار برلين بين إسرائيل والفلسطينيين وذلك بالرغم من موقف محكمة العدل الدولية التي اعتبرت الجدار غير قانوني . كما ومن الواضح أن الأغلبية في مجموعة النخبة هذه لا يظهرون اهتماماً يذكر بممارسات القتل العنصري التي تطبقها إسرائيل تحت مسمى "الاغتيالات المستهدفة". ويرون بأن على العالم وعلى الولايات المتحدة الانتظار جيلين من الغضب الفلسطيني على الأقل قبل انقاذ ذلك المجتمع في النهاية وذلك من خلال المساعدات الاقتصادية ودفع الفلسطينيين إلى تخفيض معدلات الإنجاب لتحقيق مستوى معين من الاقتصاد القابل للاستمرار ، على حد تعبير بارنت وغافني.

مع انتهاء الشيوعية كقوة حقيقية ، تكون فرص نشوب "حروب القوى العظمى" قد انتهت كما يقول بارنت وغافني اللذان يتوقعان بدلاً من ذلك "وقوع حروب في مناطق جنوب شرق آسيا الإسلامية التي لا تزال تشكل أخطر مهمة أمنية عالمية (لأمريكا) في المستقبل المنظور" باعتبار أن تصدير "الأمن والحروب ضرورة أمريكية" . ويضيف الباحثان "نحن على أعتاب جهد اندماج رئيسي بعيد المدى في تلك المنطقة ، جهد قد يتجاوز في أهميته إستراتيجية الحرب الباردة في أوروبا".

تدفق النفط

في الوقت الذي سيبقى فيه "الأمن" سلعة التصدير الرئيسية للولايات المتحدة بدلاً من المنتجات الاستهلاكية ، فإن طلب الولايات المتحدة على النفط مرشح للارتفاع التدريجي في العقود القادمة، بينما سيتضاعف فيه حجم استهلاك الصين والهند من النفط مع الارتفاع الكبير في حجم انتاج البلدين من السلع الاستهلاكية لأغراض التصدير للأسواق الأمريكية . ومن منطلق دورها كمدير للعولمة وكشرطي دولي ، فإن الولايات المتحدة تجد بأن عليها التحكم في حركة تدفق نفط الشرق الأوسط لأصدقائها واعداءها على حد سواء وكيفما تشاء . وهنا نستذكر تعليق جورج كينان George Kennan مهندس سياسة الاحتواء في سنوات الحرب الباردة بالقول بأنه بإمكان اليابان اطلاق يدها في التصنيع كيفما تشاء مادامت صمامات النفط اللازم لهذه الصناعات تحت السيطرة الأمريكية . ونفس الشيء ينطبق على الصين والهند – أسرع الاقتصاديات نمواً على مستوى العالم – حيث بإمكانهما تنمية صناعاتهما كما تشاءان مادامت الولايات المتحدة هي التي تتحكم بتدفق النفط إليهما وفي الجنود الذين يحرسون صمامات وطرق النفط بالقواعد والمنشآت والانتشار البحري في الدول الإسلامية المنتجة للنفط.

تصدر الصين الكثير من المنتجات للسوق الأمريكي وتسدد الولايات المتحدة ثمنها بالدولارات وبصورة تقود إلى تكديس الصين للمليارات منها من خلال الفائض السنوي الكبير من تجارتها مع الولايات المتحدة . وطالما أن هذه المليارات من الدولارات تعود لأمريكا بشكل أو بآخر بما في ذلك سندات الخزينة الأمريكية ، فإن الصين ستبقى في نظر الولايات المتحدة من مجموعة الدول الملتزمة بالعولمة وسيتم التعامل معها على هذا الأساس . أما إذا فكرت بكين يوماً بطلب استعادة دولاراتها من أمريكا أو التوقف عن تسديد الدين الأمريكي الأمر الذي تشارك فيه بشراء سندات الخزينة ، فستجد نفسها خارج المجموعة المتعولمة. وهنا يقول بارني وغافني "ليس هناك ما نشكو منه فيما يتعلق بصفقة تقوم في الأساس على تبادل سلع فعلية بقطع ورقية". الواقع أن مثل هذا النظام الذي يقوم على تبادل الورق بشحنات نفطية قائم في الشرق الأوسط منذ اكتشاف النفط . فالدولارات النفطية تجد طريقها عائدة للولايات

المتحدة على شكل استثمارات في سندات الخزينة الأمريكية أو ثمن صفقات أسلحة قديمة تشتريها الدول النفطية ، ومع ذلك لا يسمح لها باستخدامها في المقام الأول.

تأتي احتياجات الصين والهند المتعاظمة من النفط والمشتقات البترولية كمؤشر على أن مركز الطلب على النفط مرشح للتحول من أمريكا الشمالية إلى آسيا خلال العقدين القادمين . فهذه البيانات الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية تشير إلى أن آسيا ستشتري ثلثي انتاج الشرق الأوسط من النفط (من الخليج) وبأن هذا النفط الخليجي سيشكل حوالي 80% من الواردات الآسيوية من النفط بحلول عام 2020 . وعليه فإن أي اعاقة أو انقطاع لتدفق النفط من الشرق الأوسط من شأنه أن يصيب عملية العولمة الاقتصادية والسياسية بأضرار كبيرة . وفي هذه الحالة ، فإن الولايات المتحدة التي نصبت نفسها مديراً للعولمة ستذهب إلى أبعد مدى ممكن لضمان استمرار استغلال الموارد البشرية والطبيعية في أنحاء العالم لصالحها في عملية تفتقد تماماً لأي توازن . وعليه فمن المؤكد أن الولايات المتحدة لن تتوقف عند حدود احتلال العراق . وكما سبق وأن أوضحنا ، فإن الحرب على أفغانستان جاءت بهدف تأمين نفط بحر قزوين وخطوط أنابيب نقله عبر أفغانستان وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة وصولاً إلى موانئ التصدير التركية على البحر المتوسط . ويأتي إنشاء عدد من القواعد العسكرية في هذه الدول بعد 11 سبتمبر ضمن هذا السياق.

تدفق الاستثمار

تعتبر الولايات المتحدة ضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رجال المال الأمريكيين والاوروبيين إلى الدول النامية وكذلك تدفق فوائض ميزان مدفوعات الدول النامية إلى خزانة الولايات المتحدة شرطا أساسياً إن لم يكن المعيار الحقيقي لمدى نجاح العولمة . فالاقتصاديات الآخذة في التعاظم لدول بؤرة العولمة (الجديدة) في آسيا ستكون بحاجة إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2020 . وهذا يعني بأن عملية التنمية الاقتصادية الآسيوية هذه ستعتمد على الممولين الأمريكيين والاوروبيين وعلى نفط الشرق الأوسط الواقع تحت السيطرة العسكرية الأمريكية المباشرة ، وهذان العاملان يضمنان للولايات المتحدة عودة فائض الدولارات التي تكسبها دول البؤرة الجديدة إلى منبعها الأصلي (الولايات المتحدة) لخدمة ديون الولايات المتحدة وسداد العجز في ميزانها التجاري.

تدفق العمالة

تحتاج اقتصاديات بؤرة العولمة (القديمة) – الولايات المتحدة وأوروبا واليابان – للمزيد من العمالة الأجنبية أو تلك القادمة من دول الثغرة . بل إن ظروف هذه الاقتصاديات تحتم اجتذاب أعداد هائلة من العمالة في المستقبل القريب . فطبقاً لتوقعات الأمم المتحدة فإن دول "البورة" القديمة ستشهد بحلول عام 2050 تراجعاً كبيراً في معدلات القادرين على العمل مقابل المتقاعدين الأمر الذي سيحدث بلبلة في سوق العمل لن يعالجها سوى استيراد العمالة الأجنبية من دول "الثغرة" . فاليابان ، على سبيل المثال ، ستحتاج إلى أكثر من نصف مليون عامل مهاجر سنوياً إذا ما أرادت الحفاظ على حجم العمالة الحالي عندها ، بينما سيكون على الاتحاد الأوروبي زيادة تدفق الهجرة الحالية إليه بخمسة أضعاف وذلك لسداد الخلل المتعاظم الناتج عن تراجع نسبة العمالة / المتقاعدين من 5 – 1 حالياً إلى 2-1 عام 2050. وبالمقارنة نجد بأن هذه النسبة ستكون في معظم الدول الإسلامية 10-1 في الفترة المذكورة.

وهكذا فإنه وبدون تدفق العمالة من دول "الثغرة" إلى دول "البؤرة" فإن النتيجة ستكون : كثافة سكانية في دول الثغرة ذات الاقتصاد الضعيف يقود إلى أوضاع متفجرة ، مقابل تراجع حاد في دول البؤرة التي تشكو من حجم سكاني قليل ... إلاّ أن

بارنت وغافني يريان بأن تدفق العمالة المطلوب من دول "الثغرة" إلى دول "البؤرة" يحتاج إلى إعادة تنظيم . ويقترحان في هذا المجال تطبيق تجربة دول الخليج العربية مع العمالة الوافدة ، أي : عدم منح العمالة المؤقتة جنسية البلد المضيف ولا حتى حق الإقامة الدائمة فيه.

ويختم بارنت وغافني بحثهما المذكور بالقول بأن السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة اعتمدت على مبدأ الاحتواء ، وهي سياسة لم تعد مجدية في العهد الجديد للعولمة الأمريكية ، حيث يحتاج الخصم الجديد الذي اختارته الولايات المتحدة وهو العالم الإسلامي أكثر من الاحتواء ، فهو بحاجة إلى "انكماش" [137] . وهنا يتحدث هنري كيسنجر بوضوح عن قناعته بوجوب أن يأتي الرد الأمريكي على هجمات 11 سبتمبر بنفس الطريقة التي ردت فيها على الهجوم الياباني على بيرل هاربر خلال الحرب العالمية الثانية . ومما قاله في هذا المجال بأنه يأمل في أن "ينتهي الرد الأمريكي بنفس النتيجة الذي انتهى إليها الرد على بيرل هاربر ، أي : تدمير النظام المسؤول عن الهجمات". وكيسنجر هنا يعني الإسلام أو الإسلام الأصولي الذي حملته إدارة بوش المسؤولية عن هجمات 11 سبتمبر . وكما أكد العديد من معارف وزير الخارجية الأمريكي السابق فإن كيسنجر كان في الواقع يدافع عن شن الحرب على الإسلام بعبارات لا لبس فيها . وهكذا فقد اندلعت حرب الحضارات وكان الإسلام أول أهدافها.

وبدورهما توصل الباحثان بارنت وغافني إلى نتيجة مؤداها : "إذا خسرت دولة ما فرصة الإلتحاق بالعولمة أو اختارت رفض الكثير مما تحمله من أفكار ومتطلبات ، فإن فرصة تعرضها لعمل عسكري أمريكي في مرحلة ما تصبح أعظم بكثير".

خريطة عالمية جديدة؟

في عام 2004 صدر للمحلل والباحث الاستراتيجي ثوماس بارنيت كتاب بعنوان "خارطة البنتاغون الجديدة : الحرب والسلام في القرن الواحد والعشرين" [138] ، ولقي الكتاب وقتها رواجاً واسعاً واعتبر من الكتب الأكثر مبيعاً في أمريكا والعالم . وجاء الكتاب ليعكس رؤية بارنيت الخاصة بتقسيم العالم إلى دول "الثغرة" ودول "البؤرة" طبقاً لمفهوم العولمة . وبالطبع جاء موقع معظم دول العالم الإسلامي ضمن دولة الثغرة كما رأينا ، يضاف إليها بعض دول أمريكا الجنوبية التي تضم أغلبية من الكاثوليك ممن تلتزم بقوانين واخلاقيات مختلفة عن تلك السائدة في المجتمع الأمريكي البروتستني ذو الرؤية الدينية المناصرة لإسرائيل.

ويحمل كتاب بارنيت المذكور رؤيته الخاصة بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين بالقول "في عصر العولمة نرسم خطاً فاصلاً بين أجزاء من العالم تعمل جاهدة على دمج اقتصادياتها القومية بالإقتصاد العالمي وأخرى تضم الدول العاجزة عن إدماج نفسها في مجموعة اقتصادية أكبر" . مثل هذه الطريقة في تصنيف الآخرين لا تختلف بشيء عن قول لورد بالمرستون Lord Palmerston المأثور "علينا المتاجرة بدون اللجوء إلى الحكم (الإستعماري) ما أمكن ، ولكن بالحكم (الإستعمار) عندما يقتضي الأمر". وعليه فإن ما صدر عن بارنت يرقى إلى القول "على الدول تقبل الرأسمالية الأمريكية وتجارتها (وكذلك منظمة التجارة العالمية) وأخلاقياتها وسائر قوانين الوول ستريت ، وإلاّ فإن الدولة الرافضة ستعتبر إما خارجة عن القانون أو إرهابية تستحق أن تتحول

---

[137] Ibid

[138] Thomas P. M. Barnett, *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century* (G. P. Putnam's Sons, 2004).

إلى هدف لسياسة الحروب الاستباقية وهدفاً لصواريخ كروز . ولكن من الذي يقرر معايير الحكم على الدول؟ .

قد يبدو الأمر أقرب إلى نظرية المؤامرة ... ومع ذلك فهل أن البنتاغون والوول ستريت يقفان وراء هذه الإستراتيجية؟ كذلك يبدو الأمر ، حيث يتحدث بارنيت عن اجتماعات عقدت بين مسؤولين من البنتاغون وسوق المال الأمريكي عام 2001 للتنسيق حول سبل بسط السيطرة على العالم ، وبأن هذه الاجتماعات تمت في مكتب الوسيط المالي المعروف كانتور فيتزجيرالد Cantor Fitzgerald الواقع في الطابق 107 من البرج الأول لمبنى مركز التجارة العالمي الذي دُمّر في 11 سبتمبر وبمشاركة فعالة من بارنت نفسه.

وفي كتابه "خارطة البنتاغون الجديدة" كتب بارنت يقول بهذا الشأن : "كان مشروع الأبحاث الذي انشغلت فيه بمساعدة كانتور يدور حول تحديد كيف أن العولمة عملت على تغيير تصورات أمريكا للأمن القومي أو فعلياً تغيير الحسابات الخاصة بإدارة المخاطر – وقد جمعت ورش العمل التي أقمناها معاً عدداً من كبار رجال المال والأعمال في الوول ستريت وكبار مسؤولي الأمن القومي وخبراء معروفين من الجامعات ودور الخبرة والاستشارات ... كان مشروعنا المشترك يعرف بـ : مشروع مجموعة القوانين الجديدة " ....

مثل هذا التحالف الغير عادي بين الوول ستريت والبنتاغون يعكس في الواقع دور شارع المال في تسيير الأمور في أمريكا وبالتالي في العالم ككل ... فعندما يتحدث الوول ستريت يبدو أن على العالم الإصغاء وإلاّ .....

أوجه الخلاف الإسلامي المسيحي

تثير العلاقة بين التيار المسيحي الغربي والإسلام نوعين مختلفين من ردة الفعل لدى السياسيين والمؤرخين . فمن جهة ، هناك من يؤمن بإمكانية التعايش المشترك بين الحضارتين ، وبأن الحضارة الغربية تجاوزت "السلسلة الطويلة المتعاقبة من التفاعل والالتحام بين الشرق والغرب" كما يقول السير ستيفن رونسيمان Sir Stephen Ronciman في نهاية مؤلفه المكون من ثلاثة مجلدات والمعنون "تاريخ الحروب الصليبية" [139] وفي نظر رونسيمان فإنه يجب النظر إلى الحملات الصليبية باعتبارها آخر الغزوات البربرية أكثر من كونها حرب دينية لإستعادة الأراضي المقدسة للمسيحيين. وفي ذلك كتب يقول بأن ورثة الحضارة الاغريقية الرومانية ليسوا الفرسان الصليبيين بل الخلفاء العرب المسلمين في دمشق وبغداد ممن حملوا شعلة الثقافة والتمدن وحافظوا على الإرث الحضاري القديم لمنطقة المتوسط بعد أن كادت تندثر في اوروبا.

ومن جانبه يمثل بيرنارد لويس Bernard Lewis ، استاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة برينستون الأمريكية النوع الثاني من ردة الفعل ، حيث يعتقد هذا الأكاديمي المشهور بأن الإسلام والمسيحية حضارتان متصادمتان وبشكل خلق منهما قوتين معاكستين . ويدل لويس بأن العالم يعيش مواجهة بين الحضارة الغربية الممثلة بالكتلة اليهودية / المسيحية والحضارة الإسلامية بما تمثله من قيم واخلاقيات مختلفة إن لم تكن معادية للقيم الغربية . ويبدو أن لويس على قناعة بأن المسلمين مصممون على غزو الغرب وتحويله إلى الإسلام ، وفي ذلك كتب يقول "هذا الأمر لا يقل عن صراع الحضارات بشيء . إذ نحن أمام ردة فعل - قد تفتقر للعقلانية إلاّ أنها تاريخية بالتأكيد

[139] Steven Runciman, *A History of the Crusades: Volume 3, The Kingdom of Acre and the Later Crusades* (Cambridge University Press, 1954)

– لحضارة قديمة منافسة لإرثنا اليهودي المسيحي ولوجودنا العلماني وللإنتشار العالمي لكليهما" [140].

الواقع أن لويس كان أول من أطلق تعبير "صراع الحضارات" الذي استعاره منه صامويل هنتنغتون Samuel Huntington لاحقاً ونسبه الكثيرون إليه بعد أن تحول إلى عنوان لكتابه "المؤثر" عام 1996 المعنون: "صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" . وقد أصبحت أفكار لويس تشكل القاعدة الثقافية لرؤية المحافظين الجدد تجاه الإسلام وفي رسم سياسات هؤلاء تجاه الدول الإسلامية ، كما أن لويس يحظى بآذان صاغية داخل البيت الأبيض.

وفي مقالته المعنونة "جذور الغضب الإسلامي" كتب لويس يقول "يعود الصراع بين هذين النظامين المتنافسين إلى 14 قرناً مضت وبدأ بظهور الإسلام في القرن السابع واستمر قائماً إلى يومنا هذا. وأخذت المواجهة بين الإسلام والمسيحية شكل سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة وغزوات الجهاد والحملات الصليبية". ويعتبر لويس الذي ينتمي لنفس الخلفية التي أفرزت المحافظين الجدد المؤيدين لإسرائيل والمناصرين لليكود والتيار اليميني في إسرائيل ، يعتبر صاحب الصوت المسموع في البيت الأبيض فيما يتعلق بشرح أبعاد العداء الإسلامي لأمريكا والتي يقول بأنها نابعة من مشاعر الحسد والكراهية تجاه حضارة منافسة ولا علاقة لهذا الأمر بالدعم الأمريكي المفتوح لإسرائيل ... وهو صاحب الرأي القائل بأن القوة الوحشية هي وحدها وسيلة التعامل المثلى مع العالم الإسلامي.

وفي مقابل لويس وأفكاره العدوانية تجاه الإسلام وأهله ، هناك المؤرخ ريتشارد فليتشر Richard Fletcher الذي ينظر إلى تاريخ اوروبا أوائل القرون الوسطى والتاريخ الإسلامي وعلاقته بالمسيحية من منظور مختلف تماماً . ففي كتابه المعنون "الصليب والهلال ... المسيحية والإسلام من محمد إلى عهد الإصلاح" [141] ، يتوصل فليتشر إلى نتيجة مؤداها أن النهضة الأوروبية في القرن الثاني عشر كانت حصيلة تفاعل نشط بين العلماء المسلمين والأوروبيين في ذلك العصر (وكغيره من المؤرخين المعاصرين ، فإن فليتشر يعتقد بأنه كانت هناك أكثر من نهضة اوروبية بما في ذلك فترة من الانتعاش الثقافي في أحلك الفترات التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى".

وخلال هذه الفترة ، نشط العلماء العرب في ترجمة العديد من الكتب في مختلف الجوانب الثقافية والعلمية بما في ذلك أعمال أرسطو Aristotle واقليدس Euclid وبلاتو Plato وبتوليمي Ptolemy ، بالإضافة إلى مؤلفات العلماء العرب أنفسهم مثل كتب الفلك للخوارزمي وكتابات ابن سينا الطبيب المسلم . ومن خلال اسبانيا المسلمة ، أخذت اوروبا عن العرب علوم الجبر والرياضيات وصناعة الورق وغيرها مما شكل لاحقاً الواجهة الأساسية للحضارة الغربية . ويؤكد فليتشر في كتابه المذكور أن نبي الإسلام محمد (ص) لم يكن ينظر إلى رسالته على أنها "دين جديد" بل إنه إنما يعمل على اكمال الرسالة السماوية التي نزلت جزئياً على من سبقوه من الأنبياء مثل إبراهيم وموسى وعيسى ... "فالإسلام يقبل بما ورد في جزء كبير من نصوص التوراة والإنجيل" . وهنا يقتبس فليتشر قوله تعالى في القرآن الكريم "ولا تجادلوا أهل الكتاب (أي اليهود والمسيحيين) إلاّ بالتي هي أحسن ، إلاّ الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذي أنزل علينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون".

---

[140] Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage," *Atlantic Monthly*, Vol. 266, September 1990, p. 60

[141] Richard Fletcher, *The Cross and the Crescent: Christianity and Islam from Muhammed to the Reformation* (Viking Books, 2004).

ومما ورد في كتاب فليتشر القول "يمكن القول بأن المسلمين هم من خلص مسيحيي سوريا ومصر من الاضطهاد لاعتبارات تتعلق بنظرتهم الدينية المختلفة فيما يتعلق بالطبيعة الواحدة للمسيح . ونفس الشيء ينطبق على موقف المسلمين من اليهود الفارين من اضطهاد القسطنطينية عندما وجدوا في أرض المسلمين المكان والأجواء المناسبتين للعمل والإنتاج وحرية العبادة . بل إن رجال الدين المسيحيين الأوائل بمن فيهم جون داماسكين Saint John Damascene كانوا يعتبرون الإسلام مجرد "مذهب" من مذاهب المسيحية. وفي عام 649 كتب أحد البطاركة النسطوريين يقول "هؤلاء العرب لا يقاتلون ضد ديننا المسيحي ، بل إنهم يدافعون عن معتقداتنا ، ويبجلون كهنتنا وقديسيينا ويقدمون الاعطيات لكنائسنا".

الأصولية في أكثر من ثوب

تعتقد كارن ارمسترونغ Karen Armstrong – الراهبة السابقة والكاتبة والناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة وصاحبة العديد من المؤلفات عن الدين – بأن النظام الثقافي والديني والقيم في المجتمع الإسلامي يختلف عما هو سائد في المجتمع الغربي، وعليه فإنه لن يكون من العدل أو الصواب تعريضه هو أ و أي ثقافة أجنبية أخرى لنفس عملية ما يعرف بالتحديث والعلمانية أو العولمة كما يحاول فعله الغرب ، لأن ذلك "لن يفرز نتاجاً طبيعياً طبقاً للمعايير الغربية" . وتضيف ارمسترونغ "إذا لم تتوفر المكونات الطبيعية المعروفة لصنع كعكة – ولجأنا إلى استخدام الأرز بدلاً عن الدقيق ومسحوق البيض الجاف محل البيض الطازج والبهارات كبديل عن السكر – فستكون بين أيدينا كعكة مختلفة تماماً عن تلك الواردة في دليل الطبخ" وعلى الأرجح تماماً أن تحصد الولايات المتحدة نفس النتائج في محاولتها فرض القيم الأمريكية على العالم.

من المعروف أن الناس حول العالم باختلاف معتقداتهم الدينية عادة ما يجدون في الدين الملاذ الفطري والأخير الذي يلجأون إليه هرباً من ضغوط وضيق الحياة العصرية الملازمة للنظام الرأسمالي المغرق في المادية . وهو ما ساد أكثر ما يكون في الأوقات الصعبة التي تسبب بها النظام المالي والاقتصادي في الربع الأخير من القرن العشرين. وكما تقول آرمسترونغ فإنه في الوقت الذي تصف فيه وسائل الإعلام الغربية الأصولية هذا الشكل المغالي في التطرف الديني الذي يكتسب سمة العنف أحياناً ، بأنه ظاهرة اسلامية بحته ، فإن الواقع يؤكد بأن لكل دين أصوليوه ... وعليه فهناك تيار اصولي في اليهودية والمسيحية والهندوسية والبوذية . وهناك اصوليون من طائفة السيخ بل ومن أتباع الكونفوشيوسيه.

ومما جاء في كتابات ارمسترونغ عن الأصولية القول بأن بداية ظهورها تعود إلى أوائل القرن العشرين وبين مسيحيي الولايات المتحدة أنفسهم . وأضافت "من بين الأديان السماوية الثلاثة كان الإسلام آخر من عرف النزعة الاصولية ... وفي أواخر الستينات والسبعينات ... وقتها كانت الاصولية قد انتشرت بين قطاع واسع مع المسيحيين "واليهود" [142] .

الواقع أن بداية الاصولية المسيحية الأمريكية تعود إلى بداية الحرب الباردة بشن الولايات المتحدة حرباً مزدوجة على الشيوعية : الأولى عرفت بالمكارثية نسبة للعقيدة التي أطلقها السيناتور جوزيف مكارثي ، واستهدفت اليساريين الأمريكيين بحجة محاربة الشيوعيون "الحمر" في حملة إرهابية توجت بعملية تطهير طالت كافة الإدارات الحكومية في أنحاء الولايات المتحدة . وكما تكشف لاحقاً على لسان البعض

[142] Ibid

مثل وليام سوليفان ، المسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالية ، فإن الإف. بي. آي. تعاون مع مكارثي بتوفير المعلومات عن الميول السياسية لآلاف الأمريكيين المستهدفين. وكان كبير محققي الحملة المكارثية دونالد سورين قد عمل لفترة لحساب الإف. بي. آي. أما الذراع الآخر للحملة على الشيوعية فتمثلت في تعزيز المد الأصولي المسيحي الذي لعب دوراً أساسياً في اشعال المشاعر المعادية للشيوعية في الشارع الأمريكي.

ومن الشخصيات التي لعبت دوراً محورياً في تغذية مشاعر العداء لليسار الأمريكي واستخدام الدين كسلاح في هذه الحملة ، قطبا الإعلام هنري لوس Henry Luce ناشر مجلة لايف Life ووليام هيرست William Randolph Hearst اللذان وجدا في كاهن ومبشر مغمور يدعى بيلي غراهام المطية المناسبة لنشاطهما الأصولي . كان نفوذ القس ابراهام لا يزال محدوداً إلاّ أن أفكاره كانت مواتية تماماً لأجندتهما الخاصة بتحريك رواد الكنيسة البروتستنتية ضد المد الليبرالي والشيوعي . اجتمع لوس وهيرست بالقس ابراهام وقررا تسخير إمكانياتهما الإعلامية لدعمه ... وبين ليلة وضحاها أصبح القس المغمور يتصدر غلاف مجلة لايف ونجماً رئيسياً من نجوم وسائل الإعلام التابعة لمجموعة هيرست ، ويستأثر رجل الدين الأصولي بشهرة على مستوى الولايات المتحدة حيث بدأت خطاباته الدينية تستقطب مئات الآلاف من المعجبين وتشكل بداية لتدفق موجة من الاصولية المسيحية عبر البلاد.

سيطر على الحركة الاصولية المسيحية قساوسة بروتستنت لم تنافس شهرتهم الإعلامية سوى فضائحهم الأخلاقية التي أصبحت على كل لسان . فقد تفجرت فضائح هؤلاء الجنسية والمالية تباعاً لتشكل صدمة للكثيرين من المعجبين بهم عبر الولايات المتحدة ومع ذلك وبفضل قوة الماكينة الإعلامية التي خلقت الرموز الدينية هذه والمكونة من مئات محطات الإذاعة والتلفزيون والميزانيات بمئات الملايين من الدولارات ، فإن الحركة الأصولية الدينية لا تزال موجودة وتفرز المزيد من الرموز الدينية الإعلامية المؤثرة . وفي حين أن القساوسة البروتستنت بدأوا مشوارهم التبشيري اعتماداً على الكتاب المقدس إلاّ أنهم انتهوا كأدوات في خدمة الرأسمالية العالمية ودعم وتسويق حروبها ولعب دور الشرطي الديني لهذا النظام.

وفي مرحلة لاحقة وجد قساوسة النخبة المالية والسياسية الأمريكية أنفسهم يقومون بدور جديد وهو التبشير بمذهب ديني جديد يعرف الآن بالصهيونية المسيحية ، وهي فكرة تسويق دعم ومناصرة إسرائيل بين مسيحيي أمريكا باعتبار قيام الدولة اليهودية متجذر في التعاليم المسيحية الأولى بكل ما يحمله ذلك من دعوة لإعلان الحرب على الإسلام . كما تحول هؤلاء إلى قوة مؤثرة في سياسات الحزب الجمهوري . فهذا هيرب زويبون Herb Zweibon رئيس حركة "الأمريكيون لدعم أمن إسرائيل" يحذر الرئيس بوش قائلاً بأنه لو أقدم 10 % فقط من أصل 70 مليون أمريكي متدين على تغيير موقفهم ، فإن ذلك كفيل بقلب الطاولة على رأس الجمهوريين وتدمير رئاسته إذا ما قرر عدم دعم هجمة شارون على الفلسطينيين .

غير أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يعود إلى مرحلة سبقت وصول بوش ومحافظيه الجدد للبيت الأبيض بكثير وتحديداً إلى ما بعد انتصار إسرائيل المذهل في حرب 1967 والذي لعبت المساعدات الأمريكية دوراً في إنجازه . وفي نفس الوقت فإن نتائج حرب 1967 والدور الأمريكي فيها فتحت أعين الكثيرين في العالم العربي والإسلامي على حقيقة الأنظمة الحاكمة هناك في مرحلة ما بعد الحقبة الاستعمارية المباشرة وبأن هذه الأنظمة التي أنشأها وزرعها الغرب أثبتت فشلها الكامل ، وبأنها بجنرالاتها ورموزها العشائرية المفروضة تخفي عجزها عن محاربة إسرائيل بالممارسات

القمعية بحق شعوبها . كما يرى المسلمون التناقض الفاضح في تصرفات الغرب الذي يبشر بالعلمانية ويقوم في ذات الوقت ببناء إسرائيل على أسس دينية ، ولا يخفى عليهم في ذات الوقت حالة النفاق التي يغرق فيها الغرب بدفاعه عن الديمقراطية في نفس الوقت الذي يدعم ويخلق الأنظمة الدكتاتورية في العالم.

هناك اعتقاد سائد في أوساط بعض الليبراليين من أن اوروبا أفضل أو أكثر تسامحاً في نظرتها إلى وتعاملها مع العرب والمسلمين . إلاّ أن أغلبية الناس في العالم العربي والإسلامي يرون في قرار القوى الاوروبية تمزيق الجسد السياسي الإسلامي الذي ظل متماسكاً لأكثر من 14 قرناً السبب الرئيسي في المشاكل التي تعصف بحياتهم حالياً . ولعل من المفارقة أن تكون نفس القوى التي قسمت العالم العربي إلى شعوب ودول منهمكة الآن في خلق أكبر وحدة على وجه الأرض وهي الاتحاد الاوروبي.

قد يكون من الصواب الجدل بأن سعي الغرب لتحقيق الوحدة لأوروبا بينما لم يسمح لبقاء العالم الإسلامي أو العربي على حاله من الوحدة ، بل إنه يرفض حتى السماح بأي تعديلات على الحدود بين الدويلات والدول – المدن التي رسمها في المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى ، هذا السعي إنما يشكل حتمية استراتيجية غربية . بالإضافة لذلك فإن مما يزيد من شعور المسلمين والعرب بالأسى ما يرونه من تعاظم للهوة بين الأغنياء والفقراء في مجتمعاتهم ، واحتكار "القلة" للعائدات الهائلة من المصادر الطبيعية والتي تجد طريقها في النهاية إلى "القلة الأخرى في الغرب" على شكل ادخارات قد تتبخر أو تُجمد أو يتم استثمارها (في أحسن الحالات) في مشاريع تصب عائداتها في جيوب الآخرين في وقت تستصرخ البلدان العربية والإسلامية أغنياء العرب والمسلمين طلباً للاستثمارات وتمويل المشروعات التنموية.

بعد أن شاهد العالم أجمع الوجه الحقيقي للقيم المادية الغربية ، وجد المسلمون كغيرهم من الشعوب اتباع الديانات الأخرى ، أنفسهم ، يلجأون إلى الدين والقيم الروحية طلباً للسلوى . وسرعان ما بدأ المسلمون يشعرون بأن في التمسك بالدين وتطبيق مبادئه مخرجاً للكثير من مشاكلهم. كان جل ما يرغب به المسلمون هو أن يعكس مجتمعهم مبادئ الإسلام وتعاليمه فيما يتعلق بتحقيق العدل والمساواة والتوزيع العادل للثروة وكذلك التمتع بالإستقلالية بعيداً عن تدخلات الآخرين . وأدرك العديد من المسلمين بأن عليهم تطوير أدوات الإجتهاد وصولاً لتحديث الوسائل والمؤسسات الإسلامية ولكن مع عدم المس بالقيم والمبادئ الدينية ، في تطوير مزعج للغرب . وهكذا نجد بأن مسلمي الشرق الأوسط اكتشفوا حقيقة الغرب.

لعل من المفارقة بالفعل أن نجد بأن الولايات المتحدة هي نفسها التي ساعدت في احداث هذا التغيير في موقف ونظرة المسلمين تجاه الغرب والأغرب أنها فعلت ذلك من خلال دعم المجاهدين أو الأصوليين الإسلاميين في أفغانستان وحربهم ضد الاتحاد السوفياتي خلال الفترة من 1979 – 1989. وهو ما أطلق عليه صامويل هنتنغتون "أولى الحروب الحضارية" ، كما ورد في كتابه الشهير "صراع الحضارات":
"بالنسبة للأمريكيين فقد جاءت هزيمة السوفيات إثبات لصحة وجدوى عقيدة ريغان الخاصة بدعم حركات المقاومة المسلحة في وجه الأنظمة الشيوعية ومبعثاً للسلوان بالنسبة للأمريكيين الذين وجدوا خصمهم السوفياتي يتجرع ذل الهزيمة قياساً بما عانوه أنفسهم في فيتنام . كما كانت هزيمة عمت تبعاتها كافة قطاعات المجتمع السوفياتي ومؤسسة السياسة وأسهمت بشكل كبير في تفكيك الإمبراطورية السوفياتية" .

أعلنت الولايات المتحدة ، ومن خلال الدول الإسلامية الحليفة ، الجهاد على السوفيات وشجعت المسلمين على شن حرب دينية على الشيوعيين الذين يحتلون أرضاً إسلامية

. كانت النتيجة تجنيد أكثر من 25 ألف متطوع من العديد من الدول الإسلامية ، وكان أسامة بن لادن أحد هؤلاء . تولت السي. آي. ايه إدارة الحرب وأوكلت مهمة الإشراف على التدريب والتنسيق الميداني للاستخبارات الباكستانية الحليفة (ISI) في حين تولت السعودية الجانب التمويلي . أما عملية الحشد وتجنيد المتطوعين فكانت من مسؤولية أجهزة الاستخبارات في عدد من الدول الإسلامية المرتبطة بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية . أما المتطوعون فأقدموا على الجهاد بقلوب صافية مخلصة ، بل اتسم البعض منهم بالسذاجة والعفوية ، معتقدين جميعاً بأنهم إنما يلبون واجباً دينياً في مقاتلة الملحدين السوفيات الذين غزوا دولة مسلمة ، وغاب عنهم حقيقة أنهم إنما يخوضون حرباً بالإنابة عن الولايات المتحدة . وفي ذلك يقول هنتنغتون "بلغ حجم الأموال التي دفعها السعوديون للمقاومة (الأفغانية) 525 مليون دولار خلال عامين (1984 – 1986) . وفي عام 1989 وافقت السعودية على تحمل 61% من مبلغ 715 مليون أي 436 مليون أخرى".

كان دور باكستان في الحرب الأفغانية الأولى توفير القاعدة الخارجية للمقاومة والدعم اللوجستي والتنسيق الاستخباراتي وغير ذلك من الأمور الحيوية . في أثناء ذلك تم تجنيد أسامة بن لادن وأعضاء القاعدة المقبلين ، وتوفير أسباب الدعم والتدريب والتشجيع والتمويل والتوجيه خلال الحرب تحت رعاية وإشراف أجهزة الأمن القومي الأمريكية . وفي النهاية ، كما يقول هنتنغتون "ساهمت ثلاثة عوامل في إلحاق الهزيمة بالسوفيات : فقد عجزوا عن مواجهة التكنولوجيا الأمريكية والأموال السعودية والحماس الإسلامي" . هذه الحقائق إنما تضفي الكثير من المصداقية على النظرية الخاصة بوجود تواطؤ أمريكي ما في هجمات 11 سبتمبر . فلم يكن باستطاعة بن لادن ، حتى لو كان ذلك الرجل الخارق ، أن يغيب عن أعين الإستخبارات الأمريكية وحليفتها الإستخبارات الباكستانية ، وينجح من كهوف أفغانستان الجبلية النائية ، في ترتيب عملية ذات متطلبات تكنولوجية عالية ضد القوة العظمى الوحيدة في العالم بدون علم أو موافقة ضمنية على الأقل من بعض الدوائر المحلية في السي. آي. ايه.

وجه الإسلام الحقيقي

في كتابها المعنون "الإسلام" ، توضح كارين آرمسترونغ كيف أن الإسلام يختلف عن غيره من الأديان في كونه عقيدة وأسلوب حياة في ذات الوقت . وفي ذلك كتبت آرمسترونغ – التي لها ثلاث مؤلفات عن الإسلام – تقول [143]: "في الغرب المعاصر اعتدنا على التفريق بين الدين والسياسة ، أما في الإسلام فالأمر مختلف حيث يطلب الإسلام من معتنقيه البحث عن الله في التاريخ . فالكتاب المقدس عند المسلمين وهو القرآن يحمل اتباعه مهمة تاريخية حيث يتمثل واجبهم الرئيسي في : إقامة مجتمع العدل والمساواة حيث الجميع بما فيهم الأضعف والأفقر يحظى بالاحترام التام . وتتيح تجربة بناء هذا النوع من المجتمع والعيش لأفراده الفرصة للتنعم بحميمية السماء في ظل القناعة بأنهم إنما يعيشون طبقاً لإرادة ومشيئة الخالق . فالمسلم مطالب بتجديد التاريخ وهذا يعني بأن لإدارة شؤون الدول جانبها الروحي وهي جزء لا يتجزأ من الدين نفسه".

وتضيف آرمسترونغ "في حالة فشل مؤسسات الدولة في الارتقاء إلى المستوى المفهوم القرآني ، وإذا ما أظهر القادة السياسيون غلظة في الحكم وميلاً لاستغلال المنصب ، أو في حالة تعرض رعاياهم للإذلال على يد أعداء الدين ، فإن المسلم عندها سيشعر بأن معتقداته وهدفه الأسمى في الحياة وهو عبادة الله واعمار الأرض أصبحت عرضة للخطر ... وعليه فإن السياسة في نظر الإسلام – أو ما يطلق عليه

[143] Ibid

المسيحيون السر المقدس – هي مجال يتيح للمسلم التعرف أكثر على الله ويتيح للسماء تسيير شؤون العالم طبقاً للرؤية الإلهية".

وتوضح أبحاث آرمسترونغ حول الإسلام بأن الفكرة المسبقة لدى الغرب عن الإسلام والمسلمين غالباً ما تفتقر للصحة والموضوعية وتستند في معظم الحالات على تعصب تاريخي . وكما أظهرنا سابقاً فإن الإسلام كان نداً ، بل وفي نظر البعض ، مصدر تهديد للغرب على مدار القرون الأربعة عشرة الماضية بينما لم تدم مخاطر الشيوعية على الغرب أكثر من سبعين عاماً قبل أن تختفي . كما ترى آرمسترونغ بأن النظرة السلبية للغرب تجاه الإسلام تستند إلى تاريخ طويل من العداء لهذا الدين بالرغم من وجود قواسم مشتركة بين هذا الدين الإبراهيمي الثالث وسلفيه اليهودية والمسيحية . ومع ذلك فإن "الكراهية القديمة تجاه الإسلام قائمة وفي تعاظم على جانبي الأطلسي حيث لا يتردد الناس كثيراً في مهاجمته بالرغم من جهلهم شبه التام به" كما تقول آرمسترونغ.

تعتقد آرمسترونغ بأنه يمكن تفهم سر النظرة العدائية الغربية تجاه الإسلام لأنه "حتى ظهور الإتحاد السوفياتي ، لم يكن هناك من أديولوجية أو نظام يشكل هذا القدر من التحدي المتواصل للغرب كما مثله الإسلام ". فعندما ظهر الإسلام كدولة ونظام في القرن السابع ، كانت أوروبا غارقة في عصر الظلام . وسرعان ما نجح المد الإسلامي في اجتياح معظم العالم المسيحي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . وفي أقل من قرن كانت جيوش وأفكار الإسلام قد وصلت إلى جنوب فرنسا والصين . وانتهت الحملات الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر إلى الفشل وتمكن المسلمون من استعادة المناطق المحتلة من خلال صحوة إسلامية قوية . وشهدت القرون التالية احتلال الجيوش المسلمة أجزاء من أوروبا الشرقية التي أصبحت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية لفترة طويلة.

غير أن التحدي الغربي العلني للإسلام بدأ أكثر ما يكون بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والشيوعية ، وكان ذلك قبل بروز بن لادن على يد جورج دبليو بوش . ففي عام 1995 أعلن السكرتير العام لحلف الناتو بأن الإسلام السياسي "لا يقل خطراً عن الشيوعية" بالنسبة للغرب . وينقل هنتنغتون في كتاباته عن أحد كبار المسؤولين في إدارة كلينتون الإشارة للإسلام باعتباره المنافس العالمي للغرب . وكتب صاحب نظرية صراع الحضارات بهذا الشأن: "خلال الفترة من 1980 – 1995 ، قامت الولايات المتحدة بـ 17 عمل عسكري في الشرق الأوسط كانت جميعها موجهة ضد جماعات إسلامية وذلك طبقاً لتأكيدات وزارة الدفاع الأمريكية : وهو ما لم تسجله العمليات العسكرية الأمريكية ضد أي شعب لأي حضارة من قبل". وانتهى هنتنغتون إلى نتيجة مؤداها بأن المشكلة بالنسبة للغرب لا تتمثل في الأصولية الدينية فحسب ، بل في الإسلام ككل لأن هذا الدين يمثل أسلوب حياة مختلف ومتفوق في نظر أتباعه.

ويعتقد هنتنغتون بأن الرئيس كلينتون أخطأ عندما قال بأن مشكلة الغرب هي مع الأصوليين الإسلاميين وليس مع الإسلام نفسه . وأضاف هنتنغتون بأن "الصراع مع الإسلام هو حصيلة خلاف مع التصور الديني للمسلمين واعتبارهم الإسلام اسلوب حياة يوحد بين الدين والسياسة". ويعتقد هنتنغتون بأن صراع الحضارات بين الإسلام والغرب أمر حتمي لا يمكن تجنبه في النهاية ، أو كما يقول "ما دام الإسلام سيظل إسلاماً (وهو كذلك بالفعل) والغرب غرباً (موضع شك) ، فإن هذا الصراع الأساسي بين حضارتين عظيمتين واسلوبي حياة مختلفين سيطغى على علاقتهما مستقبلاً بنفس الطريقة التي حدد بها معالم هذه العلاقة على مدار القرون الأربع عشرة الماضية". ويضيف:" ومن جانبهم يخشى المسلمون من القوة الغربية وينظرون إليها باستياء لما

تمثله من تهديد لقيمهم الإجتماعية ومعتقداتهم الدينية ، وينظر المسلمون إلى الثقافة الغربية باعتبارها : ثقافية مادية فاسدة لا أخلاقية ومتفسخة . كما يرون فيها ثقافة حسية الأمر الذي يؤكد على مدى الحاجة لمقاومتها وابعاد تأثيرها على حياتهم . الواقع أن ما يعيبه المسلمون على الغربيين ليس تمسكهم بعقيدة معابة وهي عقيدة سماوية على أي حال ، بل لأنهم لا يتمسكون بأي عقيدة من الأساس".

ما من شك في أن القيم الرأسمالية والإسلامية تختلفان إلى حد كبير ، فالهدف المطلق للرأسمالية هو تحقيق معدلات نمو عالية وتكديس الثروة بعيداً عن توخي أي نوع من العدل في توزيعها . وكما يقول البروفيسور ليستر ثارو Lester Thurow من جامعة MIT ، فإن الرأسمالية بدون أخلاق . وعليه فإنه لا يهم في النظام الرأسمالي الكيفية التي يحصل بها أحدهم على الثروة مادام على استعداد لدفع الثمن إذا ما وقع في قبضة القانون . ويضيف ثارو : حتى الجريمة أصبحت نوعاً من النشاط الاقتصادي.

وفي المقابل نجد أن الهدف والرؤية الاقتصادية في الإسلام مختلفة تماماً . ففي دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول النظام الاقتصادي في الإسلام والرأسمالية والاشتراكية ، اعترفت المنظمة بالرؤية الاقتصادية الإسلامية . وجاء في الدراسة القول :
"تختلف التصورات الإسلامية عن الرأسمالية برفضها مبدأ تكديس الثروة ومعارضتها لمبدأ الاشتراكية المعاكس ، وبحماية واحترام حق التملك بما في ذلك امتلاك وسائل الإنتاج . كما أن المجتمع الإسلامي الحقيقي لا يسمح بأن يتحول إلى ساحة صدام للمصالح المتعارضة ، بل مكان لتنمية علاقات متناغمة من خلال الإحساس بالمسؤولية المشتركة ، وحيث يتحقق التوازن المنصف بين حقوق الفرد واحتياجات المجتمع الأوسع".

يجب أن يكون واضحاً لدى الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بأن المسلمين على استعداد لترك بوش "بأفكاره وقيمه العالمية" وشأنه ما دام سيتركهم وقيمهم الخاصة وشأنهم . وإذا كان هناك في الغرب من يفسر الجهاد على أنه إجبار الآخرين على الخضوع لرؤية وقيم الجهاديين ، فبماذا يمكن تفسير اعلان بوش الذي ضمنه استراتيجية الأمن القومي المعلنة بتاريخ 20 سبتمبر 2002 من أن "هناك نموذج واحد وثابت للنجاح القومي (لأمريكا) وهو نموذج صالح لكل شخص في كل مجتمع "لأن" هذه المبادئ تصلح لكل الشعوب في كل مكان"؟.

الإسلام والسياسة

يقف التصور الإسلامي لما يجب أن يكون المجتمع على طرف نقيض مع حقائق الرأسمالية ، فالهدف من الحياة كما ورد في النصوص القرآنية هو عبادة الخالق وارضاؤه – سبحانه – مما يعني بأن الإيمان هو جزء لا يتجزأ من الطريقة التي يعيش بها الفرد حياته . فالعقيدة توجه حياة الفرد الإقتصادية والسياسية وسلوكه الإجتماعي وتصرفاته الشخصية وعلاقته بالآخرين ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تختزل بمجموعة من الطقوس أو تنحصر في المحيط الخاص للفرد . ولعل في هذا مبرراً كافياً لرفض المسلمين العاديين الإسلام العلماني الذي طرحه كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة أو النموذج الذي عرضه شاه إيران السابق محمد رض بهلوي ويحمل تأكيداً على أن الفشل وحده بانتظار مشروع تحديث الدين الذي يحاول عدد من قادة الدول الإسلامية تطبيقه كما يفعل برويز مشرف في باكستان.

عن هذا الموضوع كتب وحيد الدين خان ، رئيس حركة المؤتمر الإسلامي – نيودلهي يقول في مؤلفه المعنون "الإسلام والسلام" [144] :
"يعرض القرآن صورة الإنسان المثالي بأنه ذلك الشخص الذي لا تفقده دروب الحياة سمة الإستقامة ، ولا تجرده تقلبات الظروف من الشعور بالطمأنينة الداخلية ، وهو الذي يستطيع الحفاظ على توازنه الطبيعي وقت الملمات ، ولا ينسيه النجاح صفة التواضع ، ولا تدفعه القوة للإنتقام . مثل هذا الإنسان هو الذي يستحق وصف القرآن له بالنفس المطمئنة ، وهو الإنسان الذي نجح في تحقيق أعلى درجات الصفاء الروحي كما يقول القرآن".

وهناك العديد من الفروقات الأساسية الأخرى بين النظام الإسلامي كأسلوب حياة والرأسمالية . فالهدف الرئيسي من الاقتصاد وقوانينه طبقاً للنظام الاقتصادي الإسلامي أمر تحدده قيم وأخلاقيات النظام ككل . بينما نجد بأن الهدف من النشاط الاقتصادي يقتصر على تحقيق النمو وتكديس الثروات بعيداً عن الأخلاقيات . وفي النظام الرأسمالي ، يكمن سر السعادة في الحياة في الممارسات الاستهلاكية المفرطة وامتلاك الموجودات والأموال باعتبار ذلك المقياس الفعلي للنجاح. وتختلف نظرة الإسلام للمال والممتلكات ، حيث تمثل المساواة والعدل بؤرة النظام الاقتصادي الإسلامي ، فالمال وسيلة أكثر منه غاية ، وامتلاك الأشياء لا يشكل معياراً للسعادة ، أما رأس المال فليس سوى جزء ثانوي من المعادلة الإنتاجية.

وفيما يتعلق بالمال بحد ذاته ، فإن الإسلام ينظر إليه من زاويتين : فالمسلم الملتزم لا يسعى للمال من أجل المال فحسب ، بل لأنه أداة في الاقتصاد المنتج . وفي حين أن الإسلام يبيح تملك المال ، إلاّ أنه لا يسمح به لأغراض المضاربة . وإذا كان الاقتصاد المالي أقرب إلى كازينو قمار ، كما يعتبره الكثيرون ، فإن القمار ممارسة محظورة تماماً في الإسلام ونزلت فيه آيات واضحة التحريم.

وبدوره فإن الربا من الممارسات المالية المحرمة بشدة في الإسلام لأنه استخدام للمال في كسب المزيد من المال بدون الدخول في الدورة الاقتصادية الإنتاجية . فأصحاب رؤوس الأموال طبقاً للتعاليم الإسلامية مطالبون بتحمل مخاطر الاستثمار كشركاء حقيقيين في العملية الإنتاجية.

الواقع أن معظم الأديان نصت على تجنب الربا باعتباره خطيئة منذ القدم حيث وردت نصوص ضد هذه الممارسة في سفر التكوين . وحتى في القرون الوسطى كانت التعاليم المسيحية في أوروبا تعتبر تقاضي الربا مهما كانت نسبة الفائدة فيه خطيئة يعاقب عليها الله . غير أن النظرة العامة للربا والفائدة تغيرت خلال الثورة الصناعية وإن بدأ البعض يفرق بين الربا والفائدة وعليه فقد جاءت القوانين الأمريكية لتحظر الربا وأبقت على معدلات الفائدة : فكان أن ظهرت تأويلات جديدة لمعنى الربا بحيث أصبحت تعني الإقراض بمعدلات فائدة مدمرة ، وأصبح من المقبول مكافأة رأس المال بمعدلات فائدة محتملة مع عدم السماح بوجود شروط تقود إلى فشل المقترض على طريقة المافيا.

غير أنه كان لأصحاب رؤوس الأموال والمدافعين عنهم في الغرب رأي آخر في هذا الشأن . فهذا الاقتصادي جون مينارد كينس John Keynes يقول في كتابه المعنون "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال" [145] : "الجشع والربا والحيطة يجب أن

[144] Maulana Wahiduddin Khan, *Islam and Peace* (Goodword Books 2000).
[145] John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, 1936

تكون آلهتنا ... لأنها وحدها القادرة على اضاءة طريقنا" ... وهكذا نجد أن اقتصاديي القرن العشرين أعلنوا بوضوح بأن المال بما في ذلك التعامل الربوي به ليس مشروعاً فحسب ، بل إنه يستحق العبادة . ومع أن أفكار كينس تعرضت للهجوم باعتبارها جاءت مغالية في تقديس المال ، إلاّ أن المشرعين الأمريكيين لم يخيبوا ظن المدافعين عن الربا حيث صدر عن الكونغرس عام 1980 عدداً من التشريعات المالية كان من ضمنها اكساب الربا الصفة القانونية . كانت النتيجة إلغاء السقوف الأعلى المفروضة على معدلات الفائدة بما فيها معدلات الفائدة الإسكانية ، ولتصبح الفائدة ومعدلاتها مسألة رفض أو قبول بين طرفي الصفقة بعيداً عن أي تدخل حكومي.

ويشكل الرفاه الإجتماعي موضع اختلاف آخر بين النظامين الإسلامي والغربي . فطبقاً للتعاليم الإسلامية التي تستند على النصوص القرآنية والسنة النبوية ، فإن كافة المنافع العامة يجب أن تكون ملكاً للدولة التي توفرها للمواطنين على أساس من العدل والمساواة . فالمياه والوقود وعلف الماشية هي ملك للناس كما يقول رسول الإسلام . وعلى الدولة ، من خلال الخزانة الحكومية ، التأكد من توفير كافة الاحتياجات الأساسية للمواطنين بصورة مرضية.

وفي نفس الوقت فإن إدارة الثروات تختلف بصورة جذرية بين الحضارتين ، الإسلامية والغربية . فالتعاليم الإسلامية تحتم على كل مسلم مكلف بإخراج زكاة عن أمواله بنسبة 2.5% سنوياً وتجد هذه الأموال طريقها إلى فقراء المسلمين لأن المال هو مال الله وهو الذي خلق الثروة ووهبها لعباده وهم مطالبون بأن يكونوا امناء في طريقة انفاقها ، خاصة وأن هذا المال هو ملك لله قبل أن يكون ملكاً لأحد يبقى بعد أن يغيب الموت صاحبه.

غير أن أسس الرؤية الاقتصادية الإسلامية المثالية هذه لم تعد موجودة بيننا حالياً ، سوى شكلياً وفي بعض الأقطار فقط . ويعود الفضل في تغييبها للاستعمار الغربي وحلفاؤه من الأنظمة والسياسيين في المنطقة . ومع ذلك فإن المسلمين يتطلعون إلى اليوم الذي يستطيعون فيه العيش في مجتمعات إسلامية عادلة . وكما هو حاصل في الدول الرأسمالية وربما بسببها ، نجد أن الدول الإسلامية تعاني حالياً من خلل كبير في توزيع الثروة ومجتمعات تفتقر لأقل مظاهر العدل والمساواة وبدرجة أسوأ مما تعيشه المجتمعات الغربية.

سيف محمد

رداً على التهمة السلبية التي ألصقها البابا بنديكيت السادس عشر بالإسلام خلال محاضرة له في إحدى الجامعات الألمانية ، كتب المؤلف ورئيس حركة السلام الإسرائيلية يوري أفنري Yuri Avneri بتاريخ 24 سبتمبر 2006 يقول "منذ الأيام التي كان فيها الرومان يلقون المسيحيين طعاماً للأسود ، شهدت العلاقة بين الأباطرة ورؤساء الكنيسة الكثير من التغيير". وأضاف أفنري في مقالته المنشورة على موقع Information Clearing House على الإنترنت "كان قسطنطين الأكبر ، الذي أصبح إمبراطوراً عام 306 – قبل 1700 عام – أول من شجع ممارسة المسيحية في الإمبراطورية التي كانت تضم فلسطين آنذاك . بعدها بقرون انقسمت الكنيسة إلى شرقية (ارثوذكس) وغربية (كاثوليك). وفي الغرب طالب بطريرك روما الذي أصبح يحمل لقب "البابا" ، طالب الإمبراطور بالخضوع لسلطة الكنيسة ، فكانت بداية الصراع بين الأباطرة ورؤساء الكنيسة ، وهو الصراع الذي لعب دوراً رئيسياً في التاريخ الأوروبي وعمل على تقسيم شعوب القارة ، وتخللت هذا الصراع فترات مد وجزر وهزائم وانتصارات متبادلة. في حين أن بعض الأباطرة كانوا على درجة من القوة والنفوذ مكنهم من عزل البابا ، فقد شهدت المواجهة إقدام باباوات على طرد

وحرمان الإمبراطور . فهذا الملك هنري الثامن عانى الكثير من الذل على يد البابا عندما أجبر على السير حافي القدمين والوقوف على الثلج ثلاثة أيام أمام قلعة البابا طلباً للغفران.

غير أنه مرت أوقات كان السلام يسود بين الأباطرة والكنيسة وهو ما يحصل تماماً اليوم ، وكما يتجلى في حالة الإنسجام التام بين البابا بينديكيت السادس عشر والإمبراطور الحالي جورج دبليو بوش . فقد جاء خطاب الباب (الأسبوع الماضي) الذي أثار عاصفة في أنحاء العالم ملائماً تماماً لحملة بوش الصليبية على "الفاشية الإسلامية" ولم يخرج عن إطار "صراع الحضارات".

ففي المحاضرة التي ألقاها في أحد الجامعات الألمانية ، وصف البابا رقم 265 ما اعتبره فرقاً شاسعاً بين المسيحية والإسلام بالقول : بينما يشكل العقل عماد الدين المسيحي نجد بأن الإسلام ينكره . وعندما تفسر المسيحية أعمال الله بالمنطق نجد أن الإسلام لا يرى أي منطق في هذه الأعمال .

وكيهودي ملحد لا اعتزم الخوض في هذا النوع من الجدل ، لأن قدراتي المتواضعة لا تؤهلني لفهم منطق البابا . غير أني لا أملك تجاهل احدى الفقرات التي وردت في محاضرة البابا لأنها تمسني أيضاً كإسرائيلي يعيش بالقرب من خط المواجهة في "حرب الحضارات" هذه.

ففي محاولته البرهنة على افتقار الإسلام للعقل والمنطق ، أكد البابا على أن نبي الإسلام محمد ε أمر أتباعه بنشر الإسلام بحد السيف . الأمر الذي يعتبره البابا غير منطقي أو مبرر لأن الإيمان وليد الروح لا الجسد . وتساءل البابا : كيف يمكن للسيف التأثير على الروح ؟

ولدعم حجته استشهد البابا (في اختيار مثير للإستغراب) بقول إمبراطور بيزنطي ينتمي بالطبع للكنيسة الشرقية المنافسة . وكان الإمبراطور إيمانويل الثاني باليلوغوس قد تفوه بعبارات غاضبة خلال مناظرة مع عالم مسلم فارسي غير معروف (هناك من يشكك في حدوثها) ، عندما قال لخصمه "أرني ما الجديد الذي جاء به محمد فلن تجد سوى ما هو شرير وغير إنساني مثل أوامره بنشر معتقداته الجديدة بحد السيف".

مثل هذه العبارات على لسان الإمبراطور المذكور تثير ثلاث تساؤلات "
1. لماذا تفوه الإمبراطور بها ؟
2. هل ما ورد على لسانه صحيح بالفعل ؟
3. ولماذا اختارها البابا ضمن محاضرته ؟ ".

عندما كتب الإمبراطور مانويل الثاني عن هذا الموضوع ، كان وقتها على رأس امبراطورية تحتضر . فقد وصل إلى السلطة عام 1391 في وقت كانت قد خسرت فيه معظم الأقاليم وما تبقى كان تحت التهديد التركي . في ذلك الوقت كان الأتراك العثمانيون قد وصلوا إلى ضفاف الدانوب بعد أن غزوا بلغاريا وشمال اليونان وألحقوا الهزيمة بجيشين أرسلتهما أوروبا لإنقاذ الإمبراطورية الشرقية . وفي 29 مايو 1453 ، بعد سنوات قليلة من موت مانويل ، كانت عاصمة القسطنطينية (اسطنبول حالياً) قد وقعت في أيدي الأتراك لتنتهي بذلك الإمبراطورية التي دامت أكثر من ألف عام.

خلال فترة حكمه ، جال مانويل على عواصم أوروبا في محاولة لحشد الدعم ضد المسلمين ، واعداً بإعادة الكنيسة . وما من شك في أنه كتب بحثه الديني الذي أورد فيه

عباراته المسيئة المفترضة بهدف تحريض الأقطار المسيحية ضد الأتراك واقناعها بشن حملة صليبية جديدة . أما الهدف فواضح وعملي للغاية وهو تسخير الدين لخدمة السياسة.

ومن هذا المنطلق فإن استشهاد البابا بأقوال الإمبراطور اريد منه خدمة الإمبراطور الحالي جورج بوش الثاني . فهو بدوره يريد توحيد العالم المسيحي في مواجهة "محور الشر الإسلامي" بشكل خاص . أضف إلى ذلك أن الأتراك يطرقون الباب الأوروبي مجدداً ولكن بحسن نوايا وسلام هذه المرة . ومن المعروف أن البابا يدعم القوى المعارضة لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

ولكن هل هناك أي جانب من الحقيقة في أقوال الإمبراطور مانويل ؟ هنا لا يملك البابا سوى إلتزام الحذر ، لأنه كرجل دين له مكانته ، لا يملك تكذيب النصوص المكتوبة . وعليه فقد اعترف بأن القرآن حظر وبصورة واضحة نشر الدين بالقوة . ولهذا أشار إلى السورة الثانية في القرآن ، الآية 256 (أخطأ البابا في رقم السورة عندما قال بأنها الآية 257 في تصرف مثير للغرابة لشخص من وزن البابا) والتي تنص على "لا إكراه بالدين".

كيف يمكن لأحد تجاهل أو إساءة فهم مثل هذا القول الواضح الجلي ؟ يرد البابا وبكل بساطة بالقول موضحاً بأن هذا الأمر ظهر عندما كانت الدعوة الإسلامية في بداياتها وكان الرسول في وضع ضعيف ولا حول له ولا قوة ، إلاّ أنه أمر أتباعه بوقت لاحق باستخدام السيف في خدمة الدين . غير أن مثل هذا الأمر لا وجود له في القرآن . صحيح أن محمدع دعا لإستخدام السيف في حربه مع القبائل المعادية – المسيحية واليهودية وغيرها - في الجزيرة العربية ، إلاّ أنه كان عمل سياسي لا ديني ، وهو القتال من أجل الأرض وليس بهدف نشر الدين.

يقول المسيح "ستعرفهم من غلالهم". وعليه فإن الحكم على طريقة تعامل الإسلام مع الأديان الأخرى يجب أن يتم باختبار بسيط وهو : كيف تصرف الحكام المسلمين على مدار أكثر من ألف سنة . عندما كانوا يملكون القوة اللازمة "لنشر الدين بالسيف ؟ الجواب وبكل بساطة أنهم لم يفعلوا ذلك.

فقد حكم المسلمون اليونان على مدى عدة قرون . فهل أصبح اليونانيون مسلمين ؟ وهل حاول أحد اجبارهم على اعتناق الإسلام ؟ وعلى العكس من ذلك فقد تبوأ اليونانيون المسيحيون أعلى المراكز في الإدارة العثمانية . وفي حين أن عدة شعوب أوروبية مثل البلغار والصرب والرومانيون والهنغار وغيرهم عاشوا في ظل الحكم العثماني في وقت ما ، ومع ذلك كانوا يتمتعون بحرية العبادة كمسيحيين ، ولم يحاول أحد اجبارهم على تغيير معتقداتهم بل ظلوا على تمسكهم بالمسيحية . صحيح أن الألبان اعتنقوا الإسلام وكذلك فعل البوسنة ، إلاّ أنه ما من أحد يستطيع الإدعاء بأنهم أجبروا على ذلك تحت الضغوط ، فقد اعتنق هؤلاء الإسلام طمعاً في التقرب من الحكام وجني المكاسب.

في عام 1099 غزا الصليبيون القدس وقتلوا سكانها من المسلمين واليهود وفعلوا ذلك باسم المسيح . في ذلك الوقت وبالرغم من الحكم الإسلامي لفلسطين على مدار القرون الأربعة الماضية ، فقد كان المسيحيون يشكلون الأغلبية في البلاد . وخلال هذه الفترة الطويلة ، لم يصدر عن المسلمين ما يشير إلى محاولة فرض الإسلام على الآخرين بالقوة . فقط بعد طرد الصليبيين من فلسطين بدأت غالبية السكان بتبني العربية لغة والإسلام عقيدة وليصبح هؤلاء الآباء الأوائل لمعظم الفلسطينيين الحاليين .

كما أنه ليس هناك من دليل أياً كان على أي محاولة لفرض الإسلام على اليهود . فمن المعروف في هذا المجال أن يهود اسبانيا كانوا يعيشون حياة مزدهرة تحت الحكم الإسلامي لم يعيشوها في أي مكان آخر حتى وقتنا هذا . كان هناك شعراء يهود مثل يهودا هالفي ممن كتبوا بالعربية . وفي اسبانيا المسلمة ، تبوأ اليهود مواقع هامة سواء في الحكومة أو في الدوائر العلمية والأدبية ، فكان منهم الوزراء والشعراء والعلماء . وفي توليدو الإسلامية ، كان العلماء المسلمون والمسيحيون واليهود يعملون جنباً إلى جنب في ترجمة النصوص الفلسفية والعلمية الاغريقية ، فيما عرف بالعصر الذهبي بحق . فهل كان مثل هذا الأمر سيتحقق لو أن نبي الإسلام أمر أتباعه بنشر العقيدة بحد السيف؟

ما حصل بعد ذلك حمل المزيد من التأكيد على مدى تسامح الإسلام وبعده عن العنف . فعندما استعاد الكاثوليك اسبانيا من المسلمين ، أقاموا حكماً من الإرهاب الديني ، حيث وضعوا اليهود والمسلمين أمام خيار قاسٍ : إما التحول إلى المسيحية أو الموت أو الرحيل . إلى أين هرب مئات الألوف من اليهود ممن رفضوا التخلي عن معتقداتهم الدينية ؟ الواقع أن معظم هؤلاء استقبلوا بأذرع مفتوحة من قبل الأقطار الإسلامية ، حيث استقر المقام باليهود السفرديم (الاسبان) في أنحاء العالم الإسلامي ، من المغرب غرباً إلى العراق شرقاً ، ومن بلغاريا (كانت وقتها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية) شمالاً إلى السودان في الجنوب ، حيث عاشوا في أوساط المجتمعات الإسلامية آمنين بعيداً عن الملاحقة والتعذيب والمجازر والحرق بالنار والتهجير الجماعي وغيرها من ممارسات عانى منها اليهود في معظم البلدان المسيحية على مر السنين وصولاً إلى المحرقة النازية (الهولوكوست).

لماذا ؟ لأن الإسلام يحظر اضطهاد أهل الكتاب من يهود ومسيحيين الذين يتمتعون بوضع خاص في المجتمع الإسلامي ، حيث ينعمون بحقوق مساوية مع المسلمين تقريباً . ومقابل "الجزية" (ضريبة خاصة) يتم اعفاء الكتابي من الخدمة العسكرية ، وهي صفقة كانت تلقى الكثير من الترحيب من معظم المواطنين اليهود . ويقال بأن الحكام المسلمين كانوا يشعرون بالامتعاض تجاه أي محاولة لدفع اليهود للتحول للإسلام حتى من خلال الإقناع ، لأن ذلك يعني خسارة الخزينة لأحد مواردها.

ما من يهودي صادق يعرف تماماً تاريخ شعبه إلاّ ويشعر بكثير من الإمتنان تجاه الإسلام الذي وفر الحماية لليهود على مدى خمسين جيلاً ، في وقت عانى فيه اليهود الكثير من الاضطهاد والقمع على يد العالم المسيحي الذي حاول مراراً اجبارهم على التخلي عن معتقداتهم الدينية "بحد السيف".

الواقع أن الحديث عن نشر المسلمين لدينهم بحد السيف ، ليس سوى اسطورة شريرة ، واحدى الروايات الخيالية التي انتشرت في اوروبا خلال الحروب الكبرى ضد المسلمين – استعادة اسبانيا من المسلمين ، الحملات الصليبية ، مواجهة الاندفاع التركي في قلب اوروبا – شخصياً أشك في أن البابا (الألماني) بدوره يعتقد في قرارة نفسه بصحة مثل هذه الخرافات . وهذا يعني بأن زعيم العالم الكاثوليكي ، عالم الدين المسيحي ، لم يكلف نفسه مشقة دراسة تاريخ الأديان الأخرى.

إذاً لماذا تفوه بهذه الكلمات على الملأ ؟ ولماذا الآن ؟؟

الواقع أنه من الصعب تماماً عدم النظر لما صدر عن البابا بدون خلفية الحملة الصليبية الجديدة التي يقودها بوش ومؤيديه من غلاة البروتستنت ، هذه الحملة التي ترفع شعار

مواجهة "الفاشية الإسلامية" ونعم "للحرب على الإرهاب" بعد أن تحول "الإرهاب" إلى صفة ملازمة للمسلمين . وهي الحرب التي لا تعدو أن تكون محاولة لتبرير الهيمنة على مصادر النفط العالمية . إنها ليست المرة الأولى في التاريخ التي يستخدم فيها الدين غطاءً لستر عري المصالح الإقتصادية ، كما أنها ليست المرة الأولى التي توصف بها حملة نهب خيرات الآخرين بالحرب الصليبية.

الواقع أن حديث البابا عن الإسلام ليس سوى جزءاً من هذه الحملة ، وهذا يجعل من الصعب على أحد التنبؤ بما تحمله الأيام القادمة من عواقب.

مستقبل الامبراطورية الأمريكية

في مقالة بعنوان "أوهام إمبراطورية ، تعريف النظام الأمريكي الجديد" [146] ، كتب الأكاديمي ج. جون اكينبيري G. John Ikenberry يقول "بعد أكثر من نصف قرن من احتلالهما ، لا تزال الولايات المتحدة توفر الأمن لكل من اليابان وألمانيا – ثاني وثالث أكبر اقتصاديات العالم ، وفي الوقت ذاته فإن القواعد العسكرية وحاملات الطائرات والسفن الحربية الأمريكية تحيط بالعالم ... بل إن روسيا العدو التقليدي لأمريكا زمن الحرب الباردة ، ترتبط الآن بشراكة أمنية شبه رسمية مع الولايات المتحدة ، في حين أن الصين قررت التكيف مع الهيمنة الأمريكية ولو إلى حين . ولأول مرة في التاريخ المعاصر ، تجد أقوى دولة في العالم نفسها في وضع يسمح لها بالعمل الحر على المسرح العالمي بعيداً عن أي قيود قد تفرضها القوى العظمى الأخرى مما يسمح بالقول بأننا دخلنا العصر الأمريكي الأحادي القطب".

وعلى عكس ما سبقها من امبراطوريات أقامت حكمها على امتلاك الأراضي ، فإن الإمبراطورية الأمريكية تتميز في كونها امبراطورية القواعد حول العالم مع دول محلية عميلة وأنظمة حاكمة بالنيابة . ويعود الفضل في ذلك للتقدم التكنولوجي الذي تحقق في مجال نقل القوات والقنابل بسرعة ويسر لم يكن موجوداً في زمن الإمبراطوريات السابقة . فقد شهدت سنوات الحرب الباردة عملية واسعة لنشر نظام عالمي من القواعد البحرية والثكنات والمطارات العسكرية ومواقع التنصت وبؤر التجسس ، تبع ذلك في حقبة العولمة وفي الوقت الحالي عملية توسع لهذه المنشآت لتغطي العالم أجمع وبخاصة في مناطق النفوذ السابقة التي رحبت بالتوسع الاستعماري الأمريكي.

شهد القرن العشرين وجود امبراطوريتين كانتا أقرب إلى التشابه منه إلى الاختلاف : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فقد تنافست الامبراطوريتان على اقامة والاعتماد على دول عميلة حيث ركزت واشنطن على شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بينما اختارت موسكو اوروبا الشرقية بحثاً عن دول تدور في فلكها.

كما اجتمعت الإثنتان في الأسلوب ، حيث استخدمتا نفس الدرجة من الإكراه والإستغلال.

فقد بنت الولايات المتحدة "نظام أمن الحرب الباردة من تحالفات وقواعد على أساس وجود تهديدات زائفة ودوافع توسعية" من قبل "قوة عسكرية ساحقة تعتزم الهيمنة على العالم" كما يقول ايكنبري. هذا التهديد المفبرك للقوة العسكرية الساحقة جاء في الواقع وليد "شعور بالتهديد المبالغ فيه ، وبهدف خدمة مصالح المجمع الصناعي العسكري".

---

[146] G. John Ikenberry, "Illusions of Empire: Defining the New American Order," *Foreign Affairs*, March/April 2004

ويحذر العالم الإجتماعي مايكل مان Michael Mann في كتابه المعنون "امبراطورية مفككة" الصادر عام 2003 ، يحذر من المشروع الإستعماري الأمريكي الخطير والمتهور أو كما يصفه بـ "الإمبريالية الأمريكية الجديدة" التي تحركها القوة العسكرية الإنفرادية المجددة سعياً وراء فرض حكم الولايات المتحدة على العالم . ويشارك مان رؤيته هذه الكاتب بنيامين باربر Benjamin Barber الذي يؤكد في كتابه المعنون "امبراطورية الخوف" والصادر في نفس العام ، على أن الإمبراطوريات القائمة على الهيمنة العسكرية مصيرها الفشل . وبالنسبة لعالم الإجتماع مان فإن الولايات المتحدة "عملاق عسكري وقوة اقتصادية ثانوية ، وسياسي يعاني من انفصام في الشخصية وشح اديولوجي".

ويضيف مان في كتابه "امبراطورية مفككة" ، بأن الإمبراطوريات (الدول) تحركها أربعة مصادر قوة عادة ما تقودها إما إلى النهوض أو الإنهيار . ويرى بأن "الدول العميلة" لواشنطن قوة يصعب الركون عليها وتفقد دورها بصورة متعاظمة ولعل في فشل الولايات المتحدة تأمين الدعم الكافي لقرار الحرب على العراق في تصويت مجلس الأمن من دول مثل انغولا وتشيلي وغينيا والمكسيك وباكستان مؤشر قوي على ذلك . وهناك شعوب حلفاء واشنطن الأوروبيين بما فيها الدولتان اللتان شاركتا في غزو العراق ، الشعوب التي تزداد عداءاً للولايات المتحدة يوماً بعد يوم ، إضافة إلى تعاظم الانتقادات العالمية للعدوان الأمريكي و "الثقافة الاستعمارية" لواشنطن ... ويرى مان بأن اسلوب "الصدمة والرعب" الذي استخدمته الولايات المتحدة في العراق لن يقود إلاّ إلى مزيد من المقاومة . وما حدث في العراق سوى شاهد على صحة هذه النهاية التي توقعها العالم الإجتماعي تالكوت بارسونز Talcot Parsons بدوره بالقول بأن القوة المجددة ذات طبيعة "انكماشية ... فكلما زاد استخدامها كلما تراجعت أسرع".

ويقول شامبرز جونسون Chambers Johnson ، رئيس المعهد الياباني للأبحاث السياسية في كاليفورنيا ومؤلف كتاب "أحزان امبراطورية : العسكرية والسرية ونهاية الجمهورية"[147] الصادر في نيويورك عام 2004 ، يقول بأن الولايات المتحدة تميل منذ سنوات طويلة تدريجياً ولكن بثبات باتجاه المشروع الإمبريالي الذي تسعى لتنفيذه تحت مسميات مختلفة احداها العولمة.

ويضيف جونسون بأن الاحتلال السريع للعراق جاء ليؤكد فقط على صحة الأراء المعارضة للحرب من أنها كانت "مذبحة فعلية للعراقيين بدون مقاومة تذكر وبأنها أقرب إلى الاجتياح المغولي لبغداد التي كانت وقتها مهداً للحضارة". ويعتقد شامبرز بأن المشروع الإمبريالي الأمريكي الذي نصت عليه استراتيجية الأمن القومي ، سيترتب عنه أربع عواقب وخيمة رئيسية ، هي :

- أولاً : سيعاني العالم من حرب متواصلة ستقود إلى المزيد من الإرهاب ضد الأمريكيين أينما تواجدوا ، وانتشار السلاح النووي بين الدول الأصغر الذي ستجد فيه أحد أسلحة الردع في مواجهة الهجمة الاستعمارية الكاسحة.
- ثانياً : فقدان الديمقراطية والحقوق الدستورية داخل الولايات المتحدة في ظل تجاهل الرئاسة للكونغرس ، وتحولها هي نفسها من سلطة تنفيذية مساوية للسلطة التشريعية إلى حكومة عسكرية متسلطة.
- ثالثاً : غياب الحقيقة التي ستطغى عليها الدعاية وتشويه الحقائق وتمجيد الحروب والسلطة والفيالق العسكرية.

[147] Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire, Militarism, Secrecy and the End of the Republic* (Metropolitan Books, 2004).

- رابعاً : الإفلاس في ظل اهدار الولايات المتحدة لمواردها الاقتصادية على المزيد من المشاريع العسكرية الضخمة على حساب الإنفاق على التعليم والصحة وسلامة مواطنيها".

يشاطر الكثيرون "جونسون" توقعاته بنهاية الإمبراطورية الأمريكية بنفس الطريقة التي انهار بها الاتحاد السوفياتي ، مادام الذي يحدد السياسة الأمريكية على المستويين المحلي والخارجي هم أرباب الوول ستريت وأتباعهم في واشنطن ممن لا يخوضون الحروب ولا يرسلون أبناءهم إليها. وبدلاً من ذلك يرسلون أبناء فقراء أمريكا ممن يشكلون الأغلبية من الجنود وبالتالي يقعون ضحايا أكثر من غيرهم وأكثر مما تورده وسائل الإعلام. وهنا لندع الكلام للأرقام : ففي حرب الخليج الأولى عام 1991 بلغ حجم القوات المشاركة في الحرب 696.778 فرداً أغلبهم من الأمريكيين سقط منهم حسب الاحصائيات الرسمية 148 قتيل في ميدان القتال و 145 في حوادث متفرقة و 467 مصاب في أرض المعركة . غير أن هذه الأرقام لا تشكل النهاية . ففي مايو 2002 أوردت إدارة المقاتلين القدامى أرقامها الخاصة للخسائر الأمريكية في الحرب المذكورة حيث قالت بأن 8306 جندي أمريكي سقطوا نتيجة اعراض تعرضوا لها أثناء الحرب بينما بلغ عدد المصابين 159705 جندي للأسباب ذاتها. وفوق ذلك وطبقاً لتقرير الإدارة ، فإن حوالي ثلث جيش شوارزكوبف وتحديداً 206.861 جندي أمريكي تقدموا بطلبات تعويض أو طلبات للعلاج أو حقوق رعاية على أساس التعرض للإصابة أو المرض الناجم عن المشاركة في العمليات القتالية في حرب 1991 . أما الشيء الأكثر إثارة في هذا الأمر فهو أن 168011 ممن تقدموا بطلبات كهذه تم تصنيفهم من قبل إدارة المقاتلين القدامى على أنهم يعانون من "اعاقة جسمانية أو نفسية".

أما السبب الاكثر احتمالاً لإصابتهم بالإعاقة أو الوفاة فكان استخدام ذخيرة اليورانيوم المنضب في الحرب المذكورة ، خاصة وأن التقارير الصحية تشير إلى تعاظم حالات الإصابة بالسرطان أو لتشوهات الولادة بين أطفال العراق في الفترة التي تلت الحرب . وكانت القوات الأمريكية قد حولت أرض العراق وشعبها (بما فيهم الجنود الأمريكيين) إلى مكب مناسب للنفايات النووية من خلال استخدام اليورانيوم المنضب الناجم عن مخلفات المفاعلات النووية ، حيث تشير الأرقام إلى اطلاق هذه القوات 944 ألف قذيفة مزودة بهذه المادة خلال الحرب المذكورة وحدها ، بل إن البنتاغون اعترفت رسمياً بأن القوات الأمريكية خلفت وراءها 320 طن متري من اليورانيوم المخضب في الميدان. غير أن وزارة الدفاع الأمريكية احتاجت لأكثر من ثلاثة أعوام للإعتراف فعلياً بالأمراض الناجمة عن مشاركة جنودها في حرب الخليج.

فاشية أم ديمقراطية

عندما أعلن جورج دبليو بوش في مؤتمر صحفي متلفز من مزرعته بتكساس بتاريخ 10 أغسطس عام 2006 بأن الولايات المتحدة أصبحت في حالة حرب مع من وصفهم "بالفاشيين الإسلاميين" لم يكن يدرك حقيقة أن معظم المسلمين وغير المسلمين على السواء أضحوا على قناعة بأن الرئيس الأمريكي ومحافظيه الجدد قد حولوا الولايات المتحدة إلى دولة فاشية.

وكان بوش قد أعلن في فبراير 2003 – وبعد حصوله على نصائح من إسرائيل حول ما تدعوه بسياسة القتل المستهدف (الاغتيال العنصري في نظر العالم) – بأنه تم إلقاء القبض على "أكثر من 3000 ارهابي في العديد من الدول بينما لقي العديدون غيرهم مصيراً مختلفاً ... دعونا نقول التالي : لم يعد هؤلاء يمثلون مشكلة للولايات المتحدة ولا لأصدقاءنا وحلفاءنا".

وإذا كانت الولايات المتحدة تفتخر بالحقوق الدستورية التي يتمتع بها مواطنوها ، فإن ما فعلته إدارة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة هو تجريد كافة مواطنيها من هذه الحقوق ، هذا إذا لم يكن اتهام البعض منهم بالانتماء لمنظمة "إرهابية" وذلك في وقت تجر فيه الأمريكيين إلى حرب على الإرهاب لم تحدد معالمها حتى الآن . وكما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة ، فإن العديد من الحروب التي شنتها الولايات المتحدة كان ضد "تهديدات غير واضحة المعالم ، ومبالغ فيها أو لا وجود لها في الأساس" أما الأجانب الذين وجدوا أنفسهم عرضة لتهمة الإرهاب فقد جردوا من كافة حقوقهم الإنسانية وتلك التي كفلها لهم القانون الدولي ، على غرار ما حصل للأمريكيين من أصل ياباني خلال الحرب العالمية الثانية عندما اقتيدوا إلى معسكرات الاعتقال بصورة جماعية.

ما من شك في أن مشروع المحافظين الجدد تجاه العالم الإسلامي محكوم بالفشل المحتوم ... صحيح أن أمريكا وصلت إلى القمر وتجاوزته إلى كوكب الزهرة وإلى ما هو أبعد من ذلك فإن اديولوجيتها ستؤول إلى فشل مأساوي . وكانت الكاتبة كارين ارمسترونغ قد تحدثت قبل عشر سنوات من اعلان بوش الحملة الصليبية الجديدة على الإسلام – كما يعتقد معظم المسلمين – عندما كتبت تقول [148] "يبدو أن الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفياتي مرشحة لأن تستبدل بحرب باردة على الإسلام". وأضافت آرمسترونغ "يربط العالم الإسلامي اليوم بين الإمبريالية الغربية والحملات التبشيرية التي رافقت الفرسان الصليبيين ، في موقف لا يخطئهم فيه أحد . فالشواهد على صدق هذا الربط كثيرة . فعندما وصل الجنرال اللينبي القدس عام 1917 أعلن من هناك عن اكتمال الحملات الصليبية ، وعندما دخل الفرنسيون دمشق كان أول ما فعله قائدهم هو التوجه إلى قبر صلاح الدين في الجامع الكبير وليخاطبه صارخاً : ها قد عدنا يا صلاح الدين".

يعتقد المسلمون إلى درجة القناعة التامة بأن الإسلام سينهض من كبوته ويفرز صلاح الدين جديد الذي سيحرر القدس ، والتاريخ الإسلامي مليء بالشواهد على قدرة المسلمين على التجدد والنهوض. شكلت الحروب الصليبية أول احتكاك بين مسلمي الشرق ومسيحيي الغرب ، حيث دخل الصليبيون القدس عام 1099 أي بعد أقل من أربع سنوات من شن البابا اوربان الثاني حملته التبشيرية مطالباً المسيحيين بتحرير الأراضي المقدسة . كانت نتيجة دخول مسيحيي الغرب القدس قتل 30 ألف مسلم ويهودي داخل أسوار المدينة العتيقة التي تحولت من مدينة مقدسة مزدهرة إلى مكان مخيف تفوح منه رائحة الموت . بعدها بأقل من مئة عام كان المسلمون المفككون قد وحدوا صفوفهم ونجحوا في استعادة القدس تحت راية صلاح الدين عام 1187. ظل بقايا الصليبيين في المنطقة لأكثر من قرن لاحق. وجاءت هزيمتهم التي استغرقت حوالي قرنين لتظل كامنة في الذاكرة المسيحية الغربية إلى يومنا هذا على شكل رهاب إسلامي.

يعتقد العديد من الخبراء بأن مغامرات أمريكا العسكرية تحمل في طياتها الهزيمة لأصحابها وسيكون لها عكس النتائج المتوخاة من الهدف المعلن للمشروع الاستعماري وهو محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية ، وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد كلفت 61 مليار دولار تحملت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان الجزء الأعظم منها بحيث لم تتحمل الخزينة الأمريكية سوى سبع مليارات دولار ، فإن الوضع اختلف تماماً في المغامرة الأمريكية التالية وهي

[148] Karen Armstrong, *Muhammad: A Biography of the Prophet* (HarperCollins, September 1993)

احتلال العراق . فقد تجاوزت كلفة الحرب الجديدة خلال الأشهر الـ 18 الأولى من الاحتلال المفتوح للعراق 200 مليار دولار دفعت الخزينة الأمريكية 90% منها. وكان العجز الاتحادي قد أصبح يقارب تريليون دولار في عام 2006 وحده.

سياسة بوش والمحافظين الجدد المشهورة دفعت بالروائي جون كاري John Carre للقول[149]: "دخلت أمريكا احدى فترات جنونها التاريخية ، بل إنها الأسوأ على قدر ما أتذكر : أسوأ من المكارثية وأسوأ من خليج الخنازير، وقد تكون أكثر مأساوية من حرب فيتنام على المدى الطويل". وفي كتابه "أحزان امبراطورية" يتوصل شامبرز جونسون إلى نتيجة مؤداها "أخشى أن تكون الولايات المتحدة عبرت روبيكون (النهر الذي عبره يوليوس قيصر مشعلاً الحرب الأهلية) وبأنه لم يعد هناك من أمل في استعادة الحكومة الدستورية بدون تعريض النظام الديمقراطي الأمريكي لعملية اصلاح ثورية . فبدون عملية الإصلاح التي تطال الجذور والأغصان ، فإن آلهة الانتقام – نيميسيس - بالإنتظار وهي تشاهد الولايات المتحدة وهي تسير باتجاهها بخطى ثابتة".

[149] John le Carré, "The United States of America has Gone Mad," *The Times*, January 15, 2003